

کتاب

در فضیلت

سید محمد باقر

کشف البیوم

مافی المسلمین

القصید

مروی بکتابت امین صاحب قزوینی

مروی بکتابت الامام مولوی

مروی بکتابت مولوی

مروی

مختصر فہرست از کتب خانہ بیجا پٹنہ جامعہ اسلامیہ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم على نور من نور الطبع والشرح باسم الذي صار للعالم
والذي سبقت علمه للقرآن في العلوم كالسرور واسم المسمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علمنا ما لم نعلم على نور من نور الطبع والشرح باسم الذي صار للعالم
والذي سبقت علمه للقرآن في العلوم كالسرور واسم المسمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
فِي الْمَجْتَمَعِ الْوَأَوَّلِي الشَّلَا

تنت
 ١٩٥٩
 ٨٩
 ٥٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 هذه الآية من القرآن
 ان المقام مقام الظاهر والباطن
 يكون خيرة لائق الاخبار بالحق واجب
 صفات الكمال في المادى
 فليس حيزا مائة ابريل من
 الطين الطلاق ابل
 راقول لعل
 هذا الخبر هو ظاهر
 هذه الآية من القرآن
 ان المقام مقام الظاهر والباطن
 يكون خيرة لائق الاخبار بالحق واجب
 صفات الكمال في المادى
 فليس حيزا مائة ابريل من
 الطين الطلاق ابل
 راقول لعل
 هذا الخبر هو ظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من خلق الانسان وجعله سمياً بصيراً قاتاه الحكمة ومن اوتى الحكمة فقد
 اوتى خيراً كثيراً ونصلى على نبيك محمد الذي ارسل بالحق بشيراً ونذيراً وعلى آله و
 صحابه الذين كانوا طينيين لم يزل الدين كله فلم يتركوا منه قطمير او نقيراً وبعده يقول الجيد
 المستكين محمد بشير الدين بن مولانا محمد كريم الدين العثماني القنوجي لما كان كتاباً ليلهم
 لمحبة الله البهاري كتاباً باثرف تحقيقاً في علم الاصول والطف تدقيقاً في حقائق
 العقول وكانت له شروح بعضها مملو من قبيل والقال وشحون من الاشكال والاعمال
 بحيث يحصل لقاصد مقاصد المتن فيه الملل وبعضها في نهاية الاجمال بحيث لا
 يفهم منه ان المصنف ما قال في شلج في صدرى ان اشرح له شرعا واضحا لا يعرض
 فيه غالباً عن الاحتراس والبرج ولا يقصده الاعتدال المتن والشرح فشرعت
 فيه طالباً من الله تعالى لتوفيقه وسائلاً اياه فضله وتوفيقه فانه اكمل التوفيقين و
 خيراً الموفيقين الحمد لله الذي نزل الآيات جمع آية وهي في الاصل العلامة الظاهرة

ويقال للمصنوعات من حيث انها تدل على وجود الصانع وعلمه وقدرته وكل طائفة
 من كلمات القرآن المتميزة عن غير ما يفصل والمراد بها ههنا هو هذا اشتقاقها من اى
 لانها تبين ان اى شى او من اوى اليه اى يرجع اليه لانها ترجع اليها معرفة ذى
 العلامة واصلا عند الغراء اى كتمرة فابلت واو يا الفاعل على خلاف القياس
 وعند تحليل اية وعند سيبويه اوية كرملة فاعلت قال ابن هشام فى تذكرته اذا اجتمع
 حرفان متحان للاعلال فالقياس ان يعلى الثانى دون الاول نحو موسى وموى
 وشذ فى كلامهم ان يعلى الاول دون الثانى كناية وطاية وثاية واية وعند الكسائى
 اية كقائمه فخذت الهزة تخفيفا وارسل لبينات جمع بينة من البيان وهو يظهر
 والمراد بها اما الايات الحكمات الواضحات التى لا تقبل التأويل والاحاديث كذلك
 او المعجزات الطاهرات الشاهدات على الحق بلاريب وارتياح فطعم الدين اما
 بالتشديد يعنى ما يعنى كل ونشر الدين بعد التنزيل والارسال او بالتخفيف يعنى
 طهر فالدين يكون على الاول منصوبا وعلى الثانى مرفوعا وطبع اليقين طبع اما
 بالتشديد او التخفيف معروفا يعنى ملا اليقين فى قلوب المؤمنين واما بالتخفيف مجهولا
 يعنى احكم اى جعل اليقين فى قلوبهم محكما ربنا لك الحقيقة حقا اى فى الواقع
 ليس بحقيقة الا لك لانك الكائن بنفسك ليس تحصلك عن الغير وكل
 ممن سواك مجاز ثبوت فى الواقع اذ لا وجود له الا بوجودك ولا حقيقة له الا
 بحقيقتك فهو غير ثابت وباطل فى نفسه ولك الامر تحقيقا فانت الامر وكل
 ممن غيرك مجازا باجارتك وامور بامرک فالمجاز ههنا بضم الميم مفعول من
 الاجازة لا كما كان اولا بفتح الميم اعنة المبادئ الاعنة جمع عنان بل كسر يعنى

دوال لكلام والمبادئ جميع مبدأ بمعنى ابتداء الشيء وما يتوقف عليه فبدايات كل
 الامور واسبابها بيدك اى بقدرك واختيارك نواصي المقاصد النواصي
 جمع ناصية بمعنى موتى يهتدون مفوضة اى مردودة اليك لانك انت تعطى
 المقاصد لا غيرك فانت المستعان وعليك التكلان والصلوة والسلام على سيدنا
 محمد المقيم للحكم جميع حكمته بالكسرى العدل والعلم والحلم والنبوة والقرآن
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم جامع لكلها ومتمم لها بالطريق الامم بفتحين بمعنى
 الوسط يعنى الطريق الذى لا افراط فيه ولا تفريط والمبعوث بشيخويع الكلم اى
 الكلمات الجامعة لانواع الاحكام الى فهم الامم الافهام ابا بالفتح وهو من
 اوبالكسرى والامم بضم الهمزة وفتح البسيم جمع امته بمعنى القوم فالمعنى على الاول ان
 الرسول ارسله الله تعالى بالكلمات الجامعة الى عقول القوم ليفهموا بهذه العقول
 معاني هذه الكلمات فتنتقل تلك العقول من المعاني الى الاحكام والمعنى على
 الثانى انه بعث بجوامع الكلم لافهام الامم ليعلموا بها فعلى هذا الى معنى اللام وقيل
 يحتل ان يكون الامم جميع امته بمعنى الدين والشرعية ويكون الجمع باعتبار الانواع
 والاحكام فالمعنى انه بعث بجوامع الكلم لافهام الشرائع اى الاحكام الشرعية
 وعلى اله واصحابه الذين هم ادلة العقول اى عقول المؤمنين والدليل
 هو الموصل الى المطلوب وعقول المؤمنين وصلت الى المطلوب الذى هو الايمان
 والتصديق بسبب الآل والاصحاب سيما الاربعة الازحول فى الايضال
 الى المطلوب وهم اخلفاء الرشدون من اصحابنا وعلى رضى الله عنه وابناه الحسن
 والحسين واهل بيته فاطمة الزهراء من آل واهل بيته اما بعد فيقول الشكوى اى

لقد ورد التفسير
 الصواب بالوضع
 كاد الشك ذلك
 لان كل واحد
 منكم يعلم ان
 هذا هو الحق
 والوصف الا ان
 بعض الناس لا
 يحب ان يسمع
 من الله تعالى
 فيقولون انهم
 يتنزلون على
 رؤسهم

الشاكر المصوب اى الصابر محبا لله بن عبد الشكور الذى مات سنة الف
 و مائة وتسع عشر من الهجرة بلغه الله من التبليغ الى ذرى الكمال الذروة بفهم
 الدال المعجزة او كسر العالى من كل شئ او عالى اجبل اى بالاسنى هر جيزو بالاس
 كوه ورقاه اى رفعة عن حضيض لقال الى قلة الجبال الخفيض السافل
 من الارض اى لى زمتى زمتى من كوه والقال اهم مصداقنى القول وقيل يتعمل
 القول فى الخبر والقال فى البشر والقالة بضم القاف وتشديد اللام راس اجبل والعالى
 من كل شئ اى سر كوه وبالاسنى هر جيزو واحال كيفية الانسان وما هو عليه السعادة
 باستكمال النفس اى الروح والمادة اى ما تعلق به نفس هو البدين وذلك
 اى الاستكمال بالتحقق اى الصيرورة على اليقين والخلق اى التدين بالاعمال
 الصالحة وبالاول اشكال لنفس والثانى اشكال المادة وهما اى التحقق وتخلق
 بالتفقه فى الدين والتبصير اى التعمق بمواقف الحق واليقين والمناسب
 فى صلة استجر فى والسلوك فى هذا الوجدى الذى هو تقفه انما يتاقي
 بتحصيل المبادئ التى يتوقف عليها التفقه ومنها اى من المبادئ علم اصول
 الاحكام الفقهية لانهما لم تعلم لا تحصل الفقاہة فهو اى علم الاصول من اجل
 علوم الاسلام فان اجل العلوم الاسلامية الكلام والفقه ومبادئها والاصول بعضها
 منها التبعة الف فى مدحه اى مدح الاصول وبيان علوم مرتبة خطب جميع خطبة
 وهى الكلام المنقول المسجج وصنف قواعده اى قواعد الاصول كتب كنت صرحت
 بعض عمري فى تحصيل مطالبه وكلت نظرى الى تحقيق ما ربه المارب جمع
 مارب بفتح الراء المهملة من الارب بفتح التاء بمعنى الاحتياج والملازم من المارب بفتح الراء

لا سيما مما يحتاج اليها فكانها مواضع الاحتياج فلم تحتجب عن حقيقة من حقائقه
 ولم تحف على دقيفة من وقائعه ثم بعد تحصيل المطالب وتحقيقها لا سيما
 اى لامر عظيم اردت ان احرر فيه اى فى علم الاصول سبغنا بالكلية لفرق
 والكتاب الكبير وافيا لمسائل الفن ودقائقه وكتبا كافيا لطالب هذا الفن يجمع
 ذلك الكتاب الى الفروع اى المسائل الفقهية والى ههنا بمعنى مع انهم من اجمع
 معنى انهم اصولا اى دلائل تلك الفروع والى المشرع اى الامور الشرعية العقلية
 معقولا اى الامور العقلية ويقتضى على طريق الحنفية والشافعية ولا يعيل
 ميلا ما اى لا يبدل عدولا قليلا فاما ظنك بالكثير عن الواقعية اى عما كان
 حقاني الواقع سواء كان موافقا للحنفية والشافعية فجاء ذلك الكتاب بفضل
 الله وتوفيقه كما ترى فى احسن وتكسب والاحتواء وتفصيل هذا الاجمال انه معدن
 للمسائل والمعدن بكسر الدال منبت الجواهر امر بجبر المسائل بل سحر لا
 يدري بحقيقة حاله لانها امثلة ونظيره والاشياء تعرف بانماها وسميتها
 بالمسلم سلمه الله تعالى عن الطراح اى البعد والالتقاء فى الخلف وعدم الاعتداد
 به والجرح اى الطعن والتشنيع وجعله موجبا للسرد والفرح فخر بعد التسمية
 الهمة مالك الملك كرهوت بمعنى الفرد سلطان والمملكة وفى
 بعض الشرح هو اسم لملك ينسب اليه ايمان النعم ان تاريخه اى تاريخ تضييفه
 وبيان وقية مسلم الثبوت اى سنة الف ومائة وتسع آلاف حرف تبيين
 الكتاب مرتب على مقدمة فيما يفيد البصيرة من رسم العلم وموضوعه
 وغايته ومقالات ثلث فى المبادئ الكلامية والاحكامية واللغوية واصول

اربعة في المقاصد الاربعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وخاتمة في
الاجتهاد ونحوه من التقليد وما يتعلق به اما المقلدة ففي حد اصول
الفقه وموضوعه وفائده وله حدان حدليا وحد اضافة اما حده اى حد
اصول الفقه مصفا اى من حيث المعنى الاضافى قال الاصل الذى جمعه مضاف
الى الفقه فى لفظ اصول الفقه اختلفوا فى تفسيره لغة بيانات شتى احدها ما يستلزم
عليه غيره قاله ابو الحسين البصرى فى شرح الحمد وثانيها المحتاج اليه قاله الامام
فى الحصول والمنتخب وقبحة صاحب التحصيل وثالثها افضل اشئى كما فى القاموس
وغيره وعلى هذا يضاف الى الكل ثم شجر وصل الجدار وراعيها ما يستند لتحقيق اشئى اليه
قاله الامام فى الاحكام والبنارسى فى محكم الاصول وقال الاسنوى فى شرح المنهاج
واقرب هذه المحدود هو الاول والاخر والمختار فى شرح المختصر للقاضى عضد وشرح
جميع الجوامع للمعلى والتفقيح وغيره هو الاول وهو المشهور فلذا خصه المصنف حمدا لعل تعالى
بالذكر وقالوا فى تفسيره اصطلاحا الراجح بقولهم الاصل فى الكلام الحقيقة اى الرائج
والمستصحب بفتح الحاء المهملة ومستصحب اشئى حاله الذى كان عليه قبل حاله
الطارى لان اشئى يدعوه الى بصحة لو لم يكن هذا الطارى كما يقال طهارة المار وصل
وتعارض الاصل والظاهر والقاعدة كقولهم اباحة الميتة للمضطر خلاف الاصل اى
القاعدة المستمرة والفاعل مرفوع اصل من اصول لغوى قاعدة منها والدليل كما
يقال الاصل فى هذه المسئلة الكتاب والسنة افيد فى شرح المختصر للقاضى عضد انه
اى لفظ الاصل اذا اضيق العلم كالفقه حيث يقال اصول الفقه فالمراد منه
دليله اى دليل العلم فمن حل وهو المحافظ امان الله البنارسى معاصر المصنف لفظا

في اصول الفقه على القاعدة حيث قال في محكم الاصول فالاصناف هي الادلة
او القواعد المحققة بالفقه فقد غفل عن هذا الاصل الذي افيدني شرح المحقق على
ان قواعد العلم مسائل لا مبادئه يعني لو صح هذا اكل عند هذه الاضافة لم يصح
هنا لان اصول الفقه مبادئ للفقه لا مسائل له وقواعد الفقه مسائل لا مبادئه قال
صاحب المنتظم قد يضاف الاصول الى العلم ويراد به قواعد الكلية كما يقال فلان
حافظ لاصول الطبعي والرياضي اى حافظ لقواعد الكلية ولا ريب في ان اصول الفقه قواعد
ومسائل وان لم تكن تلك القواعد والمسائل قواعد ومسائل للفقه لكن لما مناسبتها للفقه
لكونها مبادئ لما تفجروا ضافها اليه لادنى مناسبة ولما يتبين مما ذكره هناك ان الاصول
في اصول الفقه بمعنى الادلة فلم يكن بد من كون هذا العلم اوله لتناسب الاسم للمسمى
فقال موافقا لما قاله التاج اسبكي في جميع اجوامع ثم هذا العلم اى علم اصول
الفقه ادلة اجمالية اى دلائل محبة غير تضمنية بخصوص مسألة مسألة للفقه يحتاج اليها
اى الى الادلة اجمالية عند تطبيق الدلائل التفصيلية اى الادلة المتضمنة بخصوص
مسألة مسألة على احكامها اى احكام الدلائل التفصيلية الثابتة بها كقولنا الزكوة
واجبة هذه مسألة فقهية وحكم ثابت ليس تفصيلي لقوله تعالى واتوا الزكوة
هنا دليل تفصيلي فان الامر للوجوب هنا دليل اجمالي يحتاج اليه عند تطبيق التفصيلي
على حكمه وطريق التطبيق ان يؤلف القياس فتؤخذ صغراه من الدليل التفصيلي وتؤخذ
كبراه من المسئلة الاصولية فيقال الزكوة شئ امر به وكل شئ امر به واجب ينتج الزكوة
واجبة فالصغرى مأخوذة من قوله تعالى واتوا الزكوة والكبرى مأخوذة من مسألة اصولية
هي ان الامر للوجوب وليس نسبته اى نسبة علم الاصول الى علم الفقه كنسبة

لا
فقد غفل عن هذا
الاصول الذي افيدني
شرح المحقق على
ان قواعد العلم مسائل
لا مبادئه
هنا لان اصول الفقه
مبادئ للفقه لا مسائل
له وقواعد الفقه مسائل
لا مبادئه
صاحب المنتظم قد
يضاف الاصول الى العلم
ويراد به قواعد الكلية
كما يقال فلان حافظ
لاصول الطبعي والرياضي
اى حافظ لقواعد الكلية
ولا ريب في ان اصول
الفقه قواعد ومسائل
لكن لما مناسبتها
للفقه لكونها مبادئ
لما تفجروا ضافها اليه
لادنى مناسبة ولما
يتبين مما ذكره هناك
ان الاصول في اصول
الفقه بمعنى الادلة
فلم يكن بد من كون
هذا العلم اوله
لتناسب الاسم
للمسمى فقال
موافقا لما قاله
التاج اسبكي في
جميع اجوامع
ثم هذا العلم
اى علم اصول
الفقه ادلة
اجمالية اى دلائل
محبة غير
تضمنية
بخصوص
مسألة مسألة
للفقه
يحتاج اليها
اى الى
الادلة
اجمالية
عند
تطبيق
الدلائل
التفصيلية
اى
الادلة
المتضمنة
بخصوص
مسألة
مسألة
على
احكامها
اى
احكام
الدلائل
التفصيلية
الثابتة
بها
كقولنا
الزكوة
واجبة
هذه
مسألة
فقهية
وحكم
ثابت
ليس
تفصيلي
لقوله
تعالى
واتوا
الزكوة
هنا
دليل
تفصيلي
فان
الامر
للو
وجوب
هنا
دليل
اجمالي
يحتاج
اليه
عند
تطبيق
التفصيلي
على
حكمه
وطريق
التطبيق
ان
يؤلف
القياس
فتؤخذ
صغراه
من
الدليل
التفصيلي
وتؤخذ
كبراه
من
المسئلة
الاصولية
فيقال
الزكوة
شئ
امر
به
وكل
شئ
امر
به
واجب
ينتج
الزكوة
واجبة
فالصغرى
مأخوذة
من
قوله
تعالى
واتوا
الزكوة
والكبرى
مأخوذة
من
مسألة
اصولية
هي
ان
الامر
للو
وجوب
وليس
نسبته
اى
نسبة
علم
الاصول
الى
علم
الفقه
كنسبة

الميزان اى المنطق الى الفلسفة كما وهم والواجب معاصر المصنف صاحب محكم
الاصول فان الدلائل التفصيلية الفقهية المخصوصة بمسئلة مسئلة التى تؤخذ
منها صغريات القياسات كالتوا الزكوة بموادها وصورتها من افراد موضوع مسائل
الاصول كالامر للوجوب فان اتوا الزكوة فرد من افراد الامر بخلاف المنطق
الباحث عن المعقولات الثانية فان ما تؤخذ عنه صغريات القياسات التى تؤلف
للاشياء المسائل الفلسفية ليس من افراد موضوع مسائل المنطق مثلاً قلنا ان الفلك
ذو طبيعة واحدة وكلما كان كذلك فشكله الطبعي كرة فيما اخذ منه الصغرى اعنى كون الفلك
ذو طبيعة واحدة في نفس الامر ليس من المعقولات الثانية فكيف يكون من افراد موضوع
مسائل المنطق الباحث عن المعقولات الثانية قال بركت الاله آبادي في حاشية
على هذا الكتاب فيه نظر لان غرض الفاضل المذكور ليعني البنا رسي ان الاصول واجب
الرعاية في الفقه كما ان المنطق واجب الرعاية في الحكمة فمن هذا الوجه المناسبة بين الفئتين
متحققة وان تفارقا من وجه آخر فلا يريد عليه ما ذكره اعنف انتهى وافاد بجزء العلوم في شئ
لان مسئلتنا القائلة ان الامر للوجوب يراد بها ان صيغة الامر للوجوب فليس اتوا الزكوة
فرد لموضوع هذه المسئلة الا باعتبار صورتها انتهى وافاض صاحب مختصر الحصول كانه
اراد بمواد الادلة الفقهية الكتاب السنة مثلاً وبصورتها كونها امر وبنها وعاماد خاصا وغير
وانت تعلم ان الادلة الفلسفية بالنسبة الى المنطق كذلك اذ مواد اليقينيات من الضروريات
والنظريات والظنيات والمسلّمات والمشهورات وغير ذلك من صورها بالاقية وشكالها و
ضرورها وكل ذلك من موضوعات المنطق انتهى فالحق والصواب في الفرق بين الفئتين
ان يقال ان نسبة الاصول الى الفقه نسبة المبدئية فان مسائل الاصول من مبادئ الفقه

لان كبريات الادلة التفصيلية الفقهية مأخوذة منها ونسبة المنطق الى الفلسفة نسبة
 الآلية كنسبة الى سائر العلوم دون المبدئية فان المنطق لا يحتاج اليه في شئ من العلوم
 الا في معرفة كيفية الاستنتاج ولا تؤخذ مقدمات دلائل مسائل علم من المسائل المنطقية
 بخلاف الاصول فانه يحتاج اليه في اخذ مقدمات دلائل مسائل الفقه من مسائله
 وقال بعضهم اصول الفقه معرفة ادلة اجمالية للفقه وهو مختار الارموي في الحصول اليه
 في المنهاج واثار السبكي في جمع الجوامع الى صنعة واحدة المحلى في شرحه وقال
 الامام في الحصول اصول الفقه مجموع طرق الفقه على سبيل الاجمال وكيفية الاستدلال
 بها وكيفية حال استدلال بها ولم يقل معرفة مجموع طرق الفقه وذكر نحوه في المنتخب
 وكذلك قال صاحب التحصيل وقال الامدي في الاحكام فقه ادلة الفقه وجهات
 ولائها على الاحكام الشرعية وكيفية حال استدلال بها من جهة الجملة والفقه الذي
 هو مضاف اليه للاصول في لفظ اصول الفقه اختلفوا في تفسيره بعبارة فقال
 الامام في الحصول والمنتخب هو فهم عن عرض التكلم من كلامه وقال الشيخ البو اسحق
 في شرح الملح هو فهم الاشياء الدقيقة فلا يقال فقهت ان السمار فوقنا وقال المحلى
 في شرح جميع الجوامع الفقه لغة الفهم وقل الاسنوي في شرح المنهاج هذا هو الصواب
 فقد قال ابو هري الفقه الفهم وقال الامدي في الاحكام ما حاصله ان الفقه في اللغة
 عبارة عن الفهم قيل هو العلم والاشبه ان الفهم معاير للعلم اذ الفهم عبارة عن جودة
 الفهم من جهة تهية لاقتناص ما يرو عليه من المطالب وان لم يكن المتصف به عالما
 كالعامي الفطن فكل عالم فسيم ليس كل فسيم عالم والمنتخب في تفسيره مشرعاً
 انه حكمة اى علم باحوال الموجودات في الجملة وهي الافعال على ما بهى عليه

في نفس الامر بعد الطاقة البشرية فرعياً اى متفرعة على مسائل الكلام قولنا
الموجود والنسبة حق شرعية اى مستفادة من الشرع ثبت بادلته فلا
يقال اى لا يخل على المقلد حلاً اشتقاقياً بان يقال المقلد فقيه لتقصير
عن الطاقة اى القوة المستنبطة بها الاحكام الفقهية من الدلائل التفصيلية
فلا يقال علمه حكمه اذ المراد بالحكمة العلم القوي بالحاصل عن بذل الطاقة والمراد بالطاقة
طاقة الاوساط من الناس وهى المتبعة فى مفهوم الحكمة والتخصيص اى تخصيص
الفقه بالحسيات التى هى العمليات المتعلقة بكيفية اعمال الجوارح كما خصه قوم
وقالوا ان الفقه علم بالعمليات المتعلقة بالجوارح احترازاً عن التصوف اباحت
عن احوال الافعال القلبية التى هى الوجدانيات قولنا الرضا بالقضاء واجب
والكبر حرام فحدثت اى هذا التخصيص جديداً حدثه بعض المتأخرين ولم يعرف
عن المتقدمين نعم الاحتراز عن الكلام وان لم يشع فى المتقدمين لكنه ليس
بحدث محض بل عرف اى اصطلاح معروف عن بعض المتقدمين وقيل المعنى
ان هذا التخصيص حديث محدث غير معروف فى المتأخرين وانما احدثه بعضهم نعم
الاحتراز عن الكلام وان كان ايضا حديثاً محدثاً لم يكن فى السلف ولما سماه الامام
الاظم فقهاً اكبر عرف الفقه بما لىمة الصيا وهو معرفة النفس بالما وما عليها لكنه معروف
فى المتأخرين وعرفوا اى كما عرفت الفقه بما عرفت القوم كالامام فى الحصول
الاروى فى احوال وصاحب التحصيل والسبب فى جميع الجوارح والبصاوى فى المنهاج
وابن الحاجب فى المختصر وغيرهم فى اسفارهم بانه اى الفقه العلم بالاحكام
الشرعية كالوجوب والحرمه والاباحة حشرجه العلم بالاحكام العقلية والحسية

قوله اجابت اى علمت
انفق فى الكلام
بالمستفاد من الشرع
والطاقة وهى
المسلكات والنجيات
علمه حكمه
فهمه جديداً
بالطاقة وهى
الاحتراز عن
الحدثات
فمن تصدى
من المتأخرين
الفقه
للمتقدمين
والمعنى
ان هذا
الاحتراز
عن الكلام
انما احدثه
بعضهم
نعم
الاحتراز
عن الكلام
ان كان
ايضاً حديثاً
محدثاً لم
يكن فى
السلف
ولما
سماه
الامام
الاظم
فقهاً
اكبر
عرف
الفقه
بما
لىمة
الصيا
وهو
معرفة
النفس
بالما
وما
عليها
لكنه
معروف
فى
المتأخرين
وعرفوا
اى
كما
عرفت
الفقه
بما
عرفت
القوم
كالامام
فى
الحصول
الاروى
فى
احوال
وصاحب
التحصيل
والسبب
فى
جميع
الجوارح
والبصاوى
فى
المنهاج
وابن
الحاجب
فى
المختصر
غيرهم
فى
اسفارهم
بانه
اى
الفقه
العلم
بالاحكام
الشرعية
كالوجوب
والحرمه
والاباحة
حشرجه
العلم
بالاحكام
العقلية
والحسية

كالعلم بان العالم محدث والنار محرقة عن ادلتها اى ادلة الاحكام خرج به
 علم المقلد التفصيلية التى فيها تفصيل مسئلة مسئلة خرج به العلم بوجوب الشئ لوجوه
 يقتضى اوجدهم وجوبه لوجود الثانى لانه ليس من الفقه لكن زاد ابن احماد بنى
 المتحرر الفرعية بعد الشرعية بالاستدلال بعد تفصيلية وغيره العملية بعد الشرعية والسبب
 والبيضاوى المكتسب بعد العملية والامام والارموى وصاحب التحصيل قيد الاحكام
 الشرعية العملية بان لا يكون معلومة من الدين بالضرورة كوجوب الصلوات وروصد
 الشرعية فى التوضيح على تقييدهم وزيادة ابن احماد قوله بالاستدلال فتعقبه التقاضا زانى
 فى التلويح واورد على تعريف القوم للفقه ان كان المراد بالاحكام الجميع اى جميع
 الاحكام محل الجمع المحلى باللام على الاستعراق فلا ينعكس التعريف اى لا يكون جامعا
 لخروج بعض افراد المعرف وهو فقه بعض الفقهاء الذين اجمعوا على فقاهتهم كابى حنيفة
 ومالك ومحمد والشافعية لا ادري عن ذلك البعض فبعض الاحكام لعل ان
 ابا حنيفة سئل عن الدهر فقال لا ادري ولا اعلم ما هو والكا سئل عن النخيل سائل
 فاجاب ربعة وقال فى ستة وثلاثين لا ادري ولا اعلم والمطلق اى مطلق الاحكام هو
 كان بعضا او كلا محل الجمع المحلى باللام على ان يمتنع فلا يطرأ اى لا يكون التعريف
 مانعا عن دخول غير المعرف لدخول علم المقلد العالم بعض الاحكام عن الادلة
 التفصيلية لان المقلد الذى ترقى عن مرتبة العامة وما يبلغ مبلغ الاجتهاد يعلم بعض المسائل
 بالدليل واجيب عن الايراد باختيار الشئ الاول بانه لا يضر ثبوت الادلة
 اذ ليس المراد بالعلم هو الحصول بالفعل بل التنبؤ لان المراد بالعلم فى قولهم العلم بالاحكام
 الملكة اى الكيفية الراسخة لاستخراج جميع المسائل الشرعية فيجوز الخلف عن

حتی لا تقل مثل من قال وهو صاحب محکم الاصول بعدم العنق بانه حکما
 ان مظنون المجتهد واجب العمل علیه ای علی المجتهد کذلک ای مثل المجتهد
 منظونه واجب العمل علی مقلده ای مقلد المجتهد فہما ای المجتهد والمقلد سیتان
 ای مثلان فی وجوب العمل بالمظنون لافرق بینہما قال بکرت اللہ آبادی اقول حاصل قولہ
 ای قول لبناری ان مستند المقلد بالآخر فی حقیقۃ بہنظن المجتہد والقول انما یکون مستندا
 لکونہ مظهر عن الظن فہذا لو کشف علی ولی ظن المجتہد ولم یقل بہ یجب علیہ الاتباع نعم
 یلزم علی ارادة العلم بوجوب العمل بالاحکام الشرعیۃ لقولہم العلم بالاحکام الشرعیۃ فی تعریف
 الفقہ ان یکون الفقہ عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحکام لا العلم بہا ای
 بالاحکام فقط فلا یکون العلم بوجوب الصلوۃ والصوم وحرمة شرب الخمر والزنا مثلاً من
 الفقہ وانہ من الفقہ بل یریب الا ان یقال فی دفعہ انہ ای ہذا التعریف رسم
 ای تعریف بالرضیات لاحد بالذاتیات فیجوز باللائم فلا یتلزم ان یکون
 الفقہ عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحکام بل لابد من لزومہ للفقہ ولا شک ان
 العلم بالاحکام الذی ہو الفقہ حقیقۃ یتلزمہ العلم بوجوب العمل بہا فلم یتلزم ان لا یکون
 العلم بوجوب الصلوۃ والصوم وحرمة شرب الخمر والزنا مثلاً من الفقہ وفيہ
 ای فیما قبل لدفع ہذا اللزوم ما فیہ من الضعف بان الرسم انما یجوز باللوازم المحمولة
 لا باللوازم التحقیقۃ والعلم بوجوب العمل بالاحکام وان کان لازماً فی التحقق والوجود
 للعلم بالاحکام لکنہ لیس بمحمول علیہ من ہنا اے ما ذکر فی تقریر الجواب
 الثانی للایراد المورود علی تعریف القوم للفقہ علمت اندفاع ما قبل علی تعریف
 القوم الفقہ من باب الظنون اے الظنیات اذا کثر الاحکام المذكور

لا یجوز
 فیما قبل
 لدفع ہذا
 اللزوم ما
 فیہ من
 الضعف

في الفقه ثابتة بالقياس ونحو الواحد والاجماع المنقول احاداً وكلها من الظنيات
 فكيف يمكن صحتها فانه عبارة عن الاعتقاد المجازم واليقين وحاصل الاندفاع
 انه لا شك ان العلم يوجب العمل بالاحكام الشرعية الذي هو الفقه علم اليقين ثابت
 بالاجماع القطعي وان كان ثبوت تلك الاحكام ظنياً على ان العلم حقيقة فيما ليس
 بتصور ايضاً كما انه حقيقة في الاعتقاد المجازم واليقين وليس مقبولاً في الظن
 فيكون الفقه ولو كان من باب الظنون معلماً بهذا المعنى حقيقة وقد يجاب باختيار الشق
 الثاني بما سلمنا ان الفقه عبارة عن بعض الاحكام الشرعية عن اولها التفصيلية
 بشرط ان لا يكون ذلك البعض اقل من ثلثة لان الالف واللام في الاحكام
 للمجنس واقل جنس الجمع ثلثة لكن يمنع كون المقلد العالم ببعض الاحكام الشرعية عن
 اولها التفصيلية فقيماً اذ الفقيه اسم فاعل من فقه بضم القاف ومعناه صدر الفقه سجية
 له والمقلد ليس لفقه سجية له وقال الاسنوي في شرح المنهاج هذا من احسن الاجوبة
 وقد احرزنا لدى عن الايراد المذكور فقال في الاحكام وفي عرف المتشرعين الفقه
 مخصوص بالعلم احصا بجملة غالبية من الاحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال
 انتهى قال الاسنوي وهو احرزنا حسن وقد اجاب صاحب المنتعم باختيار الشق الاول
 بانه يجوز ان يراد جميع ما يحيط به قوة اوساط الناس فيكون من الاستقراق العربي المراد
 في اغلب المواد خروج الامير الصاغته وبعضهم كصدا الشرعية في التقيج جعل الفقه
 عبارة عن علم الاحكام القطعية لا الظنية مع ملكة الاستنباط ويلزم عليه
 اے على تعريف هذا البعض للفقه خروج علم المسائل الثابتة بالادلة الظنية
 من خبر الواحد والقياس عن الفقه وهي اى المسائل الثابتة بالادلة الظنية كثيرة

لا
 في البصم
 او البصم
 في البصم
 في البصم

الا ترى ان السنة المتواترة التي ثبتت بها الاحكام قطعاً قليلة جداً والتزام
 ذلك اى خروج المسائل الثابتة بالادلة الظنية عن الفقه التزام بلا لزوم عن
 دليل بل الدليل والى على خلافه فانه اذا خرج علمها عن الفقه فامى علم يعدها منه
 وجعل العمل اخلاقاً في تحديد هذا العلم اى الفقه بان يقال انه العلم المذكور
 مع العمل كما ذهب اليه بعض مشائخنا كقولهم الا سلام البردوى فى اصوله
 بعيد عن الحق جداً لان الفقه حينئذ لا يبقى من العلوم بل يكون مركباً من
 العلم والعمل ولان الشائع اطلاقه على العالم وان لم يكن عالماً واحداً اصول
 الفقه لقباً اى من حيث انه علم علم مخصوص مع قطع النظر عن كونه مصفاً فافهم
 اى اصول الفقه علم بقواعد اى بقضايا كلية يتوصل بها اى بتلك القواعد
 الى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها اى دلائل تلك الاحكام التفصيلية
 بان تؤخذ الصغرى عن الدليل التفصيلية وتجعل القضية الكلية كبرى فيحصل الحكم
 الفقهى بنتيجة القياس قيل حقائق العلوم المدونة مسانئها اى مسائل
 تلك العلوم المخصوصة او ادا كانتها اى ادراكات تلك المسائل فلفظها
 الكلية التى تذكر فى المقدمات ك مفهوم قولنا فى تعريف اصول الفقه علم لقواعد
 يتوصل بها الى استنباط الاحكام الفقهية عن دلائلها رسوم تلك العلوم لاحدود
 بناء على ان المركب من اجزاء غير محصورة كالعسنة فانها مركبة من الواحد
 التى لا تشمل عليها لا جنس له اى هذا المركب لا فصل الا اى وان كان له
 جنس فصل لازم تعدد الذاتى لان الاجزاء الغير المحصورة ذاتيات هذا المركب
 كان له جنس فصل يكون له ذاتيات اخرى سفارة للاولى غير محصورة وهذه محصورة وغير المحصورة

اتحاد التصور والتصديق إذا التصور يتعلق بكل شيء فيتعلق بالاجزاء المحمولة وغيره وادراكات
الاجزاء المحمولة اعني الجنس والفصل تصورات وهذه الادراكات متحدة مع الاجزاء الغير
المحمولة لاتحاد الاجزاء المحمولة وادراكاتها بناء على اتحاد العلم والمعلوم والاتحاد بين
الاجزاء المحمولة والاجزاء الغير المحمولة وكون متحد المتحد مع الشيء متحد معه والاحياء
الغير المحمولة ان كانت ادراكات المسائل فهي علوم تصديقية فلزوم اتحاد التصور
والتصديق فظاهر وماذا كانت نفس المسائل فادراكاتها علوم تصديقية وهي متحدة
معها لاتحاد العلم والمعلوم فتكون ادراكات الاجزاء المحمولة متحدة مع الاجزاء
المحمولة والاجزاء المحمولة متحدة مع الاجزاء الغير المحمولة والاجزاء الغير المحمولة متحدة
مع ادراكات الاجزاء الغير المحمولة فتكون ادراكات الاجزاء المحمولة متحدة
مع ادراكات الاجزاء الغير المحمولة لان متحد المتحد مع الشيء متحد معه ولما كانت
ادراكات الاجزاء المحمولة علومًا تصورية وادراكات الاجزاء الغير المحمولة علومًا
تصديقية لزم اتحاد التصور والتصديق مع اتفاق اي التصور والتصديق نوات
من العلم متبائن بتحقيق اي بحسب الحقيقة ويحتمل ان يكون معناه على المذهب لمحقق
فهو احتراز عما ذهب اليه المتأخرون من انها متحدان كونا ومختلفان متعلقا فتفكر
اشارة الى ان قولهم العلم والمعلوم متحدان بالذات مبني على كون العلم عبارة عن
الحاصلة وهو خلاف التحقيق اذ التحقيق ان العلم حالة ادراكية ثم اختلف في اسم العلم
فقال سائر جنس موضوعه لمجموع المسائل البعثة بها الصادقة على ماني اذمان
كثير من الناس در بما يزيد وينقص واسم الجنس عند قوم موضوعه لنفس الكل من غير اعتبار
حضوره في الذهن واليه ميل اكثر اهل العربية وعند قوم موضوعه للفرد المنفرد واليه ميل

اهل الاصول وهو اى كون اسماء العلوم اسماء جنس ظاهر من دخول الالف
 اللام والاضافة الذين من خواص الجنس الى هذين القاضى تلج الدين السبكي حيث
 قال وجعله اسم جنس اولى من جعله علم جنس لانه لو كان علما لما دخله اللام عليه انتهى ذكره
 محمد بن امير الحاج فى التقرير ود عليه ابن الهمام فى التحويل بان العلم هو المركب الاصنافى
 يعنى اصول الفقه لاصول انما يدخل اللام على الاصول لعل اصول الفقه وكذلك الاضافة وهذا ان تم
 لا يفيد الا كون اصول الفقه من اسماء الجنس لا كون اسماء سائر العلوم اسماء جنس قبل
 ليست باسماء جنس بل لعلام جنس موضوعه المتعين بالتحديد الذى والمتوحد بالوحدة
 الدائمة واستدل عليه بان سميات العلوم تعتبر فيها الوحدة والتعين قطعا اذا الفقه مثلا
 اذ خصه اشخاص كثيرون فامضى ذهن كل واحد منهم يكون فقه لا محالة فلو لم تكن الوحدة
 معتبرة لم يصدق الفقه على ما فى ذهن كل واحد من اشخاص كثيرين ولما اتاحل تعليم
 الحال الواحد لشخص في محال متعددة لم يكن هذا التعين تعينا شخويا وليس المراد بعلم كثر
 الا ان يكون صاه متعينا بتعين غير شخصى وفضل المحقق الشريف الجرجاني على اسماء اعلام
 الاجناس كره ابن امير الحاج فى التقرير وكذلك اختلف فى اسماء الكتب لكن قال جلال الدين
 الدواني فى شرح التهذيب ان اسمى الكتب من اعلام الاجناس عند التحقيق وتاليف السيد الزاهد
 حاشية عليه قلنا ثبتت العلمية فى الاعلام الجنية كاسماءه للاسوة ولعلنا للشعب
 بالضرورة اللغوية فانه وجد فى بعض الالفاظ علام المعارف عول بهاملة المعارف
 لكون ذلك البعض مبتدأ اذ حال فى الفصحى من الكلام او غير منصرف بعد انضمام علمه
 اخرى ولم يوجد التعريف فقدر العلمية الجنية كالعدل التقديرى وليست الضرورة
 متحققة فى اسماء العلوم وقيل بل اعلام شخصية موضوعه للشخص المعين المستان

لعل تولى
 شخصية العالم
 من العلم

عن غيره لاكثر فيه اذ لا يصدق الفقه مثلاً على مسئلة منه فلا اكثر واذا لم يوجد اكثر ثبت الشخصية قال ابن الهمام في التحرير والوجه انه علم شخص اذ لا يصدق على مسئلة انتهى اقول وفيه اى في هذا القيل انه منقوض بالبیت لانه من اسماء الاجناس وليس بعلم بالاتفاق ويجرى فيه مقدمات الدليل بان البیت لا يصدق على جز من اجزاء كالجدار والسقف كما لا يصدق الفقه على مسئلة من مسائله المتى هى اجزاء فينبغى ان يكون البیت علم بشخص بعين الدليل المذكور لكون الفقه علم الشخص والحل ان المعنى الكلى قد يكون مركباً من اجزاء متفقة في نفسها نحو الاربعة المتى ركبت من الوحدات ولا تصدق على كل واحد منها او مركباً من اجزاء مختلفة كالسكنجيين الذى ركب من اخل والسكر الذين هما مختلفان بالماية لا يصدق على كل واحد منهما فلا يلزم من صدق اى صدق احدى على البعض من اجزاء الشخصية باصله ان المعنى الكلى قد يكون نحو الاربعة والسكنجين وظاهر ان الاربعة والسكنجين لا يصدقان على واحد من اجزائهما فلا منافاة بين الكلية وعدم الصدق على واحد من الاجزاء ولا لزوم بين عدم الصدق على واحد من الاجزاء والشخصية نعم يصدق المعنى الكلى الذى ركب من اجزاء متفقة بالكل في الحقيقة والاسم على واحد من اجزائه كالماء فانه يصدق على واحد من اجزائه ايضا فيقال له ايضا انه ماء وبالجمله فالمقصود نفى اللزوم لانفى الصدق مطلقاً ومنشأ عدم اللزوم ان مناط الكلية الصدق على الافراد لا الصدق على الاجزاء وقد وجه قول ابن الهمام بانه اراد انه لا شئ يتوهم صدق اصول الفقه عليه غير اجزائه واما افراده القائمة بالاشخاص فلا تنافي فيها عرفاً اذا اختلف الاعراض باختلاف محالها غير معتمري العرف لكن اشكل تزايد المسائل

بتلك الحق الأفكار فالموجود في الزمان السابق مغاير بالذات للموجود في الزمان اللاحق
 تغاير الجزر والكل وهذا يستلزم تعدد اسمي وهو ينا في كون الاسم علم شخص واجبا
 عن هذا الاشكال محمد بن ائمن التميمي بامير بادشاه في التيسير شرح التحرير بان الموجود
 في كل زمان شخص معين ويلتزم اشتراك الاسم وتعدد وضعه بحسب تعدد لازمته
 ولا محذور انتهى وموضوعه اى موضوع اصول الفقه الادلة الاربعه اى
 الكتاب والسنة والاجماع والقياس اجمالا اى من حيث الاجمال لا من حيث
 التفصيل بحسب خصوص آية آية فانه من وظائف التفسير وليس من الاصول وهي
 اى الادلة الاربعه مشتركة في الالصال الى حكم شىء عى يعنى كل واحد
 منها موصل الى حكم شرعى بحيث يستخرج من كل واحد منها ولاجل هذا الاشتراك
 لم يتعد علم الاصول بتعدد الموضوع وصح كون الادلة الاربعه موضوعه له والا
 لم يصح فانهم صرحوا بان الاشياء الكثيرة انما تكون موضوعه لعلم واحد بشرط تناسلها
 امر مشترك تشترك تلك الاشياء فيه ولما كان موضوع اصول الفقه الادلة الاربعين
 حيث الالصال مسئلة مجتمعتها التى هى حثية الالصال لا تكون من اصول الفقه اذ لا يبحث
 فى العلم عن موضوعه وقيوده بل انما يبحث فيه عن احوال موضوعه فاختلوا فى انساب
 من اى علم هى فقال ابن العام فى التحرير يبحث عن حجية الاجماع وخبر الواحد القياس
 ليس منه اى من اصول الفقه ورجحه الاسنوى فى شرح المنهاج ورد المصنف عليه
 بقوله وما قيل ان يبحث عن حجية الاجماع او حجية القياس مسائل الفقه
 لا من مسائل اصول الفقه لان موضوع مسئلة حجية الاجماع او القياس فضل المكلف
 الذى هو موضوع الفقه فان الاجماع والقياس من افعال المجتهدين الذين هم المكلفون

وَمَحْمُولًا حَكْمٌ شَرْعِيٌّ أَذْ مَحْمُولًا حُجَّةٌ بِـ الْمَعْنَى أَيْ مَعْنَى حُجَّةِ الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ أَنَّهُ
يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ أَيْ بِمَقْتَضَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَالْوَجوبُ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
فَهِيَ أَيْ فَنِي يَأْخُذُ بِأَنَّ هَذَا أَيْ وَجوبُ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى الْأَجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ قَدْ
الْحُجَّةُ أَيْ مُتَفَرِّعٌ عَلَى حُجَّتَيْهَا فَانْهَامَا لَمْ يَكُنَا مَجْتَمِعَيْنِ كَيْفَ يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُمَا وَالْفَرْعُ
لَيْسَ نَفْسُ الْأَصْلِ فُحْيَتَا أَمْرًا وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُمَا أَمْرٌ آخَرٌ فَكَيْفَ الْإِتِّحَادُ فَإِنْ ارْتَادَ الْقَائِلُ أَنَّ
حُجَّةِ الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ وَجوبُ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَّحِدَانِ لِأَفْرَقٍ بَيْنَهُمَا ثَبَتَ بَطْلَانُ
قَوْلِهِ وَإِنْ ارْتَادَ أَنَّ وَجوبُ الْعَمَلِ لَازِمٌ لِحُجَّةِ الْأَجْمَاعِ فَيُرْوَاهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلِيزُ مِنْ كَوْنِ أَحَدِ الْمَتَلَاذِمِّ
مِنَ الْفَقْدِ كَوْنُ الْآخَرِ مِنْهُ عَلَى أَنَّ جَوَازَ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ
أَيْضًا مِنْ شَرَاهُ أَيْ مِنْ ثَمَرَاتِ الْحُجَّةِ فَوْجوبُ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى لَيْسَ بِالْإِزْمِ فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُ
أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ كَمَا فُسِّرَ فِي الْقَائِلِ حُجَّةِ الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ بِقَوْلِهِ إِذَا الْمَعْنَى يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُ
لِأَنَّ تَفْسِيرَ الشَّيْءِ لَا يَجُوزُ بِالْمُخَارِقِ وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ مَعْنَى وَجوبُ الْعَمَلِ بِمَقْتَضَى الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ
أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعَالَ مَعَهُمَا مَعَالِمَةٌ مُقْتَضَاهُمَا فَإِنْ اثْبَتْنَا وَجوبُ الْحُكْمِ اخْتِذَا بِالْإِجَابِ أَنْ اثْبَتْنَا
الْإِبَاحَةَ اخْتِذَا بِالْإِبَاحَةِ فَالْأَوَّلَةُ الْمُثَبِّتَةُ لِلْإِبَاحَةِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُمَا أَيْضًا وَمَنْ قَالَ وَهُوَ
أَيْضًا إِنَّ الْمَمَامَ فِي التَّحْرِيرِ لَيْسَتْ حُجَّةُ الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ مُسْتَلْزِمَةٌ لِأَنَّ الْفَقْهَ وَالْإِسْلَامَ
غَيْرُهُمَا أَيْ حُجَّةُ الْأَجْمَاعِ أَوِ الْقِيَاسِ ضَرْبٌ مِنْ دِينِيَّةٍ أَيْ بَدِيعِيَّةٍ فِي الدِّينِ
تَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ وَالضَّرُورِيُّ لَا يَكُونُ مُسْأَلَةً مِنْ عِلْمٍ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَلْبِثُ
أَنْ يَكُونَ نَظَرِيَّةً مُطْلُوبَةً بِالْبُرْهَانِ مُشَبَّهَةً فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ وَالضَّرُورِيُّ لَيْسَ كُنْزًا لَكَ فَقَدْ بَعْدَ
هَذَا الْقَائِلُ عَنِ الْحَقِّ لِأَنَّهُ أَيْ قَوْلُ الْقَائِلِ أَنَّهَا ضَرْبٌ مِنْ دِينِيَّةٍ مُنْعَوَجَةٍ وَأَنْ سَلَّمَ قَوْلَهُ أَنَّهَا
ضَرْبٌ مِنْ دِينِيَّةٍ إِنَّمَا أَيْ مِنْ مِثْلِهَا لَاحِظٌ أَنَّ الْمَعْلُولَ عَلَى الْعِلَّةِ فَلَا يَسْلَمُ بِإِثْبَاتِهَا

لَا يَزِيدُ مِنْ قَائِلِ الْقَائِلِ
ابن الممام حسن

اى من حيث العلم يعنى الاستدلال من العلة على المعلول فيجوز ان تكون حجبة الاجماع
 او القياس باعتبار معلولها وهو وجوب اهل بالمسائل الاجماعية او القياسية بدينية و
 باعتبار علتها نظرية فتقوله انها ضرورية مطلقا ممنوع فيجوز ان يكون هذه المسئلة مطلوبة من
 حيث العلم لا من حيث الان ولا يخفى عليك ان المصنف رحمه الله تعالى لتسامح في
 نقل هذا القول لان هذا ذكره ابن الهمام في حجة القياس فقط على تقدير كون القياس
 هى المساواة الكائنة عن تسوية الله تعالى لافضل المجتهد حيث قال في التحوير وهو في
 القياس على تقدير كونه فعل المجتهد اما على انه المساواة الكائنة عن تسوية الله تعالى بين
 الاصل والفرع في العلة فليست مسئلة لانها ضرورية دينية انتهى حاصله ان ما ذكرنا من البحث
 عن حجة القياس مسئلة فقهية لا اصولية انما يتاقي في القياس على تقدير كون القياس
 فعل المجتهد اما على تقدير ان يكون القياس هى المساواة فليست حجة القياس مسئلة
 فقهية بل حجة ضرورية دينية وبالجملة اذا لم تكن مسئلة حجة الاجماع او القياس من الاصول
 ولا من الفقه ولم تكن تلك الحجة ضرورية دينية ايضا ففى من الكلام واليه اشار بقوله بل
 الحق انه اى حجة الاجماع او القياس والبحث عنهما من علم الكلام كحجة الكتاب والسنة
 اى كما ان حجة الكتاب والبحث عنهما من علم الكلام وذكر محمد بن امير السجلم في التقدير ما حاصله ان
 ابن الهمام فيما كتبه على الهدى مشى على كون حجة القياس مسئلة كلامية واليه يثير ايضا ما فى
 التلويح من انه خرج العلم بالاحكام الشرعية النظرية ويسمى اعتقادية واصلية لكون الاجماع
 حجة والايمان واجبا انتهى لكن يخالفه بظاهره ما ذكر فى التلويح بعد هذا فان قلت فما بالهم
 يجعلون من مسائل الاصول اثبات الاجماع والقياس للاحكام ولا يجعلون منها اثبات
 الكتاب والسنة لذك قلت لان المقصود بالنظر فى الفن هو الكسبيات المفقرة الى العلم

وكون الكتاب والسنة حجة بمنزلة البديهي في نظر الاصولي تقرره في الكلام وشهرة بين
 الامام بخلاف الاجماع والقياس لهذا تعرضوا بما ليس بثابت للحكم بما انتهى الا ان الجعلي في حجة
 التلويح وفق بين قوليه بان حجية الاجماع مطلقا اعم من كونه مثبتا لاحكام والعقائد من مسائل
 الكلام حجية بالنظر الى اثباته الاحكام خاصة من مسائل الاصول فلا مخالفة ولما
 كان ههنا مظنة سوال وهو ان يقال اذا كان الكل من الكلام وليس للاصولي فيه
 حظ فينبغي ان لا يتعرض الاصولي بحجة الاجماع والقياس كما لا يتعرض بحجة الكتاب والسنة
 وان تعرض بها بطريق المبدئية فينبغي ان يتعرض بحجة الكتاب والسنة ايضا بهذا الطريق
 اذ لا فرق بينهما في المبدئية والاصالة فما وجه تخصيص حجة الاجماع والقياس بالتعرض فاجاب
 المصنف رحمه الله تعالى عنه بقوله لكن تعرض الاصولي بحجبيتهما اى حجة الاجماع
 والقياس فقط لانها اى الاجماع والقياس كثر فيهما الشغب والنزاع
 حتى خالف النظام من المعتزلة وبعض الروافض والخوارج في ثبوت الاجماع فانكروا حجتيه
 وخصمه وادوا اتباعه من الظاهرية واحمد في رواية بالصحابية والزيدية والامامية بتره
 الرسول وانكروا اهل الظاهر وبعض آخر حجة القياس وقوع الشغب فيهما يفيض الى الشغب في
 المسائل الاصولية لانها مبينة عليهما فاست الحاجة الى التعرض بهما واما حجبيتهما اى
 الكتاب والسنة فمتفق عليهما اى اتفق على محبيتهما والتذكير لكون الحجية مصدرا ومن
 المصدر يجوز التذكير والتانيث وفي بعض النسخ عليها فالتثنية باعتبار المضاف اليه
 عند الامة كلها بخلاف من احد فلا حاجة الى تعرضهما فقال الامام في الحصول
 ان مسألة حجة الاجماع والقياس من هول الفقه وتبعه الارموسي في التحصيل صاحب الجاهل
 وفي موضوعية الاحكام اختلاف فذهب بعضهم الى ان الاحكام من الموضوع

فعلى هذا يكون موضوع اصول الفقه الاولى والاحكام جميعا وهذا الذي صححه صدر الشريعة
 في التوضيح ثم التقطنا زاني في التلويح وذهب الجمهور الى ان موضوعه الادلة فقط والاحكام
 ليست من موضوعه وهذا الذي اختاره المصنف فقال والحق لا اى لا تؤخذ الاحكام فموضوعه
 وانما الغرض من ذكره في الاصول التصويبي تصوير الاحكام والتنقيح اى تقسيم
 الاحكام لتثبت انواعها اى انواع الاحكام لا انواع الادلة فيقسم الحكم الى
 العزيمة والرخصة لتصير سلبا الى اثبات ان مثل هذا الدليل تثبت به العزيمة او الرخصة و
 قس عليه فالاصول لا يبحث الا من جهة دلالة الدليل على المدلول والدلالة حال الدليل
 فلا عوالى التى تذكر في اصول الفقه من جهة الدلالة آتية الى الدلائل فمى المقصود والاصلى
 يبحث عن احوالها ولكن لما كانت الدلالة لا متبين غاية البيان بدون ذكر مدلولات الدلائل
 التى هى الاحكام ذكرت استطرادا وتبا وما من علم ودين كى فنيه اى فى هذا
 العلم الاشياء الاخر التى ليست من ذلك العلم استطرادا اى بتبا لا قصد اتبهما
 لمعرفة الاحوال وتزويما اى اصلاحا للغة المقصودة من بعض الفقه اى هذا ذهب
 ابن الهمام فى التحريم وهو طريق الامدى وصاحب ليد بلع وغيرهما وهو المشهور كما فى التحريم
 وقد تعجبت مما قال استاذ الاستاذ بجز العلوم فى شرح المسلم فذهب صاحب الاحكام من
 الشافعية وصدر الشريعة منا الى انها موضوعان انتهى لان الامدى صاحب الاحكام لم يذهب
 الى موضوعية الاحكام بل الموضوع عنده هى الاولى فقط حيث قال فى الاحكام واما موضوع
 كل علم هو الاشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن احواله العارضة لذاته ولما كانت مباحث الاصلين
 فى علم الاصول لا تخرج عن احوال الادلة الموصلة الى الاحكام الشرعية واقسامها واختلاف
 مراتبها وكيفية الاثبات للاحكام الشرعية عنها على وجه كلى كانت هى موضوع علم الاصول

في المبادئ الكلامية

لقد وردت هذه المبادئ الكلامية في كتابي في المبادئ الكلامية
 حيث قال في المبادئ الكلامية
 مبادئ الكلامية هي المبادئ التي
 لا يمكن الاستغناء عنها في الكلام
 والمنطقية لا يتم جعلها
 جزء من المنطقية بل هي
 المنطقية في السمع والافادات
 وهما كتابان للمصنف والآن نذكر طرفا
 اي بعضا من المبادئ الكلامية سواء كانت من المنطقية او غيرها
 صنف ربا تشد اليه
 الحاجة مسئلة النظر وهو اي النظر قد يطلق في اللغة بمعنى الانتظار
 وبمعنى الروية بالعين
 والرافعة والرحمة والمقابلة والتفكر والاعتبار وهذا الاعتبار
 الاخير هو المسمى بالنظر في
 عرف المتكلمين وقد قال القاضي ابو بكر في حده هو الفكر الذي
 يطلب به من قام به
 علما او طنا كذا ذكر الامدي في الاحكام وقال في ابحار الافكار ان
 النظر عبارة عن
 التصرف بالعقل في الامور السابقة بالعلم او الظن المناسبة
 المطلوب بتأليف خاص قصد تحصيل
 ما ليس حاصله في العقل وذكر ابن الحاجب في المختصر النظر الفكر الذي
 يطلب به علم او ظن انتهى

وقد صرح الفتا زاني في التلويح مذهبه حيث قال ذهب صاحب الاحكام الى ان موضوع
 اصول الفقه هو الادلة الاربعة ولا يبحث فيه عن احوال الاحكام بل انها يحتاج الى تصويها
 من اثباتها وفيها لكن يصح ان موضوعه الادلة والاحكام انتهى وفائدة علم الاصول
 معرفة الاحكام الشرعية عن الادلة وهي اي معرفة الاحكام سبب لغو بالسعادة الابدية
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقالات الثلاث التي في المبادئ فقال المقالة
 الاولى في المبادئ الكلامية اي المبادئ التي تتعلق
 بعلم الكلام وكون الكلام من مبادئ الاصول ظاهر لان علم الاصول باحث عن الادلة
 الاربعة وانما يعرف وجودها من الكلام ومنها اي من المبادئ الكلامية المبادئ
 المنطقية لانهم جعلوها اي المنطق جزء من الكلام فتكون من الكلامية واما
 جعلوه جزء منه لان المقصود بالذات في الكلام تحصيل اعتقاد الوحدانية والصفات والمعاد
 نحوها بالاستدلال والاستدلال انما يتم برعاية قواعد المنطق فجعلوه جزء منه وقد غننا عنها
 اي عن المنطقية في السلم والافادات وهما كتابان للمصنف والآن نذكر طرفا
 اي بعضا من المبادئ الكلامية سواء كانت من المنطقية او غيرها صنف ربا تشد اليه
 الحاجة مسئلة النظر وهو اي النظر قد يطلق في اللغة بمعنى الانتظار وبمعنى الروية بالعين
 والرافعة والرحمة والمقابلة والتفكر والاعتبار وهذا الاعتبار الاخير هو المسمى بالنظر في
 عرف المتكلمين وقد قال القاضي ابو بكر في حده هو الفكر الذي يطلب به من قام به
 علما او طنا كذا ذكر الامدي في الاحكام وقال في ابحار الافكار ان النظر عبارة عن
 التصرف بالعقل في الامور السابقة بالعلم او الظن المناسبة للمطلوب بتأليف خاص قصد تحصيل
 ما ليس حاصله في العقل وذكر ابن الحاجب في المختصر النظر الفكر الذي يطلب به علم او ظن انتهى

وقال شارحه القاضي محمد هو انتقال النفس في المعاني بالقصد وذلك قد يكون بطلب علم او طلب ظن فيسي نظر او قد لا يكون كذلك كالكثير حديث النفس فلا يسي نظر او هذا صرح الامام ابي امامم الحرمين في المثال وقول الامدي مراده ان النظر هو الفكر ثم فسيه بانه الذي يطلب به ظن او علم بعيد انتهى يعني قول الامدي في ايجار الافكار مراد القاضي ابي بكر الباقلاني ان النظر هو الفكر اسي هما مترو فان وما بعدهما تعريف لهما بعيد عن صواب اذ لم يعهد الجمع بين التعريف البقضي والحققي والمتبادر من قول القاضي ان الفكر من اجزاء احد وقال ابن الهمام في التجريد والنظر حركة النفس من المطالب طالبة للمبادئ بهتوضر الصور لتجد المناسب هو الوسط فترتبه مع طرفي المطلوب على وجه مستلزم انتهى وقال المصنف

بقا للتقاراني في التهذيب وغيره هو ترتيب لمعقول لتحقيق المجهول واجب لانه مقدمة اوام الواجب وهو المعرفة الالهية قبل هو الفقه والعقائد المذاهب فانظر يا ومقدمة اذ الواجب واجبة واقفا وتوسيط لفظ الادارة ان مقدمته وجوب لواجب ليست بواجبة لا تسمى ان المال مقدمته لوجوب الزكوة وهو ليس بواجب مسألة البسيط لا يكون كاسبا لانه ابي البسيط لا يقبل العمل ابي الترتيب والنظر ولا يكون مكتسبا لان العارض لا يفيد الكنه اذ كاسبه اما بسيط او مركب الاول باطل لما مر ان البسيط لا يكون كاسبا والثاني اما ان يكون ذاتيا او عرضيا او مركبا والاول باطل والآخر باطل البسيط المكتسب بسيط بل يكون مركبا والثاني لا يفيد الكنه الذي هو العلم بالحققة والثالث يرجع الى الثاني لان المركب من الدخيل والخارج خارج هو لا يفيد الكنه مسألة الماهية لماثلث اعتبارات الاول اخذنا مع العوارض فتسمى مخلوطة بشرط شئ ولا خلاف في وجودها في الخارج والثاني اخذنا بشرط التجرد عن العوارض فتسمى

والله اعلم بالصواب
وقال شارحه القاضي محمد هو انتقال النفس في المعاني بالقصد وذلك قد يكون بطلب علم او طلب ظن فيسي نظر او قد لا يكون كذلك كالكثير حديث النفس فلا يسي نظر او هذا صرح الامام ابي امامم الحرمين في المثال وقول الامدي مراده ان النظر هو الفكر ثم فسيه بانه الذي يطلب به ظن او علم بعيد انتهى يعني قول الامدي في ايجار الافكار مراد القاضي ابي بكر الباقلاني ان النظر هو الفكر اسي هما مترو فان وما بعدهما تعريف لهما بعيد عن صواب اذ لم يعهد الجمع بين التعريف البقضي والحققي والمتبادر من قول القاضي ان الفكر من اجزاء احد وقال ابن الهمام في التجريد والنظر حركة النفس من المطالب طالبة للمبادئ بهتوضر الصور لتجد المناسب هو الوسط فترتبه مع طرفي المطلوب على وجه مستلزم انتهى وقال المصنف بقا للتقاراني في التهذيب وغيره هو ترتيب لمعقول لتحقيق المجهول واجب لانه مقدمة اوام الواجب وهو المعرفة الالهية قبل هو الفقه والعقائد المذاهب فانظر يا ومقدمة اذ الواجب واجبة واقفا وتوسيط لفظ الادارة ان مقدمته وجوب لواجب ليست بواجبة لا تسمى ان المال مقدمته لوجوب الزكوة وهو ليس بواجب مسألة البسيط لا يكون كاسبا لانه ابي البسيط لا يقبل العمل ابي الترتيب والنظر ولا يكون مكتسبا لان العارض لا يفيد الكنه اذ كاسبه اما بسيط او مركب الاول باطل لما مر ان البسيط لا يكون كاسبا والثاني اما ان يكون ذاتيا او عرضيا او مركبا والاول باطل والآخر باطل البسيط المكتسب بسيط بل يكون مركبا والثاني لا يفيد الكنه الذي هو العلم بالحققة والثالث يرجع الى الثاني لان المركب من الدخيل والخارج خارج هو لا يفيد الكنه مسألة الماهية لماثلث اعتبارات الاول اخذنا مع العوارض فتسمى مخلوطة بشرط شئ ولا خلاف في وجودها في الخارج والثاني اخذنا بشرط التجرد عن العوارض فتسمى

ثلاثة اجزاء لان الجزء الواحد مشترك بين الخطين فلا يكون الوتر ثلثة اجزاء والالم يكن لغيرها
 مع الطول من الوتر فبطل دعوى المحامى وكلا يكون الوتر ثنتين بالعرض
 الذى به شكل السليح والاربعون من المقالة الاولى للكتاب قليدس دعواه ان كل مثلث
 قائم الزاوية كان مربع وتر زاوية القائمة مساو لمربع ضليحيها وهذا الدعوى يدل على ان
 وتر القائمة ازيد من كل واحد من الضلعين وقد فرض ان كلا من الضلعين مركب من جزئين فلو كان
 الوتر ايضا كذلك لزم المساواة بل يكون الوتر بينهما اى بين ثلثة والاثنين
 فبطل الجزء لزوم الانقسام فثبت الاتصال اى كون كيم شتلا على احوال متصل لهند
 وهو الصورة الهيمية على ما بين تقريره في محله فهذا الجسم متصل قابل للقسمة الى اجزاء متماثلة متناهية
 في الحقيقة فلزم الاتحاد اى اتحاد الاجزاء متصلة حقيقة لازمة المتباينين حقيقة كالغناصر
 الاربعة لا يتصلان لان الاتصال يقتضى وحدة الوجود وتخص بالاختلاف بالحقيقة يابا
 بل يتاسات اى يكون بينهما تماس يكون اسطهما فصولا بفعل كمال قال ابو على بن سينا
 فثبت وجود المهيئة المطلقة التى هى مشتركة بين الاجزاء فى الخارج فافهم ان هذا
 المسامحة فى تقريره ليس عن ين لا يكاد يوجد سلة المعروف بالكسر عند الاصوليين
 مامنع الى الهم اى الدخلى فى افراد المعروف بالفتح من الخروج ومنع الخارج من
 افراد المعروف بالفتح من الولوج اى الدخول فيجب للمعرف بالكسر الطرح اى
 المانعية والعكس اى الجامعية والمعرف الجامع المانع هو احد الاصوليين كما فى لغتهم
 وقال القاضى عضد فى شرح المختصر احد الاصوليين ما يميز اشئ عن غير اشئ وجميع
 الايراد اشئ المنع والتقصض المعارضة على التعريف باعتبارها عاظمة دعوى كما ان تعريف لا دعوى
 فيقول فيلحقو محض فلا يتوجب عليه المنوع اثلثة من حيث هو هو بل من حيث تضمنه عاظمة

حداد ورسما او جاسعا واما فلان فلا بد للمورد من اقامته الدلائل عليها فيكشف في جوابها اى
 جواب هذه الايرادات المنع مثلا اذا منع مورد جامعته التعريف فكله اى التحلف فيكشف للمجهول
 في جوابه ان يقول لا نسلم التحلف وهو اى التعريف حقيقة عند الاصويين ^{من} حداد عند المنطقيين ان
 كان التعريف بالذاتيات وسمى ان كان التعريف باللوازم مثل انحرمانه يقتضف
 بالزبد ولفظه ان كان التعريف بلفظ اظهر مرادف للمعروف بالفتح مثل انحرمانه وقلنا
 التعريف العقلي بالاعراض ويطبق عند المنطقيين بمقابل العقلي بما يطلق التحققي على تعريف شئ
 بعد العلم بجملة وجوده في نفس الامر والاسم على مقابله وفي التوضيح التعريف بالتحققي كتعريف
 الماهيات بالحقائق واما اسم كتعريف الماهيات الاعتبارية والذات ما يكون فهمه واخلقي
 فهم الذات يعني اذا فهم الذات ففهم هو وقيل ^{له} الذات لا يعجل ثبوتها لذات اى
 لا يكون ثبوتها لذات لعلته ونقض هذا التعريف بالامكان فانه يصدق عليه انه ثابت
 للممكن من غير علة اذ لا امکان بالغين مع ان الامكان ليس بذاتي للممكن بل من
 لوازمه قال ابن ابي حبيب في المنع والذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كاللونية لا تدرك بسمية
 للانسان ومن ثم لم يكن شئ حداد ذاتيان وقد يعرف بانه غير متعل وباترتيب العقلي انتهى والمراد
 بالترتيب العقلي ما يتقدم على الذات في العقل وقال القاضي عضد في شرحه وهذا يقتضى بحجج
 الحقيقة وهما راجعان الى الاول انتهى واورد لابطال الاكتساب بالتعريفات والمورد
 الامام الرازي والمقاتلون بهداهة التصورات ان تعريف الماهية ما ينقسمها او باجزاءها وبمكوناتها
 ونقصيف الماهية بنفسها واجزاءها اى اجزاء الماهية بتفصيل الحاصل اما
 على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جميع الاجزاء هي نفس الماهية فكلها كمالها واما بعض
 الاجزاء فلا يعرف به الباقي والعوارض خارجة عن الماهية فلا يتفصل بها اى

لا بد من العلم بالذات
 لا بد من العلم بالذات

بالعوارض الحقيقية والمهية واذا بطل اقسام التعريفات باسرها بطل الاكتساب بالتعريف
 والجواب اننا لانسلم ان التعريف بالاجزاء تحصيل المحصل اذ لا يخفى عليك ان التصورات المتعلقة
 بالاجزاء تفصيلا بان يتصور كل واحد واحد منها على حدة اذ ارنبت هذه الاجزاء وقويت
 هذه الاجزاء بحيث ينفهم بعضها مع بعض ويحصل منها المجموع فهذا المجموع لفصل هو المحل
 الموصل الى الصوثة الواحدة انية المتعلقة بجميع الاجزاء ايضا لكن اجمالا
 بان تتصور وتلاحظ لمحات وحدانية وهو اى الصوثة الوحدانية الجملة وتذكر لضمير التذكير ثم
 واما لان المخرج في تاويل الجمل وهو تذكر المحل دفهناك اى في التعريف تحصيل امر وهو
 الجمل لم يكن هذا الامر حاصل اذ المحصل كان مفصلا وهذا الجمل قد برر لعله اشارة الى ان
 هذا الجواب لا يتم الا على ما هو اشتهر من انه يحصل في التحديد الجمل بسبب لفصل اما على مذاهب
 من قال بعدم حصول شئ بعد تفصيل فاقامه في حيز اخفاء قال ابن الهمام في التحرير فالحق
 حكم الاشرقيين لاكتساب الحقيقة الا بالكشف وهو معنى الضرورة انتهى وذكر ابن امير الحاج في التقويم
 لعل ما ذهب اليه الامام فخر الدين الرازي من امتناع اكتساب التصورات وانما هي من قبيل
 الضروريات اختيار طريقة الاشرقيين انتهى ولما ذكر الموصل الى التصور الذي هو المعروف
 اراد ان يذكر الموصل الى التصديق فقال ثم الدليل لغة الموصل بنفسه والذكر لما فيه ارشاد
 وما فيه ارشاد كما في التحرير وذكر الامري في الاحكام اما الدليل فقد يطلق في اللغة بمعنى الدلائل هو
 الناصب للدليل وفي التحرير هو تعبیر الموصل بنفسه في مصطلح الفقهاء كما هو ظاهر البيوع ومصطلح
 الاصويين ايضا كما في التحرير كما يمكن التوصل بصحبه النظر فيه المطلوب خبري كذا قال الامري
 في الاحكام وابن الحاجب انخصر قال ابن الهمام في التحرير وفي الاصطلاح ما يمكن التوصل
 بذلك النظر الى مطلوب خبري مراده النظر الصحيح على طريقة الاصويين كما يوحى الى كلام ابن امير الحاج

في التقرير فقولنا يمكن التوصل شال لما لم يتوصل به الى المطلوب لعدم النظر فيه فانه لا يخرج بذلك
 عن كونه دليلا لما كان التوصل به يمكننا وقولنا يصح النظر اقرار بما اذا كان النظر فيه فاسدا لان الدليل
 على هذا التقرير كان فاسدا والدليل الفاسد ليس دليلا عند الاصوليين ان كان ليلا عند المنطقيين
 قوله الى مطلوب خبري اقرار عن السد الموصل الى العلم التصوري فان العلم التصوري ليس بمطلوب
 خبري وفي اعتماده النظر فيه هو تحضار احواله التي لها مدخل في المطلوب كالحادث والامكان انتهى
 كالعالم فانه دليل على اثبات الصانع او كغيره التوصل بصحيح النظر فيه باعتبار اخطاء حدوثه هو كالحادث
 القياس محل الحوادث على العالم وحل شئ آخر على الحادث بان يقال لعالم حادث وكل حادث فله
 صانع الى مطلوب خبري وهو قوله العالم له صانع وهو نتيجة للقياس فالدليل على هذا هو الاصح قال
 القاضي عضد في شرح المختصر الدليل عندنا على اثبات الصانع هو العالم وعندهم العالم حادث وكل
 حادث له صانع وقال ابن الهمام في التحوير فهو مفرد قد يكون الحكم عليه المطلوب كالعالم والوسط
 وقال تلميذه ابن امير الحاج في التقرير هذا حسن من قول لادمي الدليل في عرف اهل الشرع بما يحصل
 محكوما عليه صغير الشكل الاول هو الاصحرا انتهى والمطلوب خبري في التعريف اعلم من ان يكون
 قطعيا او ظاهريا وقد جنس الدليل بالقطع فيقيد المطلوب خبري بالقطعى او يزداد لفظ العلم قبله فيقال الى العلم
 بمطلوب خبري ولذا قال السيف لادمي في الاحكام ان التعريف المذكور حله على حصول لفظه او
 اما حله على الحرف لاصولي فتوكمين التوصل به الى العلم بمطلوب خبري والى هذا يشير كلام الامام في المحصول
 وقول لاسنوي في المنهاج وسياتي الظن لما لا دليلا والانتاج اى انتاج الدليل وكونه موصلا الى
 المطلوب لا يحصل من الدليل مفرد بل هو مبني على متوقف على التثليث اى ثلثة امور موضوع المطلوب
 ومحمول الواسطة بينهما اذ لابد في الانتاج من واسطة واشتمال ما استخرج منه المطلوب على طرفي
 المطلوب ضروري لا كلام فيه الا كما حصل من ظن من الامور الثلاثة فوجبت المقدمتان احداهما من

موضوع المطلوب بواسطة واخرها من البساطة ومحمول المطلوب ومنهنا اي من اجل
وجوب المقدمات في انتاج الدليل قال المنطق هو اي الدليل قولان اي قضيتان يكون
صيغة لقوله قولان والعائد هو التفسير في قوله عنه وافراجه للاشعار بان الهيئة التركيبية جعلتها قولاً
واحداً فتقول اخرها اي قضية اخرى وهو اي الدليل يتناول الاستقراء وهو متبع الجزئيات
الكثيرة لاثبات الحكم الكلي فانه يصدق عليه انه قولان يكون عنه قول آخر مثلاً الانسان يتحرك فكل الاشياء
عند المضغ والفرس يتحرك فكل الاشياء عند المضغ قولان يكون عنه قول آخر وهو كل حيوان يتحرك
فكل الاشياء عند المضغ بواسطة ان الامر الثابت للاكثر ثابت للكل والقولان باعتبار ادنى
المراتب كثيرة لما يكون في الاستقراء اكثر من القولين والقياس وهو بيان مساواة الضرع
للاصل في علة الحكم لانه يصدق عليه انه قولان يكون عنه قول آخر مثلاً الخمر حرام للاسكار والنبيذ
يوجد فيه الاسكار قولان يكون عنه ان النبيذ حرام بواسطة ان المساوي للشيء في علة الحكم
حكمه حكم ذلك الشيء وقد يقال يستلزم لذلالة قولاً آخر فيختص بالقياس ولا يتناول
الاستقراء والتشليل فانما ليسا بمنتهيين لذاتهما بل بواسطة مقدمة اخرى كما ذكرنا في له
اي للقياس خمس هي قبيحة من الانتاج عند العقل واما مساواة كما بشكل الرابع والقياس
الشرطي الاقتراني فغير قبيحة الاولى من الصور الخمسة القبيحة اذ يجعل حكم لكل افراد شيء
وهو الموضوع كالانسان بان يثبت له شيء وهو المحمول كما يحلون فيقال كل انسان حيوان بل هو
شيء كما يحجر عنه فيقال لا شيء من الانسان يحجر هذا حاصل الكبرى فترجم ثبوتها اي ثبوت
فلكل الشيء الذي هو الموضوع وعلم حكم كل افراده كالانسان للآخر اي للشيء الاخر
كالكتاب او الجسم كلاً اي بجميع افراد الاخر فيقال كل كتاب انسان او بعضاً اي بعض
افراد الاخر فيقال بعض الجسم انسان هذا حاصل الصغرى فيلزم من هذين العلمين وهما علم

لينة الكبرى

الظواهر في الجبر

قولنا كل كاتب انسان او بعض اقسام الانسان وعلم قولنا كل انسان حيوان اولاشئ من
 الانسان بحجج تنبئ ذلك الحكم الثابت لكل الافراد ايجابا او سلبا لاخر كذلك اى كذا
 بعضا بالضرورة فيلزم فيما ظهنا به كل كاتب حيوان اولاشئ من الكاتب بحجج اومض بحجج حيوان
 او بعض بحجج ليس بحجج فلا بد في الصورة الاولى من ايجاب الصغرى وما الى الضربين لابين العلم
 الا في مساواة طرفي الكبير يعني ايجاب الصغرى في الصورة الاولى عند مساواة طرفي
 الكبير ليس بضروري للانتاج لان الصغرى لو كانت سالبة ايضا عند المساواة ينتج القياس
 فان سلب احد المتساويين يستلزم سلب الاخر فليس لادسا المساوي الاكبر عن الاصغر بل
 سلب الاكبر عن الاصغر نحو لاشئ من الانسان يلزم من كل فرس صاهل يلزم منه لاشئ من
 الانسان بصاهل فليس ينبغي ان يعتمد عليه لانه اى الانتاج الذي هو مفهوم من الكلام لها
 عند المساواة مع كون الصغرى سالبة ليس لذاته اى لذات القياس بل بواسطة مقدمة
 اجنبية هي قولنا سلب احد المتساويين يستلزم سلب الاخر او قولنا حكم المتساويين واحد
 وما قال اوستاذ الاستاذ مولانا براج العلوم هذا انما يريد عليه لوقيد بقيد لذاته والالاسته
 فعمل نظر لان التقييد بهذا القيد في القياس عند الكل والاختلاف انما هو في الدليل فابن
 العام في التحريم ليقيد به وبعض آخر يقيد به وادد على اشتراط ايجاب الصغرى قياس
 مركب من صغرى سالبة وكبرى موجبة سالبة الموضوع فالا ينتج مع افتراض ايجاب الصغرى
 نحو ليس وكل ليس ب ج ينتج ارج مثلا الثلثة ليس بخرج وكل باليس بخرج فرد ينتج ان
 الثلثة فرد والجواب عن هذا الايراد ان السلب من حيث هو هو اى من حيث انه سلب
 بدون ملاحظة شئ اخر مخرج رفع محض وعقد الوضع اى العقد المحال محل وصف عنوان
 الموضوع على ذاته في الكبير اى كبرى القياس لم تكن لا يخلو هذا العقد

عن ملاحظة الثبوت اى ثبوت شئ شئ بان يقال معنى كل ليس ب كل شئ يصدق عليه
 ليس به فان لاحظته اى لاحظت ايها المورد وذلك الثبوت فى الصغر ايضا
 ولا سلب فى الصغرى بل ليجاب سلب تكون الصغرى موجبة سالبة ليجول
 لاسالبة والا اى وان لم تلاحظ ذلك لثبوت فى الصغرى فلا اندراج للاصغر تحت
 الاوسط فرة ان الكبرى حاكمة بان كل يصدق عليه الموضوع فلا المحمول لم يعلم من الصغرى
 ان ذلك الموضوع صادق على شئ حتى علم اندراج شئ المذكور فى ذلك الموضوع بل نعلم
 ان شئيا اخر غير ذلك الموضوع ليس بصادق و الصورة الثانية من الصور خمس
 ان يعلم حكمه بالاوسط اياها او سلبا لكل افراد متنى وهو الاكبر هذا حال الكبرى
 ومقابلته اى مقابل ذلك الحكم بالاجابة اسلب للآخر اى شئ الاخر وهو الاخر
 كله اى كل افراد الاخر وبعضه اى بعض افراد الاخر هذا حال الصغرى فيعلم سلب
 ذلك المتنى المعلوم حكم كل افراده عن شئ بالآخر الذى يعلم مقابل هذا الحكم كذلك
 اى كلا وبعضهما مل كما هو شان البدييات الخفية فانتاجه بديى غنى كما قاله الشيخ المتولى
 فى حكمة الاشراف هذه هى الشكل الثانى وما فى المختصر لابن الحاسب ان لا انتلج الا
 بالاول يعنى بالشكل الاول وهى الصورة الاولى لان انتلج البواقى من شكلين المذكورين
 ههنا بالصورة الثانية والصورة الثالثة وهما الثانى والثالث بالارتداد الى الشكل الاول
 فان الشكل الثانى يرتد اليه بعكس الاكبر والشكل الثالث يرتد اليكس الصغرى او بعكس الكبرى
 فكلما صغرى جعل الصغرى كبرى ثم بعكس النتيجة فادعاء من غير دليل ارتداد البواقى الى دليل
 على عدم انتاج البواقى مطلقا على عدم انتاجها بل تامل فالبواقى تمنع بتأمل واذا ارتدت
 الى الاول تمنع بتأمل لان اللزوم اى لزوم النتيجة للقولين لا لمقدمة اجنبية اى من جهة

عن مقدسي القياس غير مشاركة لها في الاطراف بحيث ان يكون هذا اللزوم مع متعدي
 من الشكل الاول غير ولا ينقص بالشكل الاول حده واما في الانتاج اللازم النتيجة للقولين لا مقدمة
 اجنبية فهو اهم من ان يكون لا مقدمة سوى مقدسي القياس صلا كما في الشكل الاول او لا المقدمة
 اجنبية سوى مقدمة القياس وان كان لمقدمة غير اجنبية كعكس الكبرى كما في الشكل الثاني
 والدوران اى دوران الانتاج في الاشكال الباقية مع الشكل الاول بحيث يوجب الانتاج
 حيث يوجب الشكل الاول ولا يوجب الانتاج حيث لا يوجب الشكل الاول لا ينافيه اى لا ينافي
 انتاج الاشكال الباقية ولزوم النتيجة للقولين لا المقدمة اجنبية معها اذ يجوز ان يكون الانتاج
 فيها واللزوم معها وان كان بالنظر الى مقدمة غير اجنبية والصورة الثالثة من صور خمس ان
 يعلم ثبوت امرين اى الاصغر والاكبر لثالث اى الامر الثالث وهو الحد الاوسط واحد اى
 احد الثبوتين الذين هما ثبوت الاصغر للاوسط وثبوت الاكبر للاوسط كل اى حكم على كل افراد الاوسط
 فيعلم التقاءهما اى اجتماع فينبك الامرين الثابتين لثالث فيه اى في الثالث
 فيلزم ثبوت واحد من الامرين وهو الاكبر لبعض افراد الاوسط وهو الامر وان لم يكن احدهما كلياً بل
 يكون كل من الثبوتين جزئياً لا يعلم التقابل فيكون ان يكون ما ثبت له احد الامرين خنيسه
 ما ثبت له الاخر فلا يلزم ثبوت احدهما لآخرين هو الاكبر للاخر وهو الاصغر ويجلو ثبوت امر لى
 لثالث وهو الاوسط مع عدم ثبوت الامر الاخر لى لثالث كذلك اى يكون
 احدهما كلياً فيعلم عدم التقاءهما اى التقاء الامرين فيه اى في الامر الثالث فيلزم
 صدق سلب هذا الامر الاخر وهو الاكبر عن بعض افراد الامر الاول وهو الاصغر فلا يكون
 اللازم من هذه الصورة الاجزئياً موجبا على الطريق الاول وسالم على الطريق
 الثاني ولما كان الشكل الرابع بعيدا عن الطبع ولم يكن من الصور القريبة التى كان يصنفها

في صدق بيانها لم يذكره ههنا في الصورة الرابعة من الصور الخمس للقياس التي ثبتت
 الملازمة بين اثنين كطلوع الشمس وجود النهار بانه متى وجد احداهما وجد الآخر كما
 قلنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فينبغي ان في هذا القياس وضع المقدم اي
 وقوعه وحققه كما قلنا في المثال المذكور لكن شمس طالعة وضع التالي كما قلنا في المثال
 المذكور فالنهار موجود والا اى وان لم ينج وضع المقدم وضع التالي فلا لزوم
 بين المقدم والتالي او يتحقق الملزوم مستلزما لمتحقق اللازم وقد فرض ان التالي لازم
 للمقدم والمقدم ملزوم له فحق اللزوم بين المقدم والتالي خلاف المفروض والعكس اى
 لا ينج وضع التالي وضع المقدم بجواز اعمية اللازم الذي هو التالي من الملزوم الذي
 هو المقدم ولا يلزم من تحقق المائع تحقق الاخص في الرق بالعمس اى بعكس الوضع فينتج رفع التالي
 رفع المقدم ولا ينج رفع المقدم رفع التالي اذ يلزم من رفع اللازم رفع الملزوم ولا يلزم
 من رفع الملزوم رفع اللازم بجواز اخصية الملزوم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم واد
 على قوله الرفع بالعكس منع استلزام الرفع اى رفع التالي الرفع اى رفع المقدم بان لا
 اى رفع التالي يستلزم رفع المقدم بل يجوز ان يكون رفع التالي مع عدم رفع المقدم
 بجواز استثناء انتفاء اللازم بمعنى يجوز ان يكون انتفاء اللازم كرفع التالي مستحيلا فاذا
 وقع اى فرض وقوع انتفاء اللازم استحيل كرفع التالي مستحيل جازع عدم بقاء اللزوم
 بينهما لان المحال يجوز ان يستلزم محالا فلا يلزم انتفاء الملزوم من انتفاء اللازم لعدم
 كونه لازما على تقدير عدم بقاء اللزوم اقول في رفع الايراد اللزوم حقيقة ههنا
 امتناع الانفكاك اى انفكاك التالي عن المقدم في جميع الاوقات اى اوقات وجود
 المقدم في جميع المقادير لوقوع المقدم فواقت الانفكاك وهو اى وقت الانفكاك

وقت عدم بقاء اللزوم فان الابطال انما يكون في هذا الوقت داخل في جميع
الازمان ففرض عدم بقاء اللزوم على تقدير تحقق الانتفاء في الواقع فرض لنم اللزوم
فهذا المنع اى منع استلزام الرفع الرفع يرجع الى منع اللزوم بين المقدم
والتالى وقد فرض اللزوم بينهما هذا خلف فتدبر لعل اشارة الى ان الاعتبار في
القضية الشرطية اللزومية الكلية اللزوم على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع العدم و
يجوز ان يكون تقدير وقوع الانتفاء ينمى الاجتماع مع المقدم ففرض عدم بقاء
اللزوم على تقدير تحقق الانتفاء في الواقع لا يكون فرضا لنم اللزوم من هذا المنع لا يرجع
الى منع اللزوم و الصورة الخامسة من الصور الخمس ان يعلم المناقاة
بينها اى بين الامرين اما صدقا فقط او كذبا فقط او فيهما اى في
الصدق والكذب معا فتكون القضية على تقدير المناقاة في الصدق فقط ما لفته
لنصح وعلى تقدير المناقاة في الكذب فقط ما لفته انخلو وعلى تقدير المناقاة في الصدق و
الكذب معا حقيقية فيلزم النتائج بحسبها اى بحسب المناقاة فتفكك النتائج
فالمناقاة اذا كانت في الصدق فقط فتج وضع كل رفع الآخر والالزام صدقهما ولا ينتج
رفع كل وضع الآخر بخلاف ارتفاعهما واذا كانت في الكذب فقط فتج رفع كل وضع الآخر
والالزام كذبهما ولا ينتج وضع كل رفع الآخر بخلاف اجتماعهما في الصدق واذا كانت في الصدق
والكذب معا فتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر وهذه الصورة هي القياس الشرطي
الاستثنائي المفصل كما ان الرابعة هي القياس الشرطي الاستثنائي المنفصل مسئلة
السمنية بضم السين وفتح الميم فرقة من عبدة الاصنام يقولون بالتناسخ ذكره الاكابر
في مشرح الطوايح وقال الرومي في شرح الطوايح انها طائفة منسوبة الى سومنات

بل من الهند وذكر الشامي في الانتساب هم دهرية قائلون بالتلخيص ومساكنهم الهندية
الى سومات اسم معبد هم في عزائر الهند نفوا افادة النظر العلم يعني فير بالي ان النظر
لا يفيد العلم طلقا سواء كان في الالهييات او الهندسيات او غيرهما بخلاف الهندية في انهم
نفوا افادة النظر العلم في الالهييات خاصة وبخلاف الجمهور فانهم قالوا بافادة النظر العلم
مطلقا ومن النزاع عند الامام الرازي هو الاجاب الجزئي يعني قد يفيد النظر العلم كما يشير اليه
كلاسي فيحصل قال هيف لا يفي كل نظريهم في القطعيات لا يعقبه ضد العلم كالموت وانهم يفيد
العلم قائلين بازاله الاحساس فليذكرك بالحس والعلم والادراك بالحس لا يعلم لان الجزم بالحاصل
بعد النظر قد يكون جهلا غير مطابق للواقع وهو اي اهل مثل العلم المحال بعد النظر
فبما ذا اى فباي شئ يعلم ان الحاصل بعد اى بعد النظر علم لاجل شبهة بالعلم هذا
وليستم على ان لا علم الا بالحس ويجاب عنه بانه اى العلم يقين من الجبل بالعوارض
فان البداهة اى بداهة العقل تحكم عند النظر الصحيح الذي روعيت قوانين المنطق
فيه انه اى المحال بعد النظر علم لاجل اقول في اى في هذا الجواب انه اى
الشان بما ذا اى باي شئ يعلم انه اى هذا النظر نظر صحيح لا فساد فيه ولا فان
الاحتمال اى احتمال الجمل المنفص الى احتمال عدم الصحة قائم من المبدأ والقاطع
اى الى ما انتهى اليه المبدأ مثلا بمثل اى كما ان احتمال الجمل في المقاطع مثله المبدأ فلا
تعليم صحة النظر اذ لو كان مظنة انه يجوز ان تعلم صحة النظر بالحس او بمقدمات تعلم بالحس فلو قوله
والحاصل يفيد العلم الجزئي وهو اى العلم الجزئي لا يكون كاسببا فلا يحصل
علم صلا بل الحق في الجواب منه للماثل بين العلم والجمل بل هما متميزان بالعوارض حاصله
انا لانهم ان الجمل مثل العلم غير متميزا عن الآخر بل هما وان اشتركا في نفس الجزم لكنهما امتلا

قوله ان الهندية
منهم من يقولون
بالعلم طلقا
بأنهم لا يفيد العلم
طلقا سواء كان
في الالهييات
او الهندسيات
او غيرهما
بخلاف الهندية
في انهم
نفوا افادة
النظر العلم
مطلقا
ومن النزاع
عند الامام
الرازي هو
الاجاب الجزئي
يعني قد يفيد
النظر العلم
كما يشير اليه
كلاسي فيحصل
قال هيف لا يفي
كل نظريهم في
القطعيات لا
يعقبه ضد العلم
كالموت وانهم
يفيد العلم
قائلين بازاله
الاحساس فليذكرك
بالحس والعلم
والادراك بالحس
لا يعلم لان
الجزم بالحاصل
بعد النظر قد
يكون جهلا غير
مطابق للواقع
وهو اي اهل مثل
العلم المحال
بعد النظر
فبما ذا اى فباي
شئ يعلم ان
الحاصل بعد
اى بعد النظر
علم لاجل شبهة
بالعلم هذا
وليستم على
ان لا علم الا
بالحس ويجاب
عنه بانه اى
العلم يقين من
الجبل بالعوارض
فان البداهة
اى بداهة العقل
تحكم عند النظر
الصحيح الذي
روعيت قوانين
المنطق فيه
انه اى المحال
بعد النظر علم
لاجل اقول في
اى في هذا
الجواب انه اى
الشان بما
ذا اى باي شئ
يعلم انه اى
هذا النظر
نظر صحيح
لا فساد فيه
ولا فان
الاحتمال اى
احتمال الجمل
المنفص الى
احتمال عدم
الصحة قائم
من المبدأ
والقاطع اى
الى ما انتهى
اليه المبدأ
مثلا بمثل اى
كما ان
احتمال الجمل
في المقاطع
مثله المبدأ
فلا تعليم
صحة النظر
اذ لو كان
مظنة انه
يجوز ان
تعلم صحة
النظر
بالحس
او بمقدمات
تعلم بالحس
فلو قوله
والحاصل
يفيد العلم
الجزئي وهو
اى العلم
الجزئي لا
يكون كاسببا
فلا يحصل
علم صلا
بل الحق في
الجواب منه
للمماثل بين
العلم والجمل
بل هما
متميزان
بالعوارض
حاصله
انا لانهم
ان الجمل
مثل العلم
غير متميزا
عن الآخر
بل هما
وان اشتركا
في نفس
الجزم لكنهما
امتلا

من مبدء الفياض و اذا تم استعداد الذهن لقبول العلم بهذا الاعداد والنتيجة اى المطلوب
 نفيض عليه اى على الذهن من عام الفيض اى من هو فيض عام وهو الله تعالى على ما نقله
 المحقق الطوسي في شرح الاشارات او اعقل الفاعل كما هو المشهور وجب ان اى من عام غير
 يعنى افاضة النتيجة واجبة من عام الفيض بعد الاستعداد التام للذهن واختار الامام الرضى
 فى المحصل انه اى العلم واجبة عليه اى عقيب نظري تجري عادة الله تعالى بدون خلل نظر خلافا
 للاشعري فانه لا يقول بالوجوب اصلا وخلافا للحكام فانهم يقولون بالوجوب عدا والنظر وان
 لم يكن العلم واجبا منه تعالى ابتداء اى قبل النظر غير متولد منه اى من نظر كما هو مذهب المعتزلة
 لانه اى الشان ليس لقدرة العبد قاتنين فلا توليد منه قال الامام فى المحصل حصول العلم
 عقيب نظرا يصح بالعادة عند الاشعري وبالتوليد عند المعتزلة والصح الوجوب قال الكاتب فى الفصل
 شرح المحصل ما حاصله ان مذهب الامام هو مذهب ابى بكر الباقلانى وقال السيد الشريف الجرجاني فى
 شرح المواضع قيل اخذ هذا المذهب من القاضي الباقلانى وامام الحرمين حيث قال لا باستزاد من نظر
 للعلم على سبيل الوجوب من غير توليد ورويان من علم بالوجوب لعادى دون العقل انتهى وذكر الامام
 الرضى فى نهاية العقول ان الاشعري وان كان مذهب ان حصول العلم عقيب نظرا باجرام العاد
 الا ان جمهور اصحابه يقولون النظر الصحيح يتضمن العلم وفسرنا يتضمن الملازمة العلم النظرى للنظر وفسرنا النظر
 بالتدوين اخبار العلوم الضرورية فنحن نقول بهذه الملازمة ايضا قالوا كمين البصرى وهو رجل من المعتزلة
 ذهب الى ان هذه العلوم الضرورية توجب العلم النظرى فثبت ان الذى اخترناه ليس مذهبنا
 خلاف الجهم انتهى قال السيف لادى فى ابحاث الافكار فالحق ما اختاره اصحابنا من ان النظر الصحيح
 يتضمن العلم بالنظر فيه انتهى وبالحيلة فذهب الامام موافق لجمهور اصحاب الاشعري فان كان مذهب
 من اللزوم اللزم العاد فهو مذهب الامام وان كان مرادهم منه اللزوم العقلى فهو مذهب بل من قال مرادنا

وامام الحرمين الوجوب العادى مراده منه الوجوب بمحض جرى العادة بدون دخل النظر فالفرق بين مذهب الامام ومذهب الحكماء ان النظر لم يدخل في الوجوب عند الحكماء ولا دخل للنظر في الوجوب عند الامام بل هو عنده بمحض جرى عادة الله تعالى وكلام الاصفياني في شرح الطوالع ينادى على عدم الفرق حيث قال بعد ذكر مذهب الحكماء وهو اختيار الامام الحرمين والاصح عند الامام انتفى لكن قول القاضي عصفري في المواقف يشرح بالفرق حيث قال ههنا مذهب خرافته الامام الرازي في هذا واجب غير متولد منه انتفى واختار المصنف رحمه الله تعالى مذهب الامام فقال وهذا اى ما اختاره الامام من الوجوب بعد النظر انشبه بالحق فان حامل مذهب الامام يرجع الى اللزوم فانه يقول مثلاً للعلم بقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لازم وواجب من الله تعالى العلم بقولنا العالم حادث

لزوم بعض الاشياء للبعض ما لا يترك الا ترى ان وجود العرض بدون الجوهر والكلية بدون الاعظمية بان يكون اشئ كلا ولا يكون اعظم مما هو كل له غيب معقول فيجوز ان يكون العلم المطلوب لازماً للنظر ولا يكون هذا اللزوم والوجوب منافياً لوجود الاشياء كلها من المدسجانه هذا اى خذوا وحفظه الملقاة الثانية من المقالات اثلاث التى فى المبادئ فى بيان الاحكام قيل فى بيان مبدئيهما ان موضوع علم الاصول هو الالوه الاربعه من حيث كونها مثبتة للاحكام منى متعلقات الموضوع وفيها اى فى هذه المقالة ابواب اربعة الاول فى الحاكم الذى صدر حكم منه كما ان الثانى فى الحكم والثالث فى المحكوم فيه وهو اهل الرابع فى المحكوم عليه وهو المكلف لاحكامه الا من الله تعالى باجمع الامة كما نص عليه الاسنوى فى شرح المنهاج وابن الهمام فى التحرير وافر ابن امير الحاج فى التقييد لاحدنا اى عند اهل السنة والجماعة فقط كما فى كتب بعض المشايخ مثل هوى البرودى والتوضيح وشرح المختصر العسدى وغيره من غير ان يعقل حاكم عند المعتزلة

المقالة الثانية فى الاحكام

والحق ان المعتزلة لا يقولون بكون العقل حاكما بل يقولون بكونه معرقا لبعض الاحكام الشرعية
سواء ورد به الشرع ام لا ثم لابد حكم المدفعل من صفة حسن اوقع فيه بالاتفاق لكن النزاع فيها
انما بل شرعيان ام عقليان بمعنى ان العقل له صلاحية الكشف عنهما وانه لا يفقر الوقوف على
حكم المدالى ورود الشرع وانما الشرع مؤكدة بحكم العقل فيما يعلمه العقل بالضرورة بالنظر و
منظرة حكمه فيما لا يعلمه العقل بالضرورة ولا بالنظر ولما كانت لكل واحد من الحسن والقبح ثلثة معان
وكان محل النزاع معنى واحد قصد المصنف ان يشير الى تلك المعاني ويعين محل النزاع منها

فقال لا نزاع لاحد منا ومن غيرنا في ان الفعل حسن وقيح عقلا بمعنى صفة الكمال
والنقصان كقولنا العلم حسن اى صفة كمال وجاهل قبيح اى صفة نقصان وهذا موافق
لما نص عليه الامام في المحصل وبنهاية العقول غيرهما من كتبه البيضاء وى في المنهاج والطواع
والاسنوى في شرح المنهاج والسبكي في جميع الجوامع وابن الهائم في التحرير والقاضى عضد
المواقف والقوشجى في شرح التحرير وصدور الشريعة في التوضيح والتفتازانى في شرح المقاصد
امثالهم من عامة الاصوليين والمكلمين وذكر الامدى في الاحكام وابن الحاجب في المختصر وآثار
عضد في شرح المختصر مقامه بالاجرح في فعله وما فيه حسن او بمعنى ملائمة الغرض الدنياوى
ومنافرته كقولنا موافقة سلطان الظالم حسن اى ملائم للغرض الدنياوى ومخالفة
اى منافر ومخالف للغرض الدنياوى وهذا موافق لما نص عليه الامدى في الاحكام وابن الحاجب
في المختصر والقاضى عضد في شرح المختصر والمواقف والقوشجى في شرح التحرير والتفتازانى في شرح
المقاصد وذكر ابن الهائم في التحرير مقامه متعلق المبدع والذم في مجارى العادات وذكر الامام الرازى
في المحصل وبنهاية العقول وغيرهما من كتبه البيضاء وى في الطواع والمنهاج والاسنوى في شرح
المنهاج وقيل يمكن في جميع الجوامع وصدور الشريعة في التوضيح مقامه ملائمة الطبع ومنافرته لكن كل علم القصد

ومن ههنا اى من اجل ان احسن والفتح لا يستلزمان حكما فى العبد اشتراطنا
بلوغ الدعوة فى التكليف على العباد فمن لم تبلغه الدعوة ولم يطلع على رسال اكرل
لم تجب عليه الاحكام ولا يعاقب على تركها بخلاف المعتزلة والامامية وفى
بعض النسخ كالايمية اى كما خالفت الامامية وهم قوم قائلون بخلافه على رضى الله عنه
وامامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضل ويقولون ان الائمة اثنا عشرة ائمة وخلفاء
باحق وجب على العالمين اطاعتهم الى يوم الدين والكرامية وهم اتباع محمد بن كرام
يفتح الكاف وتشديد الراء لاهمية ضبطه ابن ماکولا وسماعى وغير واحد وهو البخارى على الائمة
وقد انكرت كل الكرامية محمد بن ابيهم وغيره من الكرامية فتحكى فيه ابن ابيهم وحبس ابن احد
هما كرام بفتح الكاف وتخفيف الراء وذكر انه المعروف فى الائمة مشايخهم وزعم انه مبسنى
كرام او مبسنى كرامته والثانى انه كرام بكسر الكاف وتخفيف الراء على لفظ جميع كريم وحكى هذا من
اهل سجستان واطال فى ذلك قال ابو عمرو بن الصلاح ولا يعدل عن الاول وهو الذى
اورده السمعانى فى الانساب قد كان والده يحفظ الكرم فقل له كرام قال الذهبى فى ميزان
الاعتدال قلت هذا قاله ابن السمعانى بلا اسناد وفيه نظر قال كلمة كرام علم على والمجد سوا يعمل فى
الكرم او لم يعمل والدا علم انتهى وذكر حافظ ابن حجر فى لسان الية ان وقرأت بخط الشيخ تقي الدين
ابى ان ابن وكيل اختلف مع جماعة فى ضبط ابن كرام فصح ابن الكويل على انه بكسر اوله
وتخفيف والفق الاخرون على المشهور ثم ذكر استشهاده ابن الكويل ورجح قوله وابن كرام قال
بان العبود تعالى جسم لا كالاجسام وان الايمان قول لا اعتقاد والبراهمة وهم قوم
لا يجوزون على الله تعالى بعثة الرسل فى بعض الشروح البراهمة جمع برهمن وهو حكيم الهند
والمخارج والشنوية وغيرهم كما نص عليه لاهدى فى الاحكام لكنه لم يسم الائمة وابن كرام

في المختصر خص المعترلة والكرامية والبراهمة بالذكوشى عليه شارحه القاضى عضد فانه
 اى احسن والفتح عندهم اى عند هؤلاء المذكورين من اهل البديعة والهل الكفر بوجوب
 الحكم بالوجوب واخرته مثلاً من المدعى والشارع وكانت الافعال اى الرسول
 صلى الله عليه وسلم وفرض عدم ارسال الرسل لوجبت الاحكام على حسب افضل الان
 في الشريعة الحققة قالوا اى المعترلة منهم كما هو في عامة الكتب الكلامية او كل كما يشتر
 كلام المادى وابن الحاجب القاضى عضد منه اى من حسن الفعل او قبحه ما هو
 ضار ورسى وهو ما يكون حسنة او قبحه معلوماً بالبراهمة بالانظر بدون الاستعانة بورود
 الشرع كحسن الصلح والنافع وقبح الكذب والضار قليل في حاشية شرح المختصر
 لميزاجان رد على المعترلة ومن يخذلهم امر الاخرة اى شان الآخرة وكون
 داروار الجزاء سمع سمع من الشارع ولا يستقل العقل بادراكه اى
 امر الآخرة فكيف يحكم العقل بالثواب اجلاً اى في الآخرة حاصله ان ما
 زعمت المعترلة وغيرهم ان حسن بعض الافعال او قبحه ضرورى باطل اذ الدليل يدل على
 خلافه وهو ان احسن والفتح عبارتان عن استحقاق الثواب العقاب في الآخرة وشان
 الآخرة سمى ليس يعقل فكيف يكون احسن والفتح عقيلين اقول من قبل المعترلة ومن
 يخذلهم في اجواب العدل وهو وضع اشئ في موضعه واليصال الحق الى المستحق
 واجب عقلاً اى بحكم العقل بوجوب العدل عندهم اى عند المعترلة ومن يخذلهم
 هم فوجب المجازاة اى يجب جزاء الافعال اذ العدل ليس بالايصال الشر الى مستحقه
 واليصال الشر الى مستحقه وذلك اى المجازاة كافى حكم العقل بان فاعله يستحق الثواب
 او العقاب في الآخرة واستحقاق الثواب او العقاب في الآخرة يستدعى مطلق المعاد سوار كما

ملحوظ في هذا
 من غير ان يكون

لانا قالون بالاطلاق الاصح فافعل الحسن المنسوخ يجوز ان يكون حسنه لغيره وهو لم يبق عندنا
صالحا لان يكون مقتضيا للحسن فصا قبيحا وكذا التخصيص المنسوخ ثم من الخفية كابي منصور
المازدي وكثير من مشايخ العراق من قل ان العقل قلا يستقر دون الاستعانة بورود
الشرع في ادراك بعض احكامه تعالى بسبب ما يفعل من صفة الحسن او القبح ولا يخفى عليك
انه لا فرق بين مذهب هؤلاء الخفية وبين مذهب المعتزلة لان المعتزلة يقولون بتعلق حكم
الله تعالى قبل البعثه وقبل بلوغ الدعوة بما ادر ك العقل فيه حسنا او قبيحا لا بما لم يدرك العقل
فيه حسنا او قبيحا فلا يتصل بحقل عندهم ايضا الا في درك بعض احكامه تعالى وهو عين مذهب
هؤلاء الخفية ولذا قال ابن امير الحاج في التقرير هذا هو عين قول المعتزلة انتهى نعم يمكن
الفرق بان هذا البعض من الاحكام عند الخفية قليل معين كوجوب الايمان وحرمة الكفر ونحوهما
وعند المعتزلة كثير غير معين فاجب اى العقل الايمان وحرمة الكفر وكل ما لا يليق بآدابنا
من الكذب والسف ونحوهما حتى يجب يحرم على الصبي العاقل وروى في المنتقى ثم في
الميزان عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وفي جامع الاسرار وغيره عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة انه قد راى احد في الجهل بخلق الله اى لا يكون احد من العاقلين
مخدورا في ان لا يعلم خالق قبل يكون مغذيا ان لم يعلمه لحياتى اى يشاهد من خلق
اسموات والارض وخلق نفسه ونحوها من الدلائل على وجوده تعالى وثبوت وحدانيته
بحيث لا مجال للارتياح فيها اقول في كشف معنى هذه الرواية لتحل المراد مما روى عن
ابي حنيفة انه لا عدل احد بعد مضى مدة التامل اى مدة يتأمل ويفكر فيها العاقل في
علم خالقه فانه اى مضى المدة بمنزلة دعوة السمل في تنبيه القلب بذلك
وتلك المدة مختلفة لا يمكن تحديدها فان العقول مختلفة متفاوتة في الفهم ويمكن ان يكون المراد

بجميع المخلات فلما كانت في الاحسان رعاية لمصلحة عامة حكم العقل عليه بحسن لما كان في
 مقابلة الاحسان بالاساءة نقض لمصلحة عامة حكم العقل عليها بالفتح وبجملة الحكم بالحسن على الاحسان
 لمصلحة عامة وجود الالذاته وبالفتح على مقابلة الاحسان بالاساءة لمصلحة عامة عدما لالذاته
 لا يضر ذلك ان رعاية المصلحة العامة حسن بالضرورة فنقل الكلام الى رعاية
 المصلحة العامة بان اكل من المتدين وغيره متفق على حسنهما وانما يضرنا لو ادعينا
 انه اى كل واحد من احسن وفتح لذات الفعل حتى يقال لا نسلم ان حسن الفعل الذي
 هو الاحسان لذات الفعل بل لرعاية المصلحة العامة وفتح الفعل الذي هو مقابلة الاحسان
 بالاساءة لذات الفعل بل لنقض المصلحة العامة ونحن لاندعيه حتى يضرنا بل الدعوى
 اى ما ادعينا عدم التوقف اى عدم توقف كل من احسن وفتح على الشرع
 سواء كان ثبوت لذات الفعل او لصفة او لامر آخر ومنع الاتفاق اى اجواب
 منع اتفاق العقل على انه اى كل واحد من حسن الاحسان فيجب مقابلة الاحسان بالاساءة
 منا حكمه تعالى بان لا نسلم اتفاق العقل عليه لا يمسنا فلان لا نقول بالاستلزامه
 اى كل من احسن وفتح حكما منه تعالى على المكلف بل نقول ان ذلك اى حكم
 بالوسع من شرع ولم نورد الدليل الا لاثبات عقيدة احسن وفتح واستدل على ندرته بحجته
 بديل مرفي وهو انما الاستوى الصديق والكذب في حصول المقصود
 بان يتحقق حصول مقصوده على كل تقدير من الصدق والكذب نعم ان العقل الصديق
 وترك الكذب لاحاطة فايثار الصدق ليس الحسن فعلم ان حسن الصدق ذاتي وفيه
 اى في هذا الدليل انه اى الشأن لا استواء بين الصدق والكذب في نفس الامر
 من جميع الوجوه بل بالنظر الى مقصود معين لانه اى الشأن لكل منهما اى يكون

من الصدق والكذب لو اذعن وعواضل منافية للوازم الآخر وعواضلهما المطابقة للواقع
واللا مطابقة له فالصدق يلزم وقوع متعلقه والكذب يلزمه عدم وقوع متعلقه فهو على اى
الاستواء بين الصدق والكذب في جميع المقاصد والجهات وتقديره نقدان امر مستحيل
فيمتنع الايتناس اى ايثار لعقل للصدق على ذلك التقدير اى على تقدير استحيل وان كان
مما لو شرع في العرق يجوز ان يلزم المحال المحال حاصله ان يستدل ان اراد الاستواء بنظره
الى مقصود معين فلا يلزم منه ذاتية احسن بجوزان يكون لا ايثار لمخرج اخر وان اراد
الاستواء في نفس الامر بالنظر الى كل مقصود فلا نسلم الايثار على تقدير الاستواء لان الاستواء
محال فتقدير الاستواء تقدير محال فيجوز ان يمنع الايثار على ذلك التقدير وان كان مستحيلا
اذا المحال يجوز ان يستلزم محالا في شرح المقاصد والجواب ان ايثار الصدق لم يقرر في
النفوس من كونه الملازم لغرض العامة ومصلحة العالم والاستواء المفروض انما هو في تحصيل
غرض في لك الشخص وان دفع حاجته لا على الاطلاق كيف والصدق مدوح والكذب مذموم
عند العقلاء وعلى مذبحكم عند الله ايضا يحكم بحكم العقل ولو فرضنا الاستواء من كل وجه فلا نسلم
ايثار الصدق قطعا انتهى والاشاعة القائلون بان احسن والفتح ليسا بتعيلين بل شعيرين
بمحض جهل الشارع قالوا في الاستدلال على كون احسن والفتح شعيرين ١٩٠
لو كان كل واحد من احسن والفتح ذكيا اى لذات الفعل لم يتخلف كل واحد منهما
عن الفعل لان بابا لذات للنك عن الذات وقد يتخلف احسن عن احسن والفتح عن
الفتح فان الكذب بفترا بفتح وقد يحسن فانه يجب لعصية بفتح وحفظه من ظالم وانقاذ بفتح
عن القصاص وتخليصه وانجاء عن سفاك اى عمن يقصد سفاك منه ولا يخفى في ان
الواجب احسن والجواب عن هذا الدليل ما ذكره الابرار في حاشية شرح المحقق واثار ميرزا جعفر في

لقد اوردتم اقلها
المطابقة للواقع
والصدق والافتقار
الى
الاستواء من جميع الجهات
وقد على ذلك التقدير
اى على تقدير
وفتح السمات بجواز
استلزام محال المحال
بفتح من عدم كفاية
ليس محال في نفسه بل
الاستواء في نفسه
سنة ثمة الله تعالى

حاشیہ الی ضعف بقولہ اجیب ان هناك اسی فی الکذب بعصمتہ نبی و انقاذ بری میں مختلف ہے
 عن الکذب حتی یلزم تخلف التبع عن التبع بل الکذب باق علی قبحہ لاحسن فیہ صلا و مع فاعل
 ہنا لیحسن الکذب بل لضعف معرض للفاعل و ہوا نہ اضطرار لے ارتکاب حدیچین اما
 الکذب لذی یحصل عصمتہ نبی و انقاذ بری و اما ترک الکذب الذی یفرض الی انظلم علی النبی و
 قتل البری و اہونما و اقلما الکذب ففی الکذب ارتکاب اقل القبحین لان الکذب بصارحنا
 بل لا اضطرار سقط لہ و العود الی الایہون موجب لمدحہ و الی ہذا اشار النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 بقولہ من اتبع ہدیتین فلیتخر ایسوا و لذلک قال الفقہاء من دفع فی النار و علم انہ لا خلاص لہ
 منها الا بالقاء بنفسہ فی ماء مغرق لہ ان یغرق بنفسہ لان اہلاک بنفسہ لیس بحریم بل لانه
 مالک لامحالة و الصبر علی الغرق اہون من الصبر علی نفحات النار قیل فی حاشیہ شرح
 المحقر لمیزاجان یرد علیہ اسی علی ہذا الجواب ان ہذا الکذب واجب و کل
 واجب حسن فیدخل الکذب فی الحسن و احسن عند الخصم لایکون الا ذاتیا فہذا
 احسن ذاتی فلا یجاءع مع مقتبح فایثار الکذب لیس الا کم و حسنا لانه ارتکاب لاقل القبحین
 اقول فی دفعہ لیس حسن الکذب ہنا بالذات بل بواسطہ حسن عصمتہ نبی و انقاذ بری
 بالعرض فکان حسنہ غیرہ و الحسن لغیرہ لاینا فی القیم لذاتہ و ہذا معنی قولہ
 الضرورات تنبہ الحد و ذات یعنی لایل عوض ضروری محمی الحسن فی الخطور مقتبح بواسطہ
 دفع الضرورة فیعال بذلک الخطور معاملة المباح غایۃ الامر انہ اسی الشان یتلزم القول
 بان کلا منہما اسی من احسن مقتبح کما انہ کل واحد منہما یکون بالذات كذلك
 یکون کل واحد منہما بالغیر و لعلہما اسی محل التأملین بالحسن و قبح الذاتین یدلہم مضمونہ
 اسی کون کل واحد منہما بالغیر و ہا اسی بہذا التزام او بما ذکرنا من ان کل واحد من الحسن

والتي كما يكون بالذات يكون بالنسبة كما يمكن له كما هي للقائلين بحسن وتيقن الذاتيين
 المختص عن إيراد النسخ بانه لما جاز ان يكون حسن بالذات قبيحا بالغير لكن انقلاب الوجوب
 بحسنه وكبرته الى الوجوب الماتري الى ان الكل بالانتم كان قبيحا بالذات صار حسنا
 بقابل النسل فكان مباحا في بعض اشراخ ولما زال استلزامه لذلك لم يحسن على قبحه فصار حرا
 بعده على انه اي الدليل الذي ذكره الاشاعة ونهجا جواب ثان عن دليل الاشاعة بالعلامة
 لا يتم على الجبائية القائلين بان حسن الفعل وقبحه ليسا لذات الفعل بل لصفة اعتبارية و
 لا يتم عليتنا اي على الخفية القائلين بالاطلاق الاعم ايضا وان تم على جمهور المعتزلة فان
 الدليل انما يبطل كون كل واحد منهما مقتضى الذات والجبائية لا يقولون به بل يقولون انه
 مقتضى اعتبار وخفية ينكرون احصافه وقالت الاشاعة في الاستدلال على كون حسن
 وتيقن شرعيين ثانيا لو كان كل واحد من حسن وتيقن ذاتيا لاجتماع التقيضات اي حسن
 والاحسن فتمثل قولنا اليوم لا كذب بن عذرا لا ذخرا لا يخلو عن الصدق والكذب لئلا يمانا
 يمتنع التقيضان فان صدق قلدي صدق لا كذب عذرا الصدور والكذب عنه في العنيل يستلزم
 الكذب الصادر في العذوب بالعكس اي كذب لا كذب عذرا لعدم صدور الكذب عنه
 في العذبة يستلزم الصدق والمراد بالصدق ههنا عدم صدور الكذب صدق حسن والكذب قبيح
 والمملو من حكم اللازم فلهذا حسن ومنزوم التيقن قبيح فلم يجتمع حسن وتيقن الذاتيين في
 الكلام اليوم لا كذب عذرا وهما متناقضان ضرورة ان يقع لاجتناب هذا تقرير الدليل على طبق
 ما قرره القاضي عسك في شرح الخضر وبينه الا بهري في حاشيته لكن الاشبه بانه على وفق ما بينه
 التتمنا في شرح الشرح والسيد الشريف في حاشيته بايراد قولنا وكذب يستلزم انتفاء الكذب
 مقام قوله بكس لان الصدق عبارة عن المطابقة للواقع لا عن عدم صدور الكذب لا شك في ان

كثير من الناس مع انه خير بالذات قال المشيخ في الاشارات الشرذ اخل في القدس
 اى التقدير للآتى بالعرض بالتبع للغير وانما الدخل في القدر اولاً وبالذات هو انحر ولما كان
 وجود انحر متوقفاً على وجود اثر قليل وليس من شأن الحكيم ان يترك انحر الكثير لاجل اثر قليل
 فلهذا قدر اثر واحد فلكان المعنى الى الشرخير افتايد منه المنع بكلام الشيخ في الاشارات
 وبهية المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان البرد المفسد للثمار ليس شرافى نفسه من حيث هي
 كيفية ما ولا بالقياس الى علته الموجبة له انما هو شر بالقياس الى الثمار لافساده امر جتها وكذا
 انظروا الزنا ليس من حيث هما امران يصدران عن قوتين كالعضية والشهوة مثلاً بشرى بها
 من تلك الحثية كما لان ليتك لقوتين انما يكونان شر بالقياس الى المظلوم والى السياسة
 المدنية والى النفس الناطقة الضعيفة من ضبط قوتيه الحيوانيتين فالشر بالذات هو تقدير ان تلك الاشياء
 كما وانما اطلق على اسبابه بالعرض لتاديبها الى ذلك انتهى بالجملة فعلم منه ان المعنى الى الشر
 لا يلزم ان يكون شر بالذات بل من هذه الجهة انما يكون شر بالعرض وكذا حال ما يعنى الى
 انحر لا يكون من تلك الجهة خير بالذات بل بالعرض وقد يجاب عن هذا الدليل بما ذكره القاضى
 عضدى المواقف والآبرى في حاشية شرح المختصر من ان هذا الدليل لا ينتهض على من يقول
 ان الحسن هو العارى عن جميع وجوه القبح لانه لا يصدق الحسن عليه سوا كان صادقا او كاذبا
 لان فيه جهة القبح اقول هذا الجواب بالمنع يربطك الى الالتزام المذكور سابقا
 من ان الحسن والقبح كما يكونان بالذات يكونان بالغير فان حسن المعلوم وان لم يكن متلذذا
 لحسن اللازم بالذات لكنه متلذزم بالعرض البتة وكذا قبحه يستلزم قبحه بالعرض فاقدم فانه متلذذ
 قالت الاشاعرة في الاستدلال على كون الحسن والقبح شرعيين ثالثا فان فعل العبد لا يظلم
 صاير بدون اختياره فان فعل العبد يمكن والممكن ما لم يتنحج جانب وجوده على غير

من الوجوب فان الاضطرار انما يتم لو لم يكن للعبد اختيارا لما على تقدير صدوره فعل عن الاختيار
 فلا اضطرار ولا منافاة بين وجوب الفعل وحالة الاختيار وامكانه قبله فان القدرة والداعي اذا
 اجتماعا وجب لفعل هذا ما ذكره الامام الرازي في نهاية القول على انه اى هذا الدليل الثالث
 منقوض بفعل البارى تعالى فانه مثبت من عين هذا الدليل كون فعل البارى تعالى
 اضطراريا بان يقال فعل الله تعالى ممكن الممكن لا يوجد الا بعد الترتيب وتهيج المروج محال
 فوجب لك لفعل الوجوب موجب للاضطرار فيكون فعلا اضطراريا فيكون الله تعالى مضطرا
 في افعاله وهو كفر قائم عند الجهمية وهم اصحاب جهم بن صفوان الذين هم الجبرية
 حقا لانهم قالون بعدم اختيار العبد من جميع الوجوه ان لا قدرة في العبد اصلا لا على
 الكسب لا على الاجباد بل هو اى العبد كالجماد الذى لا يقدر على شئ وهذا سفسطة
 اى حكمته باطله ونزبه فاسد لان كل عاقل عليم بوجدانه ان للعبد نحو من القدرة فهو خلاف لظهور
 وعند المعتزلة لى للعبد قدرة مختصة في افعاله اى افعال عبدها سيئاتها وحسناتها وعبده
 خالق لافعاله وهو اى المعتزة يحس هذه الافة اى الامة المحمدية فانهم اثبتوا خالقين الله
 تعالى والعبد كما اثبت المجوس خالقين احدهما الخير وهو الهسمى بنزدان والثانى الشر وهو الهسمى
 باهرمن وفى الحديث القدريه محسوس هذه الامة رواه الدارقطني والمعتزلة راوا العبد قادرا مستقلا
 فصاروا قدريه وهم يقولون ان المراد بالقدريه اهل الهمة لانهم يقولون بقدر الخير والشر لله
 تعالى والمعتزلة ما فهموا ان الامكان ليس من شأنه افادة الوجوب للخير فالعبد ممكن
 محتاج الى الغير لا يفيد وجود شئ فكيف تكون له قدرة مؤثرة يصدر بها افعاله وعند اهل الحق
 وهم اهل الهمة وبجماعة له اى العبد قدرة كاسبة بها يصدر لافعاله لكن عند الاشعريه
 ليس معنى ذلك اى وجود القدرة الكاسبة له الاوجج قدرة متوجهة بتعليمها العبد قدرة

لهذا قد وجد قدرة
 لله تعالى من افعال
 في نفسه الكسب والصور
 ان القدرة لا تكون
 في غير الله تعالى
 احاطة بالشيء
 وجهه الكسب والصور
 في

مع الفعل بل مدخلية ما يدل عليه العبد أصلاً لا في الفعل ولا في القدرة فعندهم إذا أرادوا المدخلية
أن يخلق في العبد فعل الخلق أو لاصفه بتوهم في أول الأمر أنها قدرة على شيء ثم توجه المدخلية
إلى الفعل ثم يوجد الفعل فنسبته الفعل إلى كسبته الكسب إلى العلم والاشاعة القائلون بهذه القدرة المتوهمته
الغير الموجودة قالوا ذلك أي هذه القدرة المتوهمته كافي في التشكيك أي بتكليف العبد لعباده
بالأفعال الاعمال الحق أنه أي قول الاشاعة كقول الجبر فانهم لما قالوا بالقدرة المتوهمته
فلم تكن في العبد قدرة حقيقية فأي فرق بينه وبين الجبر وهو الجبر فنعلم وانك لا تخرج من عن
القول بالجبر فقط لكنهم قالون بمعنى وعند الحقيقة الكسب صرف القدرة المخلوقة من
المدخلية إلى اللعب إلى القصد المصمم أي الخالص إلى الفعل أي فعل العبد والظاهر
تعلق الجار والمجور الأول بصرف القدرة والجار والمجور الثاني بالقصد فلهما أي للقدرة
المخلوقة من الله تعالى للعبد تأني في القصد المذكور أي القصد المصمم إلى الفعل ويخلق الله
الفعل المقصود عند ذلك أي عند صرف القدرة إلى القصد المصمم بالعادة يعني جرت
عادة الخلق بفعل عند صرف العبد بهذه القدرة لا أن الصرف المذكور والقصد لسطور مؤثران في
الفعل ولما كان ههنا منطبقه سوال بان الكلام نقل إلى ذلك القصد بان فاعل ذلك القصد ما ذا
فإن كان فاعله العبد فهو مذموب المعترلة وإن كان فاعله الله فهو مذموب لا شريعة فاشد إلى
جوابه بقوله فتفيل ذلك المقصد من الأحوال أي وصف غيره موجود واحد في نفسه قائم بموجود
فالأحوال هي الأمور الاعتبارية التي وجوداتها بمناسبتها قال ابن الهمام في التحبير
وعليه أي على ثبوت الحال مع جميع المحققين وذكره تلميذه ابن مایرالحاج في التقريرية منهم نقلاً
أبو بكر وأمام الحرمين فليس القصد بخلق أي بخلق الله لأن القصد حال والحال
مالا يكون موجوداً ولا معدوماً ولا مخلوقاً فاضة الوجود بالذات كما للجواهر والأعراض بل بل حدث

[illegible]

وهو ابداء امر ولبيان الاحداث كالحلق بل هو اى الاحداث اهون اى اهل
 من الخلق فيجوز ان تكون قدرة العبد محدثة لا خالقة قال وستاذ الاستاذ فانه لا بل ان
 يتم صلوح المادة لقبول الفعل فهو من جملة سمات استعداد الممكن الذي هو نحو من الامكان
 على ما حقق فلا باس ان تحدث قدرة العبد هذا القصد المصمم وليست المخصوص شاهدة الابان
 الخلق له تعالى فقط اى افاضة الوجود فانه يصير المتصف بذاته مستقلة بخلاف الاعتبارات الا
 ترى ان اعتلاء التفوق على ان الامكان غير معطل انتهى وقيل ذلك القصد ليس بحال
 لا استحالة احمال بذاته فان الواسطة بين وجود شئ وسلبه غير معقولة بل هو اى القصد موجود
 في الخارج وهذا قول الجمهور نص عليه بنابر الحاج في التقرير شرح التحرير فيجب تخصيص القصد
 المصمم من عموم الخلق اى خلق كل شئ لله تعالى بالعقل بان كل فعل من افعال
 العبد مخلوق لله تعالى لا هذا القصد فانه ليس بمخلوق له بل هو مخلوق للعبد فالمراد بقوله تعالى
 خلقكم وما تعلمون سوى القصد المصمم لانه اى كون القصد المصمم مخلوقا للعبد ادنى
 ما يتحقق بفائدة خلق القدرة في العبد اى من شأنها التمكن من الفعل والترك للعبد ويتحقق
 بالجبر اذ فائدة خلق القدرة ان يؤثر في شئ واواناه ان يؤثر في هذا القصد فعمل الله تعالى
 الحكيم لا يخلو عن غايتها المودعة فيها فلا بد ان يكون للقدرة نحو من التأثير قلانه ادنى ما
 يحتاج به اى يكون القصد المصمم مخلوقا للعبد حسن التكليف اى تكليف العبد بالافعال
 والاعمال لان تكليف غير القادر مما يتخيله العقل هذا ادنى طريق كونه قادرا وهذا اى ما يجب
 اليه بحسب كانه واسطة بين الجهد الذي هو ذنب الجسمية والاشاعة والتفوقين الذي هو ذنب المادية
 حيث فوضوا الافعال من كل الوجوه الى العباد لان ذنبهم من محض بل قالوا بان لقدرة
 العبد ناشئة في القصد فاجعلوا العبد مختارا ولم يقولوا بان جميع افعال العبد مخلوق له وفيه ما فيه اى فيقال

له فائدة خلق
 القدرة لان تمام القدرة
 ان يكون الافعال
 مخلوقة له وانما
 ليست كذلك
 فلا بد ان يكون
 القصد مختارا والافعال
 فوضوا القادر
 ذنبه الى العبد
 والافعال

من ان القصد موجود وهو مخصوص من عموم الخلق ما فيه من ان الاسكان ليس من شأنه افاد
 الوجود للغير فكيف يفيد العبد كمن الوجود للقصد بالتوضيح ما قاله بركت الاله ابادى وقال بعضهم
 انه اشارة الى ان اتجاهه حسن التكليف وتحقيق فائدة خلق القدرة لتقضي ان يكون للعبد ضمير
 اما ان ذلك الصنع هو القصد في غير لازم تخصيص القصد من بين سائر الافعال تخصيص من غير مخصص
 وعسك ان في صدور الافعال للاختيارية لابد من ادراك كل متبعت ارادة كلية وادراك
 جزئي متبعت ارادة جزئية فالعبد مختار بحسب الادراكات الجزئية الجسمانية فان الارادة
 الجزئية تتعلق بالفعل ويحدث بها محجب بحسب العلم الكلية العقلية التي متبعت بها الارادة
 الكلية ففي انبعاث الارادة الكلية مجبور وفي انبعاث الارادة الجزئية مختار وشرح
 ذلك في لفظة الالهية وحاصل ما ذكره المصنف في الرسالة المسماة بالفطرة الالهية
 وهي في اصول غامضة منها مسألة الاختيار ان الامور الشرعية امور جزئية وفي العبد لصدور
 الامر الجزئي مباخرية قريبة كالتمثيل الخاص اثنون الخاص الارادة الخاصة ومبادى كلية بعيد
 كالارادة الكلية والاولى مدركة بالوهم لانها معان جزئية والاخرى مدركة بالعقل لكونها كلية
 فالعبد بالنظر الى العلوم الجزئية الوهمية محتار بالنظر الى العلوم الكلية مجبور ولما كان الشرع
 امور جزئية صح التكليف بها بالنظر الى المبادى الجزئية القريبة لان العبد في الفعل الجزئي
 بالنظر الى المبادى القريبة الجزئية مختار وانها اى الفطرة الالهية لا جدى اى الفطر من
 تقادير العصا اى قطعات العصا المكسوة بذل يصير في شئ كثير النفع والمغرب قطعات
 المكسوة فلو لم يكن الحال ان هذا النفع من تغاير قطعات العصا قالت الاشاعة في الاستدلال
 على كون الحسن والقبح شرعيين رابعا لو كان كل من الحسن والقبح كذلك اى عطليا لذات الفعل
 او لصفة او لا اعتبار لا يحض جعل الشارع لم يكن البارى تتأخرا في الحكم اى في الايجاب

ان قوله في الفطرة الالهية
 هو المختار في كونها
 كلية او جزئية
 سلك الاختيار لا سيما في الاول

او التحريم او نحوهما لان الحكم على خلاف مقتضى الحسن والقبح حكم على خلاف المعقول و
 الحكم على خلاف المعقول اى خلاف ما يقتضيه العقل قبيح ويستحيل صدور القبح من المدعى تعالى
 فوجب منه تعالى الحكم بالتحريم مثلاً فيما قبح عقلاً وبالاجاب مثلاً فيما حسن عقلاً فلا يكون مختاراً
 فى الحكم وهو باطل لا لاجماع والتجارب عن هذا الدليل الرابع ان موافقة حكمه تعالى
 للحكمة لا توجب هذه الموافقة الاضطرار فان وجوب الحكم على مقتضاها لا لاجل الحكمة بالاختيار
 والوجوب لا اختيار لا يوجب الاضطرار قال الشافعية فى الاستدلال على كون الحسن
 والقبح شرعيين خامساً انه اى الشان لو كان كل من الحسن والقبح كذلك اى عقلياً
 لا شرعياً لجاز العقاب على مرتكب القبح وتارك الحسن اذا كان ترك الحسن قبيحاً قبل
 البعثة لان القبح استحقاق العقاب كما ان الحسن استحقاق الثواب وهو اى جواز
 العقاب قبل البعثة منتف بقله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولما كان
 ههنا مظنة سوال باننا لانه انتفاء جواز العقاب قبل البعثة بهذه الآية اذ الآية تدل على نفى
 وقوع العذاب لا على نفى جوازه اجاب عنه بقوله فان معناه اى معنى قوله تعالى ما كنا
 معذبين حتى نبعث رسولا ليس من شأننا ولا يجوز منا ذلك اى
 التعذيب قبل البعثة او مثل هذا التركيب من مظان الاستعمال فى مثل هذا المعنى كما فى قوله
 تعالى وما كنا ظالمين وما كنا لاعين ولما اريد الوقوع ليعقوب ما عذب ويؤكد ما ذكره صاحب
 الكشاف ان معناه ماصح من صحته مدعوا اليها الحكمة ان عذاب قوما لا بعد ان نبعث الميم
 رسولا اقول فى ابواب عن الدليل الخامس ان القول بكون الحسن والقبح عقليين انما
 يقتضى جواز التعذيب قبل البعثة نظراً الى العقل والآية المذكورة انما تدل على عدم جواز التعذيب
 نظراً الى الحكمة والجواز اى جواز التعذيب قبل البعثة نظراً الى العقل

قوله جواز
 التعذيب
 قبل البعثة
 من غير
 دليل
 لان
 العقل
 لا يوجب
 التعذيب
 قبل
 البعثة
 بل
 هو
 من
 مقتضى
 الحكمة
 والى
 ذلك
 تدل
 الآية
 التى
 فيها
 قوله
 ما
 كنا
 معذبين
 حتى
 نبعث
 رسولا
 فان
 معناه
 اى
 معنى
 قوله
 تعالى
 ما
 كنا
 معذبين
 حتى
 نبعث
 رسولا
 ليس
 من
 شأننا
 ولا
 يجوز
 منا
 ذلك
 اى
 التعذيب
 قبل
 البعثة
 او
 مثل
 هذا
 التركيب
 من
 مظان
 الاستعمال
 فى
 مثل
 هذا
 المعنى
 كما
 فى
 قوله
 تعالى
 وما
 كنا
 ظالمين
 وما
 كنا
 لاعين
 ولما
 اريد
 الوقوع
 ليعقوب
 ما
 عذب
 ويؤكد
 ما
 ذكره
 صاحب
 الكشاف
 ان
 معناه
 ماصح
 من
 صحته
 مدعوا
 اليها
 الحكمة
 ان
 عذاب
 قوما
 لا
 بعد
 ان
 نبعث
 الميم
 رسولا
 اقول
 فى
 ابواب
 عن
 الدليل
 الخامس
 ان
 القول
 بكون
 الحسن
 والقبح
 عقليين
 انما
 يقتضى
 جواز
 التعذيب
 قبل
 البعثة
 نظراً
 الى
 العقل
 والآية
 المذكورة
 انما
 تدل
 على
 عدم
 جواز
 التعذيب
 نظراً
 الى
 الحكمة
 والجواز
 اى
 جواز
 التعذيب
 قبل
 البعثة
 نظراً
 الى
 العقل

لا ينافي عدم الجواز اى عدم جواز التعذيب نظر الى الحكمة كيف يجوز التعذيب
نظر الى الحكمة والحال انه حيثئذ اى حين عدم العقبة قد كان لهم اى للناس
العذر بنقصان العقل وخلفه للسلك اى الدلائل الدالة على حسن الافعال وقبحها بان يقولوا
كانت عقوبتنا مقصدة لا يدرك بها حسن الفعل وقبحه وكانت الدلائل الدالة على حسن الفعل وقبحه
مخفية علينا فانما معذرون ولهذا العذر قاله تعالى ورسلا مبشرين ومنذرين لئلا
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل اى ارسلنا رسلا مبشرين بالثواب ومنذرين
بالعذاب لئلا يعذر الناس ويقولوا انما معذرون ويكون للناس بيان العذر على المحجة
واقول ايضا فى الجواب عن الدليل الخامس الملازمة بين كون الحسن والقبح عقليين
وبين جواز العقاب قبل البعثة ممنوعة فانه اى جواز العقاب فرع الحكم ونحن اى مشر
الحنفية لا نقول به اى بالحكم قبل البعثة وانما ينتهض هذا الدليل على المعتزلة القائلين
بثبوت الحكم قبل البعثة وعلى الماتريدية وجمهور شيخ العراق القائلين بان العقل قد عقل
فى ذلك بعض احكامه تعالى ايضا فخصصوا اى المعتزلة للجواب عن الدليل المذكور
العذاب المفهوم من الآية بعذاب الدنيا كما عذب به المقدسون من كذبنى الرسل
بدلالة السياق اى بدلالة اللاحق بالآية وهو قوله تعالى واذا اردنا ان نهلك قرية
امرنا متر فيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا اى اهلكنا فمعنى الآية ما كنا معذبين
فى الدنيا حتى نجث رسولنا ورجوب لمعتزلة باناسلمنا لتخصيص لكنه لا يجزى لقفا فان الآية
لمادلت على انه لا يليق بحكمة ورحمة ايصا لعذاب لا دنى على ترك الايمان واشكر قبل
تبيينهم برسال الرسل فدلالتها على ان لا يوصل اليهم العذاب الا كبر على تركها قبل ذلك
اولى والمعتزلة آووا الرسول الواقع فى الآية بالعقل فانه اى العقل رسول باطن

وقد انكره المسندون وعلى ان معرفة الله تعالى واجهته وقد حمده الحشوية وان المعرفة لا تتم الا
بالنظر وقد منعوا الصوفية وان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فكل واحد منهما لا يثبت الا بالنظر
الدقيق ولذلك اختلف في بطلان زعمهم ان وجوب النظر من القضايا الفطرية القياس
والجواب عن استدلال المعتزلة على طريق ذكره ابن الحاجب في المختصر وغيره في غيره
وقرره القاضي محمد في شرح المختصر المنع للمقدمة القائلة بالاجب النظر المالم النظر وتقريره
انا لانهم ان الوجوب اى وجوب النظر في العجزة يتوقف على النظر في المعجزات
فانه اى وجوب النظر في المعجزات او مطلق الوجوب لاشمال له وغيره المفهوم من وجوب
النظر ثابت في نفس الامر بالشروع نظر المكلف في المعجزات اوله ينظر ثبت شرعا
عنده اوله ثبت لان تحقق الوجوب في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب ان
تحقق الوجوب في نفس الامر على علم المكلف بالوجوب لزوم الدور لان العلم بالوجوب في نفس الامر
متوقف على تحقق الوجوب في نفس الامر ضرورة مطابقة ما به وليس ذلك اى وجوب
النظر قبل النظر وثبوت اشروع والتكليف به من تكليف الغافل عنه المستحيل كتكليف
النائم والمجنون بالجنون المطبق والصبي لعاقل لان الغافل من لا يفهم الخطاب لانه
عليه المكلف بوجوب النظر ليس كذلك فانه اى المكلف بوجوب النظر يفهم الخطاب
النازل عليه المفيد للتكليف وان لم يصدق به وليس التصديق بالتكليف شرطا لتحقيق التكليف
واحصل ان الغافل عن التصو لا يجوز تكليفه لا الغافل عن التصديق اقول من جانب المعتزلة
في دفع هذا الجواب باننا سلمنا ان وجوب النظر في نفس الامر لا يتوقف على النظر لكن لا يعلم المكلف
بوجوب النظر الا بالمرسول فالمكلف لو قال حين قاله الرسول النظر لا امثل امرك
بالنظر مالم اعلم بوجوب الامثال اذ له اى المكلف ان يعتنع عما لم يعلم

[illegible]

واجوبه فله ان يمنع عن النظر فانه غير عالم لوجوبه ولا اعلم الوجوب بالامثال مالم
 امثال امك بالنظر لكان هذا القول مجمل من المساء الى الجواز فيلزم اللاحق
 اى سكات الرسل وعجزهم والحق في الجواب ما اجاب به الفضل مرزا جان في حاشية
 شرح المختصر توضيحه ان افحام الرسل ان كان جائزا بالنظر الى الاولاد والنظر لكن الله تعالى لا يوقع
 لطفا وعادة كيف وان اراءة المعجزات واجبة على الله تعالى لطف
 بعباده عقلا عند المعترلة فان من اصولهم وجوب اللطف على الله تعالى او عادة
 عند اهل السنة والجماعة فان لهم ان يقولوا ان عادة الله تعالى جارية بآراء المعجزات
 للمكلفين وهو تعالى متم نوره ولو كره الكافرون وقالت المعتزلة ثانيا انه
 اى الحكم باحسن واليقع قوله اى لو لم يكن عقليا لم يمنع الكذب على الله تعالى
 اذا امتنع الكذب على الله تعالى ليقع الكذب لا يقع للاشياء عقلا على هذا التقدير ليثبت قبح
 الكذب بالنسبة الى الله تعالى واما القبح الشرعي فلا يتصور في حق تعالى لترتب على النواهي
 الشرعية المتعلقة بالعباد لا بالناسخ تعالى واذا جاز الكذب على الله تعالى فلا يمنع اظها
 المعجزات على يد الكاذب فان هذا من شعب الكذب قبل معناه جازا الكذب على النبي المنظر للمعجزات
 فينسند باب النبوة اما على المعنى الاول فلان النبي الصادق لا يمتاز من الكاذب اما
 على المعنى الثاني فلا يمتنع على قوله فلا يعلم امر من الشرعية والجواب عن هذا الدليل انه
 اى الكذب نقص قد مر انه لا نزاع فيه اى في النقص حاصله ان الكذب قبيح
 بحسب صفة النقصان لا بمعنى استحقاق الذم والعقاب قد سبق انه لا نزاع في القبح بمعنى صفة
 النقصان بل النزاع في القبح بمعنى استحقاق الذم والعقاب وما في المواقف من ان النقص
 في الافعال كالكذب اظهر مسجدة على يد الكاذب يرجع الى القبح العقلي الذي

قد مر انه لا يمنع
 قبحا بل لا يمنع
 من الكذب على الله
 تعالى لان الله تعالى
 على هذا الكذب لا يوقع
 عقلا لافحام
 المكلفات وقد مر
 ان الله تعالى لا يوقع
 الكذب على الله تعالى
 اذا امتنع الكذب على
 الله تعالى ليقع الكذب
 لا يقع للاشياء عقلا
 على هذا التقدير
 ليثبت قبح الكذب
 بالنسبة الى الله تعالى
 واما القبح الشرعي
 فلا يتصور في حق
 تعالى لترتب على
 النواهي الشرعية
 المتعلقة بالعباد
 لا بالناسخ تعالى
 واذا جاز الكذب
 على النبي المنظر
 للمعجزات فينسند
 باب النبوة اما
 على المعنى الاول
 فلان النبي الصادق
 لا يمتاز من الكاذب
 اما على المعنى الثاني
 فلا يمتنع على قوله
 فلا يعلم امر من
 الشرعية والجواب
 عن هذا الدليل انه
 اى الكذب نقص
 قد مر انه لا نزاع
 فيه اى في النقص
 حاصله ان الكذب
 قبيح بحسب صفة
 النقصان لا بمعنى
 استحقاق الذم
 والعقاب قد سبق
 انه لا نزاع في
 القبح بمعنى صفة
 النقصان بل النزاع
 في القبح بمعنى
 استحقاق الذم
 والعقاب وما في
 المواقف من ان
 النقص في الافعال
 كالكذب اظهر
 مسجدة على يد
 الكاذب يرجع الى
 القبح العقلي الذي

انكره الاشاعة وحصل ما في المواقف ان النقص على قسمين نقص في الافعال كالكذب
 ونقص في الصفات كالجبل فالنقص في الافعال يرجع الى البقيع تعطل المتنازع فيه الذي
 يعني استحقاق الذم والعقاب عقلاً لانه تعالى مختار في الافعال فيستحق على فعله المدح
 الذم والنقص في الصفات لا يرجع الى البقيع تعطل المتنازع فيه بل الى البقيع المقابل للحم
 صفة الكمال وهو عطل بالاتفاق من غير نزاع لان الصفات غير اختيارية لله تعالى والبقيع
 المتنازع فيه لا يكون في غير الاختيارات فمنع باننا لا نسلم جوع نقص في الافعال الى
 البقيع تعطل المتنازع فيه الذي ليس من الاستحالات العقلية لان ما ينافي الوجوب الذاتي
 الذي هو الكمال كيف اى صفة كان ذلك لما في او خلا من الاستحالات العقلية
 التي لانزع واحد من العقلاء فيها فالتخصيص يكون الكيف المنافي للوجوب من
 الاستحالات العقلية ومن البقيع المتفق على عقلية وعد الفعل المنافي للوجوب لذاتي
 من البقيع تعطل المتنازع فيه لاسن الاستحالات العقلية تحكم ولذلك اى يكون ما
 ينافي الوجوب الذاتي كيفما كان من الاستحالات العقلية اثبتت اى اثبت كون الكذب
 نقصاً مستحيلاً انصافه تعالى به الحكماء الذين هم غير متدينين بدين ولا يستندون
 اقوالهم الى نبي من الانبياء لكن يلزم على الاشاعة القائلين بجواز تعذيب الطائع
 اى المطيع الغير العاصي امتناع تعذيب الطائع كما هو اى الامتناع مذهبا
 اى الحنفية ومذهب المعتزلة فانه اى تعذيب الطائع نقص يستحيل عليه
 تعالى اذ لو كان امتناع الكذب على الله تعالى لكونه نقصاً عندهم امتنع تعذيب
 الطائع ايضا لان تعذيب الطائع والكذب سواسيان في نفقته وهو خلاف
 مذهب الاشاعة وقولهم ففى الاستدراك اشارة الى ان الجواب بانه نقص غير تام

قال الاشعري على التنزل اى الانتقال من المذهب الحق الذى هو فى غاية الحق
الى بطلان حكم العقل الى المذهب لباطل الذى هو فى غاية الانخفاض اعنى تسليم كون
العقل حاكما يعنى قال الاشعري على تقدير تسليم ان للعقل حكما باطل وجوب شكر المنعم
على العبد المنعم عليه ونفى حكم العقل فى خصوص هذا قال الابهرى فى حاشية شرح المختصر
ان المراد بالتنزل هو الانتقال من مذاهبهم وهو ان العقل ليس حاكما فى الاحكام الشرعية
اصلا الى موافقة المخصص وتسلم ان العقل جاكم فى اجملة انتهى وقال اسيد فى حاشية
على شرح المختصر وكان الفائدة فى تسليم القاعدة بعد الباطلها وبيان فساد ما بين المذاهبين
يعنى وجوب شكر المنعم وكون الحكم لافعال العقل قبل شرع اللتين هما من فروعها المتعيرة
انها سقوط كلامهم فى عوهم بناء على صلحهم كسقوط كلامهم فى اصلهم انتهى شكر المنعم
ليس بواجب عقلا بل شرعا قال الامدى فى الاحكام شكر الله تعالى عند الخضوع ليس هو
معرفة المدسبحانه لان الشكر فرع المعرفة وانما هو عبارة عن آداب نفس والزام المشقة
لها بالاجتناب عن مستقبحات العقلية والعزم الى اخصال احسنه كذلك وقال لاسنوى
فى شرح المنهاج والمراد بالشكر هو قول تعالى الحمد لله رب العالمين والشكر لله
تعالى ونحوه بل المراد اجتناب استنباطات العقلية والالتيان بالمستحبات العقلية
والنعم هو البارى سبحانه وتعالى انتهى فتبين ان المراد بالشكر صرف العبد جميع
ما انعم الله سبحانه عليه فيما خلق لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعات وسماع
اللقى او امره نص عليه اسيد والابهرى وميرزا جان الشيرازى فى حاشيتهم على شرح
المختصر خلافا للمعتزلة فانهم قالون بوجوب شكر المنعم وقد نص صدر الشريعة فى التوضيح
على ان شكر المنعم واجب عقلا عندنا وفى كشف النزوى عن القواطع وذهب لفته

من صحابنا الى ان الحسن وابقض ضربان ضرب بعلم بالعقل كحسن العدل
والصدق النافع وشكر النعمة وقبح الظلم والكذب الضار ثم فيه واليه ذهب كثير
من اصحاب ابى حنيفة الامام خصوصا العراقيين منهم وذكر الاسنوي في شرح المنهاج
واليتميل الامام محمد بن الدين الرازي في بعض كتبه الكلامية استدلاله على من يذهب الاشعري
في مختصر ابن ابي حبيب والمنهاج والتحريم وغيره بان اى بان اشكر لو وجب
عقلاً لو وجب لفائدة والا كان عبثاً وعقلاً لا يوجب العبث ولا فائدة
لله تعالى لتعاليه عنها اى عن الفادة لان الفادة اما يوجب منفعة او دفع مضرة
والله تعالى منزّه عن ذلك ولا للعبد اما فى الدنيا فلا نه اى اشكر
مشقة على نفس لاحظ لها فيه واما مشقة بلا حظ لا يكون فائدة للعبد في الدنيا
واما فى الآخرة فلا نه اى الشان لا مجال اى لا طاقته للعقل
فى ذلك اى امر الآخرة فان امور الآخرة من الغيب الذى لا يدرك
بالعقل اقول في الجواب عن هذا الاستدلال اخذاً مما ذكره السيد في حاشيته
على شرح المختصر بقوله قيل فيه نظر لان المعتزلة لما قالوا باستقلال العقل باذراك
حسن بعض الافعال الموجب للثواب والشواب فقد قالوا بمعرفة الفائدة الاخرية فكيف
يسمون عدم المجال باستقلاله انتى بعد تسليم ما ادعاه المعتزلة من
كون العقل حاكماً بالحق وحيث كما هو اى التسليم معنى التنزل لان معنى التنزل
القول بتسليم ما ادعاه المدعى القول بانه اى الشان لا مجال للعقل
فى ذلك الآخرة ممسك اذ تسليم كون العقل حاكماً لتسليم المجال له على انه
اى الشان لو تم هذا الاستدلال لا يستلزم هذا الاستدلال عدم الوجه

لقد ورد في المتن
الى ان حسن العدل
سبحانه وتعالى
انما هو في حق الله
على قدر قدرته
في حق الله

في حق الله
فانهم قد اذاعوا
انما هو في حق الله
على قدر قدرته
في حق الله

على قدر قدرته
في حق الله
على قدر قدرته
في حق الله

في حق الله
على قدر قدرته
في حق الله

مطلقاً سواء كان وجوب الشكر او وجوب غير الشكر فانه يجبرى في عدم
الوجوب مطلقاً بان يقال لو وجب شئ بالوجوب لفائدة آه والظاهر من التنزيل
ان الكلام في الخاص الذي هو وجوب الشكر بعد تسليم المطلق اى مطلق الوجوب
وفى لفظ الظاهر اشار الى انه يمكن ان يقال المتعزلة لما قالوا بالحكم مطلقاً تكلموا فى وجوب
الشكر فكلما فيه مع قطع النظر عن صحة المتفجع عليه اعنى بحكم مطلقاً مع ان المشتقة
لا تنفع الفائدة هذا جواب آخر عن الاستدلال حاصله ان قول لم يشكر شئ مسلم
لكن لا نسلم ان المشتقة تنفع الفائدة فانه يجوز ان تكون مع المشتقة فوائد كما تكرر الصحة و
سلامة الاعضاء الباطنة والظاهرة وزيادة الرزق ودفع القحط الى غير ذلك مما لا يخفى
فان العطايا جميع عطية وهى ما تعطى على متن البلاء المتن الصلب البلاء جامع
بلى قال الله تعالى والذين جاهدوا فىنا لنهدينهم سبيلاً فالآية سند
لما قال ان المشتقة لا تنفع الفائدة حاصله ان الجهاد من عظم المشاق مع انه موجب
لفائدة هداية اسبل والمتعزلة قالوا مستدلين على وجوب شكر المنعم عقلاً بالمعاصرة
على مقدمته دليل الاشاعة وهى ان الشكر لا فائدة فيه للعبد فى الدنيا بان الفائدة
تقسم الى جلب منفعة ودفع مضرة وانه اى شكر يستلزم الامن من
احتمال العقاب بتركه اى ترك الشكر وهو دفع المضرة وكما كان كذلك
اى كل شئ كان يستلزم الامن من احتمال العقاب بتركه الذى هو فائدة
دفع المضرة فهو واجب وعلى ما قالت المتعزلة فى الاستدلال بطريق المعارضة
فى مختصر ابن الحاجب والتحريم وغيرهما بالوجهين اولاً بانه اى الشكر يقضى
فى ملك العبد فان العبد الشاكر مع جميع القوى فى ملك الرب المشكور والشكر

لا يكون الا بصرف القلب الجوارح الى ما خلقا لاجله فيكون الشكر قبل اشترع بدون
 امر الرب تعالى تصرفا في ملك الغير بغين اذنه والتصرف في ملك الغير بدون
 اذنه حرام فيكون الشكر حراما ويجاب عن هذه المعارضة بهذا الوجه باناسلمنا ان
 الشكر قبل اشترع وان كان تصرفا بغير الاذن الشرعي لكن لان سلم انه تصرف بغير
 الاذن مطلقا بل هو تصرف بالاذن العقلي وهذا الاذن من الله
 تعالى فان العقل رسول باطن عند المعتزلة على انه اى التصرف في الشكر مثل
 الاستغلال بجدار الغير والاستتباب بمصباح الغير فلما انما لا حاجة الى الاذن فيها
 فلذا لا حاجة الى الاذن في الشكر لعدم تصرف المالك بالتصرف في ملكه وثانيا بانه
 اى الشكر على نعمه يشبه الاستنزاء بالمد تعالى بوجبه ان لا يكون للنعم قدر
 يعتقد به بالنسبة الى ملكية المنعم وعظمته وثانيا ان لا يكون شكرا مما يليق بمنصب المنعم ونعم الله
 الفاضلة على العبد ليس بما قدر يعيده بالنسبة الى عظمته وملكوته والشكر الذي يفعل العبد
 لاجله لا يليق بكبريائه لانهم عنوا بهذا الشكر النظر في معرفة المد تعالى ليعلم انه واحد قاور
 عالم فمشكلة كمثل فقير يتصدق عليه ملك عظيم بملك لبلاد شرقا وغربا كسرة من الخبز او قطرة
 من الماء فان ما انعم الله تعالى على عباده بالنسبة الى كبريائه وخزائن ملكه اقل من
 نسبة اللقمة الى خزان الملك فطفق الفقير لشكره في المحافل العظيمة باشارة الاصبع
 الى الملك العظيم بانه متوحد بالملك واعطاه كسرة من الخبز او قطرة من الماء ولما لم
 يليق هذا بمنصب ملك الملك يعد استنزاء فاشكر يشبه الاستنزاء وكما يشبه الاستنزاء
 فهو حرام فالشكر حرام قال الفاضل ميرزا جان في حاشيته على شرح المختصر لم
 يقل انه استنزاء لانه مندرج بان الاستنزاء انما يتحقق بالقصد لكن ذلك مما يعد

استہزار و کان فی صورتہ ففیہ سوء الادب یجب ان یحترز عنہ و ذلک کما قال اللہ عز وجل
ان اسماء المد تعالیٰ توقیفیۃ لاحتمال سوء الادب فیہ بناء علی جواز قسم
معنی منہ غیر مقصود فیہ سوء الادب قائل انتہی و هو اے المذکور نے
المعارضۃ بالوجہ الثانی ضعیف لاننا منع الکبر بالانسم ان کلماتیہ بالاستہزار
فہو حرام فان للعتبر عند اللہ الخلاص بالنیۃ الخالصۃ فکل ما صدر عن العبد
وہو صالح للتعلیم فی الجملة بالنیۃ الخالصۃ فہو خیر البتہ و ایضا لانسم ان اشکر
یشبہ الاستہزار فان اشرع و رد و یوجب اشکر و کیف یقال ان الشرع
ورد بوجوب ما یشبہ الاستہزاء اذ اشبہہ بالاستہزار قبیح و البقیح
لا یكون واجبا فتدبیرا اشارۃ الی الدقتہ مسئلۃ لاختلاف لاحد من اہل
السنۃ و المعتزلۃ القائلین بان حکم من الشرع او قتل فی ان الحکمہ وان کان
اسی حکم فی کل فعل قد یمّا عند اہل السنۃ فان حکم عنہم عبارة عن خطا
المد الازلۃ القدیم استعلق بافعال المكلفین اقتضاء و تخیر او اس حکم حادث
عند المعتزلۃ لان حکم عنہم عبارة عن الوجوب و المحرمۃ و غیر ذلک و ہذہ الامور
مسئلۃ لعل حادثۃ بارادۃ العبد عنہم فتكون حادثۃ فیکون حکم حادثا
لکن یجوز ان لا یعلم قبل البعثۃ اسے قبل ارسال الرسل بعض منہ
اسے من حکم بخصوصہ اسے من حیث انہ خاص یعنی لاختلاف لاحد من
الفریقین اعنی اہل السنۃ و المعتزلۃ فی ان حکم یجوز ان لا یعلم منہ بخصوصہ
قبل البعثۃ وان کان حکم قد یمّا عند اہل السنۃ فاکل متفقون فی عدم اعلم
بعض من حکم بخصوصہ وان اقر قوا بان الاشاعرة و جمہور احنفیۃ قائلون بانہ

لا يعلم شئ من الاحكام قبل البعثة والمعتزلة وبعض الحنفية قالوا ان بعد علم
 البعض فقط اما عدم العلم ببعض الاحكام عند المعتزلة العالمين بعقلية
 الحكم فلا نه اے الحكم وان كان ذاتيا ثابتا بدون اشعار بمقتضی
 ذات الفعل لكن منه اے من الفعل ما اے فعل لا يدرك العقل
 جلة الحسن والقبه فيه اے فی هذا الفعل فلا يعلم احسن والقبه فكيف يعلم الحكم
 الذي بناؤه عليهما كوجوب صوم رمضان وحرمه صوم اول شعبان واما
 عند غيهم اے غير المعتزلة فلان الموجب اے موجب الحكم وان كان كذلك
 النفسى القديم لكن ربما كان ظهوره اے ظهور الحكم بالتعلق اے يتعلق
 الكلام النفسى القديم بين مخاطب بذلك الكلام او يتعلق الحكم بالمحكوم وهو
 اى يتعلق حادث بحدوث البعثة فلا يحكم مشيئته اے معين قبلها
 اى قبل البعثة فلا حرج فى شئ من بفعل والترك عندنا اى عند
 اهل السنة فلا تكليف بالا احكام لكان الجبل الذين لم تبلغهم الدعوة عندنا بخلاف
 المعتزلة فان كان الجبل مكلفون بالا احكام عندهم ولم يعيد بعض الاحكام التى
 قال بكليفها بعض الحنفية منا واما الخلاف المنقول عن اهل السنة ان
 الاسد فى الافعال الاباحة كما هو مختار اكثر الحنفية منهم الكرخى
 والعراقىون والشافعية وفى التفسير الاحمدى هو مذهب ثقة وفى الدر المنثور
 هو راء المعتزلة وفى حاشية شرح المنار للمصنف وهو مذهب معاوية ومن معه
 كروان وابنه يزيد وغيرهما والقول بانه مذهب الشافعى ليس عندى شئ لانه لم
 ينقل عنه فى صحيح الاما يوافق التوقف او الخطر كما ذهب اليه غيهم

[illegible]

فی شرح ائمتنا المصنف ہونہیں بعض اہل الحدیث و فی الکاشیۃ و الصبح ان
 الہل فی الافعال التحريم و ہونہیں علی دائمتہ من اہل البيت و ہونہیں کونہیں
 منهم ابو حنیفہ و فی التفسیر الاحمدی الاصل عند الجہود الحرمۃ و ایضا فی عند الشافعی
 الاصل ہونہیں فی کل حال و فی الاشباہ و نہیہا الشافعیۃ الی ابی حنیفہ و قال
 صدد الاسلام فی اصولہ ان بعد ورود الشریع الاباحۃ فی الافعال الکائنۃ
 فی الاموال کالبیع و الاکل مثلاً و لا یخطر فی الافعال الکائنۃ فی الارفس
 کالقتل و قطع العضو و الا یلام بالضرب و القرف علی الفروج مثلاً فقیل
 ہذا الخلاف و وقع بعد الشریع لاقبلہ بالادلۃ السمعیۃ ای دلت ملک الادلۃ علی
 ان مالہ یقیم فیہ دلیل التحريم ما ذون فنیہ عند اہل الاباحۃ و
 ممنوع عنہ عند اہل الخطر و قولہ فقیل خبر قولہ اما الخلاف المنقول آہ و ہو
 جواب سوال بعد تقریرہ انہ لما تحقق انہ لا حکم عند الاشاعرة قبل الشریع فکیف
 یصح عنہم القول بان الہل الاباحۃ او الحرمۃ لان کلام من الاباحۃ او الحرمۃ حکم و لا حکم
 قبل الشریع و حاصل الجواب ان ہذا الخلاف واقع بعد الشریع بالادلۃ السمعیۃ لا قبلہ
 و فیہ ما فنیہ اشارۃ الی ان الظاہر من کلام الاصولیین ان ہذا الخلاف
 فی الافعال قبل الشریع و اما المعتزلۃ فقسماً لا فاعال الاختیاریۃ
 و ہی التی یکن البقاء و التعیش بدونھا اے بدون ہذا الافعال
 کاکل الفاکہۃ مثلاً فی البقاع التی غزار الہا غیر الفواکہ و الثمار لا مینا
 غزار الہا الفواکہ و الثمار و فی التفسیر اشارۃ الی ان الاختیاریۃ ہنا لیت بالمعنی
 المشہور الی ما تدارک فنیہ قبل الشریع جہۃ محسنۃ اے موجبۃ

لای فرق فی ہذا
 الی ان لای نظر فی
 الشریع و ان یقول
 فیہما فیہما
 فیہما فیہما
 فیہما فیہما
 فیہما فیہما
 فیہما فیہما
 فیہما فیہما

للمحلل جهة مقبحة اسی موجبة للقبیح یعنی الی افعال یوجد فیها طریق یقتضی
 العقل بسببہ حسنہا او قبحہا فینفسر ما تدرك فیه تلك الجهة الی الاقسام
 الخمسة المشهورة من الواجب والمندوب والمباح والحرام والمكروه یعنی
 لا تخلو تلك الافعال من الاقسام الخمسة لانها لا تخلو من ان یشتل احد
 طرفیها من الفعل والترك علی وجہ اولاد علی اشتق الاول اما ان یشتل الفعل علی القبح
 فی محرمہ اما ان یشتل الترك علی القبح فی واجبہ وعلی اشتق الثاني فاما ان یشتل احد طرفیها
 علی حسن اولاد علی التقدير الاول اما ان یشتل الفعل علی الحسن فی مندوبہ واما ان
 یشتل الترك علی الحسن فی مکروہہ علی التقدير الثاني وهو الذی لم یشتل واحد من الفعل
 والترك علی حسن فی المباحة والی فالیس كذلك ای الی ما لا تدرك فیه
 جهة محسنة او مقبحة یعنی فتموالا فاعمال الاختیاریة الی افعال تدرك فیها جهة محسنة
 او مقبحة والی افعال لا تدرك فیها جهة محسنة او مقبحة ولهم ای للمعتزلة
 فنیب ای فیما لیس كذلك قبل الشرع ثلاثة اقوال الاول الاباحۃ ای
 عدم الحرج وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية واكثر الحنفية
 لاسيما العراقيين قالوا والیہ اشار محمد بن ہدو باقتل علی اكل الميتة
 وشرب الخمر فلم یفعل حتی قتل بقوله غفبت ان یکون اثمالان اكل الميتة
 وشرب الخمر لم یجر ما الا بالیہ عنہما ففعل الاباحۃ اصلاً واحمرته عارض الیہ
 کذا فی التقریر شرح التحرير فی شرح المنہاج لاسنوی فی مباحثہ عند
 المعتزلة البصرة وبعض الفقهاء اے من الشافعية والحنفية كما قال فی
 المحصول والمنتجب انتہی تحویلاً لحکمة الخلق الی خلق الاشیاء

والافعال د فعلا للعبث یعنی لو کم کن الاشیا سباحۃ فانت حکمت
 الخلق وفائدۃ الی ہی نقول العبد واذا فانت الحکمت صار الخلق عبثا فالاباحۃ
 لتحصیل الحکمتہ وتحصیل الحکمتہ لدفع العبث فقوله تحصیلاً مفعول لہ لا اباحۃ وقوله دفعا
 مفعول لہ لقوله تحصیلاً وربما یمنع الاستلزام من عدم الاباحۃ وفوات
 حکمت الخلق مستلزم للعبث بجواز ان اللہ تعالیٰ خلق الاشیا لیشتیہا الخلق
 فیصبر فیثاب علیہ فتحصل الحکمتہ فیندفع العبث وذكر ابن الحاجب فی المختصر
 ہذا المنع بقوله قلنا معارض بانه ملک غیبرہ وخلقہ لیصبر فیثاب علیہ وشرہ العاقبۃ
 عضد فی شرح المقصد بقوله واجواب لمعارضۃ بانه ملک الغیر فیحرم التصرف وکل
 بانه خلقت لیشتیہ فیصبر فیثاب علیہ فلا یلزم من عدم الاباحۃ عبث انتہی فی التالیف
 المختص اے حکمتہ وثبوت الحسج فی حکم الشرع وهو قول معتزلہ
 بغداد وبعض الحنفیۃ وشافعیۃ کما فی التقریر وهو مذہب طائفۃ من الامامیۃ
 وابن ابی ہریرۃ من الشافعیۃ کما فی شرح المنہاج لہذا یلزم التصرف
 فی ملک الغیر بغیر اذ نہ یعنی لو کم کن الاصل المخطئ بل یکون
 الاصل الاباحۃ یلزم التصرف فی ملک الغیر وهو اللہ تعالیٰ فان الاشیا
 کما ملک الغیر اذ نہ وقد مر فی مسئلۃ شکر المنعم بانه یجوز ان یکون فیہ
 اذن عقلی وقد یکون التصرف فی ملک الغیر بدون الاذن جائزاً اذا لم یحق
 المالك منه بذا ملک التصرف کلاستصلح بمصلح غیرہ والاستقلال
 بجدار الغیر ولا رد علیہما اسی علی القول بالاباحۃ والقول بالمخطئ
 انہ کبف یقال بالاباحۃ والمخطئ العقلیین قبل الشرع وقد فرض انہ

لقد رددہ علی صاحب الزوائد
 الی ما فی شرح المقصد من
 اذ انما علی الاولیٰ وجہ
 الامامیۃ لہذا یلزم
 فیصبر فیثاب علیہ
 خلاصۃ من
 عدم الاباحۃ
 فی ملک الغیر
 فیصبر فیثاب علیہ

لاحکم اے اسی للعقل بحسن ولا تبسح فنیہ اسی فیما لاتدرک فیہ جہۃ
محمۃ اوقبۃ کاکل الفواکہ یعنی ان الکلام فی فعل لاتدرک فیہ جہۃ محسنۃ
اوقبۃ فلو کان ذلک لفعل مباحا وخطورا لکان مما تدرک فیہ جہۃ محسنۃ او
مقبۃ وہو خلاف المفروض فالقول بالاباحتہ او الخطر مع هذا المفروض
جمع بین المستنافین لان الفرض اسی المفروض ان لا علم لعلہ المحکم تفصیلا
اسی فی فعل فعل ولا ینافی ذلک العلم اجمالا فمحکم العقل فیہ بالاباحتہ
او الخطر اجمالا بحسب علم الاجمالی لاینافی عدم ادراک جہۃ محسنۃ اوقبۃ
تفصیلا ودرجہ لایدرک شئی تفصیلا ویدرک اجمالا کالنتیجۃ فی الشکل الاول بالتفصیل
الی کبراہ فانہا یعلم فیہا اجمالا الاشتمالا علیہا ولا یعلم تفصیلا فان نتیجۃ قولنا العالم
متغیر کل متغیر حادث یعلم اجمالا فی قولنا کل متغیر حادث فایہ مثل علی قولنا العالم
حادث اذا العالم من افراد المتغیر ہذا توضیح ما ذکرہ التقاضی فی شرح الشرح خلا
ما یدکرہ القاضی غرضہ فی آخر شرح المختصر وقال الفاضل میرزا جان فی حاشیۃ
شرح المختصر قول فیہ تامل لانه اذا علم العقل بحکم علی الاجمال فی اکل الفاکتہ
مطلقا فیعلم بالحکم المخصوص بفعل فعل کاکل فاکتہ التمران مثلا بضم الصغری
اسہلۃ الحصول اے فلک بحکم اکل الاجمالی الجاہل من ویلیم اللہم الا ان یقال المراد
الحکم الضروری ولا یخفی ما فیہ من نقص انتہی اقول یرج علیہما اسی علی القول
بالاباحتہ والقول بالخطراتہ لیزم جواز انقاص فعل واحد ہو الذی لم تدرک فیہ
جہۃ محسنۃ اوقبۃ بحکمین متضادین وہما الوجوب والاباحتہ او الخطر فی نفس الامر
فان فرض علم المسلم بالحکم فی فعل یجوز ان یکون الوجوب مثلا فی نفس الامر والاباحتہ

انہم الاباحۃ او المخطئین لم یضاموا لعل بالوجوب والا باحۃ او المخطئین
 نفس الامر و ہما حکمان متضادان ولا ینفع فی دفع الایراد الاجمال والتفصیل
 لان اختلاف العلة بالاجمال والتفصیل لا یرفع التناقض علی لقنایہ
 و ہما الاجمال فی علمہ معرفۃ لانی محل الحکم فالمعروض للتقیین ای المتضادین
 شئ واحد یقتضی لانی لا یلزم التصادف لعل بحکمین متضادین فی نفس الامر
 بل بحکم فی نفس الامر وبحکم فی زعم اہل المذہبین لانی نفس الامر علی انہ لا
 تضادین الاباحۃ بمعنی عدم الحرج فی الفعل و بین الوجوب الثالث التوقف
 بمعنی عدم العلم بحکم معین لان شئہ حکما معینا من الخمسۃ ولا
 ادری ایہا واقفم وهذا المعنی ہو مختار الامام فی الحصول والمنتخب
 والبیضاوی فی المنہاج و بشیر کلام ابن الحاجب فی المختصر وقول القاضی
 عصفہ فی شرحہ و ذکرہ عبد العزیز بن محمد البخاری فی کشف البزوری قال
 عبد القاہر البخادوی و یفسر التوقف عندہم اے من فعل شئ یا قبل درود الشرع
 لم یستحق بفعله من اللہ ثوابا ولا عقابا والی هذا القول مال الشیخ ابو منصور فانہ ذکر
 فی شرح التاویلات وقال اہل السنۃ والجماعۃ ان العقل لا حظ لہ فی معرفۃ
 هذا القسم یعنی فیما یجوز ان یرد الشرع باباحتہ فجب التوقف فیہ الی ان یشرع
 الا ان یقدر ما یتحتاج الیہ البقار انتہی والتوقف قول بعض الحنفیۃ منہم ابو منصور
 الماتریدی وصاحب الہدایۃ وعامة لائل الحدیث ذکرہ ابن اسیر الحلج فی
 التقریر و ہو مذہب الشیخ ابی الحسن الاشعری وابی بکر الصیرفی من الشافعیۃ
 واختارہ الامام غزالی و اتبعہ ذکرہ الاسنوی فی شرح المنہاج و ذکرہ عبد القاہر

[illegible]

لهذا الشرف نسبت المشروعية الى الحاجة وانفس البيت وكون شرف البيت
 محالاً لاختيار العبد فيه ظاهر وعدم اختيارية دفع حاجة الفقير فبالنظر الى الحاجة فان حاجته
 ليست باختياره بل بحض خلق الله تعالى وعدم اختيارية تمسك بنفس بالنظر
 الى شهورها التي يحتاج اليها بالقرءان عبارة عن مخالفة شهواتها وشهواتها ليس
 باختيار العبد بل بحض خلق الله تعالى واعلم ان ما قرناه به كلام المصنف رحمه الله
 تعالى موافق لما ذهب اليه صدر الشريعة في التوضيح من ان الغير والواسطة هو دفع
 حاجة الفقير وقهر نفس وزيارة البيت انتهى واقروا التفازاني في التلويح ودوام
 فخر الاسلام اليه لكن تعقبه بان دفع الحاجة وقهر نفس وزيارة البيت نفس الزكوة
 والصوم والجمع فكيف تكون وسائط حسناتها وامامنا عليه الجمهور من ان الغير والواسطة
 هو الحاجة والشهوة وشرف المكان فتعقبه التفازاني في التلويح بقوله وفيه نظر
 اذ الواسطة ما يكون حسن الفعل لاجل حسناتها وظاهر ان نفس الحاجة والشهوة ليست
 كذلك وانتمصر لهم ابن امير الحاج في التقرير بانه لا يلزم من كون الفعل حسناً لاجل
 واسطة ان تكون الواسطة حسنة انتهى اق ما هو حسن لغيره غير ملحق بما هو حسن
 فهو معطوف على قوله المحقق كالجهاد والحدود وصلوة الجنازة فانها
 اى الجهاد والحدود وصلوة الجنازة في نفسها تعذيب عباد الله تعالى في الايام
 والتشبيه بعبادة الجهاد في الثالث لكنها حسنة بواسطة الكفر والمعصية
 واسلام الميت فلم يوجب الكفر لم يوجب الجهاد ولو لم يوجب المعصية لم يوجب الجهاد
 ولو لم يكن الميت مسلماً لم يوجب صلوة الجنازة وانما اعتبرت الوسائط في
 هذا القسم لاني اعتم الثالث لان الوسائط في هذا القسم اعني الكفر

وقوله في الجهاد
 والحدود وصلوة
 الجنازة فانها
 اى الجهاد والحدود
 وصلوة الجنازة في
 نفسها تعذيب عباد
 الله تعالى في الايام
 والتشبيه بعبادة
 الجهاد في الثالث
 لكنها حسنة بواسطة
 الكفر والمعصية
 واسلام الميت فلم
 يوجب الكفر لم يوجب
 الجهاد ولو لم يوجب
 المعصية لم يوجب
 الجهاد ولو لم يكن
 الميت مسلماً لم يوجب
 صلوة الجنازة وانما
 اعتبرت الوسائط في
 هذا القسم لاني اعتم
 الثالث لان الوسائط
 في هذا القسم اعني
 الكفر

والمعصية والاسلام كما هو قول الجمهور اذ علمنا كلمته الله والرحمة للجاني
عن المعاصي وقضاء حق الميت المسلم كما هو قول صدر الشريعة باختیار
العبد بخلاف الوسائط في العتق الثالث وهكذا اقسام القبيل
من القبيل قبيل بعينه تبعا لا تحيل السقوط كالشرك والزنا وقبيل بعينه قبحا
يقبل السقوط ككل الميتة يسقط عنه في الخمسة وقبيل غيره غير ملحق بما هو
حسن نفعه كصوم يوم العيد فانه قبح لا اجل كونه اعراضا عن صيانة الله تعالى
وكا بيع وقت النذر فانه قبح لا فضاء له فوات الجمعة واما القبيل غيره الذي
هو ملحق بالقبيل بعينه لم اربيان في كلام القوم وان كان مثاله الغصب فانه امن
حرم تعلق حق الغير لكن هذه الوساطة مهددة وصار الغصب قبيحا بالذات الامس
المطلق مجرح ١ عن الفتى بينة الدالة على خصوص احسن من احسن نفسه
او غيره فقله محبر واحال كاشفة عن معنى الاطلاق هل هذا الامر للحسن
لنفسه يعني يقتضيه حسن المامور به بعينه لا يقبل لسقوط اصلا كما
اختاره شمس الانثة المسرخسى هذا نقل غير مطابق للاصل فان اخرى
قال والاصح عندي ان مطلق الامر يثبت حسن المامور به بعينه ولم يوجد في كتابه
اثر عدم قبوله السقوط او الحسن لغيره كما في البدیع ظاهرا العبارة يدل على
انه مختار صاحب البدیع وليس في كلامه ما يشعر بالاختيار حيث قال لما
اقتضيه الامر الايجاب وهو على الزايع الطلب اقتضيه اكل الزايع الحسن
الشرعي وهو كون المامور به حسنا بعينه لا بدليل وهو اختيارنا من الائمة وقيل
بالغير لثبوت اقتضاء انتفى لثبوت الحسن في المامور به اقتضاء

عن الحركات والاشارات المفهومة وبالتواضع عليه عن الالفاظ المسهلة وبالمقصود
 به الافهام عن كلام لم يقصده افهام المستمع فانه لا يسهى خطا بالوبقوله من هو متعنى
 لفهمه عن الكلام لمن لا يفهم كانا ثم الظاهر عدم اعتبار القيد الاخير كما بينى عنه
 شرح المحقر ولهذا يلزم الشخص على خطابه لمن لا يفهم وباضافة الخطاب الى الله
 تعالى حصر خطاب من سواه من الملائكة والجن والانس اذ لا حكم الا لله تعالى
 فان قيل اذ امر الرسول المكلف بالسيد العبد وجب عليهما المأمورية فقد ثبت
 حكم الوجوب من غير سببانه فلا يصح ان لا حكم بالمعنى المقصود ههنا الا حكمه
 بواجب بان ذلك الوجوب ايضا بواجب الله تعالى وامر بما كاشف عن الايجاب
 الذى هو الحكم المتعلق بفعل المكلف اى البالغ العاقل حصر به ما
 ليس كذلك كالتقصص والامثال والآيات المتعلقة بصفات الله تعالى وفى
 التقدير قبل الصحيح وفى شرح المحقر للقاضى عضد الدين وفى شرح السبكي الاوضح
 بفعل المكلف مقام قول ابن اكا جب صدر الشريعة وغيرهما بافعال المكلفين ليتناول
 بالايهم من احكامه كخواص النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهادة خزيمه
 وحده اقضاء اے طلبا وهو ما طلب بفعل او طلب الترك وكل واحد
 منهما احوالا وغيره او تحيلا اے اباحة ففعل الله خلقكم وما تعملون
 ليس منه اے من الحكم فانه وان كان خطاب الله تعالى المتعلق بفعل
 المكلف لكنه ليس فيه طلب بفعل ولا تخيير بل هو اخبار بجمال اسم وهرهنا
 اے فى حد حكم المذكور ابحاث اربعة الاول انه اے الحمد المذكور
 لا ينعكس اى لا يكون جامعا فانه يخرج منه اى من الحمد المذكور

وعلى هذا القياس كما ذهب اليه فخر الدين الرازى واختاره السبكي ومثل شار
الى توجيه هذا القاضى عضد الدين انما لقاه المصنف ابن الممام صاحب
التحرير ولما كان لقائل ان يقول ان ما قضى الله ورسوله علينا من اشرائع
السابقة حجة والت على بيان الشرائع فيكون والاعلى الاقتضار لضمنى فعلى تقدير
تعيين الاقتضار يلزم كونه حكما مع انهم لم يعيدوه من الاحكام فلا يكون احدا لثا فاجاب
عنه بقوله والقصة من حيث هي فقتلا اقتضاء فيها ليعنى للقصة اعتبار ان
اعتبار انها حكمية عما وقع فيها الاعتبار لا اقتضار فيه اصلا وعدم عده من الاحكام
ايضا بهذا الاعتبار واعتبار انها واجبة الاعتبار بالم يدل عليه دليل مانع عنه فنه بهذا
الاعتبار حكم فالقائل ان اراد القصة بالاعتبار الاول فسلزوم كونه حكما ممنوع
وان اراد القصة بالاعتبار الثانى فقوله لم يعيدوه من الاحكام ممنوع
وهذا هو ما خذ مما قال القائل ميرزا جان في حاشيته شرح المختصر من انه على ما
قررنا لا يرد النقص بالقصص بانها تتضمن قوله فعل كذا حتى يثاب بثوابهم ولا الفعل
كذا حتى لا يعاقب بعقابهم على ما في بعض الجواشي اذ دلالة القصة على فعل ولا الفعل غير
مسلم بل لقصة خبر لا يدل الاعلى ثبوت مضمونها وانما يفهم فعل ولا الفعل من مثل
قوله اعتبروا وهو حكم لامحالة بخلاف سببية الزنا بوجوب الجلد فانه يدل على وجوب
الجلد عند الزنا فالفرق ظاهر انتهى وما فى التحديد ان الوضع مقدم
عليه اى على الاقتضار فان الاقتضار فيهم من سببية التى هى من جملة الخوا
فكيف يكون الوضع مندرجا فى الاقتضار اذا المقدم لا يكون مندرجا فى الموحى فلا
يصح القول بان الوضع مندرج فى الاقتضار لضمنى لا يضر لصدق الاعم

له زلة فى الزان
وقضا لا لم يلق
بهم بيمينه شاهد ان
المعنى بجملا
الاقتضار
علاهم وبتفرون
الوضع مندرج
منه

يعني للاقتضاء معنيان الاول خاص والثاني عام وما هو متوخض عن الوضع معني خاص
ويقال له اقتضاء صريح وما هو شامل للوضع معني عام شامل للاقتضاء الصريح
والاقتضاء الضمني والماخوذ في التعريف هو بالمعنى العام لا بالمعنى الخاص
وتارة يسمعونها اى كون الاحكام الوضعية من المحدود اى من
الحكم فانما لانسمي الاحكام الوضعية حكما وان سمي غيرنا حكما ولا مشاجرة
اى لامضائقه. فى اصطلاح غيرنا على تسميتها حكما فعليه تغيير التعريف ولا يلزمنا
اصطلاح غيرنا قال المحلى فى شرح جمع الجوامع اما خطاب لوضع الاقلى فليس من
الحكم المتعارف كما شئى عليه المصنف انتهى البحث الثانى من جانب المعتزلة
ان الخطاب عند كراهى عند اهل السنة وبجماعة اى الكلام النفسى يعنى
اريد بالخطاب هنا الكلام النفسى القائم بذات الله تعالى ليس من جنس الحرف الصوت
لا الكلام اللفظى الدال عليه هو وقد يجر كسائر صفات الله تعالى والمحكومات
لمشوبة النسخة فى الاحكام والناسخ لا محالة كان معدوما فيقال حرم شرب
الخمر بعد ان لم يكن حراما وما ثبت قلعه امتنع حده فله لم يتنع عدمه كالحكم
لم يثبت قدمه فهو حادث فالحكم اذن مباحث للخطاب فلا يصح تعريف الحكم بالخطاب
والجواب انما لانسمي ان الحكم حادث بل نقول ان الحادث هو المتعلق
اى تعلق الحكم بالعبر وانما ورد النسخ على الحكم باعتبار التعلق لا باعتبار نفسه المعروف
هو الحكم باعتبار نفسه وهو قديم اذ لم يثبت بذاته تعالى كخطاب فصحة تعريفه بالخطاب
فانهم يبحث الثالث ان حكم منقوض باحكام افعال الصبي
من مندوبية صلوة وصحة بيعه عند اذن الولى كما هو مذهبنا ووجوب

الحقوق المالية في ذمته كضمان ما تلغه لصبي من مال الغير ولا ثم اداه
على الولي واجيب بانه اى الشان لا خطاب للصبي وانما الخطاب للولي
التحريض اى تحريض الولي لصبي على الاعمال فعنى كون صلوة مندوبة ان
الولي لم يوجب بجرضه على الصلوة ويا حره بها القول عليه الصلوة والسلام مروههم بالصلوة
وهم ابناء سبع و له اى للولي الثواب اى ثواب التحريض وعليه اى على
الولي الاداء اى اداء الحقوق من مال الصبي فعنى وجوب ضمان ما تلغه لصبي عليه
وجوب اداء ضمان ما تلغه لصبي من مال الصبي على الولي والصحة امر عقل
يعرف بالعقل ليس من الاحكام الشرعية لا غايتها بالمطابقة اى يكون الماتى به
موافقا لما ورد به اشرع وهو امر يعرف بالعقل لكون الشخص مصليا او تاركا للصلوة
فاذا عرفت حقيقة البيع من اشرع يعرف صحة وفساد بالعقل وفيه ما فيه
اشارة الى ما قبل من ان صلوة مما يثاب جهوه ولا يعاقب على تركه فكيف لا يكون
مندوبا لكن الفاضل القربا غنى في حاشية شرح المحقر اجاب عنه حيث قال انه
ممنوع بل الثواب انما هو للولي عند المعرف قتال انتهى ولعل في قوله قتال اشارة
الى ان القول بانه لا ثواب للصبي صلا بعد غاية البعد كيف ويلزم ان تكون صلوة
الصبي الذى لا ولى له فوا واجيب عنه في التقرير شرح التحرير بانه ترتيب الثواب
له اى للصبي على فعلها على وجهها ظاهر فانه ليس من لوازم التكليف بل انه من
فضله تعالى ان لا يضيع اجر من احسن عملا انتهى وايضا في قوله فيه ما فيه اشارة
الى ان تعلق الحق بال الصبي او ذمته حكم شرعى واداء الولي حكم آخر مغاير له
مرتب عليه واجاب عنه الفتاوى في التلويح وافتقاه الميرزا جان في

الحقوق المالية في ذمته كضمان ما تلغه لصبي من مال الغير ولا ثم اداه
على الولي واجيب بانه اى الشان لا خطاب للصبي وانما الخطاب للولي
التحريض اى تحريض الولي لصبي على الاعمال فعنى كون صلوة مندوبة ان
الولي لم يوجب بجرضه على الصلوة ويا حره بها القول عليه الصلوة والسلام مروههم بالصلوة
وهم ابناء سبع و له اى للولي الثواب اى ثواب التحريض وعليه اى على
الولي الاداء اى اداء الحقوق من مال الصبي فعنى وجوب ضمان ما تلغه لصبي عليه
وجوب اداء ضمان ما تلغه لصبي من مال الصبي على الولي والصحة امر عقل
يعرف بالعقل ليس من الاحكام الشرعية لا غايتها بالمطابقة اى يكون الماتى به
موافقا لما ورد به اشرع وهو امر يعرف بالعقل لكون الشخص مصليا او تاركا للصلوة
فاذا عرفت حقيقة البيع من اشرع يعرف صحة وفساد بالعقل وفيه ما فيه
اشارة الى ما قبل من ان صلوة مما يثاب جهوه ولا يعاقب على تركه فكيف لا يكون
مندوبا لكن الفاضل القربا غنى في حاشية شرح المحقر اجاب عنه حيث قال انه
ممنوع بل الثواب انما هو للولي عند المعرف قتال انتهى ولعل في قوله قتال اشارة
الى ان القول بانه لا ثواب للصبي صلا بعد غاية البعد كيف ويلزم ان تكون صلوة
الصبي الذى لا ولى له فوا واجيب عنه في التقرير شرح التحرير بانه ترتيب الثواب
له اى للصبي على فعلها على وجهها ظاهر فانه ليس من لوازم التكليف بل انه من
فضله تعالى ان لا يضيع اجر من احسن عملا انتهى وايضا في قوله فيه ما فيه اشارة
الى ان تعلق الحق بال الصبي او ذمته حكم شرعى واداء الولي حكم آخر مغاير له
مرتب عليه واجاب عنه الفتاوى في التلويح وافتقاه الميرزا جان في

حاشیه شرح المخترعان من عرف الحكم بهذا التعريف لا يد والاعراض عليه فانه
 مصرح بان لا حكم بالنسبة الى الصبي الا بوجوب اداء الحق من ماله وذلك على
 الولي وايضا فيه اشارة الى ان الصحة نوعان مقابل البطلان ومقابل الفساد
 وما ذكرتم مقابل البطلان وسلمنا انه امر عقلي لكنها ليست مما نحن فيه والمراد من
 كون بيع الصبي صحيحا الصحة التي هي مقابل الفساد ولا نسلم انه امر عقلي بل هو امر
 شرعي لبحث الرابع انه اى الشان يخرج عن حد الحكم ما يثبت اى
 الاحكام التي تثبت بالاصول الثلاثة خيل الكتاب من السنة والاجماع و
 القياس فانها ليست بخطاب الله تعالى بل خطاب الرسول او خطاب المجتهدين من
 امته صلى الله عليه وآله وسلم والجواب عن بحث الرابع انها اى الاصول الثلاثة
 كما شقة عن الخطاب اى خطاب الله تعالى ومعرفة له وهذا معنى كونها ادلة
 الاحكام فالتثبت بها اى بالاصول الثلاثة ثابت به اى بخطاب لما كان
 نقائل ان يقول ان نظم القرآن ايضا كاشف عن الكلام النفس فعدا الثلاثة من الكوشف
 دون نظم القرآن تحكم محض وعده كاشفاً تلزم ان يكون هو اصلاً ايضا كما كانت
 الكوشف الثلاثة اصولاً وجيند تكون الاصول خمسة لا اربعة اجاب عنه بقوله و
 اما عدم عد نظم القرآن منه اى من الكاشف مع انه اى
 نظم القرآن كاشف عن الكلام النفس فلان الدال اى الكلام اللفظ الذى
 هو نظم القرآن كانه المدلول اى كانه عين الكلام النفس والكاشف يكون
 مغايراً لما هو كاشف له ولما كان يردان عد السنة والاجماع من الكوشف مخالف
 لما ذكره بعض اخفیه من ان القياس مظهر بخلاف السنة والاجماع دفعه بقوله

فانما يثبت
 من السنة والاجماع
 والقى عليه
 من اجل ان
 الرسول صلى الله
 عليه وآله وسلم
 هو الذى يثبت

و ما نقل عن الحنفية ان القياس مظهر للحكم الذي في انصوص عليه لما ثبت
له بخلاف السنة والاجماع فبين على انه اى القياس اصح في المنطوق
واظهر في الفرعية فان القياس يحتاج الى اصل مقبس عليه حال اخذ الحكم بخلاف
سنة والاجماع اذ لا يحتاج في اخذ الحكم منها الى شئ سواهما فثبتوا اثبات الحكم اليها
وكشف الحكم اليه فتأمل فانه وثيق شتم بعد الاتفاق على كون الكلام
ازليا في تسمية الكلام في الازل خطابا بخلاف نص عليه ابن ابي حبيب في
المختصر فقال البعض ان الكلام خطاب في الازل وقال البعض انه ليس
بخطاب في الازل ولما كان هذا الخلاف نزاعا لفظيا مبينا على اختلاف تفسير
الخطاب كما ذكره القاضى عضد في شرح المختصر اشار المصنف اليه بقوله والحق انه
انفس الخطاب بما اى بالكلام الذى يفهم حال الكلام اوبعده اى نفع افهام
حالا او مالا كان الكلام خطابا فيه اى في الازل اذ الكلام لا يصدق عليه
في الازل حال فهدان المخاطبين انه نفع افهامه حالا او مالا وانفس الخطاب
بما اى بالكلام الذى ا فيه اى وقع افهامه في الماضى او الحال لم يكن
الكلام خطابا فيه اى في الازل اذ الكلام لا يصدق عليه في الازل انه
وقع افهامه في الماضى او الحال لعدم وجود المخاطبين في الازل بل يكون
خطابا فيما لا يزال عند وجود المخاطبين قال السيد في حاشية شرح المختصر
ليس المراد من صيغة يفهم معنى الحال اذ الاستقبال بل مطلق الالتصاف بالا فهام
الشال بحال الكلام وابعده وكذا لم يرد بصيغة افهم في التعريف الآخر معنى
المضى بل الافهام الواقع بالفعل اعلم من الماضى والحال انتهى وينتج عليه

[illegible]

اسی علی اختلاف فی تسمیۃ الکلام فی الازل خطا بالکما ذکرہ القاضی عضد فی شرح
 المختصر اختلاف فی انتہ اسی الکلام حکم فی الازل و یصیر حکما فیما لا ینزال فمن ہب
 الی ان الکلام خطاب فی الازل ذہب الی ان الکلام حکم فی الازل ومن
 ذہب الی ان الکلام یس خطاب فی الازل بل یصیر خطا فیما لا ینزال ذہب
 الی ان الکلام یس حکم فی الازل بل یصیر حکما فیما لا ینزال ولما فرغ المصنف من
 حد حکم و الابحاث المتعلقة بہ شرع فی تسمیۃ حکم فقال شتم الاقتضاء
 اسی الطلب الماخوذ فی حد حکم انکان حتما اسی وجوب الفعل عنین
 کف فالایجاب اسی فالحکم الایجاب و هو اسی الایجاب نفس الامر
 النفس اسی بین الامر النفس فان الایجاب ہو الخطاب المتقنہ تتم فعل و ہو بین
 الامر و کان الاقتضاء ترجیحا ففعل غیر کف فالندب اسی فالحکم الذب او
 کان الاقتضاء للکف حتما فالحدیم اسی فالحکم التحريم و کان الاقتضاء للکف
 ترجیحا فالملک و اسی فالحکم المکرہ و التحیید اسی لتساوی الفعل و عدم
 الماخوذ فی حد حکم الابلیۃ یعنی حکم بالتحیید یسی اباقہ و المذکور بتسمیۃ حکم باعتبار نفسه
 و اما تسمیۃ حکم باعتبار الاتصال اسی باعتبار طریق وصول حکم الی المكلف بہ باللفظ الدال
 علیہ المنقول الیہ فکذلک عن عنینہ تحفیۃ و الحنفیۃ لما وجدوا احکام الاحکام التي
 تثبت بیل قطعہ مخالفۃ لاحکام الاحکام التي تثبت بیل لمنی لاحظوا حال
 الدال اسی ما یدل علی الطلب فی الاقتضاء اسے الطلب الحتمی لانه العمدة فی البیان
 فقالوا فی التسمیۃ ان ثبت الطلب الجازم بقطعی اے بیل
 لاشبهة فیہ مسلما فالافتراض اے فالحکم الافتراض ان کان فیک

کشف البہم
 فی تسمیۃ حکم
 فیما لا ینزال
 فیما لا ینزال
 فیما لا ینزال

الطلب للفعل و احکم التحريم ان كان ذلك الطلب لكف او ثبت لطلب
 الجازم بظن اى بديل فيه شبهة فالایجاب فاحکم الايجاب ان كان ذلك
 الطلب للفعل و احکم كراهة التحريم ان كان ذلك الطلب لكف
 و يشاركهما في يشارك الايجاب و كراهة التحريم الافتراض والتحريم في
 استحقاق العقاب بالترك اى يشارك الايجاب الافتراض في الاستحقاق
 العقاب بترك فعلهما و يشارك كراهة التحريم التحريم في استحقاق العقاب بترك
 الكف يعنى لافرق بين الفرض والواجب في استحقاق العقاب بترك فعلهما
 وكذا الك لافرق بين احرام والمكروه تحريما في استحقاق العقاب بترك الكف
 عنهما ومن ههنا اى من اهل مشاركة الواجب الافتراض في استحقاق
 العقاب بترك الفعل ومشاركة المكروه تحريما احرام في استحقاق العقاب
 بترك الكف قال محمّد كل مكروه حرام يتجاوزا في لفظ احرام بارادة
 استحقاق العقاب بترك الكف للقطع بان محمّد لا يفرج احد الوجوب والمكروه
 تحريما كما يفرج احد الفرض واحرام و الحقيقة من الكلام لا الجازم
 ما قاله اى البوسيفة والبولوسف انه اى المكروه الى الاحرام
 اقترب منه الى اهل لا عين احرام لان المكروه ما ثبت بديل ظني واحرام
 ما ثبت بديل قطعي وبنيهما سرق فالنزع لفظ لا معنوى لان قول محمّد
 محمول على التجوز وقول الشيخين محمول على الحقيقة ههنا اى خذوا وحفظوا
 لما كان في كلام الاصولييين وهم التذاع بانهم قسموا احكام مرة الى الايجاب
 والتحريم ومرة الى الوجوب والحرمه اشار المصنف الى دفعه بقوله

حقیقۃً قال السید بعد ذکر الایراد المذكور وجوابہ فی حاشیۃ شرح المختصر
 وبهذا الجواب المذكور یجاب ایضاً عما قبل ان الایجاب من مقولۃ
 الفعل والوجوب من مقولۃ الانفعال والمقولات متباہۃ بالذات فكيف
 یصح القول بالاتحاد بین الداخلین تحت المقولتین بان دخول شیء تحت المقولتین
 باعتبارین مختلفین جائز ودعوی امتناع صدق المقولات علی شیء
 باعتبارات شتى فی مختلفہ محل مناقشۃ آنحضرت قول السید وما
 کان یرید ان الشیخ صرح بان المقولات متباہۃ بالذات فلا تصادق علی شیء واحد
 ولو باعتبارات مختلفہ بل مصادیقہا مختلفہ بالذات فلا مناقشۃ فی دعوی
 الامتناع فاراد دفعہ یقولہ اقول الحاصل ان تصادق المقولات الحقیقیۃ
 لہ یلزم ہنا فان الخطاب بالنفس الذی ہوا کلام النفس امر واحد من
 مقولۃ کیف عنہم ویس لفعول والانفعال حقیقۃ الابالاعتبار فیصدق علیہ باعتبار
 انتسابہ الی الحاکم الفاعل فعلی ہیئۃ تاثیرۃ وباعتبار انتسابہ الی الفعل المفعول
 انفعال الی ہیئۃ تاثیرۃ وذكر مولانا نظام الملۃ والدین فی شرح ہذا الكتاب
 ان الفعل والانفعال لہما معنیان الاول التأثير مطلقاً والتاثر كذلك وہما من المقولات
 والثانی التأثير المتحد بشیء فشیئاً والتاثر كذلك كما فی افادۃ النار الحارۃ
 فی النار وہما من المقولات فالایجاب فعل بالمعنی الاول وكذا الوجوب بفعل
 بالمعنی الاول فالایجاب والوجوب لیسا من مقولۃ الفعل والانفعال حقیقۃ بل
 مجازا واعتباراً وتصادق المقولات الاعتباریۃ باعتبارات مختلفہ
 لیس بمستنع فلا یسد ما قبل فی حاشیۃ شرح المختصر

لقد قد تصادق
 المقولات الثلاث
 المتباہۃ بالذات
 ہما کلام نفس
 واحد
 باعتبار
 انتسابہ
 الی الحاکم
 الفاعل
 فعلی ہیئۃ
 تاثیرۃ
 وباعتبار
 انتسابہ
 الی الفعل
 المفعول
 انفعال الی
 ہیئۃ تاثیرۃ
 وذكر مولانا
 نظام الملۃ
 والدین فی
 شرح ہذا الكتاب

لمیرزا جان بعد ذکر قول السید رحمہ اللہ تعالیٰ حاصلہ ان الشیخ رئیس فی
 الشفاء صرح بان المقولات متباعدة فلا تقصاد فان
 قالوا بالاعتبار فان مراد الشیخ من المقولات المقولات الحقيقية لا الاعتبارية
 وكذلك لا يرد ما نقله ميرزا جان في الحاشية المذكورة عن حاشية شرح
 المطالع للسيد رحمہ اللہ تعالیٰ حيث قال وذكر قدس سرہ فی حاشية المطالع
 المقولات متباعدة بالضرورة فلا يندرج بالصدق عليه احدهما فيما تصدق
 عليه الاخرى والاتصاقت عليه المقولتان معاً بل الاولى في الجواب ان
 يقال من قال بان الوجوب هو نفس الايجاب والصفات الفعل به لاس من حيث قيمة
 بالفعل بل من قبيل الصفات اشئ بحال متعلقه وهذا قال بعض الاصوليين معنى
 قولهم بالفعل واجب انه ذو وجوب لا ان الوجوب قائم به كيف يسلم ان الوجوب
 من مقولة الانفعال او الكيف على ان كون الايجاب من مقولة بالفعل غلط لان
 المراد منه ليس هو التأثير لانهم جعلوه من قبيل الصفات لانه من قبيل اقسام
 الكلام النفس عندهم فلا اعتراض غلط في غلط ولا يحتاج في دفعه الى منع
 المقدمة الضرورية انتهت ولما فرغ المصنف من تقسيم الحكم المكلف الذي هو خطاب التكليف شرعاً
 في تقسيم الحكم الوضع الذي هو خطاب الوضع فقال ثم خطاب الوضع
 اے خطاب اللہ المتعلق بفعل المكلف بخير او قضا وتخيير الذی وضعه اللہ لبيان
 تعلق شئ بشئ اصناف منها اى من اصناف الحكم على الوصف اے
 وصف اشئ بالسببية اے يكون سبباً لحكم والسبب في الاصطلاح
 هو الوصف المنضبط الذي دل السمع على كونه معروفاً لثبوت حكم شرعي

و اے سببیت بالاستقراء نوعان وقتیہ منویۃ اے
 الوقت کالدلوی اے میلان شمس وقت الزوال لوجوب الصلوۃ
 فان سببیت الدلوی لوجوب الصلوۃ وقتیہ لقولہ تعالیٰ اتمم الصلوۃ لدلوی
 الشمس و معنویۃ منویۃ اے الحسن الذی غیر الوقت کالاسکار
 للمتخیریم لقولہ علیہ الصلوۃ والسلام کل مکرم رواد سلم وغیرہ و منها
 اسی من اصناف خطاب الوضع المحکم بکونہ اے بکون الوصف مانعا
 وہو ایضا نوعان فانہ اما ان یکون مانعا للحکم لالسبب بان یکون اسبب
 موجودا لکن لا یترب علیہ حکم السبب لمانع ینع ترتب الحكم کالابوة اے
 کون الشخص بالاشخص فی القصاص فانہ اذا قتل الاب انہ لایحکم بالقصاص
 مع وجود سبب القصاص وہو القتل ظاهرا فالابوة منعت حکم القصاص مع وجود
 سببہ او یکون مانعا للسبب اے سببیت السبب کالدین فی الزکوۃ
 فالدين شیخ المال البالغ للنصاب الذی ہو سبب لوجوب الزکوۃ عن کونہ سببا
 لوجوب الزکوۃ فالمدیون المالک للنصاب لایجب علیہ الزکوۃ و منها اے
 من اصناف خطاب الوضع المحکم بکونہ اے بکون الوصف شراطا
 و اشراط لیکون عدمہ مانعا عن شئی وہو ایضا نوعان فانہ اما ان یکون شراطا
 للحکم کالقدرۃ للتسلیم اے تسلیم البیع للمشری للبیع اے لصحة
 البیع التی ہی حکم فان القدرۃ شرط لصحة البیع و جوازہ او یکون شراطا للسبب
 کالطہارۃ فی الصلوۃ فانہ شرط فی الصلوۃ لاجل سبب الصلوۃ و سببہا
 اے سبب الصلوۃ تعظیم الباری تعالیٰ و تعظیم یفقد بفتان الطہارۃ

علیٰ من تیرکہ ولما ردہذا التعریف ابن الحاجب فی المختصر بان ما یرد علی ذلک التعریف
غیر مندرج من ہذا التعریف ایضا لصدق ایعاد اللہ تعالیٰ فی تسلزم العقاب
علی التکرر فیمخرج عن ہذا التعریف ایضا الواجب المعفوع عن تکرر ثم اشار التفتا
فی شرح الشرح الی جوابہ بانہ قد ذہب بعض المتکلمین اے ان اختلف فی
الوعید جائز دون الوعد انتہی وصرح المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بقولہ ولا

یمخرج عن ہذا التعریف العفو اے الواجب المعفوع عن تکرر فان الخلف
فی الوعد جائز لامتنع دون الوعد فان اختلف فیہ متمنع غیر جائز
و رد ہذا الجواب بما قالہ اسید رحمہ اللہ تعالیٰ فی حاشیہ شرح المختصر
بان ایعاد اللہ تعالیٰ خبی عن کون ما یوعد بہ فی الاخرۃ وکل خبر
من اللہ تعالیٰ فهو صادق قطعاً و اختلف یستلزم عدم الصدق فیکون
تجويز الخلف باطلا البتہ ولما اعتد زعمہ الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر
بقولہ لیکن ان یقال الا یعاد لم یس خبر بل النشار والمقصود منہ الاذار والتخويف
وعدم جواز الخلف فی الوعد لیس لانہ کذب بل لخصوصیۃ کونہ وعدا یجب الوفاء
بہ فمال انتہی روہ المصنف رحمہ اللہ تعالیٰ بقولہ وتجب یز کونہ انشاء للتخويف

کما قبیل فی حاشیہ شرح المختصر لمیرزا جان عدول عن الحقیقۃ
بلا موجب یعقبنہ فان الآیات الموعدہ حقیقتہا الاخبار والانشاء معنی مجازی
لما علی ان مسئلہ اے مثل ہذا التجويز یجسی فی الوعد ایضا
بان یقال ان الآیات الدالۃ علی الوعد انشاءات للترغیب فیجوز الخلف فیہ
ایضاً فینسد باب المعاد وہو مفتوح اقول لو تم کونہ انشاء للتخويف

لہ قولہ لکن
ان کونہ انشاء تخويف
والشیء انشاءاً
فانما علیہ
مقتضیۃ لا بد
الایضا وایضا علیہ
انما علیہ
انما علیہ
کیون انشاء تخويف
وایضا وایضا
انما علیہ

و مختارین احاجب فی اصول و ابن الہمام نے تحریر و تفسیر الكل بکلو علم
 احتراز عن الكل المجموع اشارہ الے رد ما ذهب الیه بعضہم من ان الوجوب
 علی الجميع من حیث ہو و یسقط الواجب الکفائی او وجوبہ عن الكل
 بفعل البعض کصلوۃ اجماعاً و لما کان یرد علی الوجوب علی کلو واحد و السقوط
 بفعل البعض ان اسقاط عن الباقيین رفع للطلب بعد تحقق الطلب فیکون
 تنقلاً فیعقر الے خطاب جدید و لا خطاب منسلاً اذ النسخ مع عدم الخطاب الجدید
 باطل منسلاً سقوط عن الباقيین دفعہ بقولہ و لا یلزم النسخ لان سقوط
 الامر قبل الاداء قد یمکن بقول رافع للحکم و ہو نسخ وقد یمکن الانتقاء
 جلة الوجوب کاحترام الیث مثلاً فانه یحصل لفعل البعض فلمذا ینسب السقوط
 الی فضل البعض و ہذا السقوط لیس للنسخ و ایضاً یجوز ان ینصب الشارع امارۃ علی
 سقوط الواجب من غیر تدای من غیرہم للحکم بالکلیۃ حتی لو تحقق وقت ذلک الواجب تحقق
 الواجب بدون خطاب جدید و الا یراد و دفعہ ذکرہما التفاتاً زانی فی شرح
 الشرح و القائل سیراجان فی حاشیۃ علی شرح المختصر و اوضح العلوی
 فی حاشیۃ شرح الشرح ما ذکرہ فی الدفع ثانیاً و قیل الواجب علی
 الکفایۃ واجب علی البعض و ہو مقصود کلام الامام فی المحصول و مختار التاج
 السبکی فی جمیع الجوامع و بہ بنرم البیضا و س فی المنہاج ثم اختلف فی
 ہذا البعض فقیل بہو بہم قال السبکی فی جمیع الجوامع و المختار البعض بہم
 انتہ و قیل معین عند اللہ منکر عندنا و الہلیل لنا علی ما ختمنا من الوجوب
 علی کلو واحد اشم الكل بتی کہ اسی تبرک الواجب الکفائی اتفاقاً

الابهام الاول لا یصح مانعاً عن الوجوب فيجوز الایجاب علی بعض مبهم
 فی الواجب الکفائی حاصل قیاس الواجب علی الکفایة علی الواجب اخیر
 قتلنا فی الجواب بان قیاس الواجب الکفائی علی الواجب اخیر بقیاس
 الابهام فی المكلف علی الابهام فی المكلف به قیاس مع الفارق فان الواجب
 اخیر بالابهام فی المكلف به یلتزم تأثیم المعین ترک المبهم والواجب الکفائی
 بالابهام فی المكلف یلتزم تأثیم المبهم ترک المعین وتأثیم المعین
 ترک المبهم معقول وتأثیم المبهم ترک المعین غیر معقول فابهام
 المكلف مانع دون ابهام المكلف به قیل فی شرح اشرح للعلامة
 التقطانی فی رد هذا الجواب ان لزوم تأثیم المبهم انما یصح لو كان مذنباً قائلین
 بالوجوب علی البعض اثم البعض المبهم ترک الواجب علی الکفایة ویس
 كذلك بل مذاهبهم اثم الكل ای الجميع بسبب ترك البعض علی ما
 یدل علیه قواسم لنا اثم الجميع باتفاق فلا یلزم تأثیم المبهم فی الواجب الکفائی
 قتلنا فی الجواب عن الرد المذكور اتباعاً لما ذكره الابهامی فی
 حاشیة شرح المختصر والفاضل القربابی فی حاشیة شرح المختصر ایضاً
 ترك البعض یقتضی اولاً وبالذات اثم البعض وان كان ترك البعض من
 حیث الابهام والانتشار یقول الی ترك الكل فیرجع الی اثم الجميع ثانياً
 او بالعرض بواسطة وجود ترك البعض فی ترك الجميع وعدم اولوية البعض
 ودون البعض فیلزم تأثیم المبهم اولاً بالذات وهو غیر معقول بخلاف
 تأثیم المعین ترک الواحد غیر المعین اولاً بالذات فانه معقول اقول

لدرغ ما قلنا فی الجواب عن الرد اننا لانسلم ان تأثیم المہم مطلقاً غیر معقول بل لغیر
المعقول تأثیم المہم من حیث انہ مبہم وانما یلزم ہنا تأثیم المہم بتأثیم فرد معین
منہ وهو اکل لان مراد القائلین بالوجوب علی البعض المہم بالبعض المہم
تأثیل البعض فقط والبعض مع غیرہ وهو اکل لا البعض فقط فیکون الکمل
من فرد البعض المہم فان الکمل اذا اتقا بہ اسی بذک الواجب
اتقوا بما وجب علیہم اتقوا بین القائلین بالوجوب علی اکل والقائلین
بالوجوب علی البعض فانم الکمل فرد من اثم البعض کما ان ایتان اکل کان فرداً
من ایتان البعض وهذا النحو من تأثیم المہم وهو تأثیم المہم بتأثیم فرد معین
وهو اکل معقول البتہ لانه ای ہذا النحو من التأثیم لا ینافی التخصیل ای تحصیل
المہم نعم المہم الغیر الجامع للکمل من حیث انہ مبہم غیر معقول بالتأثیم وتأثیم المہم کہ لیس
غیر لازم ہنا فقنک علی اشارۃ الی ان الوجوب علی البعض المہم انما یوجب تأثیم
البعض المہم لتأثیم فرد معین من ذلک البعض المہم وهو بدیسی الاستحالة و
قالوا فی الاستدلال ثالثاً بان الثقة والانذار واجبان علی الکفایۃ وصححوا وجوباً
علی طائفۃ غیر معینۃ من الفرقة فی کتاب العدتعالی قال اللہ تعالی
لو لا نفر من کل فرقة منهم طائفۃ لیتفقہوا فی الدین ولینذروا قومہم
اذا رجوا الیہم ای بلا خرج من کل جماعة عظیمۃ جماعة صغیرۃ لیتفقہوا فی الدین
وینذروا قومہم بعد التفقہ اذا رجوا الیہم اما الوجوب مستفاد من لولا الداخلۃ
علی الماضی الدالۃ علی التندیم واللوم وامانۃ علی طائفۃ غیر معینۃ فظاہر کہ اذکر
المسید فی حاشیۃ شرح المختصر قلنا فی الجواب عن ہذا الاستدلال بان قول

الله تعالى ما دل بالسقوط للوجوب عن الجميع بفعل البعض فيقال ان
 فعل الطائفة من الفرقة سقط للوجوب عن الجميع فلا يدل قوله تعالى على الوجوب
 على البعض بل السقوط عن الجميع بفعل البعض جمعا بين الادلة المثبتة للاجوب
 على الجميع وبين هذا وقد دل ليلنا على الوجوب على الجميع وايضا دل قوله عليه
 السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة على وجوب الثقة على الجميع
 وان لم ياول قوله تعالى يلزم الغار بعض الادلة بالكيفية والجميع اولى من الغار
 ويل بالكيفية ثم قال الشيخ ابن الهمام في التحسير يشكل الوجوب على
 البعض بدليل السقوط بفعل البعض بسقوط صلوة الجنازة التي هي واجبة
 على الكفاية كما صرح به غير واحد من ائمة الحديث والشافعية وحكوا الاجماع عليه كما في
 التقرير بفعل الصبي العاقل يعني اذا صلى الصبي العاقل صلوة الجنازة تسقط
 عن الباقيين كما هو اى السقوط الاصح عند المشافعية وذكر ابن امير الحاج
 في التقرير ولا يخضرني هذا منقولافيا وقفت عليه من كتب المذهب وانما ظاهر
 اصوله عدم السقوط كما هو غير خاف انتهى مع انه لا وجوب عليه اى على
 الصبي العاقل ولا انتقار لعللة الوجوب ولا نسخ ههنا ولا يسقط الواجب الا باءار من
 وجب عليه او بانتقار لعللة الوجوب او نسخ فكيف السقوط اقول في الجواب
 عن الاشكال انه لا اشكال فان ذلك السقوط كسقوط الدين الواجب
 على المديون باءاء المتبرع اى احسن مع انه لا وجوب لا اءاء الدين
 على المتبرع حاصله انه بما يكون المقصود من ايجاب شئ حسن وجهه في الوجود فاذا
 وجد باءار من لا وجوب عليه يسقط الوجوب بحصول المقصود كما في حقوق العباد

من سقوط الدين الواجب على المدیون باءاد المتبرع اذ المقصود كان وصول الدين
 الى الدائن وقد وجد باءاد المتبرع فسطح الوجوب عن ذمة المدیون لحصول المقصود
 قال ابن الممام في التخيير والجباب بما تقدم مني اجواب عن هذا الاشكال بما تقدم
 من ان المقصود بالفعل وقد وجد فاما نسبة المصنف الى نفسه اشار اليه ابن الممام في
 التخيير بمسئلة اجابا من من اموال معلومة صحيح جائز عن جمهور الفقهاء
 والاشاعرة كالامدي وابن الحاجب هذا الفظ التخيير وذكر الاسنوي في شرح
 المنهاج بما نصه هذا نقله الامام في الحصول عن الفقهاء فقط ولم ينقل عن
 الاصويين تصريحا بموافقتهم ولا مخالفتهم بل ظاهر كلامه المخالفة لانه ابطال ما
 استدلو به وكذلك فعل صاحب الحاشي والتخصيل نعم نقله الامدي عن الفقهاء
 والاشاعرة وارتفعاه واختاره ايضا ابن الحاجب انتهى وفي قوله صحيح اشعار بان
 من قال بايجاب الجميع او لبعض المعين في هيب الى عدم صحته ايجاب امر من هو
 معلومة كذا افاد التفتازاني في شرح الشرح وهو اي ذلك الامر الواجب
 الخبيص اصطلاحا كتحصيل الكفارة في كفارة اليمين في قوله تعالى كفارة
 اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اليكم او كوترسم او تخير رقية فهنا ايجاب
 احد الامور الثلاثة من الاطعام والكسوة والتخيير بخلاف باقي الكفارات لانها مرتبة
 وليس فعل واحد منها موكولا الى اختيار المكلف كذا ذكره الاهری في حاشية شرح المختصر
 وقيل ان ايجاب امر من امور معلومة غير صحيح وكل ما يرمى فيه ذلك فهو ايجاب
 بالجميع اى جميع الامور ويسقط وجوب الباقي بفعل البعض كما ان الواجب
 الكفائي واجب على الكل ويسقط عن الباقي بفعل البعض فلو ان المكلف

باجمیع ای جمیع الامور الواجبة تستحق ثواب واجبات ولو ترک جمیع یا ثم
 اثم من ترک واجبات اقول ذلک ای اقول بانه ایجاب بالجمیع فرم جواز
 اجتماع الجمیع و قد لا یجوز اجتماع جمیع کتنب احد المستعدين
 للا مافی الکبر فانه واجب مخیر علی کسئل و نصب الكل حرام
 تخلف یتحق الا فی کل ثواب واجبات بل یتحق الاثم فالقول بانه ایجاب
 بالجمیع مع التصریح باطل ثم هذا الاحتمال ای احتمال الايجاب بالجمیع
 وان نسبة صاحب المنہاج الی المعتزلة و ابن الحاجب فی المختصر و ابن امیر
 الحاج فی تقریر الی بعضہم کنتہ مسلم یشتبہن قائلہ فانه مذہب غیر مشہور
 من المعتزلة و اما المشاہیر منہم فیدعون الوجوب علی الجمیع یحسب انہ لا یجوز الاخلال
 بالکل و باہمال فیخرج عن عمدة الکلیف و لا یتاب و لا یقاب الا علی فضل واجب
 و ترکہ کما فر وجوب الجمیع ابوالحسن بہ کذا ذکر الفاضل سیر زاجان فی حاشیة شرح
 المختصر و ذکر العلامة التفقازانی فی شرح طبرج و اطلق جمہور المعتزلة القول بانه
 یقتضی وجوب الجمیع علی تأخیر و منہ ابوالحسن ای البصری من المعتزلة بانه لا
 یجوز الاخلال بجمیعہا و لا یجب الا یتاب بہ و للمکلف ان یختار یا ما کان و ہو بعینہ
 مذہب الفقہاء لکنہ ینافی ما ذہب الیہ بعض المعتزلة من انہ یتاب و یقاب علی
 کل واحد و لو اتی بواحد سقط عنه الباقی منہ علی ان الواجب قد یقط بدون
 الاداء و ان کان جمہورہم علی خلاف ذلک قال الامام اسی امام الحسنین فی
 البرکات ان ابی اثم اسی من المعتزلة قد اعترف بان تارک خصال الکفارة لایا اثم
 اثم من ترک الواجبات و من اتی بما جمیعہا لم تریب ثواب واجبات لوقوع الاستثلال

لا یجوز ان یقتضی
 الاصل الی الخیر
 التفرقة و کمال الشیخ
 نعم بدون ان
 الوجوب
 یجب
 یجب انہ لا یجوز
 الاخلال بالکل
 انما یجوز علی من
 یؤثر فی کل واحد
 و لا یجوز الا علی من
 و هو ذلک

بواحدة وقيل ليس بواجب لجميع ولا واحد منهم من الامور بل هو واحد منكم
عندنا ومعين عنده تعالى وهو التبيين بالفعل بينه اذ لا تكلف
بواحد من الامور فذاتي بواجب عليه عنده تعالى فيختلف الواجب بالنسبة الى
المكلفين باختلاف افعالهم فمن اتى بالطعام او الكسوة فهو الواجب عليه ومن اتى
بالاعتاق فهو الواجب عليه وهذا القول يهي قول التزامهم لان الاشاعة يروونه
عن المعتزلة والمعتزلة يروونه عن الاشاعة كما قال في الحصول ولما لم يعرف
قائله غير المصنف يعني صاحب المنهاج عنه بقوله قيسل وهذا المذهب باطل هذا ما
ذكره الاسنوي في شرح المنهاج وقال ابن اسيل الحجاج في التقرير ولما قاعد
الفرقان على افساده فاذا لا يوسع فقتله عن احدهما كما قال اسكي بل قال
والله لم يقل به قائل انتهى وساد هذا القول بان الوجوب يجب ان يكون
قبل الفعل حتى يمتثل اذ الامتنال بعد الوجوب لان الامتنال
بالواجب عبارة عن الايتان بالواجب من حيث انه واجب والفعل مع
الامتنال قبلية على الامتنال مستلزم قبلية على الفعل واذا كان الوجوب قبل
الفعل فلا يكون متحصلاً بالفعل والا يلزم تقدم شيء على نفسه وكون الواجب
معيّنًا باطل يوجب كونه متحصلاً بالفعل فافهم فانه دقيق وقيل الواجب هو
واحد معين لا يختلف بل هو على تعيينه لكن يسقط الوجوب عن ذمة
المكلف به اي بذلك المعين وبالاخر اي بغير ذلك المعين و
قاتل هذا ايضا بعض المعتزلة كما نص عليه الابدعي في الاحكام واما ابن احياء في
المختصر والمحل في شرح جميع الجمع واقرة القاضية عنده في شرح المختصر و

الواجب بالامر
فان الاشاعة يروونه
عن المعتزلة والمعتزلة
يروونها عن الاشاعة
كما قال في الحصول
ولما لم يعرف قائله
غير المصنف يعني
صاحب المنهاج عنه
بقوله قيسل وهذا
المذهب باطل هذا ما
ذكره الاسنوي في
شرح المنهاج وقال
ابن اسيل الحجاج في
التقرير ولما قاعد
الفرقان على افساده
فاذا لا يوسع فقتله
عن احدهما كما قال
اسكي بل قال والله
لم يقل به قائل انتهى
وساد هذا القول
بان الوجوب يجب ان
يكون قبل الفعل حتى
يتمتثل اذ الامتنال
بعد الوجوب لان
الامتنال بالواجب
عبارة عن الايتان
بالواجب من حيث
انه واجب والفعل
مع الامتنال قبلية
على الامتنال مستلزم
قبلية على الفعل
واذا كان الوجوب
قبل الفعل فلا يكون
متحصلاً بالفعل
والا يلزم تقدم
شيء على نفسه
وكون الواجب
معيّنًا باطل يوجب
كونه متحصلاً
بالفعل فافهم
فانه دقيق وقيل
الواجب هو واحد
معين لا يختلف
بل هو على تعيينه
لكن يسقط الوجوب
عن ذمة المكلف
به اي بذلك
المعين وبالاخر
اي بغير ذلك
المعين وقاتل
هذا ايضا بعض
المعتزلة كما نص
عليه الابدعي في
الاحكام واما
ابن احياء في
المختصر والمحل
في شرح جميع
الجمع واقرة
القاضية عنده
في شرح المختصر
و

الدلیل لنا ای لاہل اسنۃ من جمہور الفقہاء والاشاعرۃ الجواز ای جواز
 ریجاب امر من امور معلومۃ لالبینۃ من الامر الموجب عقلاً لان الامر موجب
 لوقال اوجبت علیک واحدہما من ہذا الامر وایا فعلت فقد اتیت بالواجب
 وان ترکتم اجمع تدم لترك احدہما من حیث ہو احدہما لم یلزم من محال کذا ذکر
 القاضی عندہ فی شرح المحقر والنص کما فی الکفاۃ قولہ تعالیٰ فکفارة اطعام
 عشرة مساکین من اوسط ما تطعمون الہیکم او کسوتم او تحریر بقرۃ دل علیہ
 ای علی ایجاب امر من امور معلومۃ کالاطعام والکسوة والتحریر لان قولہ
 فکفارتہ اطعام عشرة مساکین من اوسط ما تطعمون ریجاب الاطعام وعطف علیہ
 الکسوة والتحریر باو وہی لاحد الثیین او الاشیاء لا علی التیین فوجب حمل
 النص علی مدلولہ اعنی ریجاب امر من امور معلومۃ لان الصرف من المدلول انما
 یکون عند امتناعہ وہنا مدلولہ جائز عقلاً لا متع ہذا حاصل ما ذکرہ القناری فی البحر
 والابھری والقراۃ فی حواشیم علی شرح المحقر والعقودۃ قالوا فی
 نفی التخیس ای علی الوجه المذكور المختار عندنا ای ریجاب امر من امور
 معلومۃ لان فی التخیس مطلقاً کذا ذکر السید فی حاشیۃ شرح المحقر قال الابرہی
 فی حاشیۃ شرح المحقر معنیہ ان وجب علی الکلف واحد بہم من اشیاء
 معینۃ موفوف تیسرہ الی اختیارہ لا معنیہ ان وجب کل واحد علیہ وفوف
 فعل ایہا اشار الی اختیارہ فانہ غیر ما ذہبوا الیہ انتہی وعلیہ افتار ہذہ
 العبارة تنبیہا علی ان مال مذہبہم فی التخییر ام علی القول بالتعیین فظاہر
 واما علی القول بوجوب کل فلذلک لایضا لان الوجوب اذا تعلق بکواحد معاً

قوله الدليل لنا اي لاهل اسنۃ من جمہور الفقہاء والاشاعرۃ الجواز اي جواز
 ریجاب امر من امور معلومۃ لالبینۃ من الامر الموجب عقلاً لان الامر موجب
 لوقال اوجبت علیک واحدہما من ہذا الامر وایا فعلت فقد اتیت بالواجب
 وان ترکتم اجمع تدم لترك احدہما من حیث ہو احدہما لم یلزم من محال کذا ذکر
 القاضی عندہ فی شرح المحقر والنص کما فی الکفاۃ قولہ تعالیٰ فکفارة اطعام
 عشرة مساکین من اوسط ما تطعمون الہیکم او کسوتم او تحریر بقرۃ دل علیہ
 ای علی ایجاب امر من امور معلومۃ کالاطعام والکسوة والتحریر لان قولہ
 فکفارتہ اطعام عشرة مساکین من اوسط ما تطعمون ریجاب الاطعام وعطف علیہ
 الکسوة والتحریر باو وہی لاحد الثیین او الاشیاء لا علی التیین فوجب حمل
 النص علی مدلولہ اعنی ریجاب امر من امور معلومۃ لان الصرف من المدلول انما
 یکون عند امتناعہ وہنا مدلولہ جائز عقلاً لا متع ہذا حاصل ما ذکرہ القناری فی البحر
 والابھری والقراۃ فی حواشیم علی شرح المحقر والعقودۃ قالوا فی
 نفی التخیس ای علی الوجه المذكور المختار عندنا ای ریجاب امر من امور
 معلومۃ لان فی التخیس مطلقاً کذا ذکر السید فی حاشیۃ شرح المحقر قال الابرہی
 فی حاشیۃ شرح المحقر معنیہ ان وجب علی الکلف واحد بہم من اشیاء
 معینۃ موفوف تیسرہ الی اختیارہ لا معنیہ ان وجب کل واحد علیہ وفوف
 فعل ایہا اشار الی اختیارہ فانہ غیر ما ذہبوا الیہ انتہی وعلیہ افتار ہذہ
 العبارة تنبیہا علی ان مال مذہبہم فی التخییر ام علی القول بالتعیین فظاہر
 واما علی القول بوجوب کل فلذلک لایضا لان الوجوب اذا تعلق بکواحد معاً

اسی احد الامرین والتخیر فیہ ای فی احد ہما بین الفعل والترک تینا قضان
 توضیحہ ما ذکرہ القاضی عنہ عضد وغیرہ فی شرح المختصر وحاشیہ میں انہ لو کان الواجب
 واحد الابعینہ من حیث ہو احد ہما لکان التخییر فیہ البجائز ترکہ واحد
 الابعینہ من حیث ہو احد ہما لکان الکلام فی الواجب الذی خیر
 فیہ فاذا کان الواجب الواحد البسم کان التخییر فیہ ایضا الواحد البسم
 قالوا جب التخییر فیہ ان تعد الزم التخییر بین واجب وغیر واجب وهو یرفع حقیقۃ
 الوجوب کما تقول صل او کل الخبز لاستلزامہ جواز ترک کل مطلقا من غیر اثم
 اذ للمکلف ان یختار غیر الواجب لکان التخییر وترک لعدم الوجوب ان
 اتحد الزم اجتماع التخییر وهو جواز ترک والوجوب وهو عدم جواز ترک فی
 شئی واحد وانما متناقضان قلنا فی الجواب الواجب الواحد البسم وهو
 المفہوم الکلی الذی ہو مفہوم الاحد الذی فی المعینات ولم یخیر فیہ والتخیر فیہ
 ما صدق علیہ ذلک المفہوم وہی المتعینات لکے کل واحد منها لم
 یجب منہ شئی لانه لم یوجب معینا وان کان یتادی بہ الواجب لتضمنہ
 مفہوم احدی وقد ما صدق احدی اذا تعلق بمفہوم احدی الواجب والتخییر
 فلا بد ان یکون ذلک باعتبار تعدد ما صدق علیہ ہذا المفہوم لاستحالة تعلقہما
 بہ من حیث ہو ہو واستحالة من حیث صدق علی شئی واحد و ہذا تعدد یا لے
 کون متعلقی الوجوب والتخییر واحد معینا فاذا تعلق بمفہوم احدی باعتبار تعدد
 ما صدق علیہ الوجوب التخییر فقد تعلق بہ جواز ترک وعدمہ وکانہ قد فیل
 اوجبت علیک احدی او خیر ترک ترک احدی لیس ہذا الایجاب والتخییر

بالقیاس اے ہذا الکلی نے نفہ بل معناه ان ایما فعلت جازک ترک
 الباقی وای اشین ترک وحب علیک الثالث فلیس شیئ معین من اثنیہ صوفی
 بجواز ترک علی تعین او بالوجوب علی تعین بل کلو احد یصلح علی السبدل
 بهذا تارة و بذلك احسری و یس التخییر بین الواجب غیر الواجب بهذا الحسنة مقتضا
 انما المستغ التخییر بین واجب قد القصف بالوجوب علی تعین و بین غیر
 واجب القصف بعدم الوجوب علی تعین کالصلوة واکل الخبز و استوضع
 ذلک بما اذا حرم الشارع واحد آمن الامورین و واجب واحد استنما ان ذلک
 لا یصور بالقیاس اے نفس المفهوم الکلی بل معناه ان ایما فعلت حرم الآخر و ایما
 ترک و حب لا خوف قد خیر ہنا بین واجب و محرم و لم یقدح ذلک فی الواجب و لم
 یرفع حقیقة الوجوب کذا ذکر السید فی حاشیة شرح المختصر فقد وضع ما قال المصنف
 حمہ اللہ و ذلک اے وجوب المہم مع التخییر فی المتعینات جائز
 کو جو باحل النقیضین مع مکان کل منہما اے انقیضین و انہ جائز و واقع
 و المتعزلة قالوا ثالثا الوجوب بأجمیع انی جمیع الامور المعلومہ فی الخیر
 کالواجب علی اجمیع اے علی جمیع المكلفین فی الواجب علی الکفایة
 حاصلہ قیاس الواجب التخییر علی الواجب بالکفایة بان الواجب بالکفایة وجوب
 علی کلو احد علی ما ہو المختار عندکم و یسقط بفعل البعض لانه یسقط وجوبہ عن کلو احد
 بفعل غیرہ و کذا الواجب التخییر یکون کلو احد من الامور المعلومہ واجباً و یسقط وجوب
 کلو احد بفعل غیرہ فان المقترض لکم بشمول الوجوب فیہما اسی فی
 الواجب التخییر و الواجب علی الکفایة و الامر باجماع المشترك بینہما واحد و هو

الى مقتضى حصول المصلحة اى مصلحة الفعل الواجب بهما ثم فتحصل مصلحة
 الفعل الواجب على الكفاية بصدره عن بعض المكلفين بهما وتحصل مصلحة الواجب
 المخير بفعل احدا لأمورهما قلنا في الجواب ان قياس الواجب المخير
 على الواجب بالكفاية قياس مع الفارق لان في الكفاية ملغ عن الوجوب
 على واحد مبهم وهو تأشيم واحد لا بعينه وفي المخير ليس بملغ عن وجوب واحد
 مبهم اذ وجوب واحد مبهم يتلزم تأشيم واحد معين تبرك واحد لا بعينه لا
 تأشيم واحد لا بعينه وتأشيم واحد لا بعينه غير معقول بخلاف

التأشيم بتبرك واحد من الامور لا بعينه فانه معقول فتدلنا عن الوجوب
 على واحد مبهم في الكفاية لساخ لا لوجوب في المخير وحاصله على ما ذكره
 السيد في حاشية شرح انخضار ان علة الحكم شمول الوجوب في الكفاية ليست
 ما ذكرتم فقط بل ذلك مع استحالة تأشيم واحد من المكلفين وفي المخير قد فتد
 الجزء الثاني فلا يتم القياس انتهى وبيان على ما ذكره الابرار في حاشية شرح
 انخضار الوصف الذي ذكرتم وهو حصول المصلحة لواحد مبهم انما يقتضى
 ظاهر اكون ما يتعلق به الوجوب من المحكوم عليه وبه واحد مبهم لا لكل واحد
 فاما مقتضى الوجوب على كل واحد في الكفاية فهو هذا الوصف مع انضمام ضرورة
 دعوت الى ظاهرها اليه وذلك لان الوجوب على واحد مبهم يقتضى تأشيم
 واحد مبهم وهذه الضرورة ليست موجودة في الفرع وهو الواجب المخير
 بغيره بل هي محض معين تبرك واحد مبهم من امور معينة معقول فلا يعدل عنه انتهى
 والمقرلة القائلون لوجوب الواحد المعين عند المدققات دون الناس المتعين

بفعل المكلف قالوا في الاستدلال بان الله تعالى علم ما يفعله المكلف ثم
 علمه تعالى له فيكون هو الواجب عليه في علمه لان ما يفعله فهو علم اى ما يفعله
 الواجب عليه اتفاقا وما يفتل فقد اتى بالواجب اتفاقا كذا ذكر القاضى عند
 فى شرح المختصر وقال الفاضل ميرزا جان فى حاشية دعوى الاتفاق مما
 لا يسا عده انضم قلنا فى الجواب ان ما يفعله هو الواجب لكونه اى لكون
 ما يفعله احدها اى احد الامور لا بخصوصه اى لا بخصوصية ما يفعله من كونه
 اطعاما او كسوة او اعتما قاشملا لانا نقطع بان اخلق فيه سوار والواجب على زيد هو
 الواجب على عمرو والاتفاقة فى ذلك بين المكلفين الاهتبار الاختيار
 دون التكليف والزعمون ان الواجب فى الخير هو واحد معين عند الله لا يتكلف
 قالوا فى الاستدلال ولا يجب ان يعلم الامر انما فيكون الواجب معلوما
 لله تعالى فيكون الواجب معين عند الله تعالى ضرورة ان كل معلوم
 متعين فى نفسه متاز فى نفسه والبهم غير المتعين لا يعلم قلنا فى الجواب
 ان الله تعالى الامر يعلمه اى يعلم الواجب حسب ما اوجبه اى
 مطابقا لما اوجب هو تعالى ذلك الواجب فان العلم تابع للمعلوم
 فاذا اوجب واحدا مبهما غير معين من الامور وجب ان يعلمه كذلك اى واحدا
 مبهما واللامكين عالما بما اوجبه ولا ابهام فى المفهوم الواحد المبهم من الامور فانه
 معين وانما الابهام فى مصداقية وقالوا فى الاستدلال تانيا بانه لو اتى
 المكلف بالكل اى بكل الامور معا اى على سبيل الاجتماع فلا مثال بامر
 الامر قابا لكل اى ببيان محض تلك الامور فيجب الكل فى الامثال هو الاثنان

الحق في خصوصية
 اقل من ان يكون
 عينى كالمعنى
 واجب كذا قال القاضى
 لان قالى من كونه
 من غير ذلك كذا
 نعم الوجوه المذكورة
 في المتن

امتناع تعدد العطل كما هو في العطل الحقيقية موجود في العطل الشرعية فالقول
 باستحالة التعدد في العطل الحقيقية دون العطل الشرعية محكم وادستاد الاوستا ذ
 مولانا براج العلوم قال لان هذا المعروف اسوة بالعطل العقلية ويلزم من الامتناع
 فيها الامتناع ههنا وهذا من ان لما يحقق المصنف من تجويز تعدد العطل في
 باب لقياس انتهى والواجب ان كان لاداء وقت بمقدار شرعا فموقت كالصلوة
 والافطار وغير موقت كالزكاة فانها تجب بعد حولان الحول وليس لادائها
 وقت مقدر وهذا التفسير لوقت الواجب الموقت فيقال الوقت في الواجب
 الموقت اما ان يفضل ذلك الوقت عن الواجب الموقت بان يكون ان
 يؤدي الواجب ويتحقق قدر من الوقت فيسمى ذلك الوقت ظرفا لكونه
 محلا للواجب وموسعا لتوسعه ويسمى ذلك الواجب ايضا موسعا لوقت
 الصلوة وهو اى ذلك الوقت الفاضل بسبب الوجوب اى وجوب ذلك
 الموقت كالصلوة اذ سبب هو المفضى الى اشئ والمعروف له والوقت كذلك كما
 ان وقت الصلوة اذا جاز وجبت الصلوة ولا تجب قبله وظرف للمؤدى كالصلوة
 وشرط للاداء اى لاداء ذلك الواجب لموقت كالصلوة فان اداء الصلوة
 مثلا لا يحصل الا بوقتها وبالتمام الوقت فيعدم اداء الصلوة ولا ينشئ بالشرط الا هذا وهو
 اى كون الوقت شرطا لاداء الحكم في كل واجب موقت وليس المظروف عين
 المشروط لان المشروط الاداء والمنظوف المؤدى كالصلوة والاداء غير المؤدى وهو
 قال ابن العام في التخرين اثباتا لاتحاد المشروط والمنظوف ونفيا تغايرهما
 المراد بالاداء الفعل المفعول اى الفعل الذي قبل وهو المؤدى فيتحلان

ای فیتحد المشروط والمنظروف لا فعل الفاعل بالمعنى المصدرى لانه
 اى فاعل الفاعل بالمعنى المصدرى اعتبارى كسائر المعنى المصدرية لا وجود له
 اى للاعتبارى فى الخارج والشروط لا بدله ان يكون موجودا فى الخارج فنذفع
 لان الحادث ففعل الفاعل بالمعنى المصدرى وان كان اعتباريا يصح
 للمشر وطية فلا نسلم ان المشروط لا بدله ان يكون موجودا فى الخارج
 واما ان يساوى ذلك الوقت الواجب الموقت فليس كذلك لوقت
 معيارا لوجود الواجب فيه ومضيقا لعدم توسعه لیسى ذلك الواجب
 الموقت ايضا مضيقا وهو اى الوقت المسامى قد يكون سببا للوجوب
 كسرمضان اى كشر رمضان فانه سبب لوجوب صومه علین
 رمضان فمعا اى من جانب الشارع لفرض الصوم اى لا اوار الصوم
 المفروض فليبقى فلیک اى غیر الصوم المفروض مشروعا فى رمضان
 فلا يشترط نية التعيين بالفرض لا اذ لا یسل یصم الصوم المفروض
 بنية مبايثة كالتعل والواجب الاخر عند الحنفية خلافا للجمهور لوجه الائمة
 الثلاثة فان عندهم لا یصح بنية المباین وقول ابن التمام من انقضية مذمب الجہو
 هو الحق والمصنف فى الحاشية وعلیه الالبیة المسافر فانه يشترط
 بنية المسافر للتشریخ للمسافر فى الصوم فرمضان فى حق المسافر
 شعبان فلا یصح صوم رمضان من المسافر بدون تعیین كما لا یصح صوم رمضان
 من المسافر فى شعبان بدون تعیین فلیتا وی صوم رمضان عن المسافر
 بنية واجب آخر او لفعل فى رواية الحسن عن ابی حنیفة وهو المختار ویتا دس

لقد قد غفلنا عما لا بد
 اى فاعل الفاعل بالمعنى
 المصدرى اعتبارى كسائر
 المعنى المصدرية لا وجود
 له اى للاعتبارى فى
 الخارج والشروط لا بدله
 ان يكون موجودا فى
 الخارج فنذفع لان
 الحادث ففعل الفاعل
 بالمعنى المصدرى وان
 كان اعتباريا يصح
 للمشر وطية فلا
 نسلم ان المشروط لا
 بدله ان يكون
 موجودا فى
 الخارج واما
 ان يساوى
 ذلك الوقت
 الواجب
 الموقت
 فليس
 كذلك
 لوقت
 معيارا
 لوجود
 الواجب
 فيه
 ومضيقا
 لعدم
 توسعه
 لیسى
 ذلك
 الواجب
 الموقت
 ايضا
 مضيقا
 وهو
 اى
 الوقت
 المسامى
 قد
 يكون
 سببا
 للوجوب
 كسرمضان
 اى
 كشر
 رمضان
 فانه
 سبب
 لوجوب
 صومه
 علین
 رمضان
 فمعا
 اى
 من
 جانب
 الشارع
 لفرض
 الصوم
 اى
 لا
 اوار
 الصوم
 المفروض
 فليبقى
 فلیک
 اى
 غیر
 الصوم
 المفروض
 مشروعا
 فى
 رمضان
 فلا
 يشترط
 نية
 التعيين
 بالفرض
 لا
 اذ
 لا
 یسل
 یصم
 الصوم
 المفروض
 بنية
 مبايثة
 كالتعل
 والواجب
 الاخر
 عند
 الحنفية
 خلافا
 للجمهور
 لوجه
 الائمة
 الثلاثة
 فان
 عندهم
 لا
 یصح
 بنية
 المباین
 وقول
 ابن
 التمام
 من
 انقضية
 مذمب
 الجہو
 هو
 الحق
 والمصنف
 فى
 الحاشية
 وعلیه
 الالبیة
 المسافر
 فانه
 يشترط
 بنية
 المسافر
 للتشریخ
 للمسافر
 فى
 الصوم
 فرمضان
 فى
 حق
 المسافر
 شعبان
 فلا
 یصح
 صوم
 رمضان
 من
 المسافر
 بدون
 تعیین
 كما
 لا
 یصح
 صوم
 رمضان
 من
 المسافر
 فى
 شعبان
 بدون
 تعیین
 فلیتا
 وی
 صوم
 رمضان
 عن
 المسافر
 بنية
 واجب
 آخر
 او
 لفعل
 فى
 رواية
 الحسن
 عن
 ابی
 حنیفة
 وهو
 المختار
 ویتا
 دس

فی رواية ابن سماعه عنه وهو صحيح وقال ابو الحسن الکمرخی وصاحب الهدایة
 بالتسوية بین المسافر والمريض وحجبه المصنف فی الحاشیة وقال شمس المنة الخسری
 وختم الاسلام وصاحب المنار بالفرق بین المسافر والمريض فعندهم ان
 نومی المريض نفلاً او واجبا آخر لم یقع عما نوسے بل یقع عن رمضان وقد لا
 یكون الوقت مساوے سبباً للوجوب كالنذر المعین فان وقتہ
 لیس سبباً للوجوب بل سبباً للنذر مثلاً قال علی ان الصوم عند هذا الوقت
 الصوم المنذور وهو واجب فی کل لواء فی غیره کان قضاء و لیس عند
 سبباً للوجوب الصوم اذ هو لا یفرض الیه وانما المفرض الیه التذره هو قوله علی
 ان الصوم عند ایتادی التذره المعین بمطلق النیة من غیر تقصید
 بالتذره مثل النیة بقوله الصوم الیوم و نية النفل مثل النیة بقوله الصوم الیوم
 نفلاً الا فی رواية غیر مختارة لانه کان للنافر فی ذلک الیوم صوم
 واحد و کان له ان یصوم بصفة النفلیة و غیرہ و لما نذر بصار واجباً فلا یتصف
 بالنفلیة ولا یصح غیره حتی یتصف بالنفلیة فهذا الیوم بالقیاس الی النفل
 کالایام بالقیاس الی الصیام كلها فتلغو نية النفلیة و تبقى نية الصوم
 فی هذا الیوم و صدقہ لیس الا المنذور فصح ولا یتادی التذره المعین بنیة
 واجب اخذ كالقضاء والكفارة بلا خلاف بخلاف رمضان فانه یتادی کل نية
 حتی بنیة واجب آخر ایضاً فرقاً بین إيجابہ تعالی کما فی صوم رمضان
 وإيجاب العبد کما فی الصوم المنذور حاصله ان تعیین الوقت للمنذور انما
 حصل من جهة النافر فلا ان یغیرہ بما هو مساو له فی المرتبة ولا یصرف الی عینہ بل

بلوقت آخر بخلاف تعیین الوقت لصوم رمضان فانه حصل من جهة الشارع فهو
 ثابت لا مجال للعبد ان یغیره ویرد تعیین الشارع والحد وشمہین
 ای مشاہدین بالمعیار والظرف فانه ای نشان لا یسم فی عام
 واحد لاجل واحد فو کالمعیار الذی لا یج فی وقتہ الا واجباً حد ولا یتفق
 فعلہ ای محل الحج وقت ای وقت الحج الذی ہی شہر الحج شوال و
 ذو القعدة والعشرة الاولى من ذی الحجۃ والاحرام کما یکون من اول شہر کذلک یکون
 من اوسطہ وآخرہ فیجوز ان یج من ذی الحجۃ فیفضل شوال وذو القعدة فونت الحج
 کا ظرف الذی وقتہ یفضل عنه واطلق المعیار والظرف ہننا علی الواجب
 الموقت الذی وقتہ معیار وظرف وهو الحج لعل الوقت ومن ہننا ای
 من محل شہدہ بالمعیار والظرف تا دی فرضہ ای فرض الحج بمطلق
 النیۃ کما ان الواجب لموقت بالوقت المعیاریتا دی بمطلق النیۃ ویقع
 عن النقل اذا نواه ای انقل کما ان الصلوۃ التی ہے موقت بالوقت
 الظرف یقع عن النقل اذا نواه مسئلہ اذا کان الواجب موسعاً
 ای کان وقتہ ظہر فاجتمع الوقت وقت الاداء ای لا دار ذلک الواجب
 عند الجمهور لنقض علیہ ابن الحاجب واختارہ وهو مختار الامام واتباعہ قالہ
 الاسنوی فی شرح المنہاج ففی ای ہننا اوقعہ الکلف فقد اوقعہ فی وقتہ
 فیتحیزان ثانی فی ای وقت شارع من وقتہ المقدر ولا یرک فی کل الوقت
 قال المقاضی ابو بکر الباقلائی واكثر الشافعی عن المتابعین للقاء
 ابی بکر الواجب فی الواجب الموسع فی کل وقت ای فی کل جزء

من وقتة الظرف الفعل ای القار الفعل الواجب فیما والعزم ای
 ارادة اداء الفعل الواجب بدلا عن فعل الواجب ویستعین بفعل
 اخر ای فی آخر الوقت اذا بقی من الوقت قدر ما یج الفعل لیسنه التحمیر
 بین الفعل والعزم الی ان یج الوقت واما اذا تضیق بالنقصاء اکثره فالفعل
 یتعین والعزم لا ینفیه وهذا القول نقله البیضا وی فی المسماج عن المحکمین
 ونقل الامام فی آخر المسئلة انه قول اکثر اصحابنا واکثر المعتزلة وكذلك فی
 المنتخب واختاره الامدی ولاصحاب الشافعية فیہ وجهان حکاهما الماوردی
 فی السحادی وغیره والصحيح هو الوجوب صححه النودی وغیره فی شرح المذهب
 وغیره ونقل الاصفهانی شارح المحصول عن القاضی عبد الرّب المالکی انه
 قول اکثر الشافعية والقائلون بالعزم بدل بفعل لا یوجب التحلیل العزم
 فی کل جنس ۛ من اجزاء الوقت بل العزم الاول ینسب ای یتبد
 التمسک بالنية فی سائر العبادات الطويلة كالصوم فان لنية الواحدة فیہ
 من اول النهار الی آخره کافیه له ولذلك یصح الصوم مع النوم ولا تجب ان تجدد
 فی کل وقت كذلك العزم الواحد کاف من اول الوقت الی ان تضیق ولا یجب
 تجديده فیجب علی المكلف ان یشرع الصلوة فی اول الوقت فان لم یصلها فعليه
 ان یعزم علی ان یفعل فی هذا الوقت الی ان تضیق ولا یجب تجديده العزم بل هذا
 العزم الواحد کاف الی تضیق واذا بلغ التضیق وجب لفعل قال امام الحرمین
 فی البرهان والذي اراده انهم لا یوجبون تجديده العزم فی الجزء الثاني فلا بد
 اورده البیضا وی فی المنهاج ان البديل وهو العزم فی کل جزء من الوقت

متعدد وتعد واجزاء الوقت والمبدال هو الفعل واحد وما عده في الشرع تعدد
 المبدال مع توحد المبدال فلا يجوز كون الحزم بدلا عن الفعل ووجه عدم الورد انا
 لا نسلم تعدد المبدال فانه لم ينص عليه فيجوز ان يكون واحدا منسجبا النحباب الهية
 واما اذا وجد الحزمان فليس كل بدلا بالذات بل المبدال احدهما الموجود في
 ضمنهما كما في خصال الكفارة اذ خصوص الاول والثاني لا دخل له في البدلية
 على ان ايقاعات الفعل بعدد الاجزاء اى اجزاء الوقت ولا شك ان
 تلك الايقاعات واجبة بدلا فانه ان لم يوف في اول الوقت فيجب الايقاع الثاني
 وهكذا وكذا اغرامها متعددة فتساوى الايقاعات الا عن امر فكون المبدال
 واحدا ممنوع اذ الفعل المبدال باعتبار الايقاعات متعدد كالحزم الذي هو
 المبدال و نقل عن بعض الشافعية نعتة الامام في المعالم والمحصل
 والمنتهى والبيضاوى في المنهاج والقا في عضد في شرح المحقق وقال
 الاسنوى في شرح المنهاج وهذا القول لا يعرف في مذهبننا وعلمه اس
 عليه توجيه الاصططحي حيث ذهب الى ان وقت العصر والعشاء والصبح يخرج
 بخروج وقت الاختيار نعم نعتة الشافعية في الامم عن المتكلمين فقال وقال قوم
 من اهل الكلام وغيرهم ممن يفتي بقولهم ان الموجب في الحج على الفور وان جوب
 الصلوة مختص باول الوقت حتى لو اخره عن اول وقت الامكان عصي بالتأخير
 ايضا وهذا يقتل ان يكون سبب هذا الغلط قيل بل عن بعض المتكلمين وكلمة
 بل للتر في الاضراب وفي التقرير عن الكشف الكبير وهو قول بعض اصحابنا
 الحراميين وقت اول ما في اول الوقت فان اختسره اى اخر ذلك الوجوب

لموقت عن اول الوقت فقط۔ اسی فالایتالیٰ بذلک لواجمہ الموقت
 فی غیر اول الوقت قضاء لا اداء و نقل عن بعض الحنفیۃ نقلہ الامام
 فی الاحکام وابن الحاجب فی المختصر وغیرہم فی اسفارہم البس وقتہ جمیع وقتہ
 ولا اولہ بل وقتہ اخصی اسی آخر الوقت فان قد سے اسی قدم ذلک
 الواجب الموح علی آخر الوقت واداءہ فی اول الوقت مثلاً کفصل اسی فاقدہ
 نفل یسقط بہ اسی بہذا النفل المفروض عن الذمۃ کالوضو قبل الوقت و
 تکبیل الزکوۃ قبل وجوبہا وقد ذکر امام الحرمین فی البرہان ما یقتضی ان تقع الصلوۃ
 نفسہا واجبۃ ویکون التطوع فی تکبیل کن عجل دینا اور زکوۃ وقال ابن العمام فی
 التحریر ما حصلہ ان ما نقل عن بعض الشافعیۃ ونقل عن بعض الحنفیۃ یسیر وفا
 عنہم فی التفسیر شرح التخریر وقطع الشیخ سراج الدین السندی بان المعذور الی
 بعض الحنفیۃ لیس صحیحاً عنہم قلت ینکرہ ما فی اصول الروحۃ للشیخ ابی بکر الرازی
 بعد حکایتہ عن ابیہی وقال غیرہ من صحابنا ان الوجوب فی مثله متعلق باخر الوقت
 وذكرہ معلوم فی شرح ہذا الكتاب نسب فی المنہج ہذا القول لے ابی حنیفہ
 و ہذا النسبہ غلط انتہی وقال الاسنوی فی شرح المنہاج و ہذا المذہب باطل
 لان التقديم لایصح بنیۃ تکبیل اجبا کما قال ابن التلمسان فی شرح المعالم
 فبطل کونہ تعجیل انتہی قال ابو الحسن الکدخی کونہ نفلاً یسقط بہ الفضل
 انما ہوا ذالم یبق الکلف علی صفۃ التکلیف لے آخر الوقت بان یکن اویوت
 واما ان یقی بصفۃ التکلیف الی آخر الوقت کما کان
 بہذہ الصفۃ فی اول الوقت ^{فما} قادم واجب لافضل و ہذا حاصل

عبارة الامدی وابن الحاجب صاحب المنهاج وصاحب المحاصل وابن العمام
 ومقتضاه ان صفة التكليف لو زالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت يكون
 ما قدمه غفلا منه وبالاية مشروط بقار المكلف بصفة التكليف الى آخر الوقت لكونه
 واجبا وقال الاسنوی فی شرح المنهاج ان الآتی بالصلوة فی اقل
 الوقت ان ادرك آخر الوقت وهو على صفة التكليف كان ما فعله واجبا و
 ان لم يكن على صفة بان كان مجسونا او حائضا او غير ذلك كان ما فعله غفلا هكذا
 فی المحصول والمنتخب نبيه ما يقتضيه ذلك ان صفة التكليف لو زالت بعد
 الفعل وعادت في آخر الوقت يكون ما قدمه واجبا ونقل الشيخ ابو اسحق فی
 شرح المصباح عن الكرخي ان الوجوب يتعلق بوقت غير معين وتعيين بالفعل ففیه
 اسی وقت فعل يقع بالفعل وجبا ونقل عنه القولین معا الاسدی فی الاحکام
 وذكر ابن امير اسلم فی التقرير شرح التحريرو فی الميزان عن الكرخي ثلاث روايات
 احدیها هذه والثانية ما قبلها یعنی ما نقل عن بعض اخفیه قال وهذه الرواية مجورة والثالثة
 وهي رواية اجمصاص عنه ان الوقت كله وقت الفرض وعليه اداه في وقت
 مطلق من جميع الوقت وهو مخير في الاداء وانما يتعين الوجوب بالاداء او بضيقة
 الوقت بان ادرك في اوله يكون واجبا وان اخر لا ياثم بالتأخير عنه ثم
 قال وهذه الرواية هي المعتمد عليها انتهى فان قلت اذا لم يبق آخر الوقت
 على صفة التكليف فلا يتحقق الوجوب في شأنه حتى يقط قلت ليس المراد انه يتحقق
 ههنا وجوب ثم سقط اذ عندهم لم يتحقق الوجوب الا باحترار الوقت بل المراد انه لم
 يتحقق في شأن الوجوب بل ان يقال تعلق الوجوب لازمی بفعله ليقط واورد على الكرخي

نه لما لم يصرف فعل واجبا عنده الا بالجزء الاخير من الوقت فليس المقدم واجبا
 نول يمكن ان يقال مراده ان ما فعله كان موقوفا وصير واجبا بعد حصول الجزء
 الاخير وقد اجيب بان الكرخه لعله لا يقول بكون وقت الوجوب الانى مثل هذه
 لصورة بل يكون وقت الوقت الذرى ادى فيه لواجب كذا ذكر الفاضل
 ميرزا جان فى حاشية شرح المختصر الدليل لنا على مذهب الجمهور المختار لنا
 وهو ان جميع الوقت وقت لا دانه ان الامر احكامه وتسم وقت الفعل لانه
 اى المكلف لو اتى بفعل فى اى جزء من اجزاء الوقت لا يعذر المكلف عاصيا
 لعدم اتيان الفعل بالاجتماع اى بالتفاق لعلماء المجتهدين والتعيين
 اى تعيين جزء من اجزاء الوقت كاول الوقت وآخره للاوارق تطبيق مناف
 لتوسعة الامر احكامه والتخير بين الفعل العزم بزيادة على النصوص الواردة فى
 ايجاب الفعل الواجب كقوله تعالى اقم الصلوة لدرك شمس الى غسق الليل فامنا
 لا تعرض فيها لتعيين جزء من اجزاء الوقت ولا للتخير بين الفعل والعزم بل ظاهر
 ان في التعيين والتخير ضرورة ولا انتها على وجوب الفعل نفسه وعلى تساوى نسبة
 لاجزاء الوقت فيكون القول بالتعيين والتخير المذكورين زيادة بلاويل
 والزيادة نسخ والنسخ بلاويل باطل واستدل على مذهب الجمهور المختار لنا ايضا
 بر مذهب الباقلانى واكثر الشافعية بان المصلى فى غير الوقت الاخير
 كاول الوقت واصله متمثل اى مطيع لامر الصلوة لكونه اى لمصلى المذكور
 صليا قطعاً بلا شك لا لكونه اى ليس متمثل لكون المصلى المذكور اتيا
 باحلال الامر من الفعل والعزم كما هو مذهب القاضى واكثر الشافعية

لقد ورد في بعض

الفتاوى

من الفقهاء

والشيخ الاسلام

في هذا

موضع

الاجتهاد

والشيخ الاسلام

في هذا

موضع

الاجتهاد

والشيخ الاسلام

في هذا

موضع

الاجتهاد

والشيخ الاسلام

في هذا

موضع

والامتنال انما يكون باليقاع الواجب محل الصلوة هو الواجب واذا هو واقع عن
 الواجب في كل وقت فكل الوقت وقت لادائه وانما قيد بغير الاخر لان مقتضى
 القاضي ابي بكر ان الآخر متعين للفعل والا فالدليل تام على تقدير الاطلاق
 ايضا وحاصله على تقدير الاطلاق ان لم يصلي في كل وقت ممثلا لكونه مصليا
 ، وربما تمنع المقدم انما قلنا ان لم يصلي ممثلا لكونه آتيا باحد الامرين
 فانه هين مذهب المخالف والمانع ابن الهمام في التجرير فقيس في حواشي
 شرح المحقر للسيد وسير زاجان انها اى المقدمة المذكورة مجمعة عليها اجماعا
 قط بأفلا يصح منهما اذ منع المقدمة الاجماعية القطعية باطل
اقول الاجماع على الامتنال بها اى بالصلوة بخصوصها اى الصلوة
خاصة دون العزم في كل جنس من اجزاء وقت الصلوة فرغ الاجماع
على وجوبها اى وجوب الصلوة فيه اى في كل جزء من اجزاء وقتها لا
الامتنال انما يكون باليقاع الواجب وقد تقدم الخلاف فيه اى في
وجوب الصلوة في كل جزء كما عرفت في ذكر المذاهب فلا اجماع على وجوب الصلوة
في كل جزء فكيف يتحقق الاجماع على الامتنال بها بخصوصها في كل جزء فتأمل
علمه اشارة الى منع كون الاجماع على الامتنال بالصلوة فرغا للاجماع
على وجوبها مستندا بان الامتنال في وقت اعم من الوجوب في ذلك
الوقت فان الامتنال قد يكون باداء الواجب قبل وجوبه كالوضوء قبل
دخول وقت الصلوة فترا قول في جواب هذا الاستدلال ان الخصم المخالف
لمذهب الجمهور لا يقول بالبدلية بين الفعل والعزم من الطرفين بان

مصلحة وفائدة
 الى ما بيننا في الوقت
 مستند الى الامتنال
 في وقت غير انما هو مقتضى
 وجوبها باءادائها الامتنال
 اجماعا لا بد من ذلك
 كقولهم لا بد من ذلك
 وجوبها في كل جزء
 المزمع ان يكون
 المصلحة في وقت
 وجوبها من وقت
 كقولهم
 بيان الصلوة في وقت
 لا الزمان احد الوقت
 والواجب على ذلك
 يتوقف على الاجماع
 على وجوبها

فعلم ان كلام من الاجزاء سبب كالاول واو ليس سببا عيننا فهو سبب الانتقال
ويمكن ان يقال في جواب هذا الاستدلال انه اى وسط الوقت
الذى سلم الكافرو بلغ الصبح فيه اجزاء الاقل من الوقت في حقهما اى في
حق الكافر الذى سلم والصبى الذى بلغ فصار سبب هو اجزاء الاول فتدبر
علمه اشارة الى رد الجواب بان الشافعية انما يقولون بسببية اجزاء الاول من الوقت
للسببية اول الاوقات بالنسبة الى المدرك فليس الوسط باول الاجزاء
الذى هو سبب عند الشافعية فرع على مذهب عامة احنفية صم عص
يوه اى يوم احصر فى الوقت الناقص وهو وقت تغير شمس لان
السببية قد انتقلت اليه فنقصانه اوجب ناقضا وادى كما وجب ولا يصح
عصر لسمه لاصح قضاء عصر اليوم الآخر لان سببه اى سبب عصر
الاس اى الجملة اى مجموع الوقت ناقص من وجه اى من جهة
اشتماله على الناقص وهو الوقت الآخر وكامل من وجه فالواجب به لا يكون
ناقصا من كل وجه فلا يتبادى عصر الاس الذى سببه ناقص من وجه و
كامل من وجه بالناقص من كل وجه وهو الوقت الآخر الذى هو ناقص
من كل الوجوه واعتدص على دليل عدم صحة عصر الاس فى الناقص
بلزوم صحته اى عصر الاس اذا وقع بعضه اى بعض
عصر الاس فى الوقت الناقص وبعضه اى بعض عصر الاس فى
الوقت الكامل فانه ادى كما وجب لان سبب جملة الوقت ومتضمن للكامل
والناقص فيكون الواجب ايضا كذلك مع انه لا يصح فعداك عن الجواب

السابق الى اجواب بقولنا ان الكل من الوقت كامل لان الوقت
 الكامل في كل لما كان اكثر من الناقص فحكم على الكل بحكم الاكثر اعتباراً
 بالغلبة اى غلبة الاجزاء الكاملة اذ لاكثر حكم الكل فلا بد ان الكل
 ناقص من وجه فالواجب به اى بالكل كامل من كل وجه فيجب
 اداء عصر الاس كما وجب اداء بعضه في الكامل وبعضه في الناقص لا يصح و
 اذا اندفع الاعتراض المذكور بالعدول فورد عليه الدليل المذكور الاعتراض بان
 من اسلم في اجزاء الناقص من الوقت فلم يصل صلوته اعصر فيه
 اى في هذا اجزاء الناقص عن الوقت فيجب ان يصلح في اجزاء الناقص
 مع انه لا يصح في ناقص غيره اى غير اليوم الذي اسلم في الناقص منه
 مع تغذر الاضافة اى اضافة السببية في حقه اى في حق من
 اسلم الى الكل اى كل الوقت فانه في الاول لم يكن مسلماً فيكون اسبب
 حقه ذلك الوقت الناقص فينبغي ان تقع صلوة في اجزاء الناقص فاجيب
 عن هذا الايراد بمنع عدم الصحة بانما اسلم ان صلوة في اجزاء الناقص
 غير صحيحة بل نقول انه صحيحة فان لا رابة عن المتقدمين في عدم الصحة
 وان اختلف المتأخرون في الصحة وعدمها واذ لم تكن رواية عن المتقدمين
 في عدم الصحة فيلتزم الصحة كما هو قول بعض المشايخ وخرجه في الفتاوى
 الظهيرية الى فخر الاسلام وعدم الصحة قول شمس الائمة السرخسي وغيره وهو الاوجه
 وهو مبني على ما عليه المحققون من انه لا نقص في الوقت لذاته وانما هو في الاداء
 كما اشار اليه بقوله والحق في جواب الايراد ان لا نقص في الوقت لذاته فان الوقت

لأنه لو لم يكن
 ناقصاً لكان
 ناقصاً من وجه
 وهو الذي
 هو الذي

وقت كسائر الاوقات وانما لنقص في الاداء اى اداء الصلوة
دون القضاء بالعرض اى بواسطة امر عارض وهو كون هذا الوقت ظرفاً
لعبادة الكفار فيحصل هذا النقص في الاداء لتلايم من الاداء
لشرفه اى لشرف الاداء على القضاء دون غيره اى غير
الاداء يعنى لا يحصل هذا النقص في غير الاداء وهو القضاء لعدم الشرف فيه
وكون وقته موسعاً فلا ضرورة في القضاء في الناقص مع القدرة على الكمال
وصلوة المسلم في ناقص غير اليوم الذي اسلم فيه قضاء فلا يحصل النقص فيه
فلا يصح في الناقص مسألة لا ينفصل الوجوب وهو اشتغال
ذمة المكلف بشئ من لفعل والمال عن وجوب الاداء وهو لزوم
تفريق ذمة المكلف عما شغلت ذمته في الواجب البدنى كالصلوة
عند الشافعية فانهم يقولون انه لا يمكن تحقق الوجوب مع عدم تحقق
وجوب الاداء في الواجب البدنى بخلاف الواجب المالى كالزكاة
فانها عندهم قبل التحول كانت نفسها واجبة بالنصاب دون ادائها فانه
يجب بعد التحول بدليل علام الاثتم اى اثم المكلف الذى وجب
عليه الزكاة بالتأخير من وقت ملك النصاب الى حولان التحول فان
ما قبله لا يؤخذ بها ولو كانت واجبة الاداء قبل حولان التحول اثم بالتأخير
وترك الاداء قبل حولان التحول والسقوط اى سقوط الزكاة عن
ذمة المكلف الذى وجب عليه الزكاة بالتججيل اى بادائها معجل
قبل حولان التحول بنية الفرض ولو لم تكن واجبة لم تقط بالتججيل فعلم انها قبل

احتمازاً عن اللغو اے کون خطاب لغو الان النائم غافل غیر فہم
 للخطاب وخطاب من لا یفہم توفیل فی التکوین وروا هذا الاستدلال
 ولقائل ان یمنع عدم خطاب بانما لانسم ان النائم لوکان مخاطباً بالادار
 یلزم اللغو وانما یلزم اللغو اے کون خطاب مع النائم لغو لوکان
 النائم مخاطباً بالفعل الات اے بان یفعل فی حالة النوم ویس کذلک

بل هو اے النائم مخاطب بہ اے بالفعل یعنی بان یفعل بعلا اننباء
 اے الاستیقاظ کا خطاب للمعدوم فانہم جوزوا خطاب المعدوم بنار علی
 ان المطلوب صدور فعل حالة الوجود حتمی قال شمس الائمۃ من شرط وجوب الادار
 القدرة التي بہا یتکون المامور من الادار الا انہ شرط وجودہ عند الامر بل عند
 الادار فان البنی علیہ السلام کان مبعوثاً الی الناس كافة وصح امرہ فی حق
 من وجہ بعدہ ویلزمہم الادار بشرط ان یلہم ویتمکنوا من الادار والجواب عما
 قيل فی رد یمانض علیہ العلامة قطب الدین الشیرازی فی شرح مختصر ابن
 الحاجب ان الکلام ہننا فی الخطاب بتجیزا وهو ضد تعلیق والخطاب بالمعدوم

انما یصح تعلیقاً ولا یسرق فی هذا الخطاب اے خطاب التعلیق بین الصبی
 غیر الکلف والبالغ الکلف والمريض والصحيح والنائم والمستيقظ بخلاف
 الاول اے خطاب التجیزا فانہ یعلق بالبالغ بالصحيح المستيقظ لا بالصبی والمريض
 والنائم فان الخطاب للنائم کا خطاب للمعدوم خطاب تعلیق ولا کلام فیہ وامنا
 الکلام فی الخطاب بتجیزا وهو منفی عن النائم کما ہو منفی عن المعدوم فعلى هذا
 اے علی تقدیر الکلام فی الخطاب بتجیزا الواننبہ اے استیقاظ الصبی النائم

بعد خروج الوقت بالغلا قضاء ای قضاء بفعل الواجب لذی مضی وقته
 وهو نائم كالصلوة التي مضى وقتها وهو نائم عليه اے علی یسبی السائم
 الذی استیقف بالغلا بعد خروج الوقت الاحتیاطا ای الا ان یقف
 هذه الصلوة علی سبیل الاحتیاط بلا وجوب علیه وهو قول بعض المشائخ ومنه
 الخلاصة والمختار ان علیه القضاء ونقله عن ابی حنيفة ^{رحمته} لکذا فی التقریر شرح
 التحریق فاقیل فی التلویح للفتاوی و محکم الاصول للحافظ امان الله
 البزار سی استدلالا علی انفصال الوجوب عن وجوب الاداء ان الوجوب هو
 اشتغال ذمة المكلف بالشئ لا یرحم لا ینفک قبل البعثة وقبل الدعوة لعقلية الحسن
 ای کون احسن عقليا كما هو مذهبنا ای مذہب الحنفية لان استحقاق الثواب
 لا یخلو عن نوع شغل الذمة و لیس وجوب الاداء قبل البعثة وقبل الدعوة فانه
 انما یکون بالطلب وهو بالشرع فوجوب الوجوب بدون وجوب الاداء فانفصل
 الوجوب عن وجوب الاداء فیرد علیه اے علی ما قیل انه اے
 اثنان یلزم ثبوت اے ثبوت الوجوب بدون الشرع ولم یقل ب
 اے ثبوت الوجوب بدون اشرع احد منا ای من اهل السنة والجماعة
 وان نسب هذا الى المتزلة وكيف یقول بثبوت الوجوب بدون اشرع احد منا
 و لیس لنا ای لاهل السنة والجماعة اصل خاص یمتثل به الا حکام سوء
 الاصول الاربعة ثم اعلم انهم ای حنفية صرحوا بان لا طلب للفعل
 فی اصل الوجوب بدون وجوب الاداء بل هو ای اصل الوجوب مجرد
 اعتبار من جانب الشارع ان فی ذمته ای ذمة المكلف جبرا بلا احتیاط

و قد مر فی کتابنا ان الوجوب هو اشتغال الذمة بالشئ لا یرحم لا ینفک قبل البعثة وقبل الدعوة لعقلية الحسن
 ای کون احسن عقليا كما هو مذهبنا ای مذہب الحنفية لان استحقاق الثواب لا یخلو عن نوع شغل الذمة و لیس وجوب الاداء قبل البعثة وقبل الدعوة فانه
 انما یکون بالطلب وهو بالشرع فوجوب الوجوب بدون وجوب الاداء فانفصل الوجوب عن وجوب الاداء فیرد علیه اے علی ما قیل انه اے
 اثنان یلزم ثبوت اے ثبوت الوجوب بدون الشرع ولم یقل ب اے ثبوت الوجوب بدون اشرع احد منا ای من اهل السنة والجماعة
 وان نسب هذا الى المتزلة وكيف یقول بثبوت الوجوب بدون اشرع احد منا و لیس لنا ای لاهل السنة والجماعة اصل خاص یمتثل به الا حکام سوء
 الاصول الاربعة ثم اعلم انهم ای حنفية صرحوا بان لا طلب للفعل فی اصل الوجوب بدون وجوب الاداء بل هو ای اصل الوجوب مجرد
 اعتبار من جانب الشارع ان فی ذمته ای ذمة المكلف جبرا بلا احتیاط

الفعل الواجب واورد على ما صرحوا به ان اصل الوجوب للصلوة في اول
 الوقت واصل الوجوب للزكاة في اول التحول والصلوة في اول الوقت و
 الزكاة في اول التحول تسقطان الصلوة والزكاة الواجبين فلو لم يكن الطلب في
 اصل الوجوب كيف تسقطانها لان الفعل بلا طلب كيف يسقط الواجب
 فان استقام الواجب شرع لوجود الواجب وهو اى الواجب انما يكون واجبا
 بالطلب واذا لم يوجد الطلب كما صرحوا فلا وجوب فاعى شئ يقطع بفعل
 و ايضا قصدا لا مثال بالفعل الواجب انما يكون بالعلم به اى
 بالطلب يعنى طلب ذلك لفعل الواجب فحيث لا طلب لا قصد لا مثال فكيف
 يسقط الواجب بالفعل والجواب عن الايراد المذكور اننا نسلم ان الواجب
 انما يكون واجبا بالطلب فقط بل قد يكون واجبا بالسبب
 اى تحقق سبب لك الواجب ايضا والشئ قد ثبتت في الذمة ولا يطلب
 كما للدين المتأجل اى الدين الذى قدر له الاجل فانه ثابت في الذمة
 وغير مطلوب بدون مضى الاجل والتأجل لمطار اى التأجل الذى اطارته
 الریح والقسم الى دار انسان او حجره لا يعرف فالك اى لا يعرف ان هذا التأجل
 مملوك اى شخص فانه مشغول الذمة ولا طلب لعدم العلم بالمالك وانما قيل بقوله
 مما لا يعرف ماله لانه اذا علم المالك فالاداء واجب والامثال يتفرع على
 العلم بثبوت اى بثبوت الوجوب لانه العلم بثبوت طلبه فلا
 يقتضى السقوط سبق الطلب اقول فقام المقام اى فهم المقام وتحقيقه
 ان لنا خطاب وضع بالسببية اى بيان ان هذا سبب لذلك كدلوک شمس

لان قد علم ان
 وجوب الزكاة في اول التحول
 سبب ايضا بان
 لا تسقط
 في نفس الواجب
 بل في سببه
 فانما هو
 انما يكون واجبا
 بالطلب فقط
 بل قد يكون
 واجبا بالسبب
 اى تحقق سبب
 لك الواجب
 ايضا والشئ
 قد ثبتت في
 الذمة ولا يطلب
 كما للدين
 المتأجل اى
 الدين الذى
 قدر له الاجل
 فانه ثابت في
 الذمة وغير
 مطلوب بدون
 مضى الاجل
 والتأجل لمطار
 اى التأجل الذى
 اطارته الریح
 والقسم الى
 دار انسان
 او حجره لا
 يعرف فالك
 اى لا يعرف
 ان هذا التأجل
 مملوك اى
 شخص فانه
 مشغول الذمة
 ولا طلب لعدم
 العلم بالمالك
 وانما قيل
 بقوله مما لا
 يعرف ماله
 لانه اذا علم
 المالك فالاداء
 واجب والامثال
 يتفرع على
 العلم بثبوت
 اى بثبوت
 الوجوب لانه
 العلم بثبوت
 طلبه فلا
 يقتضى
 السقوط
 سبق الطلب
 اقول فقام
 المقام اى
 فهم المقام
 وتحقيقه
 ان لنا خطاب
 وضع بالسببية
 اى بيان ان
 هذا سبب
 لذلك كدلوک
 شمس

سبب وجوب صلوة الظهر فمذا الخطاب للوجوب ای لكون السبب في
 ذمة المكلف وخطاب تکلیف ای یقصد به تکلیف المكلف بالاقتضاء ای
 بالطلب منه ایقاع الفعل واذا كان الخطابان مختلفین فیجب ان يكون الثابت لحدھا
 ای باحد الخطابين غیر الثابت بالآخر ای بالخطاب الآخر والا فثبتت
 الفعل حقاً موكداً علی الذمة ای ذمة المكلف من الاول وهو خطاب لوضع و
 بسو ای ثبوت الفعل حقاً موكداً للوجوب نفسه والطلب بإيقاعه ای بإيقاع
 هذا الفعل فی العین ای فی الخارج من الثانی هو خطاب التکلیف وهو وجوب الاداء
 فعلم ان الوجوب ثقی ووجوب الاداء شیء اخر سوسه الوجوب یفصل احدهما عن الآخر وعلم ایضاً
 ان لا طلب للفعل فی الاول ای فی وجوب نفسه بل الطلب للفعل فی الثانی
 ای فی وجوب الاداء لا ای وان لم یکن كذلك بل كان الطلب فی الوجوب ن
 وجوب الاداء فیکون المفهوم من خطاب الوضع الطلب دون خطاب التکلیف
 لزم قلب الوضع اے عکس ما وضع شیء له فان وضع حکم التکلیف لان
 یومر بالتفريق عن ذمته وهو ساق للطلب والسببیه لیست الا للتعریف
 المحض بان عند وجود السبب یكون المكلف مشغول الذمة بالفعل بدون الطلب
 فی الحال فلو عکس الامر انعکس الوضع فتدبر لعله اشارة الے ان هذا الفقه
 مخالف لمن یرجع الخطاب الوضعی الے الخطاب التکلیفی ولا یفرق بینهما مسئلة
 الاداء فعل الواجب فی الوقت اے وقت هذا الواجب
 المقدس لے اے لهذا الواجب وخرج به الم یقدر له وقت کا نوافل
 المطلقة فانها لا تصف بالاداء ولا بالقضاء بخلاف النوافل الموقته کالسنن

لقد قدردان
 المشی الا ان یخرج
 الا حکم التکلیف
 الاداء موكداً
 علی ثبوت الفعل
 تحت طلب التکلیف
 لان وقت هذا
 دن کلان واما قضاء
 به العرفی کما فی
 نیکی فی نوافل
 الوقت ان یفترق
 نوافل مضمون

الرواتب وصیام ایام البیض والست من الشوال فانها تنصف بالاداء والقضاء
 وفرض الحام في تحسیر الوقت المقدرة شرعا بقوله العمر وغيره ليشمل
 الواجب المطلق والموقت شمس عا واما كون العمر وقتا للنوافل المطلقة
 فمن اقتضاء العقل لاسن تقدير اشرع خرج به ما قدره وقت لاشرع عا كالزکوة
 اذا عین لما الامام شهر کذا ذکر القلعة عنده في شرح المختصر لکن قال انما انما
 في شرح الشرح ثم التقييد بقوله شرعا ينبغي ان يكون للتحقيق ودون الاحتراز
 عما ذكره الشارح لان ايتاء الزکوة في الشهر الذي عینه الامام اداء قطعا اللهم
 الا ان يقال المراد انه ليس اداء من حيث وقوعه في ذلك الوقت بل في
 الوقت الذي قدره الشارع حتى لو لم يكن الوقت مقدرا في اشرع لم يكن
 اداء كالنوافل المطلقة بل النذور المطلقة واما على ظاهر كلام المصنف اے ابن
 احباب فهو احتراز عما اذا عین المكلف لقضاء الموسع وقتا وفعله فيه وما قيل
 انه احتراز عن الصلوة الفاسدة في وقتها بعيد جدا وبني على ان شرعا يتعلق
 بفعل لا بالمقد راسه فعل حال كونه مشرعا عانتی وذكر الفاضل ميرزا جان
 في حاشية شرح المختصر او قدر لاشرع عا كالزکوة يعین له الامام شهرا
 فوقعه في ذلك الشهر المخصوص من حيث انه عین له الامام ليس اداء و
 ان كان وقوعها فيه من حيث انه من اجزاء ايتاء الزکوة اداء منتهى وقيل
 في تحسیر لابن العام وهو ای فصل الواجب في وقت المقد ر له لتايل بالنسبة
 الى الوقت فانه لا يشترط لكونه اداء وجود جميعه في الوقت بل اشرط ابتداء
 اے ابتداء فصل الواجب في وقت المقد ر له شرعا غير العمر كالتحسیر

ثم ما عرفت في تحسیر الوقت المقدرة شرعا بقوله العمر وغيره ليشمل
 الواجب المطلق والموقت شمس عا واما كون العمر وقتا للنوافل المطلقة
 فمن اقتضاء العقل لاسن تقدير اشرع خرج به ما قدره وقت لاشرع عا كالزکوة
 اذا عین لما الامام شهر کذا ذکر القلعة عنده في شرح المختصر لکن قال انما انما
 في شرح الشرح ثم التقييد بقوله شرعا ينبغي ان يكون للتحقيق ودون الاحتراز
 عما ذكره الشارح لان ايتاء الزکوة في الشهر الذي عینه الامام اداء قطعا اللهم
 الا ان يقال المراد انه ليس اداء من حيث وقوعه في ذلك الوقت بل في
 الوقت الذي قدره الشارع حتى لو لم يكن الوقت مقدرا في اشرع لم يكن
 اداء كالنوافل المطلقة بل النذور المطلقة واما على ظاهر كلام المصنف اے ابن
 احباب فهو احتراز عما اذا عین المكلف لقضاء الموسع وقتا وفعله فيه وما قيل
 انه احتراز عن الصلوة الفاسدة في وقتها بعيد جدا وبني على ان شرعا يتعلق
 بفعل لا بالمقد راسه فعل حال كونه مشرعا عانتی وذكر الفاضل ميرزا جان
 في حاشية شرح المختصر او قدر لاشرع عا كالزکوة يعین له الامام شهرا
 فوقعه في ذلك الشهر المخصوص من حيث انه عین له الامام ليس اداء و
 ان كان وقوعها فيه من حيث انه من اجزاء ايتاء الزکوة اداء منتهى وقيل
 في تحسیر لابن العام وهو ای فصل الواجب في وقت المقد ر له لتايل بالنسبة
 الى الوقت فانه لا يشترط لكونه اداء وجود جميعه في الوقت بل اشرط ابتداء
 اے ابتداء فصل الواجب في وقت المقد ر له شرعا غير العمر كالتحسیر

عند الحنفیة فی صلوٰۃ العصر فلو وقعت التحریمة فی صلوٰۃ العصر فی الوقت
 وباقی الصلوٰۃ فی غیر الوقت فی اداء الركعة عند الشافعیة فی
 صلوٰۃ العصر وفتح فلو وقعت الركعة فی الصلوٰۃ المذکورتین فی الوقت
 وباقی الصلوٰۃ فی غیر الوقت فی اداء هذا علی ما هو الاصح الا وجه عندهم کما
 ذکره النووي وغیره والافنی المیظ الصلوٰۃ الواحدة یجوز ان یکون بعضها اداء
 وبعضها قضاء کصلوٰۃ مصلی العصر غربت شمس علیه فی خلال صلوٰۃ وسبقه
 الی هذا الناطق ایضاً و ذکر ابو حامد من الشافعیة انه قول عامة الشافعیة
 قیل وهو تحقیق اعتبار الکل جزء بزمانه وعلی هذا فلا یکون فی العبارة تساهل
 کذا فی التقریر ومنه اسی من الاداء الاعادة کما صرح به القاضی عضد فی
 شرح المختصر حیث قال ان الاعادة تتم من الاداء فی مصطلح القوم وان وقع فی
 عبارات بعض المتأخرین خلافه و ذکر السبکی فی شرح المنهاج انه مصطلح
 الاکثرین وقال المحل فی شرح جمیع الجوامع وهو ظاهر کلام المصنف وصرح فیہ
 ما قال الغزالی فی المستصفی الواجب ان ادی فی وقتہ لیس فی اداء وان ادی بعد
 وقتہ المصنوق والموسح سبی قضاء وان فخل مرة علی نوع من الخلل ثم فخل ثانیاً
 فی الوقت لیسی اعادة وقال الامام الرازی فی الحصول العبادة لتوصف بالقضاء
 والاداء والاعادة فالواجب ان ادی فی وقتہ لیس فی اداء واذا ادی بعد
 حرج وقتہ المصنوق والموسح لیس فی قضاء وان فخل مرة علی نوع من
 الخلل ثم ثانیاً فی وقتہ المضروب لیس فی اعادة وقال البیضاوی وهو اے
 الواجب اداء ان فخل فی وقتہ المعین وقضاء ان فخل فی غیره

والاداء سبوقا بادر مختل لیسى اعادة وقيل انه قسم ثالث ليس من الاداء و
 لاسن القضاء وعلیه شى البیضا وے فی المنہاج مناسباً لصاحب المحل فی
 المنہاج العبادۃ ان وقعت فی وقتہا المعین ولم یسبق بادر مختل فاداء والا
 فاعادة و فی المحل الایتان بالعبادة خارج اوقاتہا یمس قضاء و فی اوقاتہا
 اما ان یکون سبوقا بادر مختل لیسى اعادة اولایون و یمس اداء و ذکر التفاضل انی
 فی شرح الشرح و ظاہر کلام المتقین و المتاحسین انہما ے الاداء و القضاء
 و الاعادة اقسام متبایة وان ما فعل ثانیاً فی وقت الاداء لیس بادر
 و لا قضاء و لم نطلع علی ما یوافق کلام الشارح اے القاضی محمد صریحاً نعم
 کلام الامام الغزالی ان الاداء ما یؤدی فی وقتہا ربما یشر بذک لو لم یناقش
 فی اطلاق التادیة علی الاعادة و لو سلم فعل کلام المصنف علیہ تکلف ظاہر لظہور
 ان اولاً فی تفسیر الاداء مقابل لثانیاً فی تفسیر الاعادة و هو متعلق بفعل قطعاً
 انتہ و تعقبه الفاضل سیراجان بمانصہ البیضا وے فی مرصاده و قال و
 اما ان حل کلام المصنف علیہ تکلف ظاہر لظہور ان اولاً فی تفسیر الاداء مقابل
 لثانیاً فی تفسیر الاعادة و هو متعلق بفعل قطعاً فالامر فیہ بین بعد ما تحقق
 عند الشارح ان الاصطلاح الشائع فی لفظ الاداء ما ذکرہ فتاى انتہ

لقد ورد في المحل الاول
 بفعل بادر مختل
 العبادة يجب ان يكون
 لا يجوز ان يكون
 و قد لانه
 في حكمه من غير
 فحينئذ لا يتنازع
 في اداء العبادات

و هو اے الاعادة الفعل فيه اى في وقت المقدرة له شرعاً ثانياً
 اى مرة اخرى ^{بالحل} واقع في فعله اولاً و هو المشهور عند الشافعية
 و هو الذي حيزم به الامام الرازى و رحمه ابن الحاجب في مختصره و تردد فيه
 السبكي في جميع الجوامع و نشر القاضى ابوبكر الحلبي لفوات شرط

شس عا کالجیض فانه ملغ عن الصوم والصلوة لم یتمکن المکلف من الصوم
والصلوة لاجله او عقلا کالنفوس فانه فی وقت الفجر مثلاً یمنع النائم المکلف
عن الصلوة عقلاً فلج الصبح بعد فساد الحج الاول اذ ادر حقيقة لا قضاء لانه مؤدی
فی وقته وهو العزم والقضاء الفعل بعد الوقت قال اسید فی حاشیة شرح المحقر
بمخلاف الحج فان وقته مقدّر محسین لكنه غیر محدود فینوصف به اسی بالاداء ولا یوصف
بالقضاء لوقوعه دائماً فمقدر له شرعاً اولاً انتی وحشره الفاعل سیراجان فی
حاشیة شرح المختصر فتسمیة جم الصیغ بعد الحج الفاسد قضاء
کما وقع فی عبارة شاتخنا وغیرهم بحجاً من حیث المشابهة مع المقضی فی
الاستدراک لاحیقة ومن جعل الاداء والقضاء فی غیر الواجب یدل
لفظ الواجب الواقع فی تعریف الاداء والقضاء بالعبادة اسی
بلفظ العبادة فقال العبادة ان وقعت فی وقتها المقدر له شرعاً فاداء
والا فقضاء ونص القاضی البوزید فی التکویم وصدور الاسلام فی شرحه
على ان الاداء نوعان واجب وفضل کذا فی التکویم و ذکر الاسنوی فی شرح
المنهاج ان الامام ذکر فی اول التکویم ان العبادة توصف بالاداء والقضاء
والاعادة ولم یخصها بالواجب ثم قال الواجب اذا ادى فی وقته سبی اداء
الی آخر ما قال فعلت ان ذکر الواجب من باب التمثیل فقط انتی قال القاضی
عصده فی شرح المحقر اقول تقیم آخر المحکم وهو ان الفعل قد یوصف بکونه
اداء وقضاء واعادة انتی و ذکر الابرر فی حاشیة شرح المحقر قوله تقسیم
آخر المحکم فیه اشعار بان الاداء والقضاء لا یختصان بالواجب بل یوصف للمندوب

له فیدل
الواجب مذکور
عبداللہ
تبعه
شیخ
تبعه

ایضا بہما و علیہ قول الفقہاء والنوافل الموجبۃ تقضی ابدأ و قول اکثر
 الاصولیین الواجب تقسم الی ادار و قضاء و اعادۃ لا یقتضی عدم انتقام
 المذوب ایہا کیف و یجوز ان یکون بین اقسام و اقسام عموم من وجہ انتہ
 مسئلۃ تأخیر الفعل الواجب من المكلف المدرك لوقت الفعل
 مع ظن المكلف المذكور بالموت اسی موت نفسه فی جنۃ ما
 من الوقت اسی وقت الفعل قبل فعل معصیۃ اتفاقا لان الجزء
 الذی ظن المكلف موته فیہ ہوا جزاء الآخر باعتبار المكلف لعدم بقاء المكلف
 بعد هذا الجزاء فالموت یجمل البعض و ہو من الاول الی الجزاء الذی ظن الموت
 فیہ کلا اسی کل الوقت و ترک الواجب کل الوقت موجب العصیان و ذکر الفاعل
 میرزا جان فی حاشیۃ شرح المختصر و فیہم منہ حال ما اذا شک فی الموت
 و ہی انہ لا عصیان فی التأخیر یدل علیہ ما فی بعض شروح المنہاج فان لم
 یمت المكلف الظان بالموت و ظهر کذب ظنہ و فعلہ اسی فعل المكلف
 الظان بفعل الواجب فی وقتہ المقدّر شرعاً فاجہو علی انہ اسی
 علی ان فعل الواجب فی وقتہ اداء لا قضاء لصدق حدہ اسی حد
 الاداء علیہ اسی علی فعل الواجب فی وقتہ اذ حد الاداء فعل الواجب فی
 وقتہ المقدّر شرعاً و الشرع قد قدر الوقت من الاول الی الآخر ففی اسی جزاء
 منہ فعل المكلف ذلک بفعل الواجب کان اداء و بہ قال ابو حامد الغزالی
 من الشافعیۃ کما نص علیہ السنوی فی شرح المنہاج و قال القاضی
 ابو بکر الباقلائی من المتکلمین کما نص علیہ ابن احماد فی المختصر و القاضی

لعل قوله
 معصية اتفاقا قولنا
 على ان الاداء التقضي
 لا يقتضي عدم انتقام
 المذوب ايها كيف
 و يجوز ان يكون بين
 اقسام و اقسام عموم
 من وجه انتہ
 باعتبار المكلف المدرك
 لوقت الفعل
 مع ظن المكلف المذكور
 بالموت اسی موت نفسه
 في جنّة ما
 من الوقت اسی وقت
 الفعل قبل فعل
 معصية اتفاقا لان
 الجزء
 الذي ظن المكلف موته
 فيه هو الجزء الآخر
 باعتبار المكلف لعدم
 بقاء المكلف
 بعد هذا الجزء
 فالموت يجمع البعض
 و هو من الاول الى
 الجزء الذي ظن الموت
 فيه كلا اسی كل
 الوقت و ترك الواجب
 كل الوقت موجب
 العصيان و ذكر
 الفاعل
 ميرزا جان في حاشية
 شرح المختصر و فيه
 من حال ما اذا شك
 في الموت
 و هي ان لا عصيان
 في التأخير يدل عليه
 ما في بعض شروح
 المنہاج فان لم
 يمت المكلف الظان
 بالموت و ظهر كذب
 ظنه و فعله اسی
 فعل المكلف
 الظان بفعل الواجب
 في وقتہ المقدّر
 شرعاً فاجہو علی
 انہ اسی
 علی ان فعل الواجب
 في وقتہ اداء لا
 قضاء لصدق حدہ
 اسی حد
 الاداء علیہ اسی
 علی فعل الواجب
 في وقتہ اذ حد
 الاداء فعل الواجب
 في وقتہ المقدّر
 شرعاً و الشرع قد
 قدر الوقت من
 الاول الى الآخر
 ففی اسی جزاء
 منہ فعل المكلف
 ذلک بفعل الواجب
 کان اداء و بہ
 قال ابو حامد
 الغزالی
 من الشافعية
 کما نص علیہ
 السنوی فی
 شرح المنہاج
 و قال القاضی
 ابو بکر
 الباقلائی من
 المتکلمین
 کما نص علیہ
 ابن احماد
 فی المختصر
 و القاضی

حسین من الغفار کما نص علیہ اسکی فی جمع الجوامع فعلہ بعد الجزاء الذی
 ظن موت نفسه فیہ سواء کان فی وقتہ المقدّرہ شرعاً او لاقضاء لان
 وقتہ ای وقت الفعل الواجب شرعاً بحسب ظنہ ای ظن المكلف
 الظان موت نفسه فی ذلک الجزاء قبلہ ای قبل الجزاء الذی ظن الموت
 منہ ولم یفعل فیما بینہما فی غیر وقتہ فان ظنہ سبب لتعین ما قبل ذلک الجزاء و قتالہ
 شرعاً اذا اثار جعل ظن المكلف مناط الاحکام الشرعیۃ و فعلہ فی غیر
 وقتہ المقدّرہ شرعاً قضاء لا ادار قال الامام سی الاصل بقا جمیع الوقت
 وقتاً للادار کما کان ولا یلزم من جعل ظن المكلف موجبا للعصیان بالتأخر
 مخالفۃ ہذا الاصل و تضییق الوقت بمعنی انہ اذا بقی بعد ذلک الوقت کان فعل
 الواجب فیہ قضاء و لهذا لا یلزم من عصیان المكلف بتأخیر الواجب الموسع
 عن اول الوقت من غیر عزم عند القاعن ان ینوی فعل الواجب بعد ذلک
 الوقت قضاء ثم قال و ہون غایۃ الاتجاه و بالفرق بانہ لم یلزم کون قضاء
 ہہنا لان الوقت لم یرضیقا بالنسبۃ الی ظنہ ہہنا بخلافہ ثم نعم لو کان کونہ
 قضاء بنیاً علی ان العصیان ینافی الادار لانتجہ ما ذکرہ کذا ذکر التفات زانی فی
 شرح الشرح لکنہ لیس کذلک علی ما یظہر من شہبہ کذا قال العلومی فی حاشیۃ
 شرح الشرح و یرد علیہ ای علی القاضی اعتقاد المكلف انقضاء الوقت
 اے انقضاء وقت الفعل الواجب بعد محییۃ قبس دخولہ اے دخول
 الوقت و الاحمال انہ لم یحیی فضلاً عن الانقضاء و اخر الفعل ولم یشتغل بہ فانہ
 یبصر اتفاقاً فاذا بان اسی ظہر الخطأ اسی خطا اعتقادہ بان ظہر

وانه عيب والعيب على الحكيم تقال لثبانه غير جائز فيكون تكليفا محالا فيؤدي
هذا الشرط الى التكليف المحال واذا جعل بشرط نفس سلامة العاقبة في الواقع فلم
يؤد الى تكليف المحال لان سلامة العاقبة وان لم يكن اختياريا للمكلف لكنها
غير ممنوعة الوقوع فليس التكليف شرطه تكليفا بالمحال حتى يؤدي الى تكليف
المحال يقتضي هذا القول التخييليين ممكن اي جائز وهو التأخير
حال السلامة : ممنوع اي محال وهو التأخير عند عدم السلامة لاستحالة
المشروط عند عدم الشرط وهو اي التخييليين ممكن وممنوع محال والمحال معدوم
فهو يرفع حقيقة التخييليين واجبنا لا مخيرا وعدم التخييليين يرفع حقيقة
التوسع لان الموسع مندرج تحت التخيير وكان الكلام في الواجب الموسع
فتدبر لعله اشارة الى انه منقوض بالواجب العمري ومنقوض بالتخييليين الصوم
والاطعام فان ينبغي ان يتحقق فالاطعام ممكن وان لم يتحقق فهو ممنوع وقرابن الحجاب
بين ما وقت العصى اي الواجب الذي وقته تمام احمد كالج
فيعصى بالتأخير وان كان مع ظن السلامة والموت فجمارة وبين غيره
اي غير ما وقته العمر وهو الواجب الموسع فلا يعصى المكلف ان اخرو عن
الوقت مع ظن السلامة ومات فجمارة حيث قال في المختصر وهذا بخلاف ما وقته العمر
فانه لو اخروا عصى والالم يتحقق الوجوب انتهى ليس بسديد لان
الوجوب مشترك بين الواجب العمري والواجب الموسع فان كان
سبب العصيان في الاول الوجوب فينبغي ان يعصى بالثاني ايضا وعذر الفقهاء
في الواجب الموسع بان الموت فجمارة ليس بضرر منه بل هو مفوت للواجب ولم يدركه

حتى يفرغ من قبل ان يصادفه الموت فلا يصح عامر في الواجب الموسع
والواجب العمري لا يتحقق بالواجب الموسع فلو قبل عذر الفجأة في الواجب الموسع
قبل في الواجب العمري فلا فرق ولا وجه للعصيان في الواجب العمري دون الواجب
الموسع وفيه فإيه فانه فرق بين العمري وغيره كالنظر مثلاً بان ترك الطهر مع
ظن السلامة والموت فجأة ليس في جميع وقته المقدرة شرعاً اذ وقته باق لو لم
يمت لاداءه فيه بخلاف الواجب الذي وقته العمد اذا ترك بسبب موت الفجأة فانه
تركه في جميع وقته وهو تمام عمره ولا يبقى له موت وقت في الواقع فالموت فجأة قبل وقت
التفريق في الواجب الموسع لا يوجب العصيان ولا يلزم عدم تحقق الوجوب اذ
ترك الواجب انما يوجب العصيان اذا ترك في جميع وقته المقدرة شرعاً
وهنا ترك في جميع وقته المتدروها انك ترك في بعضه فعدم العصيان
لا يكمل في تحقق الوجوب وذكر الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر
ان الفرق بين الواجب الموسع الذي وقته العمر كلج وبين الواجب الموسع
الذي ليس وقته تمام العمر كالنظر مثلاً خلاف مذهب الجمهور في الحصول بحوزة التأخير
فيما سيج له العمر بشرط ان يغلب على ظنه انه يبقى فلو ظن انه لا يبقى تعين وعصيه
بالتأخيرات او لم يميت وفي المنهاج الموسع قد يسع العمر كلج وقضاء
الفوات فله التأخير الملم يتوقع فواته ان احضر لمرض او كبر اذ الم يكن توقعه
لفوات على تقدير التأخير لعله المرض او الكبر وقال السيد في حاشية شرح
المختصر الفرق بين ما وقته العمر وبين غيره مشكل فان ما سيج وقته العمر ان لم يجز
تأخير اصله لم يكن موسعاً قطعاً وان جاز فاماً مطلقاً فلا عصيان بالتأخير

قد روي في بعض النسخ ان
الذي ذكره في بعض النسخ
من قبل ان يفرغ من
في الواجب الموسع
لان عذر الفجأة في
لم يتحقق بالواجب الموسع
الذي ليس وقته تمام العمر
ان يغلب على ظنه انه
في جميع وقته المتدروها
انك ترك في بعضه فعدم
العصيان لا يكمل في
تحقق الوجوب وذكر
الفاضل ميرزا جان في
حاشية شرح المختصر
ان الفرق بين الواجب
الموسع الذي وقته العمر
كلج وبين الواجب الموسع
الذي ليس وقته تمام
العمر كالنظر مثلاً خلاف
مذهب الجمهور في
الحصول بحوزة التأخير
فيما سيج له العمر
بشرط ان يغلب على
ظنه انه يبقى فلو ظن
انه لا يبقى تعين وعصيه
بالتأخيرات او لم يميت
وفي المنهاج الموسع
قد يسع العمر كلج
وقضاء الفوات فله
التأخير الملم يتوقع
فواته ان احضر
لمرض او كبر اذ
الم يكن توقعه
لفوات على تقدير
التأخير لعله المرض
او الكبر وقال السيد
في حاشية شرح
المختصر الفرق بين
ما وقته العمر وبين
غيره مشكل فان ما
سيج وقته العمر ان
لم يجز تأخير اصله
لم يكن موسعاً قطعاً
وان جاز فاماً مطلقاً
فلا عصيان بالتأخير

مع الموت فنجارة اذ لا تأثم بالجأزوا والبشرط سلامة العاقبة فيلزم التكليف
 بالحوال كما في غيره وعلى تقدير عدم الفرق لا يعصى للدليل الدال على جواز
 التأخير فيما وقته ليس تمام اهمر ولكن المصنف لما اختار الفرق بينهما توجب
 عليه انقض بالموسح الذي وقته تمام العمر فقصدي لدفعه بان في الموسح الذي
 وقته العمر لو جازله التأخير ابدأ واذامات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا بخلاف
 النظر مثلا فان جواز تأخير الـ ان تمضي وقته فلا يرفع الوجوب كذا ذكر
 السيد قدس سره قال القربا بـ اعني اقول اذا فرض وقوع النجاسة قبل قبوت
 التقييق فلو جازله التأخير واذامات لم يعص لم يتحقق الوجوب اصلا فلا صوب ان
 يقال ترك النظر في الصورة المفروقة ليس تركها في جميع الوقت المقدر له
 شرعا فلم يتحقق العصيان اذ لم يترك الواجب في جميع وقته وبهذا بخلاف ما وقته
 العمر اذ اترك بالفجأة لانه ترك في جميع الوقت المقدر له شبهة لانه تمام عمره و
 اعترض عليه السيد رحمه الله بما ذكر في بعض شروح المنهلج من
 ان الفرق المذكور لا يتقدح فيما ذكرنا من الدليل المشترك بين الصورتين غاية
 انه يعارضه في هذه الصورة فلا يتحقق فيها مقتضى احدها لمقاومة كل منهما الاخر
 ثم قال والذي يكن ان يقال في توجيهه هو ان المعارض اعني ارتفاع الوجوب
 دليل قطعي وما ذكرتموه طئي فعل به فيما عد الصورة المعارضة وفيها يتعين اعمال المعارضة
 القطعية وانه اقول ما ذكر من الدليل قطعي لقطعية مقتضى على ما يخفى واما المعارض
 فليس بتمام سيما ان يكون قطعيا مفيد العلم وذلك لانه لا يلزم رفع وجوبه
 لانه ناتركه في جميع الوقت المقدر له شرعا بحسب طئه اذا الوقت بحسب طئه

ازید من ہذا مسئلۃ اختلاف فی وجوب القضاء هل هو باسناد متصل غیر
 امر وجوب الاداء بہ وعلیہ اے علی وجوب القضاء بامر بیدالاکثر
 اے اکثر الاصولیین کما نص علیہ ابن الہمام فی التخریر ومنہم اصحابنا
 العراقیون وصاحب المیزان وعامة الشافعية والمعتزلة کما نص علیہ ابن
 امیر الحاج فی التقریر وھونذہب الامام فی الحصول والاروسے فی الحاصل
 وصاحب التحفیل کما نص علیہ الاسنوی ومختار ابن حاجب فی المختصر
 او بسا اسی بامر یوجب الاداء وھو اسی وجوب القضاء بامر یوجب الاداء
 المختار لعامة الحنفیة کالتفاسی فی زید فخر الاسلام شمس الائمة الحسنی
 ومتابعیم و بہ قال بعض الشافعية والحنابلة وعامة اہل الحدیث کما نص علیہ
 ابن امیر الحاج فی التقریر ثم هذا الاختلاف الواقع فی ان وجوب قضاء
 بامر جدید او بامر سابق فی القضاء بمثل معقول اسی مثل یدرک العقل مماثلتہ
 للقات کالصلوة للصلاة والصوم للصوم فقط دون القضاء بمثل غیر
 معقول فانه لا یجب الا بذیل آخر بالاتفاق كما صرح بہ البعض کشارح
 البدیع وصاحب لکث وصاحب التلویح وصاحب التخریر آقا فی القضاء
 مطلقا سواء کان بمثل معقول او بمثل غیر معقول کالفدیۃ للصوم كما هو
 الظاہ من اطلاق ائمة الاصول کفخر الاسلام شمس الائمة السرخسی و
 الدلیل للاکثر ان وجوب القضاء لو کان بامر یوجب الاداء فاقضی
 ہذا الامر للقضاء كما یقتضی للاداء فیکون صوم یوم الخمیس الذی ہو امر باداء الصوم یوم
 الخمیس متقنیا لصوم یوم الجمعة الذی ہو قضاء عن صوم یوم الخمیس وعدم اقتضاء

۴۶ یوم الخمیس صوم یوم الجمعة بلدی والاسی وان لم یکن
 عدم الاقتضار المذكور بهیما کان الصوم فی یوم الجمعة اداء براسه
 لاقتضار الاول فان الاداء فی الواجب فی وقته المقدرة شرعا و اذا کان کلام
 الشارع صم یوم الخمیس مثلاً مقتضیا لصوم یوم الجمعة فکان هذا الکلام فی قوة
 قولنا صم اما یوم الخمیس او یوم الجمعة وهو تنجیب بینهما فیدل علی کون یوم
 الجمعة ایضا وقما للصوم وسواء للصوم فی یوم الخمیس لان النص کما یدل
 علی یوم الخمیس یدل علی صوم یوم الجمعة فلا یحییء المکلف ترک الصوم یوم
 الخمیس کما لا یحییء ترک الصوم یوم الجمعة وهذا باطل فوجب القضا بامر حجب
 الاداء ایضا باطل وهذا الذیل للاکثر انما یستدل بان عامته اخصیفة
 ادعوا الانتظام لفظاً ای انتظام وجوب القضا لفظ یوجب الاداء
 بان اللفظ الذی یدل علی القضا بالمطابقة او تضمن وهو ای ادعاء الانتظام
 لفظاً بعيداً من عامته اخصیفة کیف ولا یلیق بحال احاد من الناس فما ظنک
 بحساب الایدی الطویلة فی العلوم ولو کان الدعوی هذا ما احتاجوا فی ایجاب
 القضا الی دلیل زائد وحکموا بوجوب قضا کل واجب کالجمعة والعیس وتکبیرات
 والتشریق ولعل مقصودهم اسی مقصود عامته اخصیفة من القول بوجوب
 القضا بما لوجب الاداء مطابقة شیء تتضمن مطالبة مثله ای مثل
 ذلک شیء عند فوته ای فوت ذلک شیء فایجاب الاول ای الاداء
 بنص موجب ایجاب الثانی ای القضا بذلک النص لانبص مبتدأ
 فان ایجاب الاول یدل علی ان ذمة المکلف مشغولة بما اوجب علیه فلا بد من

لحق قضا الاداء
 وان کان ادعاء کما یکن
 بنص ذلک صم یوم
 الذی یجب فی یوم
 ای یوم صم یوم
 فیکان ایضا فی صم
 ذلک النص لانبص
 صم یوم یوم
 جم ذلک دلیل
 الانتظام لفظاً
 فکان فی مقصود
 علی کل من ادعاء
 کما یقصد ذلک
 بان الوقت قد مرخ
 فیکون یوم
 عید من انما یجب
 لانه لیس یجب
 شرعاً لانه لیس
 یجب علی سبب
 من سبب
 نقض المد

تقریح الذمة والتقریح اما بایتان ما اوجب او بایتان مثل ما اوجب عند فوت ما
اوجب نعم معصيات القضاء اے الاشیاء التي يعرف بها القضاء بمثل
معقول او فیه ای غیر معقول یحیون ان تكون تلك الحرفات علیہ
ای غیر ما یوجب الاداء نصا كان ذلك الخیر او قیاسا غیر النص فلا
یرد انه اذا اوجب القضاء بما یوجب الاداء فما الحاجة الى النصوص الواردة فی
القضاء لان النصوص الواردة فی القضاء معرفات للقضاء یحتاج الیهما لمعرفة
المثل لا موجبات له لكن الكلام فی هذا المقام فی اصل سبب الوجوب
ای فی نفس سبب وجوب القضاء وموجبه بل هو امر الاداء الموجب له ادا امر آخر
غیر امر الاداء فافهم فانه دقیق وایجاب به عن دلیل الاكثر فی المشهور
علی ما ذکره ابن الہمام وغیره ان مقتضاہ ای مقتضی صوم یوم الخمیس امیران
الاول الصوم فان المقید یضمن المطلق والثانی کونہ ای کون الصوم فی یوم الخمیس
فاذا انجحت المكلف عن الثانی ای کون الصوم فی یوم خمیس لقواتہ ای لغوات
الصوم یوم خمیس بقی اقتضاہ او اقتضار صوم یوم خمیس الصوم مطلقا سواء کان فی الجمعة
او غیرہ فلا نسلم بداهتہ عدم اقتضار صوم یوم خمیس صوم یوم الجمعة بل الاقتضار بین
ولا یمزم کون صوم یوم الجمعة اداء لان وقته ما یمستفاد من القید وهو قد فات ففعله
فی غیر وقته وهو المعنی من القضاء ولا سواء اذا الاقتضار لصوم یوم خمیس اولاد بالذات
والصوم یوم الجمعة ثانیاً وبالعرض عند فوات الصوم یوم خمیس فلا یکون الصومان
مساویین فی غایة السقوط لانما لا نسلم ان مقتضی صوم یوم خمیس امران
بل مقتضاہ الصوم فی یوم خمیس فقط اذ لا وجوب للصوم فی صوم یوم

بحسب الوجود و شیان او شئی واحد یصدق علیه المعنیان ناظر الی الاختلاف فی
اصل آخر و هو ان ترکب الماهیة من اجنس و الفصل و تمايزهما بل هو بحسب
الخارج او بحسب العقل فان قلنا بالاول كان المطلق و القید شئین لانهما
بنزلة اجنس و الفصل و ان قلنا بالثانی و هو الحق كان بحسب الوجود و شیان واحد
کذا فی شرح الشرح فی توجیه کلام شارح المختصر و قال الفاضل میرزا
فی حاشیة فمصرح المختصر اقول الاوضح ان یقال هذه المسئلة مبذولة علی ان
المطلق لیس الا المقید لان المطلق فی الامر لیس الا الموجود فی الخارج
و هو المقید سواء قلنا بوجوده الطبیعة لا بشرط شئی و هو المطلق ام لا لکن النزاع
فی ان ذلک المقید بل هو فی الخارج شیان کما فی اللفظ و العقل ام
شئی واحد یعبر عنه بالمرکب ای باللفظ المرکب و بالمفهوم المرکب الذی کان
مدلولاً علیه لذلک اللفظ المرکب و هو ما یصدق علیه المطلق و القید و به بالتعبیر
عن المقید بلفظ ماصداً علیه ثانیاً علی ان فی هذا الشق و هو ان لا یکون
المطلق و المقید شئین فی الخارج لا بد ان یصدق المطلق و القید علی هذا
الشئی الواحد لعدم التمايز بین الكل و الجزء و کذا بین الجزء و الجزء الآخر
انما التمايز بینهما فی العقل فیسح محل نظر الی الاتحاد الخارجی و لما لم یکن
المطلق و القید عین اجنس و الفصل اذ لا یحصل من الصلوة و من تعقید ما
بالوقت المعین نوع حقیقی له وحدة حقیقیة بل لیس هذا الا ترکیباً اعتباریاً
نه علی ذلک بقوله و یظهر ذلک اشارة الی انه نظراً فان قلت ماصداً
علیه الذی یوجب فی الخارج لیس مرکباً فی العقل من هذین المضمونین کیف

ولو كان كذلك كان تركيباً حقيقياً لا انطباقاً على موجود خارجي قلت كما ان الجسم
 موجود في الخارج كذلك الجسم الابيض في ذلك مما لا شك فيه وذلك لا يقتضي
 كون التركيب منهما حقيقياً كما في هذا المثال اقول الاظهر في توجيه اختلاف ان
 المطلق في العبادة الموقته هي تلك العبادة والوقت قيد له خارج عنه لكنه
 يحتل ان يكون مشروطاً به حتى لا يصح شرعاً بدونه اذ لا يجعله الشارع شرطاً في
 صحته لنفسه بل في كمالها فاذا فاته قيد بقاء اصل وجوبها منقضى فيه حينئذ لا
 تكون المسئلة مبنية على اختلاف الذي ذكره اذ فيه بعدا ما اولا فلان بناء
 الحرف واللغة على تدقيقات الفلاسفة ليس على ما ينبغي واما ثانيا فلانه على
 ما ذكره كان الحق هو ان القضاء كان واجبا بامر جديد اذ قد تقررت في الحكمة
 ان لا تمايز بين الجنس والفصل في الخارج والالتم يصح احمل على ما قرره
 في المواقف حينئذ للقاتل بانه لم يجب بامر جديد بل بالامر الاول ان يقول
 ليس كلامي مبنياً على هذا حتى يندفع بما تقررت في الحكمة بل بما قررنا ولا ينبغي
 ان ذلك الاحتمال محتمل صحيح اظهر ما ذكره ويحتمل ان يكون مبنياً على ما تقررنا
 فلا يحسن الجسم بالاول انتهى اقول برءا على من ذهب الى وجوب
 القضاء بامر جديد بناء على اتحاد المطلق والقييد القيد ههنا اے
 في صوم يوم الخميس ظرف زمان وهو يوم الخميس واتحاد مقولة ممتدة
 اے الزمان بالمظروف وهو الصوم ههنا وان صح كما ذهب اليه
 الفلاسفة فلا يلزم من انتفاء قد منها اے من مقوله متى انتفاء
 اے انتفاء المظروف الذي هو معروض المقولة اتفاقاً ليس يزيد

الموجود فی اس هو الموجود فی الآن وضرورتی قد تبدل وامتبدل زید
فاتحاد الطرف مع المنظوف لا یدل علی ان الطرف لو اتفے اتفے المنظوف
یلزم بطلان ایجاب المطلق من بطلان ایجاب القید فیمتاج الی امر جدید فلیس
ابتداء المسئلة علی الاتحاد والتحدو فتا کل لحملہ اشارۃ الی انما سلمنا انہ لا یمیز
انتقار المنظوف عند انتقار الطرف لکن لا نسلم انہ لا یمیز بطلان ایجاب المنظوف
عند بطلان ایجاب الطرف فان الایجاب عند اتحاد الطرف والمنظوف واحد
لا تعد فیہ فبطلان ایجاب الطرف بعینہ هو بطلان ایجاب المنظوف فیمتاج فی
القضاء الی ایجاب جدید علی مذہب من قال بالاتحاد والبتہ ونوقض مختار الحنفیۃ
وهو ان وجوب القضاء بامر لوجوب الاداء بنذر اعتکاف رمضان یعنی
من نذر ان یتکف فی شہر رمضان ہذا اذا لم یعتکف فیہ ای لم یتفق لہ
ان یتکف فی رمضان حیث یجب فی ظاہر الروایۃ قضاء ای
قضاء ہذا الاعتکاف المنذور بصوم جدید سوے رمضان آخر حیث لا یصح
قضاء ہذا الاعتکاف فی رمضان آخر ولہ یوجبہ النذر ای لم یوجب
نذر الاعتکاف الذی سبب لاداء الاعتکاف الصوم الجدید اذ لو کان موجباً
للصوم الجدید لکان موجباً للاداء ایضاً بالصوم الجدید واذا کان موجباً للاداء بالصوم
الجدید لما صح اداء ہذا الاعتکاف مع صوم رمضان والتالی باطل فالمتقدم مثلاً
فعلم ان موجب القضاء امر اخر غیبیہ موجب الاداء والجواب عن ہذا النقض
ان نذر الاعتکاف کان موجباً لـ ای للصوم الجدید ولا نسلم
ان النذر لم یوجب الصوم الجدید لانہ ای الصوم الجدید شش طہ ای

شرط الاعتکاف لقوله عليه اسلام للاعتکاف الصوم رواه الدارقطني والبيهقي
 والنذر موجب للاعتکاف واليجاب المشروط موجب لایجاب الشرط فايجاب
 الاعتکاف يكون موجبا لایجاب الصوم ايجدي لكن فاطم اشرة اى
 اثر نذر الاعتکاف في ايجاب الصوم ايجدي لما نع عن الظهور وهو اى
 المانع وجوب اى وجوب صوم رمضان قبله اى قبل النذر والاداء
 اشرف من القضاء واداء هذا الاعتکاف المنذور لا يمكن الا في رمضان
 فيه الصوم الغير المقصود للاعتکاف فحينئذ ان ادعى الاعتکاف فاما ان يترك
 صوم رمضان وهو ظاهر الفساد واما ان يرد الصوم المقصود الذي هو الشرط
 الى غير المقصود وهو لاحق فلذا جاز اليفاء بهذا النذر بهذا الصوم لمتبى فلما
 نال المانع بالقضاء رمضان ظهر اشرة اى اثر نذر الاعتکاف في
 ايجاب الصوم ايجدي ولهذا اى ولعل انه ظهر اشرة لزوال المانع لا يقضى
 النذر المذكور في رمضان اخرو لا في واجب اخذ لان الصوم غير
 مقصود للاعتکاف فيها سوى قضاء رمضان الاول اذ لم يصم في
 رمضان الاول فيجوز قضاء الاعتکاف في قضاء صوم رمضان الاول اذا
 الخلف الذي هو قضاء رمضان في حكم الاصل الذي هو رمضان الاول
 فلما كان الاعتکاف صحيحا في رمضان الاول صح في قضاءه لصومه هلا
 اى خذوا مسئلة مقدمة الواجب المطلق والمراد بالمقدمة هنا
 ما يتوقف عليه الشئ وتقسم الواجب بالنسبة اليها الى متين لان ايجابه والامر
 به اذا كان مقيدا بما يتوقف عليه فهو الواجب المقيد كما في قوله تعالى واذا نودي

لم يترك
 بل خلق الله عز وجل

مع واجب
 زكاة من فطيرة

بل خلق الله عز وجل
 واجب بالصواب

وخلق الله عز وجل
 ذلك على ما لا

يمكن تغييره
 الا ان قالوا ب

بغيره فالواجب

للصلوة من یوم الجمعة فاستحو الی ذکر المدقید ایجاب اسی الی ذکر اللہ تعالیٰ
 اسی صلوة الجمعة وخطبتہا بالنداء اذالم یکن مقیداً بہ منوالواجب المطلق اسی
 بالنسبة الی الم یقید بہ وان کان مقیداً بالنسبة الی مقدمۃ احسری کما فی قوله
 تعالیٰ اقم الصلوة لدلوک الشمس فان اقامتہ الصلوة واجبة مطلقة بالنسبة
 الی الوضوء لعدم تقیدہ بہ فی الامر بہا مع توقفہا علیہ ومقیدۃ بالنسبة الی الوقت
 الذی قیدت بہ فی الامر بہا فالواجب المطلق بالم یقید ایجابہ بما یتوقف علیہ
 لا بالم یقید ایجابہ بشئ اصلاً فان ایجاب کل فعل مقید تقدیراً بوجود محله والقدرة
 الممكنة فیہ الی غیر ذلک کذا قال المابہر فی حاشیۃ شرح المختصر و ذکر
 التقطازانی فی شرح الشرح قد نسر الواجب المطلق بما یجب فی کل وقت
 و علی کل حال فنوقض بالصلوة فزید فی کل وقت قدرہ الشارع فنوقض بصلوة
 الحائض فزید الامناع و هذا لا یثمل غیر الموقعات کالندور الموقعة والايمان المطلقة
 ولا مثل الحج والزکوة من الموقعات فی ایجاب ما یتوقف علیہ من الشروط
 والمقدمات و اشار الحق الی ان المراد الاطلاق والتقیید بالنسبة الی تکلیف
 المقدمۃ حتی ان الزکوة بالنسبة الی تحصیل النصاب مقید فلا یجب والی تہنئة
 و افرادہ مطلق فنجیب انتہی قال الامام فی المحصول الواجب المطلق ہو ما
 یجب علی کل مکلف فی کل حال ویلزم منہ ان لا یوجد واجب مطلق اصلاً
 اذ ما من واجب یجب فی کل حال حتی فی حال حیض و تہلیل ما یجب علی
 کل مکلف فی کل وقت و علیہ ما علیہ کذا ذکر العلوی فی حاشیۃ شرح الشرح
 و ذکر السید الشریف فی حاشیۃ شرح المختصر الواجب المطلق بالایۃ توقف

وجوبه على مقدمة موجودة من حيث هو كذا لك وانما اعتبر الحثية لجواز ان يكون
 واجبا مطلقا بالقياس الى مقدمة ومقتضاها بالنسبة الى اخرى فان الصلوة
 بل التكليف باسرها موقوفة على البلوغ وقتل في القياس اليها مقتضى
 واما بالاضافة الى الطهارة فواجبة مطلقة وباجلها الاطلاق والقتيد امر ان
 اضافيان ولا بد من اعتبار الحثية في حدود الاشياء الداحلة تحت
 المضاف وقد صرح به صاحب الشفاعة في مباحث اجنس انتبه واتفق
 العلماء قاطبة على ان مقدمة الواجب المقيد بتلك المقدمة ليست بوجبة فلا
 يلزم من ايجاب صلوة الجمعة وخطبتها في الآية المذكورة ايجاب النداء لها
 وانما الكلام في مقدمة الواجب المطلق بل هي واجبة ام لا فالمختار انها
 واجبة مطلقا اے سوار كان سببا مقتضيا لوجود المسبب
 او شرطاً اے لا يتاقي الفعل الواجب بدون ولا يلزم تاتي الفعل الواجب
 بتاتيه سوار كان اشراط شرعا اے يجعل الشارع اياه شرطاً للفعل
 الواجب كالتفريق فان الشارع جعله شرطاً للصلوة او عقلاً اے
 يجعل العقل اياه شرطاً للفعل الواجب كترك الضد للفعل الواجب فان العقل
 يجعل ترك النوم الذي هو ضد لاقامة الصلوة شرطاً لاقامة الصلوة او عادة
 اے يجعل عادة اياه شرطاً للفعل الواجب لغسل جن من الرأس بغسل الوجه
 فان العادة تجعل غسل جن من الرأس شرطاً لغسل الوجه في الوضوء
 او غسل الوجه لا يتحقق في العادة الا مع غسل جن من الرأس وان
 امكن غسل الوجه عند العقل بدون غسل جن من الرأس وهذا بدون

نفس السبب قول اکثرین علی ما ذکرہ ابن الحاجب فی المختصر و تقاضی
عضد فی شرحہ و ابن العمام فی التحریر و التاج السبکی فی جمع الجوامع و ہو
الاصح عند الامام و اتباعہ و الامدی نفس علیہ الاسنوی فی شرح المنہلج
و قال السید فی حاشیۃ شرح المختصر یکین ادراج الاسباب فی عبارة
المتن فی صدر المسئلة فان قوله و غیر شرطیتا و لہما باطلاقة استتہ و قیل
مقدمة الواجب المطلق واجبة فی السبب فقط دون الشرط ای انکانت
المقدمة سببا لا شرطاً و ہذا المذہب لم یذکرہ ابن الحاجب قال العلامة قطب الدین
الشیرازی فی شرح المختصر ہذا مذہب الواقعة و قیل مقدمة الواجب المطلق
واجبة فی الشرط الشرعی فقط دون الشرط العقلي و العادی و السبب ہو
فمختار صاحب البدیع من الحج نفیة و مختار امام الحرمین من الشافعیة و مختار ابن
الحاجب من المالکیة فیما عدا السبب و قیل لا وجوب مطلقاً سواء
كانت المقدمة سبباً او شرطاً قال الاسنوی فی شرح المنہلج لا ذکر لہذا فی
کلام الامدی و لا کلام الامام و اتباعہ نعم حکاہ ابن الحاجب فی المختصر الکبیر و
انکان کلامہ فی الصغیر فی اثبات الاستدلال یقتضی ان ایجاب السبب مجمع
علیہ و اقروہ القاضی عضد فی شرح المختصر و السید فی حاشیۃ و ذکر انتفازا فی
فی شرح الشرح ثم لا خلاف فی ایجاب الاسباب کالامر بالقتل امر بضرب ہیف
مثلاً و الامر بالاشباع امر بالاطعام انما لا خلاف فی غیرہ انتہ و ذکر الابرہی
فی حاشیۃ شرح المختصر و قال بعضہم انکان سبباً للواجب فالامر بالواجب
یتضمن ایجابہ و انکان شرطاً فلا و ہذا المذہب لم یذکرہ المصنف یعنی ابن الحاجب

وقال آخرون الامر بالواجب لا يتضمن اقتضار ما يتوقف عليه سوار كان سببا او شرطاً شرعياً او عقلياً او عادياً ومثيل مقدمة الواجب ان كان سبباً لاختلاف في وجوبها يرد ما قاله المصنف وما قال صاحب المنهاج وجوب الشيء مطلقاً يوجب وجوب ما لا يتم الا به وكان مقدوراً او مثيل موجب السبب دون الشرط ومثيل لا فيهما انت في وقال الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر في بعض شروح المنهاج ان خلافاً قد وقع في السبب ايضاً وكلام المنهاج صريح في ذلك حيث قال وجوب الشيء مطلقاً يوجب وجوب ما لا يتم الا به وكان مقدوراً او مثيل يوجب السبب ون الشرط ومثيل لا فيهما والقول الثاني مما اختاره المرتضى الشريف رحمه الله ولم يذكره المصنف ووجهه ان حصول السبب واجب عند حصول سببه بخلاف الشرط بالقياس الى شرطه فالسبب اذا تعلقا كانه اريد بالسبب العلة التامة لا المتقنة في الجملة والفرق ضعيف لاستوائهما في امتناع تحقق الواجب بدونهما وهو مناط الوجوب في السبب ولا دخل فيه لاستلزام تحققه تحقق السبب القول الثالث لا تاتي عنه عبارة المتن بل ينبغي حمل قوله لا فيهما على لغة الوجوب في الشرط الشرعي وغيره مطلقاً سوار كان سبباً ام لا كما هو الظاهر حتى لا يكون مذمياً احسن لم يكن مذكورا في الكتب المشهورة فنوا الى التقا زاني رحمه الله مع غفلة عن كلام المنهاج غفل عن عبارة الكتاب ايضاً انتهى والليل لنا اى للتاكيد بوجوب المقدمة مطلقاً ان التكليف به اى بالوجوب بدون تكليف المقدمة يؤدى الى التكليف بالحال لان المقدمة

لما لم یجب بجزء منہما وكون الواجب مع عدم المقدمة محال والتکلیف بالمحال باطل وذكر الامام في الحصول ان الامر بالشئ لو لم یقتض وجوب ما يتوقف عليه لكان مطلقا بالفعل ولو في حال عدمه لانه لا مدخل له في التکلیف مع ان الفعل في تلك الحالة لا يمكن وقوعه لان الشرط لم یستحیل وجوده عند عدم شرطه فيكون التکلیف به اذ ذاك تکلیفا بالمحال وقد اعترض الامدی و صاحب الحاصل ومن تبعهما على تقرير الامام باعتراض زعموا انه لا یخص عنه وتقبهم الاسنوی في شرح المنهاج وحکم بصحة تقرير الامام وضعف اعراضهم

الا ترى محصل اسباب الواجب واجب واسباب الحرام حرام بالاجتماع وما قيل في الجواب من هذا الدلیل بان المستدل ان اراد ان التکلیف بالواجب بدون تکلیف المقدمة مطلقا سواء كان بالتکلیف بالواجب او بغيره یؤدی الى التکلیف بالمحال فلا یقول انضمم بالتکلیف بالواجب بدون تکلیف المقدمة مطلقا بل یقول بالتکلیف بالواجب بدون تکلیف المقدمة بالتکلیف بالواجب وان اراد ان التکلیف بالواجب بدون تکلیف المقدمة بالتکلیف بالواجب یؤدی الى التکلیف بالمحال فلا نسلم تاویته الى التکلیف بالمحال اذ یجوز ان یكون وجوبها اے وجوب المقدمة بغيره اسی بغير التکلیف بالواجب کالایمان فانه مقدمة للصلاة والزکوة وغيرهما من الواجبات وليس وجوبه بالتکلیف بالصلاة والزکوة وغيرهما بل هو واجب بنفسه بدلائل غیر دلائل تلك الواجبات فیه اے فیما قیل ان الکلام في وجوب المقدمة كان بالنظر اليه اسی الى التکلیف بالواجب لذی هذه المقدمة

لما لم یجب بجزء منہما وكون الواجب مع عدم المقدمة محال والتکلیف بالمحال باطل وذكر الامام في الحصول ان الامر بالشئ لو لم یقتض وجوب ما يتوقف عليه لكان مطلقا بالفعل ولو في حال عدمه لانه لا مدخل له في التکلیف مع ان الفعل في تلك الحالة لا يمكن وقوعه لان الشرط لم یستحیل وجوده عند عدم شرطه فيكون التکلیف به اذ ذاك تکلیفا بالمحال وقد اعترض الامدی و صاحب الحاصل ومن تبعهما على تقرير الامام باعتراض زعموا انه لا یخص عنه وتقبهم الاسنوی في شرح المنهاج وحکم بصحة تقرير الامام وضعف اعراضهم

بل هو الامر بمقدمته بمعنى ان الخطاب يتعلق به وكان الوجوب المتعلق بالمقدمة مقصودا من الخطاب المتعلق بذلك لواجب وهو استفاد من كلام المصنف اى ابن ابي حبيب في الدلائل التى ذكرناها ان غير الشرط لا يجب وكذا من جواب دلائل الجمهور حيث قال ان اردت به انه لا بد منه من مسلم لكنه غير محل النزاع وان اردت به انه مأمور به شرعا فهو ممنوع وهو المدعى فإين وليه انتى فالحق ان مقدمته الواجب فى غير الشرط الشرع لا يجب كما اختاره المصنف واما الشرط الشرع فيمكن ان يقال ان جعل الواجب مشروطا به وجعله واجبا بمنزلة الخطاب المتعلق لوجوبه وان كان النزاع فى الاعم من ذلك فالحق مع الجمهور ان مقدمته الواجب فى الواجب المطلق واجب مطلقا والظاهر ان النزاع فى ذلك المعنى الاعم لان غرض المجتهدين انما يتعلق بكون مقدمته الواجب واجبا مطلقا سواء تعلق به خطاب اصالة ام لا او مقصوده استنباط حكم الوجوب مطلقا انتى والقاتلون بعدم الوجوب مطلقا قالوا لوجب ما يتوقف عليه الواجب من المقدمة لم تعقل الشخص الامر الموجب له اى لما يتوقف عليه الواجب من المقدمة اذ لو لم يلزم تعقل لادى الى الامر بشئى وايجابه مع عدم شعور الامر به الموجب له وهو يدعى الاستحالة واللازم اعنى لزوم تعقل الشخص الامر الموجب له باطل لاننا نقطع بجواز ايجاب الفعل مع الذهول والغفلة عن مقتداته قلنا فى رد هذا الدليل لزوم تعقل الموجب للشئى لوجوبه ممنوع وانما يلزم من تعقل الموجب للشئى لو كان وجوبه اصالة وبالامر صريحا ووجوب المقدمة ليس اصالة وبالامر صريحا بل تبعا من غير الامر صريحا

على ذكر الامور
في هذه الاثر
انما واجب من انهم
تفصيل الشرط واللازم
الواجب لا لا يلزم من
بين ان شرط
فالمعنى ان
ذلك من الامور
والامر بالامر
بشرع من الامر
مطلقا من غير
غيره من الامور

ابن امیر الحاج فی التقریر حیث قال وهو مغزو الی ابی الحسن الاشعری و
متابعیہ انتہی فمنہم ای من القائلین بان الامر بالشیء نفس النہی عن ضده
علی الوجہین منہم من عمر ہذا القول فی امر الوجوب و امر النہی
فجعلہما ای امر الوجوب و امر النہی نہیاً عن الضد تحریباً فی امر الوجوب
و تنزیہاً فی امر النہی و منہم من خصص ہذا القول بامر الوجوب
فجعلہ نہیاً عن الضد تحریباً دون امر النہی و قیل لیس الامر بالشیء نہیاً
عن ضده ولا متضمناً للنہی عن ضده عقلاً و علیہ ای علی ہذا القول
المعتزلة نقلہ صاحب المنہاج و الارموی فی الحاصل عن اکثر المعتزلة و الامام
فی الحصول و المنتخب عن جمہور المعتزلة و عامة الشافعیة منہم امام الحرمین
و ابو حامد النزالی ثم الاقوال فی النہی کذلک کالاقوال فی الامر فقیل حرمة
الشیء بالنہی تنقض وجوب ضده قیل یقفنہ کون الضد ستموکہ و قیل
النہی عن الشیء ہو نفس الامر بالضد و قیل لیس النہی امر بالضد ولا متضمناً لعقلاً
الا ان الامر یحی عن جمیع الاضداد امکان لہ اضداد وان کان لہ
ضد واحد فالامر نہی عنہ فالامر بالقیام نہی عن القعود و الاضطجاع و السجود
و غیر ہذا و الامر بالایمان نہی عن الکفر و ہذا ہو المنسوب الی العامة من الشافعیة
و الحنفیة و المحدثین و قیل نہی عن واحد غیر معین و ہو بعید کذا فی التحریر بخلاف
النہی فانہ امر بالحد اضدادہ الخیر المعین و علیہ العامة من الحنفیة و
الشافعیة و المحدثین و قیل امر جمیع اضدادہ و علیہ بعض الحنفیة و المحدثین نفس
علی ذلک کلمہ ابن امیر الحاج فی التقریر و قیل فی النہی لا کذلک

لما قد قبل
لا یقال ان
الامر بالشیء
لا یشترط
کون الشیء
موجوداً
فقد ثبت فی
الحدود

سبیل التعمین لا علی سبیل التخییر والفقہ عن الضد کالقعود یستلزم الامس
بالضد الاخر کالاضطجاع تخییراً فهذا الضد کالاضطجاع منہی عنہ
عیناً واما مود بہ تخییراً فاجتمع الوجوب والحرمۃ فی شئی واحد
فکان جائزاً ومتناً هذا خلف اسی باطل قلت لانہم یطلان کون
اشئی الواحد جائزاً ومتناً مطلقاً اذا الامکان بالنظر الی شئی
لاینا فی الامتناع بالذات ولا الامتناع بالنظر الی شئی اخر
وہنا ارکان الاضطجاع بالنظر الی الشی عن القعود وامتناع الاضطجاع اما
بالذات لکونہ منہیاً عنہ لذاتہ او بالنظر الی الامر بالقیام لا یقال یلزم علی
الاولی اسی علی ان وجوب اشئی یتضمن حرمة ضده حرۃ الواجبات
فان من الواجبات ما ہو ضد لواجب آخر کحرۃ الصلوۃ من حیث
انہا اے الصلوۃ ضد الحج وبالعکس اے حرمة الحج من حیث
ان الحج ضد الصلوۃ اذ وجوب الحج یتضمن حرمة ضد الحج وهو الصلوۃ
ووجوب الصلوۃ یتضمن حرمة ضد الصلوۃ وهو الحج ویلزم علی الثانی
اے علی ان حرمة اشئی یتضمن وجوب ضده وجوب المحرمات
فان من المحرمات ما ہو ضد لمحرم آخر ولو تخییراً کوجوب الزنا فانہ
ضد للواطۃ لانہ اے الزنا ترک اللواطۃ وترك اشئی ضده
وبالعکس اے وجوب اللواطۃ فانہا ضد الزنا لان اللواطۃ ترک
الزنا اذ حرمة اللواطۃ یتضمن وجوب الزنا وحرمة الزنا یتضمن وجوب
اللواطۃ لانا نقول فی جواب ما یلزم علی الاول من حرمة الواجبات

الامر بالشیء لا یقتضی الاستیعاب ای استیعاب المأمور به للاوقات
 کما بل ایتان المأمور به فی بعض الاوقات فلا یکون الامر بالشیء نهیاً
 عن الصناداد اشتمالاً بل یکون نهیاً عن صندہ فی وقت کونہ مأموراً به فیکون
 فعل صندہ الواجب فی وقت آخر غیر وقت حرمة فاللازم علی ہذا
 ہو حرمة الصلوٰۃ فی وقت الحج وحرمة الحج فی وقت الصلوٰۃ ذلک
 واقع للاستحالة فیہ لایقال لشکل ہذا بالواجبات الدائمة الوجوب کالایمان
 لانما نقول ہو من قبیل الادراک دون الافعال وعلی تقدیر تسلیمہ فلیس من
 قبیل ما یضادہ فعل من الواجبات بل ہو شرط لصحتها کذا ذکر الفاضل میرزا جان
 فی حاشیۃ شرح المختصر و تعقبہ المصنف فی الحاشیۃ بان الدلیل لا یتحقق بالافعال
 بل یجری فی الادراکات ایضاً ومن ہہنا اسے من اجل عدم اقتضاء
 الامر الاستیعاب و امکان فعل صندہ الواجب فی وقت آخر غیر وقت حرمة
 قتیل فی اصول البرہوی ان الشرط فی ان وجوب الشیء یمضی حرمة
 صندہ ان یکون الواجب مصہیقاً لا موسعاً فان الموسع لا یوجب حرمة
 الصندہ بخوثرکہ وقال اوستا ذال او ستا ذ مولانا بحر العلوم والاوضح انہ لاحقہ
 الی ہذا التقید اذ کما انہ یجب الموسع فی جنس اجزاء الوقت کذلک یجزم الاشتغال
 بعصہ او اضدادہ فیہ فان الحرمة علی حسب الوجوب انتہی لکن یلزم
 علی ہذا الجواب ان لا یکون الحج وقته العصر فانه لو کان وقته العصر
 لکان الصلوٰۃ حراماً فی العمر لانه سلم فی الجواب حرمة ضد الواجب فی وقت
 الواجب الا ان یقال فی جواب ہذا النزوم ذلک ای العمر وقته

لعل قد من بہ قول لا
 یتناول فعل ہذا بالواجبات
 الدائمة کالایمان لا یقول
 ہو من قبیل الادراک دون
 الافعال وعلی تقدیر تسلیمہ
 فلیس من قبیل ما یضادہ فعل
 من الواجبات بل ہو شرط
 لصحتها کذا ذکر الفاضل
 میرزا جان فی حاشیۃ شرح
 المختصر و تعقبہ المصنف
 فی الحاشیۃ بان الدلیل
 لا یتحقق بالافعال بل
 یجری فی الادراکات ایضاً
 ومن ہہنا اسے من اجل
 عدم اقتضاء الامر
 الاستیعاب و امکان فعل
 صندہ الواجب فی وقت
 آخر غیر وقت حرمة
 قتیل فی اصول البرہوی
 ان الشرط فی ان وجوب
 الشیء یمضی حرمة صندہ
 ان یکون الواجب مصہیقاً
 لا موسعاً فان الموسع
 لا یوجب حرمة الصندہ
 بخوثرکہ وقال اوستا
 ذال او ستا ذ مولانا
 بحر العلوم والاوضح
 انہ لاحقہ الی ہذا
 التقید اذ کما انہ یجب
 الموسع فی جنس اجزاء
 الوقت کذلک یجزم
 الاشتغال بعصہ او
 اضدادہ فیہ فان
 الحرمة علی حسب
 الوجوب انتہی لکن
 یلزم علی ہذا
 الجواب ان لا
 یکون الحج
 وقته العصر
 فانه لو کان
 وقته العصر
 لکان الصلوٰۃ
 حراماً فی
 العمر لانه
 سلم فی
 الجواب
 حرمة ضد
 الواجب
 فی وقت
 الواجب
 الا ان
 یقال
 فی جواب
 ہذا
 النزوم
 ذلک
 ای
 العمر
 وقته

ما هيته الوجوب لان الوجوب عبارة عن جواز لفعل محرمه الترك ففى الوجوب ايمان جواز لفعل محرمه الترك ففى علم جواز الترك الناسخ للوجوب لا ينافيه اے لاينا في الجواز اذ الوجوب يرتفع بارتفاع حرمة الترك ولا شك في ارتفاع المركب بارتفاع احد جزئيه فيبقى الجواز على ما كان قيل في رد استدلال الجمهور باننا سلمنا ان الوجوب يتضمن الجواز لاعلم لكن لا نسلم ان الناسخ لاينا في الجواز لان تضمن الوجوب للجواز كضمن النوع للجنس فالجواز جنس للوجوب وحرمة الترك فصل له ولا شك في ان الناسخ ينافي الفصل الذي هو حرمة الترك اذ هذا الفصل يرتفع بسبب ناسخ فينا في الجنس لذي هو الجواز ايضا اذا الجنس يتقوم بالفصل فين تقم الجنس بارتفاعه اى بارتفاع الفصل الذي ارتفع بسبب الناسخ حاصله اثبات المنافاة بين الجواز وناسخ الوجوب بان الجواز جنس للوجوب وحرمة الترك فصل له وكل فصل فهو علة لوجود الحصة التي فيه من الجنس كما نص عليه ابن سينا لانه يستحيل وجود جنس مجرد عن الفصول كالحيوانية مثلا فالجواز جنس للواجب والندوب والمكروه والمباح وعلته في وجوده في الواجب هو فصل الواجب وهو حرمة الترك فاذا زال الفصل زال الجواز لان العلول يزول بزوال علته قلنا في جواب ما قيل في رد استدلال الجمهور باننا سلمنا ان الجنس يرتفع بارتفاع الفصل مطلقا بل اذالم يتقوم ذلك الجنس بفصل آخر سوى هذا الفصل وهما يتقوم الجنس الذي هو جواز الفعل بفصل آخر سوى حرمة الترك وهو اے الفصل الآخر عدم

هذا هو المطلوب
دوم عدم جواز الترك
الذي هو المطلوب
الدين ينادي بالامانة
والصحة واما الامانة
ليسا كذا في الوجوب من
فصل الثاني كما لا يخفى
فلا بد من الفصل في
هذا قوله هو عدم
الجنس او غيره
ذلك كذا في
الكون والعدم
قانونان للمادة
من صورة ومكون
من قائل المادة
خرى مع قائلها
جانبا في قائلها
اخذ من المادة
عن العلة فيكون
العلم كذا في

الجنس جريد الترك كالحصاة الناحية يرتفع عنه قلة التركيب به الفصل

ولایرفع اجسم الذی ہو الجنس فانه یقوم لفصل آخر سورۃ النور وهو الجا دية
اعنی عدم النمو فبقی اجسم جماد افتد بر فانه دقیق ولما قسم سابق
کون الجواز جنسا للوجوب صا دقا علیه مع ان الجواز مقابل للوجوب کان المحل
محل اشتباه المناقاة اراد المصنف ان یفصل معانی الجواز لیرفع اشتباه المناقاة
فقال اعلما ان الجائز کما یطلق علی المباح وهو ما یستوی فیہ
الفعل والترك شرعا یطلق علی ما لا یمتنع شرعا فی شمل الواجب
والمندوب والمباح وعلی ما لا یمتنع عقلا وهو الا سکان البحوث عنه فی
الحکمة وعلی ما استقوا الامر ان ای الفعل والترك فیہ شرعا ای بحسب
حكم الشارع او عقلا ای بحسب اقتضاء العقل وذل المعنی اعم من المباح او
المتبر فی المباح الاستواء شرعا فقط فی شمل المباح لتساوی الامرین فیہ شرعا
والافعال المکتمه عقلا لتساوی الامرین فیها عقلا وعلی مشکوک فیہ الذی شک
فی فعله وعدم سکن الک عقلا او شرعا اما مشکوک فیہ عقلا فاما تناقضت الادلة العقلیة
فیہ واما مشکوک فیہ شرعا فاما تناقضت الادلة الشرعیة فیہ کسواء الحار فان بعض الادلة
الشرعیة یدل علی طهارته وبعضها علی نجاسته وبالحکمة فاجواز بالمعنی الشامل
للاوجب والمندوب والمباح جنس للوجوب وبمعنی المباح مباین للوجوب
هذ ای حذوا مسئلة یجوز فی الواحد بالجنس ای الذمی له
وحدة جنسیة بحیث یندرج تحته انواع مختلفة والتقارانی فی شرح الشرح قال
فی تفسیره اے بالتحقیق بحیث لا یتعدد الا اشخاصا انتبه واقره الفاضل میرزا جان
فی تفسیره مشهور الخلفه وبعمر المباح ای مشبهه بشیء شرعی بالمتن

لما قد ان
اجزاء فاجزاء
سکان اصل الا سکان
انقضی عن شری الا سکان
انقضی عن شری الا سکان
فی تفسیره مشهور الخلفه
وعلی ما استقوا الامر ان ای
الفعل والترك فیہ شرعا ای
بحسب حكم الشارع او عقلا
ای بحسب اقتضاء العقل وذل
المعنی اعم من المباح او
المتبر فی المباح الاستواء
شرعا فقط فی شمل المباح
لتساوی الامرین فیہ شرعا
والافعال المکتمه عقلا
لتساوی الامرین فیها عقلا
وعلی مشکوک فیہ الذی شک
فی فعله وعدم سکن الک
عقلا او شرعا اما مشکوک
فیہ عقلا فاما تناقضت
الادلة العقلیة فیہ واما
مشکوک فیہ شرعا فاما
تناقضت الادلة الشرعیة
فیہ کسواء الحار فان بعض
الادلة الشرعیة یدل علی
طهارته وبعضها علی
نجاسته وبالحکمة فاجواز
بالمعنی الشامل للواجب
والمندوب والمباح جنس
للاوجب وبمعنی المباح
مباین للواجب هذ ای حذوا
مسئلة یجوز فی الواحد
بالجنس ای الذمی له وحدة
جنسیة بحیث یندرج تحته
انواع مختلفة والتقارانی
فی شرح الشرح قال فی
تفسیره اے بالتحقیق بحیث
لا یتعدد الا اشخاصا انتبه
واقره الفاضل میرزا جان
فی تفسیره مشهور الخلفه
وبعمر المباح ای مشبهه
بشیء شرعی بالمتن

وہویناقص التحريم فلم یکن ہذا تکلیفًا بالبح بل تکلیفًا ہومحال فی نفسہ لان معناه
الحکم بان افضل تجوز ترکہ ولايجوز کذا فی شرح الشرح یعنی یلزم من ایجابہ
صدق قولنا لايجوز ترکہ شرعًا ومن تحریمہ صدق قولنا يجوز ترکہ فلو کان محرمًا وجوبا
لزم صدق القضيتين المتناقضتين کذا ذکر الفاضل میرزا جان فی حاشیة
شرح المختصر والتکلیف المحال متمنع بالاتفاق بخلاف التکلیف بالمحال فان
جوازہ مختلف فیہ کذا ذکر الابرار فی حاشیة شرح المختصر او یعتقد فی
الواحد بالنوع جهة الوجوب والمحرمۃ بان تكون للواحد بالنوع هتان تجب

له قواديس
 الطيب وادى الى
 الخوف من الامراض
 وكانت حلا الى
 الطيب في هذا
 عند خضعت
 شرب من
 يصفى من
 اقول كبر

استغفار و التوبه
شمال

جميعه يتكلم
سقوط الامم من
من الاقوال انما
والا لعلها تبصير
لا اهل في الشريعة
بما في الامم من

وعند احمد بن حنبل ومالك في احدي الروايتين كما في التلويح واكثر المتكلمين وهم ابو ماشم واتباعه على ما صرح به امام الحرمين في البرهان والنجاتي والروافض كما في شرح بحر العلوم لا تصح تلك الصلوة ولا يسقط الطلب والدليل لنا على نذهب اليه هو ان الصلوة لو لم تكن صحيحة لكان عدم صحتها لان متعلق الوجوب والحرمته واحدا لا مانع للصحة سواء اتفاقا واللازم باطل لان هنا عدم اتحاد المتعلقين حقيقة فان متعلق الامر المفيد للوجوب لصلوة ومتعلق النسي الغصب وكل منهما يتصل انفكاكه عن الآخر وقد اختار المكلف جمعا مع امكان عدمه وذلك لا يخرجهما عن حقيقتي اللتين هما متعلقا الامر والنهي حتى لا يتبقيا حقيقتين مختلفتين فيجب المتعلق ولا يقال ان الكون في الحيز واحد في الصلوة والغصب وهو مأمور به كونه حيزا لصلوة المأمور بها ونهي عنه كونه نفس الغصب فهو ذاتي للصلوة بمعنى حيز الماهية وللغصب بمعنى نفس الماهية فيتحقق متعلق الامر والنهي فان الكون اى كونه المصل في الحيز اى في الدار المنصوبة وان كان ذلك الكون واحدا بالشخص لكنه اى الكون في الحيز متعدد باعتبار انه اى ذلك الكون كونه من حيث انه اى ذلك الكون صلوة وعبادة يتدقعا لى وكون من حيث انه اى ذلك الكون غصب اى شغل في ملك الغير بغير رضاه واستيلاء على مال الغير ظلما قيل في حاشية شرح المحقق السيد زاجان انه يريد على هذا الدليل ان يقال عدم صحة الصلوة لان ما فعله ليس مأمورا به لان المأمور به هو الصلوة في غير المكان المنصوب اذ النهي عن الكون في المكان المنصوب يدل على ان الكون المطلوب

اجتماعہ مع الحرمة لانہما سوار فی القضاہ وانکان احدهما غالباً علی الآخر فی رجوعہ
 الی الذات وینسب لکلام فی الغالبیۃ والغلوبیۃ بل وضع المسئلۃ فی انہ اذا
 تعدت الحجۃ منل بحوز الاجتماع ام لا واستدل علی مذہب الجمهور بیدل ضعیف
 لو لم یصح اسی اجتماع الوجوب والحرمة فی الواحد بالنوع انکان قوله لم یصح
 بالیار التحتمانیۃ وانکان بالتار فوقانیۃ فمرجه الصلوۃ فی الدار المنصوبۃ کما یشترہ
 کلام القاضی عنہ فی شرح المختصر لما سقط التكلیف والطلب مع الصلوۃ
 فی الدار المنصوبۃ فان غیر الواجب او غیر الصحیح لا یكون سقطاً اذ الصحۃ عبارة عن
 موافقة الامر وسقوط القضاء واللازم اسے عدم سقوط التكلیف والطلب معها
 باطل فانه قال القاضی ابو بکر الباقلائی وقد سقط التكلیف والطلب
 معها اجمالاً لانہم لا یامرون المصلین فی الدار المنصوبۃ بقضاء صلواتهم
 کما نص علیہ ابن الحاجب فی المختصر واتفق القاضی عنہ فی شرحہ وقد
 اور العلامة التفتازانی فی شرح الشرح علی ہذا الدلیل منع الملازمة بجواز
 ان یوجد امر غیر صحیح یسقط التكلیف عنہ دفعہ الفاضل سیر زاجان بقوله ولو حل
 الصحۃ علی معنی کون لفعل سقط للقضائ علی ما ہو عند الفقہاء لا بمعنی موافقة
 الشرع یندفع منع الملازمة انتہی ورد ہذا الاستدلال بمنع تحقق
 الاجماع وانکا صحۃ ما نقلہ القاضی علی ما ذکرہ ابن الحاجب فی المختصر
 وقرہ القاضی عنہ فی شرحہ مطابقاً لما قال امام الحرمین فی البرہان
 ان الاجماع الذی ادعاه غیر مسلم وقد کان من السلف متعمقون فی التقوی
 یامرون بالقضاء وتقدیر الاجتماع مع ظهور خلاف السلف باطل اذ لو کان

الاجماع متحققا لعرفه اجملا لكونه افقه بمعرفة الاجماع من القاضي لكونه اقرب
 زمانا من السلف ولو عرفه لما خالفه فسلم انه لم يتحقق الاجماع ونظر خلافهم في
 القضاء ولا يعني ان مخالفة احمد تمنع انعقاد الاجماع كما توهم بعضهم ان المراد انه لا
 اجماع مع مخالفة احمد وهو من اهل الاجماع فاعترض بان مخالفة لا تمنع
 انعقاد اجماع قبله وبعده بل يعني ان الاجماع لو كان متحققا لكونه بعده فانه
 معلوم الانتفاء كما في شرح الشرح بل انما يكون قبله وحينئذ كان احمد وعرفه
 وعرفه لما خالفه ويندفع بهذا ما قاله الغزالي في المستصفى من ان الاجماع حجة
 على احمد اذ لم يثبت الاجماع كما نص عليه القزويني والابهرى في حواشي شرح
 المختصر وفي اسناد ما قيل في ابطال التالى الى القاضي اشارة الى ان ما نقل عن
 السلف يطل بزمية كما قاله الامام في البرهان من انه كما نقل عن السلف سقوط الطلب
 نقل عنهم ايضا انها صلوة مأمور بها فلئن كان يعصم بالاجماع فلا ينبغي ان يكرمه
 في عين ما فعله ولكن ما نقل عن الامام انما يدل على انه كما نقل عن السلف السقوط
 معها نقل السقوط بها وهذا لا يدل على ان الناقل في الثاني هو القاضي وكيف
 يظن بائنا هو لار العلماء الاعلام انهم نقلوا اجماعا كان صريحا في خلاف مدعهم
 ويتم هو انه بل نقل الاجماع بسقوط القضاء بها ممنوع لمخالفة القاضي واحدا كما ان
 نقل الاجماع من القاضي بسقوط القضاء معها ممنوع لمخالفة احمد كذا ذكره القائل
 ميرزا جان في حاشية شرح المختصر وقال الشيخ شهاب الدين المقتول في
 التفتيحات اما دعوى الاجماع فيه مع مخالفة احمد ففاسد واذ ائتمروا لا يتأتى
 تصحيحه بوجه ثم نسبة امام من ائمة المسلمين الى انه خالف الاجماع ومات

مية جاهلية فك وتبدل بنار على محبة دونهم ثم ان احدا انكر احد فضله في الامور
 النقلية فكيف تواترت قصة الاجماع في خراسان على قرب من خمسمائة سنة الى
 متوسط في النقليات اضعيف ولم نقل على قرب المائتين الى اشد الناس
 بحثا في النقليات المخالطة بحجة الاخبار في موطنهم ثم لا يكمل من يدعي اجماعا يقبل
 دعواه فبعد ظهور منع احمد اذا منع الخصوم فما احيى له انتى يعني اذا منع الخصوم المجيبون
 عن الاستدلال بالاجماع مع ظهور منع احمد فاعلى حيلة في جوابهم كذا في
 حاشية العلوى على شرح الشرح واما اجتماع الوجوب والحرمة في الواحد
 بالنوع عند عدم تعدد الجهة وتوحد ما فغير جائز كما ان الغاصب المتوسط ارضا مخصوبة
 اذا تاب وعزم الخروج عن تلك الارض فهذا الخروج الواحد بالنوع
 واجب لامننى عنه فهو متعين للامردون المنى وتعلق الامر والمنى مما يمتنع
 ثم القول بتعلق الامر والمنى بالخروج عن الارض المخصوبة اذا توسطها
 وقاب وزدم وادعاء جهة التفريغ والغصب في الخروج عنها اى
 عن الدار المخصوبة فيتعلقان اى الوجوب والحرمة به اى بهذا
 الخروج من يتنك ابهتين من خطأ ابى هاشم فانه قائل بهذا التعلق
 بادعاء ابهتين كيف لا يكون من خطأ اى هاشم ويلزم من هذا القول تكليف
 المحال لان الامتنال بالامر المفيد للوجوب والمنى المفيد للحرمة في
 الخروج لا يمكن الا اذا خرج ولم يشغل المكان المخصوب والخروج من
 غير شغل المكان محال وتفرغ ملك الغير ههنا لا يمكن الا بالشئ في ملك الغير
 وهو يمينه اشتغال بملك الغير الذي هو الغصب بل التكليف المحال لان طلب

فی تحریم احد اشیا من جمیع الاشیا منجم علی المکلف ترک
ایها شار جمعا بان یرک کل و بدلا بان یرک البعض ویاتی بالبعض و لیس له
ان یسبح بینها و فیها ای فی مسئلة تحریم احد اشیا ما تقدم فی الوجوب
المخیر دلیلا و اختلافا یعنی الدلیل الذی فی الوجوب المخیر من تجوهر
بعض و دلالة النص هو بعینه و سبل فی هذه المسئلة و الاختلاف الذی فی
الواجب المخیر من ان الواجب اما کل او البعض المعین او واحد البعینه هو بعینه
اختلاف فی هذه المسئلة ثم تیزید هذه المسئلة علی الواجب المخیر بان بعض المعزلة
زعم انه لم یرد فی اللغة النسخة عن واحد منهم من اشیا بعینه کما ورد فیها الامر
بواحد منهم من اشیا بعینه و قال اسبکی تجوز تحریم واحد البعینه خلافا للمعتزلة و
هی کالمخیر و قیل لم ترد به اللغة انتهى و لما قیل فی حاشیة میرزا جان ان تعلق
الوجوب بالواحد السبب هو مفهوم احدا علی ما مر معقول لان المقصود فی الوجوب
هو وجود الفعل الواجب فاذا تعلق الوجوب بالمفهوم الکلی فیحصل المقصود بوجودی
فرد کان اذ کیف لوجود الطبیعة وجودا منها اے فرد کان و المقصود فی
التحریم هو ترک الفعل احدا فلو تعلق التحریم بالمفهوم الکلی فلا یحصل المقصود
الا ترک هذا المفهوم و عدمه و عدم الطبیعة الکلیة انما هو لبس جمیع افراد ما فمقتضی
هذا حکم انه لا یجوز الا بیان بکل واحد منها بدلا و الغرض انه یجوز الا بیان بکل واحد
بدلا فدفعه المصنف بقوله اعلم ان تعلق التکرک الذی هو مفاد التحریم
باحد اشیا علی انحاء الربعة احدها ان یتعلق التکرک بمفهوم
احدها اے احد الاشیا و لا یقصد الافراد فیفید التعمیم للتکرک بان یرک

لقد ذکرنا ان الواجب
فی حق المکلف ان یرک کل
او البعض و لیس له
ان یسبح بینها و فیها
ای فی مسئلة تحریم
احد اشیا ما تقدم
فی الوجوب المخیر من
تجوهر بعض و دلالة
النص هو بعینه و سبل
فی هذه المسئلة و
اختلاف الذی فی
الواجب المخیر من
ان الواجب اما کل
او البعض المعین
او واحد البعینه
هو بعینه و
اختلاف فی
هذه المسئلة
ثم تیزید
هذه المسئلة
علی الواجب
المخیر بان
بعض المعزلة
زعم انه
لم یرد فی
اللغة النسخة
عن واحد
منهم من
اشیا
بعینه
کما ورد
فیها الامر
بواحد
منهم من
اشیا
بعینه
و قال
اسبکی
تجوز
تحریم
واحد
البعینه
خلافا
للمعتزلة
و هی
کالمخیر
و قیل
لم ترد
به اللغة
انتهی
و لما قیل
فی حاشیة
میرزا
جان ان
تعلق
الوجوب
بالواحد
السبب
هو مفهوم
احدا
علی ما
مر
معقول
لان
المقصود
فی
الوجوب
هو
وجود
الفعل
الواجب
فاذا
تعلق
الوجوب
بالمفهوم
الکلی
فیحصل
المقصود
بوجود
ای
فرد
کان
اذ
کیف
لوجود
الطبیعة
وجودا
منها
اے
فرد
کان
و
المقصود
فی
التحریم
هو
ترک
الفعل
احدا
فلو
تعلق
التحریم
بالمفهوم
الکلی
فلا
یحصل
المقصود
الا
ترک
هذا
المفهوم
و
عدمه
و
عدم
الطبیعة
الکلیة
انما
هو
لبس
جمیع
افراد
ما
فمقتضی
هذا
حکم
انه
لا
یجوز
الا
بیان
بکل
واحد
منها
بدلا
و
الغرض
انه
یجوز
الا
بیان
بکل
واحد
بدلا
فدفعه
المصنف
بقوله
اعلم
ان
تعلق
التکرک
الذی
هو
مفاد
التحریم
باحد
اشیا
علی
انحاء
الربعة
احدها
ان
یتعلق
التکرک
بمفهوم
احدها
اے
احد
الاشیا
و
لا
یقصد
الافراد
فیفید
التعمیم
للتکرک
بان
یرک

علی الجملة بان یقدر بفعل فی المعطوف بعدا ویقال فی تفسیر غزالی القول
 لا تأکل السمک اولاً تأکل اللبن و تأل الاسخار الثلثة الاخيرة منع الجمع بین اکل
 والافتراق بینہما فی الطریق ہکذا ینبغی ان یحقق المقام ووقفہ
 القاضل میرزا جان بقولہ فالحق ان یقال التحريم يتعلق بالمجموع من
 حیث ہو مجموع اذ ہو الذی لا یجوز الا یتان بہ اصلاً ویس متعلقاً بذلک المفہوم
 اذ یجوز الا یتان بہ فی ضمن منہ ویدل انتہ مسئلۃ المندوب اسی
 ما یرتب الثواب علی فعلہ ولا باس بترکہ ہل ہو اے المندوب
 ما مور بہ ام لا بمعنی ان اطلاق لفظ المامور بہ علیہ ہل علی سبیل الحقیقۃ
 ام لا بمعنی ان ثبوت المندوب بصیغۃ الامر ہل علی سبیل الحقیقۃ ام لا عند
 الحنفیۃ کما فی التحریر وجمع من الشافعیۃ کما فی التقریر لا یکون مامور بہ
 الا بجاز او ہو مذہب الکرجی وابی بکر الرازی و ہو بخصاص کما فی التلویح
 والبدیع واصول ابن الحاجب ورجحہ الامام الرازی کما فی شرح جمیع ابجوامع
 للہلج وقیل نقلاً عن المحققین من الاصولیین نعم ان المندوب مامور بہ
 حقیقۃ کما فی التحریر و ہو مذہب القاضی ابی بکر الباقلا فی کما فی احکام
 اللامدی ہو مذہب النجھور کما فی التلویح و ہو مختار فخر الاسلام فی اصولہ علی
 احد التاویلین لکلامہ قال التقارانی فی شرح الشرح ولاختار فی انہ مبنی
 علی ان الامر حقیقۃ الایجاب او القدر المشترك بینہ و بین الندب فلا ینبغی ان
 یجعل ہذا مسئلۃ براسہا انتہ وقال القاضل میرزا جان فی حاشیۃ شرح الخضر
 اقول بل ہذا عین ہذا مسئلۃ لان من قال بانہ حقیقۃ للمندوب قال بانہ حقیقۃ فی القدر

المشرك لئلا يلزم الاشتراك الا ان المصنف لما يجعل هذا الخلاف مسئلة في
 بحث الامر ذكرنا ههنا وجعلها مسئلة انتهت وذكر الاسنوي في شرح المنهاج ان
 الذي سياتي انه حقيقة في الوجوب انما هو صيغة فعل وكلامنا الآن في لفظ الامر
 فاما مسئلتان وقد صرح بالفرق بينهما الامدي وابن الحاجب واما ابن الحاجب
 فانه صحح في اوائل الكتاب ان المندوب مأمور به ولم يحكم الخلاف الاعلى لكرخي
 والرازي ثم ذكر بعد ذلك في الامر ان الجمهور على ان صيغة فعل حقيقة في
 الوجوب وهذا هو عين كلام المصنف يعني البيضاوي في المنهاج ولا يمكن
 ان يكون مراد ابن الحاجب بالكلام الاول الاطلاق المجازي فانه لا خلاف
 فيه كما نقله الامدي هذا واما الامدي فانه نقل في اوائل الكتاب عن القاضي انه
 مأمور به واقف كلامه ترجيح ونقل هنا عنه التوقف في صيغة فعل وصحة فدل على
 المخيرة قطعا انتهى و الدليل لنا على مذهب الحنفية ان الامر حقيقة
 في القول المخصوص وهو صيغة فعل فقط لا في غيره كالطلب او الفعل
 ايضا كما صحح الامام في الحصول والمنتخب وذلك القول المخصوص حقيقة
 في الايجاب فقط لا في غيره كالندب ايضا كما صحح البيضاوي في المنهاج وابن
 الحاجب في المختصر ونقله الامام في الحصول عن اكثر الفقهاء والمتكلمين قال وهو
 الحق وفي الاحكام للامدي والبرهان للامام الحرمين انه مذهب الشافعي وفي شرح اللمع
 للشيخ ابني اسحق الشيرازي انه الذي اعلاه الاشعري صحاب الشيخ ابني اسحق الاسفرايني
 بعد ادوليس في المندوب ايجاب فلا يكون مأمورا به حقيقة والدليل لنا على ذلك
 الحنفية ايضا انه لو كان المندوب مأمورا به حقيقة لكان تركه

الحق في
 القول المخصوص
 في الايجاب
 في المختصر
 في الحصول
 في المنتخب
 في الطلب
 في الفعل
 في الندب
 في التوقف
 في الترجيح
 في الدليل
 في المخيرة
 في القطع
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

اى ترك المندوب معصية لانها اى المعصية لا معنى لها الا مخالفة الامر
 او فعل المنهى عنه وترك المأمور به يحقق مخالفة الامر والتالى اعنى كون ترك المندوب
 معصية باطل لان ترك المندوب ليس بمعصية اتفاقا فالمقدم اعنى كون المندوب
 مأمورا به مثله فالدليل لنا على مذهب الحنفية ايضا انه لو كان المندوب مأمورا به
 حقيقة لما صح قوله عليه السلام لولا ان اشدت على امتى لامتهم
 بالسواك عند كل وضوء كما فى صحيح ابن خزيمة وغيره لانه
 عليه السلام نذ بهم اليه اسندب الامة الى السواك ونهى كونه مأمورا به
 لوجود المشتقة على تقدير الامر واجاب ابن ابي حنبل وغيره عن الدليل الثانى
 باننا لا نسلم ان مخالفة الامر مطلقا معصية بل المعصية مخالفة امر الايجاب وعن
 الدليل الثالث بان معنى قوله عليه السلام لا امرتكم لامرتم امر ايجاب
 وردده المصنف فى الحاشية بان يحمل على امر الايجاب بعيد والقائلون يكون
 المندوب مأمورا به حقيقة قالوا اولاً انه اى المندوب وفعله طاعة
 اجماعا كما مضى عليه الامدى فى الاحكام والقاضى عضد فى شرح المحقق
 والطاعة فعل المأمور به اى فعل ما يطلق عليه لفظ المأمور به فى
 الاصطلاح قال الفاضل ميرزا جان فى حاشية شرح المحقق يجب تخصيصه
 بالطاعة التى هى فعل لا فقط تحصل الطاعة بترك المنهى عنه انتهى وقال الامدى
 فعل المندوب طاعة بالاتفاق وليس كونه طاعة لذاته والا لكان طاعة دائما
 فيكون عند نسخ كذلك ولا لكونه مراد الله تعالى ولا لكونه مثابا به لان الثواب
 غير لازم ولا لكونه موعودا بالثواب وهو ايضا باطل والا لزم الثواب لان الخلف

فی خبر اللہ تعالیٰ باطل فلیس الا لکونه امتثال الامر کذا فی شرح نظام الملۃ
والدین و ذکر الابرہی فی حاشیۃ شرح المختصر ذہب القاضی و جماعۃ من
الاصولیین الی ان المندوب الیہ طاعة و لم یکن طاعة عندنا لکونه مراد اللہ تعالیٰ
او مراده تعالیٰ قد یکون محصیان زید و یامرہ بالطاعة فتلزمہ لکونه ماموراً به قال
الامام راوۃ علیہ لا تلزم مما ذکرہ لانه نتیجہ ان یقال کونہ طاعة لکونه متحقق من الاقضاء
احسن الامر و قال التفتازانی فی شرح الشرح ثم الاستدلال الاول انما یتتم
علی راسی من یجمل الامر للطلب الجازم او الرجع و اما من یخصه بالجازم فکیف یسیر
ان کل طاعة فعل المامور به بل الطاعة عنده فعل المامور به او المندوب الیہ
اعنی بالعلق بہ صیغۃ فعل للایجاب او الذب انتہی و ارتضاه القرا باعنی فی
حاشیۃ شرح المختصر حیث قلل و بعد هذا فلو خصم ان یمنع الکلیۃ اذا الطاعة عنده
فعل المامور به او المندوب الیہ فلا یتتم الدلیل الاول انتہی و اقتضاه المصنف
فقال قتلنا فی اجواب عن هذا الدلیل بانما لا نسلم ان الطاعة فعل
المامور به فقط بل ہی فعل المامور به و فعل المندوب الیہ ایضاً
وقالوا ثانیاً انه لا شک فی ان کلام ارباب اللغة فی بیان وضع الالفاظ

لقد ذکرنا فی باب
الندب و الذب
ان تعذر علی
الامام ان یضبط
جو علیہ طاعة
الامامان الذین
من الدول
رضی و ارکان ندب
صیغۃ امر و ان یضبط
ان و یضبط
ان الامامان یضبط
یکون الذنب و الذی
امامان ندب

حجة و ارباب اللغة قسموا الامر الی امر ایجاب و امر نذب و مورد
القسمۃ مشترک بین الاقسام فالامر مشترک بین امر الذب و امر
الایجاب و احتمال اللفظ المشترك فی احد معانیہ حقیقۃ فیکون المندوب ماموراً به
حقیقۃ قال التفتازانی فی شرح الشرح والثانی ہای هذا الاستدلال الثانی انما
یتتم لو کان مراد اہل اللغة ان ما یطلق علیہ الامر حقیقۃ ینقسم الی ما یکون

للايجاب والندب وليس كذلك بل مرادهم تقسيم الصيغة التي تسمى امرا عند النحاة
 في اى معنى كان بدليل انهم يقسمون الامر الى الايجاب والندب في غيرهما لانزاع
 في انه ليس بما موربه حقيقة انتهى وارتضاه الفاضل سب زاجان في حاشية شرح
 المختصر حيث قال ويرد على الثاني ان مراد اهل اللغة تقسيم صيغة الامر التي تسمى عند
 النحاة امرا باعتبار معانيها الحقيقية والمجازية لا تقسيم المعنى الحقيقي للفظ الامر بدليل تقسيم
 الامر الى الايجاب والندب وغيرهما لانزاع في انه ليس بما موربه حقيقة انتهى
 واتفقه المصنف فقال قلنا في اجواب عن هذا الدليل هم اى ارباب اللغة
 قسموا الامر ايضا الى امر تهديد وامر باحة الى غير ذلك من
 المعاني التي ذكرت في بحث الامر فكل من تقسيم الامر الى امر ندب والا على كون
 المندوب بما موربه حقيقة كان تقسيم الـ امر تهديد وامر باحة والا على كون
 المهدود والمباح ايضا ما موربا وما لم يقتل به انخصم فهم اى ارباب اللغة
 تناسعوا عن حقيقة الامر وقسموه بالمعنى المجازي الشامل للحقوقي والمجازي
 بطريق عموم المجاز الى اقسام بعضها امر حقيقة وبعضها امر مجاز والظاهر ان تقسيم اهل
 اللغة انما هو للصيغة ومحل النزاع لفظ الامر لا الصيغة مسئلة المندوب
 ليس بتكليف وهو الاصح قاله اسبكي في جمع الجوامع وهو الاصح الذي عليه الجمهور
 كما في التحرير والتفسير لانه اى المندوب في سعة من تركه اى ترك
 المندوب وما في سعة من الترك لا يكون تكليفا اذ التكليف يشعر بالزام ما فيه كلفة
 وشقة ولا الزام ما في سعة من الترك خلافا للاستدلال به
 استحق الاسفراينى كما نص عليه ابن ابي حنيفة وغيره والقاضى ابى بكر الباقلاني

كما في التقرير قال الاستاذ فهو تكليف فان فعله لتحقيق الثواب شاق وروايته
 في سعة من تركه لعدم الالتزام والسعة تنافي المشقة وقد يقال في تاويل كلام
 الاستاذ لعله اى لعل الاستاذ اراد بكون المندوب مكلفا وجوب
 اعتقاد الندبية يعنى اعتقاد مندوبية المندوب واجب لاشك انه مكلف
 ولهذا اى لاجل انه اراد ذلك جعل الاستاذ المباح تكليفا بمعنى
 ان اعتقاد اباحة المباح واجب ولا شك ان الواجب تكليف لكن يرد
 على هذا التاويل ان الندب حكم وذلك اى وجوب اعتقاد الندبية حكم
 آخر ولا يلزم منه كون نفس المندوبية والاباحة تكليفا فالنزاع لعنق قال
 ابن الحاجب في المحقر وقره القاضي عصفه في شرحه ان المسئلة نفعية يعنى
 ان النزاع فيها مبني على تفسير لفظ التكليف فان فسر بالزام مافيه كلفة فليس
 بتكليف وان فسر بطلب مافيه كلفة فتكليف كما في شرح الشرح ولو جعل
 نفس خطاب الشرع اى خطاب الله تعالى المتعلق بانفال
 العباد اقتضائا وتخييرا لا مطلق الخطاب الذي يعم القصاص تكليفا في حق
 العباد لم يبعد اذ خطاب الشرع مانع ان يتجاوز العقول وفيه كلفة ومشقة
 على اصحاب الراى وعلى هذا يصح ان يكون المندوب بل الاباحة تكليفا فاقر
 فانه يؤل ايضا الى النزاع اللفظي موجبا للثواب ولا يكون الايمان به موجب للعقاب
 مسئلة المكسرة وهو ما يكون تركه اولى بدون المنع عن الفعل فان
 كان الى اصل قرب بمعنى انه لا يعاقب فاعله لكن يثاب تاركه اذ من ثواب
 فهو مكروه كراهية التنزيه وان كان الى احرام التبر بمعنى ان فاعله

لما قد علم من
 انه لا يخفى عن
 يتجاه العقل ان
 عقابا او عقابا
 لا يخفى ان
 على وجه البالغ
 على وجه البالغ
 بزيادة والادب ان
 فذلك يدل على
 الله بالبرهان
 لا بد من

على ان المكروه ليس بتكليف ان المكروه في سعة من فعله وما في سعة
من الفعل لا يكون تكليفا بتركه والدليل على كون المكروه تكليفا ان تركه تحصل
الثواب شاق والاختلاف في كون المكروه ليس بمنهي عنه عند الحنفية وكونه
منهيًا عنه عند جماعة من المالكية الشافعية وكونه ليس بتكليف عند الجمهور وتكليفاً
عند الأستاذ الاختلاف في كون المندوب ليس بامور به عند الحنفية
وكونه مامور به عند الجمهور وكونه ليس بتكليف عند الجمهور وتكليفاً عند الاستاذ

مسئلة الاباحة المستعملة في لسان الشرع حكم شرعي

ثابت بالشرع لانه اے الاباحة خطاب الشرع تخييراً
والخطاب هو الحكم والاباحة الاصلية الثابتة للأفعال الاختيارية
التي لا يدرك العقل اشتغالها على المصلحة والمفسدة وخلوها عنهما ولم يتعلق
بها الخطاب الكاشف عن حالها صريحاً عند بعض الحنفية والشافعية انما حكموا

عليها بالاباحة لانه نوع منه اے من خطاب الشرع تخييراً لان
تملك الافعال المباحة بالاباحة الاصلية عدم فيها المدرك الشرعي للحجج في

فعلها وتركها وكل ما عدم فيه المدرك الشرعي للحجج في فعله
وتركه فذلك اے عدم المدرك الشرعي للحجج مدرك شرعي

بحكم المشارع بالتخييل عند القائلين بالاباحة الاصلية فهم اے

الاباحة الاصلية لا تكون اباحة الا بعد الشرع لان الاباحة حكم

شرعي ولا حكم قبل الشرع خلافا لبعض المعتزلة القائلين بان

الافعال الاختيارية التي لا يدرك العقل اشتغالها على المصلحة والمفسدة وخلوها

عنا مباہقہ قبل الشرع بالاباۃ الاصلیۃ بانہم یقولون ان الاباۃ المستعملۃ
فی لسان الشرع معنا انتقاء المخرج فی فعلہ وترکہ لاحکم شرعی بہذا الانتقاء
فہی تہون قبل الشرع وبعده وقد تقدم ہذا فی باب احسن والفتح

مسئلۃ المباح لیس بجنس للواجب کما فی علیہ الامدی
فی الاحکام وابن الحاجب فی المختصر وقال السبکی فی جمع الجوامع ہوا الصح

وحکم القاضي عسکری فی شرح المختصر بطلان خلافہ لانہما نوعان للحکم
اذ المباح ما حکم الشارع فیہ بالتخییر بین الفعل والترک والواجب ما حکم الشارع
فیہ بالتزام الفعل ولا شک انہما نوعان متباینان واخلان تحت جنس الحكم

فلا یكون احدهما جنسا للآخر وظن من قوم انه ای المباح جنس له

ای للواجب لان المباح ہوا الماذون فی الفعل و ہوا ای الماذون

فی الفعل جزء حقیقۃ الواجب لاختصاصہ بقید زائد و ہوا نہ غیر ماذون

فی ترکہ ولا معنی للجنس الا ذلک قلنا فی جواب ہذا الدلیل انما لا نسلم ان

ذلک ای الماذون فی الفعل تنہام حقیقۃ المباح بس الماذون

فی الفعل جنس للمباح وفصلہ انہ ماذون فی ترکہ وہی یمتاز عن الواجب

فلا یصدق علیہ اذ ہوا ای المباح المتساوی فعلًا وترکًا فیکون متام

حقیقۃ الماذون فی الفعل والترک بالتساوی لا الماذون فی الفعل فقط ومن

زیادۃ قید التساوے لایروما قال الفاضل سیراجان ہذا الکلام شرہا بن تمام حقیقۃ

المباح ہوا ماذون فی فعلہ وترکہ وینتہی بخل المندوب والمکروہ فیہ فلا بد من قید

آخر یخرجہما یعتبر فیہ انتہی ولعل النزاع بین کون المباح جنسا للواجب بین کونہ لیس

بجنس له لفظه اذا لمثبت جعل المباح بمعنى الجائز باحد معانيه وهو الماذون
 في الفعل والثاني اراد بالمباح الماذون في الفعل والترك بالتساوي
 هذا ما افاده القرباغي والابهرى في حواشي شرح المختصر مسئلة المباح
 ليس بواجب عند الجمهور لان المباح يكون جائزا للترك والوجوب هو
 اقتضائه لفعل مع المنع من الترك فيستحيل كون الشيء واجبا مع كونه جائزا للترك
 لاسيما بقاء المركب بدون جزئه وهو المنع من الترك خلافا للكهبة
 من المتعزلة فان المباح عنده واجب مع كون المباح جائزا للترك واحتج
 الكعبى على كون المباح واجبا بان كل مباح ترك حرام فان
 السكوت ترك للقذف والسكون ترك للقتل وكل ترك حرام واجب
 ولو مخيرا لامكان ترك الاحرام بغیر الواجب كالمندوب والمكروه تنزيها فيكون
 الواجب احدا فاذا اختار المكلف فعل المباح كان واجبا كذلك في التفسير شرح
 التحريم قلنا في جواب هذا الاحتجاج الصغرى يعني قوله كل مباح ترك حرام
 ممنوعة اما اولا فليجوز انعدام الحرام كالزنا بانعدام ما لمقتضى
 وهو الارادة مثلا بناء على ان علة العدم اى عدم المعلول
 كالزنا مثلا عدم علة الوجود اى وجود المعلول فعلة وجود الزنا ارادة
 مثلا فعدم ارادة الزنا مثلا علة لعدم الزنا وحينئذ لا يكون عدمه
 اى عدم الاحرام مستندا الى فعل المباح الذى هو المانع عن وجود
 الاحرام بان احرام لا يجتمع معه واما ان الصغرى ممنوعة ثانيا فلان
 فعل المباح انما يكون هذا الفعل تركا لـ اى للاحرام لو قصد

الحق قولنا ما لا يجوز
 انعدامه فلو كان
 وضع الاولان في
 فتح ترك الاحرام من
 المانع ما
 ادوم بعد المانع في
 فانه في الاول
 كل مباح ترك حرام
 فيكون تركه حراما
 فيكون تركه حراما

بفعله ای بفعل المباح ترکے ای ترک المحرام وذلك ای
 قصد ترک المحرام لایلزم من فعل المباح فانه ربما یفعل افلا لامباحة ولا یحظر
 بآلاته ترک المحرام نعم لو اراد الفاعل فعل المحرام ثم قصد ذلك
 الفاعل بفعل المباح مثله ان یترک المحرام فانه ای المباح
 یکون حیث ینفذ واجبا لامباحا ونحن نلتنه ای نلزم کون ذلك لمباح
 واجبا وذكر الفاضل میرزا جان فی حاشیة شرح المختصر والجمهور لایکرون وجوب
 المباح مثلاً فی تلك الصورة بل یخرجون بذلك کما یشهد به کتب الفروع مثلاً
 اذا کان شخص مع امرأة جمیلة مطلوبة فی بیت وکان یحید من نفسه انه لو لم یشتغل
 بفصد الزنا یصدر منه الزنا فلا شک ان الاشتغال بفصد الزنا واجب علیه فی
 تلك الصورة انتبه وقد اوجب فی المنہاج وغیره عن هذا الاحتجاج باننا لانسلم
 ان فعل المباح ہو نفس ترک المحرام قال تاج الدین الارموسی فی
 الحاصل لان فعل المباح اخص من ترک المحرام وتقیرہ انه یلزم من فعل
 المباح ترک المحرام ولا یلزم من ترک المحرام فعل المباح بجواز ترکہ بالواجب
 والمنسوب ففعل المباح اخص من ترک المحرام والاخص غیر الاعم فلا یکون المباح
 ترک المحرام بل هو شئی یحصل به ترکہ لما بینا انه قد یحصل به وبغیرہ فکل واحد منها
 لا یجئ لا واحد بخصوصه فلا یتعین خصوص المباح للوجوب فیذیل دعوی الکعبی
 وکذا اجاب به الامام وهو ضعیف لانه یلزم منه ان یکون المباح واجبا علی التخییر
 والواجب علی التخییر واجب علی الجملة وکل فرد یقتضی منه واجب بلا خلاف
 کما تقدم فی خصال الکفارة ولكن تخصیص الکعبی بالمباح لا یمنع له بل یمری

آخر اعلم ان کثیر من الاصولیین کا مام الحرمین وابن برطان والامدی و
ابن الہمام نقلوا عن کعبی انکار المباح رہا والاخر من کا قاضی والنزاع
قالوا ان مذہبہ ان المباح مأمور به دون الامر بالنہی والامر بالایجاب کذا فی
التقریر شرح التخریر مسئلة المباح قد یصیر واجبا بالعرض
بواسطة شیء آخر عندنا کالنفل اسی کالصلوة النافلة فانہا تصیر واجبة
بالشروع حتی اذا اخذہ احد یجب علیہ القضاء خلا فاللشافعی فی
انفل بالشروع فانه یقول ان افضل بالشروع لایصیر واجبا وان قال شیء
بوجوب الحج والعمرة بعد الشروع والدلیل لنا انه جائز وواقع اما الجواز
فہو بان التخییر ابتداء اے فی ابتداء الفعل لا یستلزم عقلا
ولا شرعا استمرارة اسی استمرار التخییر ودوامہ وبقائه اما عقلا فظاہر واما
شرعا فلان الحج افضل بعد الشروع فیہ لایبقی انخیار فیہ بل وجب ادائه
بالاتفاق بیننا وبين الشافعی واما الوقوع فہو بالنسبہ الوارد فی قوله
تعالی لا یبطلوا اعمالکم عن ابطال العمل فیکون ضد الابطال واجبا
فوجب الاتمام لانه ضد الابطال فلزم القضاء فی افضل بالافساد
مسئلة المحکم منہ اے من حکم رخصۃ وھی فی
اللغة تیسیر و تسہیل قال ابو ہریر الرخصۃ خلاف التشدید ومن ذلک نخص
السفر و التیسر و تسہل و ہی بتسکین الخمار و حکم ایضا ضمہا واما الرخصۃ بنسخ الخمار
فہو شخص الاخذ بہا کما قالہ الامدی و فی الاصطلاح علی ما ذکر فی المیزان
والتحقیق ما اے حکم تغیر من عسر لی یسر لعذر و یؤمل

لما قد لا یلی قد
یصیر واجبا بالانفل
انقلاب کعبی عن
للعمل الجریب
لینافی البیہم
علی انشی البیہم
فی التفسیر
لذاتہ و اجہال
للاعتناء
والتحقیق
من قوله
نسخہ و تسہیل
جمل التفسیر
خطا و یصح
لان نہا کیون
و منہ و یو با و
فیہ و انہ
والتحقیق

الیہ ما فی المنہاج انہ ثابت علی خلاف الدلیل لعذر و ہذا یشمل الترخص بجواز
 الفعل علی خلاف الدلیل المقتنی للتحريم کما کل المیتة والترخص بجواز الترك
 اما علی خلاف الدلیل المقتنی للوجوب کجواز الافطار فی السفر واما علی خلاف
 الدلیل المقتنی للندب لترك الجماعة بعذر المطر والمرض ونحوهما فعلم من ہذا
 ان قول الامدی وابن الحاجب فی تجدید الرخصة هو المشرع بعذر مع قیام
 المحرم غیر خارج و ذکر فخر الاسلام ان الرخصة اسم لما یبني علی اعذار العباد
 و ذکر ابو الیسر ان الرخصة ترك المواخذة بالفعل مع قیام المحرم و حرمة الفعل
 وترك المواخذة بترك الفعل مع وجود الموجب والوجوب و فسر العذر فی شرح
 المنہاج للاسنوی بالمشقة والحاجة و فی التحریر لابن الامام نجوف فوات النفس
 اذا العضو ولا ذکر لهذا القید فی الحصول ولا فی المنتخب ولا فی التحصیل
 والحاصل ومنه غریمة وهو فی اللغة القصد المؤکد ومنه عزمت علی فعل اشئی
 قال الجوهري عزمت علی کذا عزما وعزما بالضم وعزیمة وعزیماء اذا اردت فعله
 وقلعت علیه قال اللہ تعالیٰ فتنه ولم یجد له عزما اے جزما و فی الاصطلاح
 ہے حکم لم یغیر من عسر الی سیر و مقتنی کلام البیضاوی فی المنہاج
 انہا حکم ثابت لا علی خلاف الدلیل کاباحة الاکل والشرب او علی خلاف الدلیل
 لکن لا لعذر کالتکالیف و ہنا یحتمل الاول ان المصنف رحمہ اللہ تتبع حسب
 التحریر وصاحب التحصیل وصاحب المنہاج فی جعل الرخصة والعزیمة
 قسین للحکم و ذکر اعتراضی فی کتبہ مثله والاخر و ان کالامدی فی الاحکام
 وابن الحاجب فی المختصر الامام فی الحصول جعلوہا من اقسام الفعل

والشأن ان الرخصة تنقسم الى ثلاثة اقسام واجبة ومندوبة ومباحة
 ذكره الاسنوي في شرح المنهاج وحد العزيمة في كلام صاحب المنهاج تدخل
 فيه الاحكام الخمسة وصدر الشريعة في التفتيح حصراً في الفرض والواجب
 دسنة ونظراً قال التقاراني في السلوح واثبت ان العزيمة تشمل الاحكام على
 ما قل صاحب الميزان بعد تقسيم الاحكام الى الفرض والواجب والمباح والمكروه
 وغيره ان العزيمة اسم للحكم الاصل في الشرع على الاقسام التي ذكرنا من الفرض
 والواجب دسنة والنفل ونحوها انتهى والامام الرازي في المحصول وغيره
 جعلها ما يطلق على جميع ما عدا المحرم والقراني خصها بالواجب والمندوب لا غير
 منهم من خصها بالواجب فقط وجبزم الغزالي في المستصفى والا مدني في الاحكام
 ومنتهى السوال وابن ابي حبيب في المحقر الكبير ولم يصرح بشئ في المحقر الصغير
 اى الرخصة اربعة اى اربعة انواع الاول ما استبيح اى الذي يحل
 مسألة المباح في عدم المواخذة بغعله مع قيام الدليل المحرم وقيام
 حكمه اى حكم المحرم وهو حرمة اجراء كلمة الكفر على
 اللسان لا على القلب عند الاكس اى بالقتل او القطع يعني اذا اكره
 الكافر على ان يقول كلمة الكفر وقال لو لم تقلها تقتلك او قطعت يدك
 فليسلم رخصة بان يقول كلمة الكفر باللسان ويبقى قلبه مطمئناً بالايمان كما كان
 وحرمة اجراء كلمة الكفر قائمه لم تنسخ والحرم له وهو الدلائل الدالة على وجوب
 الايمان قائم لم ينقص وفيه اى في هذا النوع العزيمة اى الحكم
 الاصل الذي لم يتغير وهو حرمة اجراء كلمة الكفر على اللسان اولى بالاحض

ان الرخصة تنقسم الى
 اجبة ومندوبة ومباحة
 ذكره الاسنوي في شرح
 المنهاج وحد العزيمة
 في كلام صاحب المنهاج
 تدخل فيه الاحكام
 الخمسة وصدر الشريعة
 في التفتيح حصراً في
 الفرض والواجب
 دسنة ونظراً قال
 التقاراني في السلوح
 واثبت ان العزيمة
 تشمل الاحكام على
 ما قل صاحب الميزان
 بعد تقسيم الاحكام
 الى الفرض والواجب
 والمباح والمكروه
 وغيره ان العزيمة
 اسم للحكم الاصل في
 الشرع على الاقسام
 التي ذكرنا من الفرض
 والواجب دسنة والنفل
 ونحوها انتهى والا
 امام الرازي في
 المحصول وغيره
 جعلها ما يطلق على
 جميع ما عدا المحرم
 والقراني خصها
 بالواجب والمندوب
 لا غير منهم من
 خصها بالواجب
 فقط وجبزم الغزالي
 في المستصفى والا
 مدني في الاحكام
 ومنتهى السوال
 وابن ابي حبيب في
 المحقر الكبير ولم
 يصرح بشئ في
 المحقر الصغير
 اى الرخصة اربعة
 اى اربعة انواع
 الاول ما استبيح
 اى الذي يحل
 مسألة المباح في
 عدم المواخذة
 بغعله مع قيام
 الدليل المحرم وقيام
 حكمه اى حكم
 المحرم وهو حرمة
 اجراء كلمة
 الكفر على
 اللسان لا على
 القلب عند الاكس
 اى بالقتل او
 القطع يعني اذا
 اكره الكافر على
 ان يقول كلمة
 الكفر وقال لو
 لم تقلها تقتلك
 او قطعت يدك
 فليسلم رخصة
 بان يقول كلمة
 الكفر باللسان
 ويبقى قلبه
 مطمئناً بالايمان
 كما كان وحرمة
 اجراء كلمة
 الكفر قائمه لم
 تنسخ والحرم له
 وهو الدلائل
 الدالة على وجوب
 الايمان قائم لم
 ينقص وفيه اى
 في هذا النوع
 العزيمة اى الحكم
 الاصل الذي لم
 يتغير وهو حرمة
 اجراء كلمة
 الكفر على اللسان
 اولى بالاحض

من الرخصة ولو اخذ بالعزيمة وبذل نفسه ومات بسببه بان لم يحجر
 على سائر كلمة الكفر فقتل كان ماجورا لانه آت بما هو اولى والثاني ما
 يتراخى حكمه سببه المحرم له الى زوال العذر الموجب للرخصة و
 اذا زال العذر يوجب حكم السبب لم يتق الرخصة كفطر المسافر والمريض
 للصوم في رمضان فسبب الفطر في تحريمه شهود الشهر وحكمه وجوب الصوم
 والعذر السفر والمرض وقد تراخى حكم السبب الذي هو وجوب الصوم الى
 زوال السفر والمرض والسبب عند العذر قائم وحرمة الافطار غير قائمة والعزيمة
 فيه اى في هذا النوع اولى بالاخذ من الرخصة عالم يستتضر كل واحد من
 المسافر والمريض بسبب الاخذ بالعزيمة وان استضر بان خاف ان يضعفه لهم
 فليس له ان يصوم وبذل نفسه بالصوم فلو اخذ بالعزيمة بان صام ولم يفطر
 مع خوف الضرر في الصوم ومات بها اى بسبب العزيمة اشم لانه اوقع
 نفسه في التهلكة باختياره لم يطلب الله تعالى منه وذكر في الاسلام ان
 العمل بالرخصة في هذا النوع اولى عند الشافعي رحمه الله ولذا قال صدر الشريعة
 العزيمة اولى عندنا وقيد صاحب الكشف باحد القولين واسحق ان الصوم افضل
 عنده قول واحد عند عدم التفرح حتى انه وقع في منهاج الاصول ان الافطار مباح
 بمعنى انه مساو للصوم فاعترضوا عليه بانه لا يفطر برواية تدل على تساويهما بل لا فطرا
 ان تقرروا الا فالصوم من غير اختلاف رواية كذا في التلويح وذكر الاسنوي
 في شرح منهاج ان تمثيل المباح بالفطر لا يستقيم لانه ان تضمنه بالصوم
 فالافضل الفطر والا فالصوم افضل فليست للصوم حالة يسوتى فيها الفطر

وعدمه وذلك هو حقيقة المباح انتهى والثالث ما نسبته حكمه الاصل عندنا
 اى عن الامة الحمديّة تخفيفا بما كان على من قبلنا من الاعم من اصر
 ائ نقل وحكم مغلط شاق كقرض موضع النجاسة اى قطع موضع
 النجاسة من الثوب والجلد واداء الربع من المال فى الزكوة الى غير
 ذلك كقتل نفس فى صحة التوبة وحبرم الحكم بالقصاص عما كان يقتل
 او خطا وقطع الاعضاء الخاطية كما فى السلوج واحراق الغنائم وتحريم
 العروق فى اللحم والسبت والطيبات بالذنوب وان لا يطهر من الجنابة والحدث
 غير الماء وكون الواجب من الصلوة فى اليوم واليلة خمسين وان لا تجوز الصلوة
 فى غير المسجد وحرمة الجماع بعد العشية فى الصوم والاكل بعد النوم فيه
 وكتابة ذنب المذنب ليلا على باب داره صبا كما ذكر ابن امير الحاج فى
 التقرير والرابع ما سقط مع العذر مع مشروعية فى الجملة
 اى فى وقت من الاوقات وهو وقت عدم ذلك لعذر ويسمى هذا القسم
 رخصة اسقاط كسقوط حرمة الميتة للمضطرب اى اكل الميتة
 مخافة السلاك على نفسه من الجوع والاصوليون قالوا التسمية القسمين
 الاخيرين من الاقسام الاربعة بالرخصة مجاز لان حقيقة الرخصة ما تغير
 من عمر الى يسر وهو يقف بقاء الحكم الاصل وتغير صفته وفى النسخ ورخصة
 الاسقاط سقط الحكم الاصل والقسم الثالث اى النسخ اتم فى المجازية
 وبعد عن الحقيقة من القسم الرابع اذ الحكم سقط فيه راسا فلم يبق فيه مشابهة
 الحقيقة اصلا بخلاف القسم الرابع فان فيه مشابهة للحقيقة لكونه مشروعا فى

على فذلك ان الحكم لا
 ينقض الحكم من ذاته بل
 القصاص انما هو على ما كان
 قوامه من احوال الناس
 والطيبات بالذنوب الى غير
 ذلك كقتل نفس فى صحة
 التوبة وحبرم الحكم بالقصاص
 عما كان يقتل او خطا وقطع
 الاعضاء الخاطية كما فى السلوج
 واحراق الغنائم وتحريم
 العروق فى اللحم والسبت
 والطيبات بالذنوب وان لا
 يطهر من الجنابة والحدث
 غير الماء وكون الواجب
 من الصلوة فى اليوم واليلة
 خمسين وان لا تجوز الصلوة
 فى غير المسجد وحرمة
 الجماع بعد العشية فى
 الصوم والاكل بعد النوم
 فيه وكتابة ذنب المذنب
 ليلا على باب داره صبا
 كما ذكر ابن امير الحاج فى
 التقرير والرابع ما سقط
 مع العذر مع مشروعية فى
 الجملة اى فى وقت من
 الاوقات وهو وقت عدم
 ذلك لعذر ويسمى هذا
 القسم رخصة اسقاط
 كسقوط حرمة الميتة
 للمضطرب اى اكل الميتة
 مخافة السلاك على
 نفسه من الجوع والاصوليون
 قالوا التسمية القسمين
 الاخيرين من الاقسام
 الاربعة بالرخصة مجاز
 لان حقيقة الرخصة ما
 تغير من عمر الى يسر
 وهو يقف بقاء الحكم
 الاصل وتغير صفته وفى
 النسخ ورخصة الاسقاط
 سقط الحكم الاصل والقسم
 الثالث اى النسخ اتم
 فى المجازية وبعد عن
 الحقيقة من القسم الرابع
 اذ الحكم سقط فيه راسا
 فلم يبق فيه مشابهة
 الحقيقة اصلا بخلاف
 القسم الرابع فان فيه
 مشابهة للحقيقة لكونه
 مشروعا فى

صورة عدم العذر كالاول اے كالتعم الاول في الحقيقة فانه اتم فيها
اذ لم يقط حكمه بخلاف القسم الثاني فانه تراخي حكمه والتراخي لا يخلو عن الاسقاط
لاكن الموجب قائم وحكم متراخ لعذر بخلاف القسم الرابع فان الحكم
فيه ساقط بقوط السبب الموجب في محل الرخصة الا انه بقية مشروعا في
الجملة فلا يقال ان في القسم الثاني ايضا رخصة سقط الحكم فبمعنى ان يكون مجازا
كذا افاد الفتاوى في المستخرج هذا **فروع** للمسئلة الاصوليون قالوا
سقوط غسل الرجل الذي كان عنصرية حيث لا خف مع الخف في مدة
المسح من القسم الرابع الذي هو رخصة الاسقاط لان الخف اعتب شرعا
اے بحكم اشرع مانعا من سراية الحدث المنزل للطهارة اليها
اي الى الرجل بدليل انه لو تزعم بعد المسح لزومه غسل الرجل ولو لم يمسرا اليهما
لم يجب اذ لا يجب غسل شئ من البدن بدون الحدث فظهر ان غسل الرجلين
في هذه الحالة ساقط وان المسح شرع تيسيرا ابتداء لا على معنى ان الواجب
من غسل الرجل يتأدى بالمسح اذ لو كان كذلك لما اشترط كون اول حدث
بعد اللبس طاريا على طهارة كاملة في المسح على بجميرة لان المسح يصلح رافعا
للحدث الساري الى القدم فظهر ان الشرع اخرج السبب الموجب للحدث
من ان يكون عاملا في الرجل باوامت مستمرة بانخف وجعل الخف مانعا
من سراية الحدث الى القدم كذا في التتميم وذكر الزيلعي شارح الكنز
ففيه اے في عدم سقوط غسل الرجل من القسم الرابع انه اي العذر
انما يتناول لم يكن الغسل في الرجل هناك اي حالة الخف مشروعا

لان شان القسم الرابع ان لا تبقى العزيمة مشروعة معه لكنه اى لكن غسل
 الرجل مشروعه بعد وان لم ينزع التحنف عن الرجلين خفيه ولهذا
 اى لمشروعية غسل الرجل حال كونه متحفا يبطل مسحه اى مسح الخف اذا
 خاض اى دخل التحنف فى النهار بعد ما كان متوضيا ومسح على الخف ودخل
 الماء فى الخف بحيث صار اكثر رجليه مغسولا وحينئذ لا يجب الغسل ثانيا
 بانقضاء المدة اى مدة المسح كما يجب على غيره واجيب فى فتح القدير
 عن ايراد الزيلعي بمنع صحة الرواية اى رواية لبطان مسح التحنف الدال
 فى النهى بل هو باق كما كان وان الغسل اى غسل الرجل انما لم يجب بعد
 النزاع اى نزاع الخفين وانقضاء المدة لانه قد حصل مرة وهو كفى للتطهير
 الغسل وان كان الحصول غير مشروع فلا حاجة الى الاعداد بل تحصيل المحاصل
 ورد جواب فتح القدير بان الرواية مذكورة فى الكتب المعتمدة
 كالظهيرية وغيرها فلا يتجسس صحة الرواية قلت ابن المام صاحب فتح
 القدير لا ينكر ذكرها فى الظهيرية بل هو نفسه قال وهو منقول فى فتاوى الظهيرية
 لكن فى صحة نظرائه وفى تيمم الغتامة الصفري وفى فتاوى الشيخ
 الامام ابى بكر محمد بن الفضل لا ينتقض مسح على كل حال لان استتار القدم
 بالحنف يمنع سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا مستترا فلا يوجب بطلان المسح
 وتوافقه ما فى المجتبى وعن ابى بكر العياضى لا ينتقض وان بلغ الماء الى الركبة
 كذا فى التقرير ورد فى التقرير بان غسل رجليه ثانيا اذا نزعهما اذا انقضت المدة
 وهو غير محدث يجب عليه لان عند النزاع او انقضاء المدة يعمل ذلك الحدث

تعریف الفقہاء ان الجمعۃ توصف بالصحة والاجزاء ولا قضاء لہا انتہی وتبعہ
 الفاضل سیرزاجان فی حاشیہ شرح المختصر لکنہ اشعر علی جوابہ ایضاً
 حیث قال تخرج العبادات الصیحة والقاسدة التي لا قضاء لہا کصلوۃ
 العیدین مثلاً اللهم الا ان یقال الصلوۃ الصیحة من العیدین کانت بحیث
 لو کان لہا قضاء سقط بہا وهو المراد فی التعریف وتس علیہا القاسدة
 قتال انتہی کما فی الاداء اے ادار العبادات فانہا مستطابہ لوجوب
 قضاء ہا عن ذمۃ المكلف وبعد ورود الامر اے امر الشرع بالفعل
 معرفۃ حقیقۃ ذلک افضل کالصلوۃ المأمور بہا یعرف ذلک اے
 استتباع الغایۃ اعنی کون الفعل موافقاً للامر او کونہ مسقطاً للقضاء بمجرد
 العقل بلا توقف علی اشرع بدون احتیاج اے توقیف من اشرع
 لکون المكلف مؤدیاً للصلوۃ او تارکاً لہا فانہ یعرف بمجرد العقل یتیناً
 وقد ظن انہا ای الصحة فی العبادات واحکم بہا من احکام الوضع
 لان الصحة عبارة عن استتباع الغایۃ ولا یتنبج الابد تمامیۃ الارکان
 والشروط ولا یوقف علیہا الابد حکم اشرع ان حقیقۃ الصلوۃ مثلاً تتم
 بہذہ الارکان والشروط وهو خطاب الوضع کذا فی شرح اُستاذ الاستاذ
 ونسب القاضی عندہ فی شرح المختصر انکار ذلک الی ابن الحاجب تعریفاً
 بان الانکار یس بمضی عندہ کما ذکرنا لہا عنہ والابہر می فی حاشیہ
 علی شرح المختصر وقیل احکم بالصحة بمعنی الموافقة اے کون
 افضل موافقاً للامر اشرع کما ہو قول المتکلمین عقلی واحکم بالصحة

والبطلان في معاملات الاشك في كونها من حجة احكام الوضع اذ لا ريب في
ان كون عقود المعاملات مستتبعه لثمرات المطلق منها متوقف على توقيف من
الشارع بخلافها في العبادات ولذلك اقتصر المصنف على تفسيرهما في العبادات
ولم يتعرض لتفسيرهما في المعاملات اذ غرضه ان ينكر كونها من احكام الوضع
والانكار لا يتأتى اذا كان في العبادات لا في المعاملات وعبرة حاشية
القرابا عني بهذا ان الصحة والبطلان في المعاملات لا يشك احد في كونها
من حجة احكام الوضع اذ لا ريب في ان كون العقود التي هي المعاملات مستتبعه
لثمراتها المطلوبة منها متوقف على توقيف من الشارع بخلافها في العبادات
وذلك لان كون التلفظ بصيغة لجت ترتب عليه اباحة الالبست ع
انما هو بتوقيف منه تعالى فكان من جملة خطاب الوضع ولذلك اقتصر
المصنف على تفسيرهما في العبادات اذ غرضه ان ينكر كونها من خطاب الوضع
والانكار لا يتأتى اذا كان في المعاملات اقول في رد ما قيل في الحاشيتين
جعل لعقود اسبابا للثمرات المترتبة عليهما لا ريب ان اى هذا يجعل
من الوضع يعرف بالشرع لكن الصحة للعقود ليست جعلها اسبابا
للثمرات بل هو اى الصحة الايتان بها اى بتلك العقود كما جعلها اى
كما جعل الشارع تلك العقود اسبابا وذلك اى الايتان هو المناط اى
الموقوف عليه لاستتباع الثمرة المترتبة على هذه العقود وهو اى
كل واحد من الايتان والاستتباع بعد ورود الشرع بان تلك العقود
اسباب لهذه الثمرات يعرف بالعقل فالصحة في المعاملات تعرف بالعقل

ان يكون متعلق بعلم كالايمان من الكافر الذي علم الله تعالى انه لا يؤمن فان
 الايمان يستحيل اذ لو آمن لانقلب علم الله تعالى جهلا وكان مذاهبهم
 في بعض تلك الاقسام بينها المصنف رحمه الله تعالى في مسئلة فقال
 مسئلة لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقا اى في ذاته
 لا بالنسبة الى قدرة دون قدرة كالجمع بين الصلّين او المتنع
 صدوره من المكلف كتحقيق الجوهري اى احرازها من اللبس الى الاكبر
 من القدرة الحادثة للممكن المكلف وجوز الاشعرية التكليف
 بالمتنع بالنحوين المذكورين ذكر الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المحقر
 فان كان الاول اى المتنع لذاته فذهب شيخنا ابو الحسن الاشعري في احد
 قوليه الى جوازه وهو مذهب اكثر اصحابه واختلفوا في وقوعه والقول الثاني
 امتناعه وهو مذهب البصريين من المعتزلة واكثر البغداديين وان كان الثاني
 اى المتنع بعينه فقد اتفق الكل على جوازه عقلا خلافا لبعض الشوية وعلى وقوعه
 شرعا وذهب المصنف يعنى ابن الحاجب الى امتناع الاول وهو المختار
 على ما مال اليه الخزالي انتهى وذكر الاسنوى في المحال لذاته والمحال العادى
 والمحال لطريان المانع ثلثة مذاهب فقال اصحابنا عند المصنف يعنى البهيمى
 انه يجوز مطلقا وهو اختيار الامام واتباعه والثاني المنع مطلقا ونفتة في الحصول
 عن المعتزلة واختاره ابن الحاجب ونص عليه الشافعى كما نقله الاصفهاني
 في شرح المحصول عن صاحب التلخيص والثالث المكان ممنوع لذاته فلا
 يجوز والاشعري واختاره الامدى وذكر التاج السبكي في جميع النجوام وشارحه

الاشعري قال لا بد
 من ان يكون
 المتنع
 متعلقا
 بالقدرة
 لا بذاته
 والاشعري
 قال لا بد
 من ان يكون
 المتنع
 متعلقا
 بالقدرة
 لا بذاته
 والاشعري
 قال لا بد
 من ان يكون
 المتنع
 متعلقا
 بالقدرة
 لا بذاته

جوازه واما التكليف بما امتنع لانتقار القدرة عليه حال التكليف فواقع ايضا
 عند الاشعري بمقتضى الاصل الذى صله كذا ذكر الاسنوى فى شرح
 المنهاج والدليل لنا اى للماتريديه والمحققين من الاشاعرة على عدم
 جواز التكليف بالمتنع لو صح التكليف بالمتنع لكان المتنع مطلوباً من
 المكلف لان التكليف بالشئ هو طلب ذلك الشئ من المكلف والطلب
 اى طلب المتنع من المكلف موقوف على تصور وقوعه اى على ان
 يتصور الطالب وقوع المتنع ووجوده فى الخارج من المكلف كما طلب
 اى مثل ما طلب بوصف الامتناع اذا الطلب للشئ هو استدعاء حصوله والذى
 لا يتصور حصوله ووجوده فى الخارج استدعاء حصوله فى الخارج عبث والا
 اى وان لم يتصور وقوع المتنع من المكلف بوصف الامتناع لما طلب ذلك
 اى المتنع بل شئ آخر وهو ما يتصور وقوعه كالوجه لذلك المتنع وهذا
 اى طلب شئ آخر غير المتنع على تقدير عدم تصور وقوع المتنع ضرورى
 لبداهته كون طلب ما لم يتصور وقوعه عبثاً وتصور وقوعه للحال والامتنع من
 حيث هو محال وامتنع فى الخارج باطل بالضرورة فثبت ان التكليف
 بالمتنع باطل وقد عرفت هذا الدليل بان المتنع لا يتصور العقل وجوده وكل
 ما لا يتصور العقل وجوده لا يطلب ينتج ان المتنع لا يطلب اما بيان الصغر
 فلان كل ما يتصور العقل فهو معلوم لان التصور قسم من اقسام العلم وكل معلوم
 فهو متميز بالضرورة وكل متميز فهو ثابت لان التميز صفة وجودية والصفة الوجودية
 لا بد لها من موصوف موجود والا لزم قيام الموجود بالعدم وهو محال فلو كان المحال

متصورا ان كان ثابتا لكنه غير ثابت فلا يكون متصورا واما بيان الكبرى فلان لا يتصور
 العقل وجوده فهو مجهول وطلب الشئ مع الجهل به محال وبهذا التقدير قد صرح به
 الامام والامدى واتباعهما وهو مراد البيضاوى فى المنهاج نص عليه الاسنوى
 فى شرحه ولما كان القائل ان يقول انا لا نسلم ان طلب الشئ موقوف على تصور
 وقوع الشئ المطلوب كيف وانا نعلم بالضرورة امكان قول القائل اوجد المحال
 اوات باجتماع النقيضين وفيه طلب لما لا يتصور وقوعه فى الخارج فدفعه
 بقوله وهذا اى توقف التكليف بالشئ والطلب له على تصور وقوعه

فى التكليف الحقيقية للصورى والطلب حقيقة لا بحسب الظاهر فقط و

اما التكليف والطلب الصورى الذى ليس فيه طلب حقيقة بان يتلفظ

الامر الطالب بصيغة الامر ويقول الامر الطالب اوجد المحال اوات

بالجمله النقيضين فما هو اى هذا القول الا كقولك اجتماع النقيضين

واقم فان الاخبار بحقيقة غير صحيح وان كان التلفظ صحيحا كما انها الطلب حقيقة

غير صحيح وان كان التلفظ بصيغة الامر صحيحا ولا نقول باستحالة هذا التلفظ بهذا الدليل

وحال الدفع ان التكليف والطلب على نحوين الاول حقيقى وهو عبارة عن قيام

معنى الطلب بذات الطالب حقيقة وكون ذلك المعنى متعلقا بمطلوبه الذى

تصور الطالب بوقوعه سواء عبر الطالب بهذا المعنى بلفظ الامر او بمثاله وهذا

النحو لا يتصور الا فى المطلوب المتصور وقوعه والثانى صورى وهو عبارة

ان يتلفظ الطالب بصيغة الامر بان يقول مثلاً اوجد اجتماع النقيضين

بدون الطلب حقيقة فهذا النحو يتصور فى المطلوب الغير المتصور وقوعه

لقد ذكره الامام
 بان يتلفظ الامر
 لافى التخويل
 انما علم الامر
 ان كان
 حقيقى
 انما علم الامر
 انما علم الامر

اذلا يمكن لنا تصور مفهوم هو محال وموجود في الخارج وذلك مثل ان يتصور
 اربعة كانت في الواقع فردا وثانيهما ان يتصور مهية المحال ويصفه العقل بصفة الخلق
 سوار التصف بـ في الواقع ام لا وذلك غير محال يعني ان تصور العقل
 ماهية المحال حال كونها متصفة بالوجود سواء انصرفت المهية بالوجود
 في الواقع ام لا تتصف بالوجود في الواقع ليس بمحال وليس تصور
 اشئ على خلاف حقيقة مثلا يمكن تصور مهية الاربعة واعتبار الصفاة بالفردية
 واللازم في طلب المحال هو تصور موجودا على الخواثاني دون الاول اذ
 معناه اوجد المحال فان تصور هذا المركب الانشائي لا يتوقف على تصور مهية المحال
 متصفة في الواقع بالوجود بل على تصور مهية المحال معتبرة مع الوجود منسوبا
 اليه الوجود وذلك غير محال كتصور الاربعة منسوبا اليه الفردية اذ لا شك انه
 يمكن انتساب الفردية الى الاربعة نعم لا يمكن ان يتصور شئ هو اربعة كانت في
 الواقع اقول في دفع البحث الثالث ان اراد من عدم استحالة تصور وجود
 المحال ان تصور وجود المحال مع العلم باستحالة غير تحيل فهو ضروري لبطلان
 وان اراد ان تصور وجود المحال مع الغفلة عن استحالة فلا بحث عنه اذ
 لا كلام لنا مع الغفلة عن الاستحالة بل المقصود ان المحال
 من حيث انه اے ان المحال معلوم الاستحالة لا يتصور وجوده
 اى وجود المحال ايقاعا بحيث اوقعه المكلف في الخارج فان الكلام
 في الطلب الحقيقي لا الصورى والطلب الحقيقي للمحال لا يكون الا بتصور
 وجود المحال ايقاعا مع العلم بكونه مستحيلا وقال ذلك البعض من

الفضلاء رابعاً فی البحث آن فی صورة التكلیف بالممكن مثل ان یقول
 الأمر صل فی الامر بالصلوة لم یتصورها ای لم یتصور الصلوة متصفة
 بالوجوه الخارجیة فی الواقع اذ لم تقبل الصلوة بعد ای حین
 التكلیف لان وجودها انما هو بعد التكلیف بها فهو لم یتصور الا الصلوة المتبعة
 مع الوجود علی ان یكون الوجود منسوباً اليها وذلك ظاهر فذلك فی صورة
 التكلیف بالمحل اقول فی دفع البحث الرابع لا بد للطالب المكلف بالسهم
 ان یتصور حین الطلب والتكلیف وقوع المطلوب اعم من ان یكون فی
 الحال او فی المستقبل وتصورها ای تصور الصلوة متصفة بالوجود والتجاوز
 حین الطلب للصلوة والتكلیف به علی ما سیقت فی مستقبل لان
 ماهیةها ای ماهیة الصلوة لا تتأفی ثبوتها ای ثبوت الصلوة لانها ممكنة
 فلاستحالة فی تصورها كذلك قال ذلك البعض من الفضلاء خامساً
 فی البحث آن فی مثل قولنا وجب النقیضین محال لا بد فی التصدیق
 به من تصور موضوعه لانه قضية موجبة والقضية الموجبة تتدعى تصور الموضوع
 وثبوتة والموضوع فی وجود النقیضین مثلاً فلو یستلزم تصدیق المحال مثبتاً
 ای من حیث الثبوت والثبوت والوقوع واحد ولتصور المحال ههنا مع العلم
 باستحالة فانه حکم علیه بانه محال فاکن تصور وقوع المحال مع العلم بحالته
 اقول الحكم فیہ اے فی قولنا وجود النقیضین محال مثلاً علی الطبيعة
 والمفهوم باعتبار الفرد لان کل حکم ثابت لا من ادنو ثابت للطبیعة
 فی الجملة والطبیعة ممكنة متصورة موجودة فی الذهن وامر داه مستحيلة

لا قبله ق وذهب ايضا الى ان افعال لعباد مخلوقة لله تعالى فالزموا
 فالزم الاشاعة التابعون لابي الحسن الاشعري عليه السلام ابي الحسن
 الاشعري بتكليف المحال والافنولم يصرح به كما نص عليه القاضي
 عضد في شرح المختصر وغير واحد من الاصوليين وقال اسبكي وقد صرح
 الشيخ في كتاب الایجاز بان تكليف العاجز الذي لا يقدر على شئ أصلا و
 تكليف المحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح وجائز اما الالتزام من الاول فلا
 العبد غير مكلف حال الفعل اذ التكليف استدعاء لفعل واستدعاء لفعل انما
 يكون قبل الفعل فالتكليف قبل الفعل واذا كانت القدرة مع الفعل فيكون
 حال التكليف عاجزا غير قادر وصار لفعل غير مقتدر مستحيلا بانسبة الـ
 المكلف واما الالتزام من الثاني فلان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى لم
 يمكن مقدور للعبد فاستحالت منه ثم الاشاعة لم يكتفوا على الالتزام على
 ابي الحسن الاشعري بل هم التزموا ايضا وترقوا من الزامه الى التزامهم
 والحق انه اي الالتزام ليس بلازم اما عدم اللزوم من الاول اي من
 قوله الى ان لا قدرة الا مع الفعل فلان القدرة انما تجب في زمان
 الايقاع اي ايقاع الفعل حتى يتحقق الامتثال لانه زمان التكليف
 والتكليف بالمحال انما يلزم لو كلف بما ليس بمقتدر مطلقا لاحال التكليف ولا
 حل ايقاع الفعل ومن كون القدرة مع الفعل لا يلزم الا التكليف بما ليس
 بمقدور حال التكليف لا التكليف بما ليس بمقدور مطلقا واما عدم اللزوم
 من الثاني فلان التكليف عنده اي عند الاشعري لا يتعلق

لا قبله ق وذهب ايضا الى ان افعال لعباد مخلوقة لله تعالى فالزموا
 فالزم الاشاعة التابعون لابي الحسن الاشعري عليه السلام ابي الحسن
 الاشعري بتكليف المحال والافنولم يصرح به كما نص عليه القاضي
 عضد في شرح المختصر وغير واحد من الاصوليين وقال اسبكي وقد صرح
 الشيخ في كتاب الایجاز بان تكليف العاجز الذي لا يقدر على شئ أصلا و
 تكليف المحال الذي لا يقدر عليه المكلف صحيح وجائز اما الالتزام من الاول فلا
 العبد غير مكلف حال الفعل اذ التكليف استدعاء لفعل واستدعاء لفعل انما
 يكون قبل الفعل فالتكليف قبل الفعل واذا كانت القدرة مع الفعل فيكون
 حال التكليف عاجزا غير قادر وصار لفعل غير مقتدر مستحيلا بانسبة الـ
 المكلف واما الالتزام من الثاني فلان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى لم
 يمكن مقدور للعبد فاستحالت منه ثم الاشاعة لم يكتفوا على الالتزام على
 ابي الحسن الاشعري بل هم التزموا ايضا وترقوا من الزامه الى التزامهم
 والحق انه اي الالتزام ليس بلازم اما عدم اللزوم من الاول اي من
 قوله الى ان لا قدرة الا مع الفعل فلان القدرة انما تجب في زمان
 الايقاع اي ايقاع الفعل حتى يتحقق الامتثال لانه زمان التكليف
 والتكليف بالمحال انما يلزم لو كلف بما ليس بمقتدر مطلقا لاحال التكليف ولا
 حل ايقاع الفعل ومن كون القدرة مع الفعل لا يلزم الا التكليف بما ليس
 بمقدور حال التكليف لا التكليف بما ليس بمقدور مطلقا واما عدم اللزوم
 من الثاني فلان التكليف عنده اي عند الاشعري لا يتعلق

بالذات وقد تقرر هذا المسيل الاسنوي في شرح المنهاج والا امام في
 المحصول وغيرهما في غيرهما ان ابا جبريل قد اصرار لايمان بكل ما انزل الله تعالى يعني
 بالتصديق به ومنه اى وما انزل الله تعالى انه الا يؤمن فقد صار ابو جبريل ما سوراها
 يصدقته في انه لا يؤمن وانما يحصل التصديق بذلك اذا لم يؤمن فصار مكلفا بانه
 يؤمن وبانه لا يؤمن وذلك جمع بين النقيضين ويعلم ان الامام لما قرئ هذا الدليل
 في الحصول والمنتخب قال انه مكلف بالجمع بين الضدين والتاج الارموى في
 الحاصل والبيضاوس في المنهاج جعلها نقيضين والسبب في هذا ان صاحب
 المنهاج صاحب المنهاج نظر الى الايمان وعدمه وهما نقيضان واما الامام فانه نظر الى
 ان عدمه غير مقدور عليه كما سياتى فلا يكون مكلفا بل المكلف به هو كف النفس
 عن الايمان والكف فعل وجودى فلا يكون نقيضا للايمان بل ضدا له والجواب
 من الدليل الثانى ان لا تكليف لابي جبريل وامثاله الا بالتصديق في احكام الشرع
 المتعلقة بافعالهم وعدم التصديق اى اخبار عدم تصديق ابي جبريل بخبر من
 اى من الله تعالى اليه اى الى النبي صلى الله عليه وسلم بحالهم وليس من
 الاحكام المتعلقة بافعالهم فكون ابي جبريل مثلا مكلفا بتصديق عدم التصديق ممنوع
 ولما كان يرد ان اخبار الله تعالى واقع البتة والالزم كذب الله تعالى فعدم
 التصديق واجب والتصديق ممنوع فالتكليف به تكليف بالمتنع فاجاب عنه بقوله
 ولا يخرج الممكن عن الامكان بعلمه او خبره كما نفى عليه ابن ابي حبيب
 في المنقحر واقره القاضي عضد في شرحه ولما قال الاسنوي في شرح المنهاج
 والصواب ما قاله امام محمد بن وارتضاه ابن ابي حبيب وغيره ان هذا من

باب التکلیف بہ تخیل عنہ وذلک ان اللہ تعالیٰ لما اخبر عنہ بانہ لایومن
استحال ایمانہ لان خبر اللہ تعالیٰ صدق قطعاً فلو آمن لوقع الخلف فی خبرہ تعالیٰ
وہو محال فاذا امر بالایمان والحالۃ ہذہ فقد امر بما ہو ممکن فی نفسہ وان کان مستحیلاً
لغیرہ کما قلنا فی من علم اللہ تعالیٰ انہ لایؤمن ومن ہننا یطہر بطلان قول من
قال باستنار مثل سیدنا ونبینا محمد صلی اللہ علیہ وسلم عقلاً للاخبار الدالۃ
علی ان اللہ تعالیٰ لا یخلق بعدہ نبیا وہو خاتم النبیین وجہ البطلان ان نسبنا
محمد صلی اللہ علیہ وسلم ممکن ومثل الممكن ممکن کما یشعر بہ قولہم ان القادر علی
الشیء قادر علی مثله کما فی شرح المواقف وغیرہ من الکتاب الکلامیۃ فلا بد ان
یکون مثله ممکناً والممكن لا یخرج عن الامکان بعلم او خبر وقد وقع النزاع فی
ہذا فی عصرنا وکتب فیہ رسائل لکن جاز الحق وزہق الباطل ان الباطل کان
زہوقاً وفاقیل فی شرح المختصر وغیرہ ما حاصلہ ان اباہل مثلاً لو علموا
بأخبار اللہ تعالیٰ انہ لایومن لسقط منہ اى من ابی جہل التکلیف بالایمان
بالاتفاق کما ذکر التقاضانی فی شرح الشرح لان فائدۃ التکلیف الابتلاء بالعرف
علی الفعل وتركہ لیشاب اولیاء قب بذلک واذا علم ان الفعل لا یصدر عنہ
البتۃ لتعلق اخبار اللہ تعالیٰ بعلمہ وان لم یخرج بذلک عن حد الامکان لم
یتأت منہ العزم علیہ کذا قرأ القرا باغی والاہل فی جاشیتہ شرح المختصر
ممنوع فان الانسان لم یترك سدی اے مسدا غیر مکلف فی
حال اولہ العقل وممكن من الفعل وکیف یقط التکلیف بعلمہ وعلمہ تعالیٰ لا یمنع
من المقدوریۃ والتکلیف ویس علمہ ادلی من علمہ تعالیٰ فاذا لم یکن علمہ تعالیٰ

لما ذکرہ منہ
کیف یقط فان
فعلی اباہل لکن
من القادر
التکلیف
فان علمہ
یابو ابی جہل
لما قال
منہ علمہ تعالیٰ

لا يكون مطابقا اذا لم يوجد من ابى جمل التصديق ولو اجمالا والا كان كاذبا
 فالصدق الاجمالي ايضا ملزوم لعدم التصديق ولو اجمالا و ملزوم النقيض متمنع
 بالذات مسئلة الكافر مرتدا كان او غيره كما هو الظاهر وذكر
الامام في المحصول في اثناء الاستدلال ما يقتضيه ان اخلاف في غير
المرتد يقتل القرائ في غيره عن المختص للقاضي عبد الوهاب حكايه احبار
اخلاف فيه ايضا مكلف بالفروع كالصلوة والصوم عند الشافعية
نقل الامام في المحصول عن اكثر الشافعية واكثر المعتزلة وقال امام الحرمين في
البرهان انه ظاهر مذهب الشافعي ونص على اختياره النووي في شرح صحيح
مسلم ثم قال هذا قول لمحققين والاكثرين وقال التاج اسبكي في جميع الجوامع
الصحيح وقوعه وقال ابن الحاجب في المختصر الظاهر الوقوع وذكر ابن نجيم في
شرح المنار انه مذهب العراقيين من الحنفية وهو المعتقد خلافا للمحنفية يعني
جمهورهم واكثرهم كما ذكر الاسنوي في شرح المنهاج والتاج اسبكي في جميع
الجوامع وهو مذهب الاسفرائيني من الشافعية قال الامام في المحصول والقاضي
عصدة في شرح المختصر والتاج اسبكي في جميع الجوامع وابن امير الحاج في التقرير
هو ابو حامد وقال الامام في المنتخب هو ابو اسحق وذكر صاحب التقرير انه عزى الى
نوه مندا ومن المالكية وقيل في احوال والمنهاج على عكس ما في المحصول
خلافا للمعتزلة ايضا وسمى ابن امير الحاج في التقرير عبد الجبار وابا بام شهم
منهم وقيل الكافر مكلف بالهتف فقط كالنبي بالزنا وبالقتل لا بالامر و
اما تكليف الكافر بالعقوبات كالتعصا من واحد دو المعاملات كالبيع

هذا قول الشافعية
 في كل خلاف بين علي
 بن ابي طالب وبين علي
 بن ابي طالب في العقائد
 فله الحق في ذلك
 وهو الذي سمي في ذلك
 المذهب في كتاب في
 الاطعام الذي نقل في
 عبد الله بن عيسى التميمي
 الا وهو ان يقول انه
 يعني علي ان التكليف
 بالفروع لا يكون على
 الصلوة على الكافر
 في جميع الجوامع
 الحديث او التعصا في
 الامامات كالنصاب في
 الزكاة فالحق في الابه
 وجوده وان كان مكلف
 بالبيان واجبا مطلقا
 لكن التكليف بالفروع
 انما هو موقوف فان لم
 لفظه بالفروع ليس
 وجوبه وجوده في
 فانه يفتي في امته
 جميع النعالي

وغيره فاتفق فيه بين الحنفية والشافعية لاختلاف لاحد في التكليف بما يعقد
الذمة فان عقد الذمة وكون الكافر ذميا ومطيعا لاهل الاسلام يقتضي ان
تقام عليهم العقوبات كما تقام علينا ويحمل معهم في العقود والفروع كما يحمل معنا
واذكر ابن الهمام في التحدير ذلك اي عدم تكليف الكافر بالفروع
مذهب مشايخ سمرقند من الحنفية منهم القاضي البوزيد وفخر الاسلام
شمس الائمة السرخسي ومن عداهم اي من سوى مشايخ سمرقند من الحنفية
كمشايخ العراق والبخارا متفقون على التكليف بها اي بالضرورة
وانما اختلفوا اي وانما اختلف من عدا مشايخ سمرقند من الحنفية في ان
اي تكليف الكافر في حق الاداء اي اداء الفروع كالا اعتقاد اي كما
في حق اعتقاد الفروع يعني كما ان الاعتقاد لوجوب العبادات واجب على
الكافر كذلك اداء هذه العبادات ايضا واجب عليه او ان تكليف الكافر في
حق الاعتقاد فقط دون الاداء فالحراقيون من الحنفية قالون بان الكافرين
مكلفون بالاول اي بالاداء والاعتقاد معا كالشافعية لقائلين بانهم
مكلفون بها فيعاقبون اي الكفار على تركهما اي ترك الاداء والاعتقاد
معا والبخاريون من الحنفية قالون بانهم مكلفون بالثاني اي بالاعتقاد
فقط دون الاداء فعليه اي فاعلى ترك الاعتقاد فقط دون ترك الاداء
يعاقبون وليست المسئلة محفوظة اي منقولة عن الشيخين واصحابه
كابن يوسف ومحمد وزفر وانما البخاريون استنبطوها من استمروا
هذه المسئلة وهي ان الكافر مكلف بالضرورة في حق الاعتقاد فقط

[illegible]

ودون الادار من قول محمد في المبسوط والدليل للنفا في التكليف الكافر بالفروع
 اولاً انه اى تكليف الكافر بالفروع لو صحه تكليف الكافر بالفروع لصحت تلك
 الفروع منه اى من الكافر اذا دنى لموافقة الامر اى لموافقة هذا الادار ما امر الله
 تعالى به وموافقة الامور الصحة واللازم اى صحة تلك الفروع من الكافر اذا دنى
 باطل اتفاقا بين النافى والمثبت كما نص عليه القاضي عسكنى في شرح المختصر و
 التفتازانى في شرح الشرح قلنا في جواب دليل النافى انه منقوض بالجنب
 فانه مكلف بالصلوة والدليل بحجى فيه بان يقال لو صح تكليف الجنب بالصلوة
 لصحت الصلوة منه واللازم باطل فان صلوة الجنب في حالة الجنابلية
 بصحة والحل انها اى صحة تلك الفروع بالشرط وهو الايمان كالحديث
 فان صحة صلوة بالشرط وهو الطهارة حاصله انه لا يلزم من صحة التكليف حال
 الكفر الصحة حينئذ ليس الايمان بالماضي بطلاناً للصحة بل الصحة انما هو الايمان بالماضي
 على وجه كان مأموراً به من هذا الوجه والايمان بالمكلف به لا يوجب ان يكون
 على وفق امر الشارع لجواز فوات شرط الاترى ان المحدث مكلف بالصلوة
 حين المحدث ولا تصح الصلوة منه حين المحدث فليس المراد انه مأمور بفعله حاله
 كفره نعم نصحه منه بان يؤمن ويفعلها كالجنب والمحدث فان زمن الكفر ظرف
 للتكليف لا للايقاع بان كف في زمن الكفر بالايقاع وذلك بان يسلم
 ويوقع والكفر مانع عن الايقاع وهو قادر على ازالة المانع والدليل
 للنفا في ثانياً لو صح تكليف الكافر بالفروع لا يمكن الامتنال بالفروع
 لان الامتنان شرط التكليف فلا يمتنع عنه والامتنان في الكافر ليس

يمكن لان امكان الامتثال اما ان يكون حال الكفر او بعد الكفر اذا اسلم
 في الكفر لا يمكن الامتثال لان النية في الاستثال لا بد منها ونية الكافر
 غير معتبرة وكذا ذكر الاسنوي في شرح المنهاج لان ثمرة الامتثال بتحقيق
 الثواب ولا يثاب الكافر على فعله في حال الكفر بالاتفاق وكذلك بعد
 اى بعد الكفر ايضا لا يمكن الامتثال لان الكافر اذا اسلم لا يطلب عنه
 لما كان واجبا عليه لان الاسلام يقطع ما قبله من الذنوب والجنبايات فقط
 الامر عنه والامتثال من شرع الامر قلنا في جواب هذا الدليل باننا لا نسلم
 ان الامتثال حال الكفر لا يمكن بل هو ممكن حين الكفر بان يسلم و
 يصل مشلا كما لمحدث واجنب لان الكفر الذمى لاجله امتناع الامتثال
 ليس بضروري للكافر فيتم ارتقاء الكفر في زمان الكفر فكيف امتناع
 الامتثال التابع له وان لم يمكن الامتثال بشرط الكفر اى مع كفر
 الكافر وذلك ضرورة وصفية اى ضرورة بشرط وصف الموضوع لانه يرجع
 الى قولنا الكافر لا يمتثل بالضرورة بشرط كونه كافرا والضرورة الشرطية
 اى الضرورة بشرط وصف الموضوع كضرورة سلب الامتثال بشرط
 الكفر لا ينافي في الامكان الذاتي اى الامكان بالنظر الى ذات الموضوع
 كما كان يجب الامتثال حين الكفر بالنظر الى ذات الكافر بان يزول الكفر
 وحصل شرط الامتثال وهو الايمان وينتقض الدليل بالايمان فان الكافر
 مكلف به بالاتفاق مع ان مقدمات هذا الدليل تنفي التكليف بالايمان
 ايضا بان يقال بوضع تكليف الكافر بالايمان لا يمكن الامتثال به لا يمكن الامتثال

به في الكفر والا يلزم اجتماع التقيضين وبعد الكفر لا طلب لان الطلب بعد
 الحصول بتحصيل السامع والذليل للثاني ثالثا وصح تكليف الكافر بالفروع
 لكانت الفروع مطلوبة من الكافر لان التكليف طلب الفعل ولو كانت طاعة
 لوجب للقضاء اي قضاء الفروع على الكافر بعد الكفر حال الاسلام لا التبع
 المطلوب لا يمكن الا بالاداء او القضاء ولم يكتسب الاداء لعدم صحتها حال الكفر فثبت
 القضاء ولا يجب القضاء على الكافر بعد الاسلام اتفاقا بين الثاني والمنتبت
 قلنا في اجواب عن هذا الدليل الملازمة بين صحة تكليف الكافر وجوب
 القضاء وكذلك بين كونها مطلوبة وجوب القضاء ممنوعا فان الاسلام
 يجب اي يقطع ما كان قبله من اخطايا والذنوب فهو اي الاسلام
 كانه قضاء عن الكل اي كل ما فات من الكافر قبل الاسلام فانه كما تفرع الذمة
 بالقضاء عند عدم الاداء كذلك تفرع ذمة الكافر بالاسلام او الاسلام قد عذرنا
 للمعصيات فلا حاجة للقضاء او قلنا انه اي القضاء بامر جديد غير امر الاداء
 والامر الجديد لم يوجد في حق الكافر فلم يجب القضاء عليه فوجب القضاء على
 الكافر ليس بلازم لصحة تكليفه والذليل للمنتبت الايات الموعدة لمسبب
 ترك الفروع منها قوله تعالى فويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقوله تعالى
 والذين لا يدعون مع الله الها آخرا لى قوله ايضا عفا له العذاب وقوله تعالى
 فلا صدق ولا صلى وقوله تعالى ما سلكم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم
 نك نطمع المسكين اي لم نؤو الزكاة فلو لم يكونوا مكلفين بالصدقة لما
 اوعدهم الله على تركها والآيات الآمرة بالعبادة متناهية ولم منها قوله تعالى

يا ايها الناس اعبدوا ربكم فان لفظ الناس عام للفقهاء والمؤمنين منها
قوله تعالى والله على الناس حجة البيت الى غير ذلك كقوله تعالى وما
تفرق الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وما امرنا الا لعباد الله مخلصين
له الدين حسنا وقياموا الصلوة وليؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة وقوله تعالى
ولوط اذ قال لقومه اتاوتون الفاحشة ما ينظرون احدا من العالمين
وقوله تعالى والى دين اباهم شيئا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من الاله غيره
قد جاءكم بينة من ربكم فادعوا الكفيل والميزان واللفظ لا يصلح ان يكون
ما ناسم وخوادمنا هم متكونون من ازالته بالايمان وبهذا الطريق يقال
المحدث مأمور بالصلوة فثبت ان التقضى للتكليف قائم والمال معفقود فوجب
القول بتكليفهم عملا بالمقتضى السالم عن المعارض فثبت انهم مكلفون
ببعض الادامر وبعض النواهي فكذلك البواقي اما قياسا اولاه لا قال بل الفرق
والتاويل في الكل اے في كل الآيات مثلا ان يقال لم تك من المصلين
ولم تك نطعم المسكين كناية عن نفي الاسلام نفيا لشيء ينفي لوازمة المراد
من العبادة الايمان والمعرفة ولفظ الناس مخصوص بالمصلين والمراد
باتامة الصلوة والزكاة اعمقا وحقيقتها والمراد بعد حصول المشروط وهو الايمان
كالاستطاعة في الحج وغير ذلك من التاويلات في بواقي الآيات بحية
لانه صرف عن الظاهر بدون ضرورة داعية اليه وذكر الامام في المحصول
في قوله تعالى قالوا لم نك من المصلين الآية مباهت كثيرة منها ان هذا
التعليل حكايه عن قول التلاميذ انهم يحبون محبة واجاب بان ذلك يجب

لفظ الناس عام
للمؤمنين
والفقيهين
الذين اوتوا
الكتاب
فما جاءهم
البينة
فما امرنا
الا لعباد
الله مخلصين
له الدين
حسنا
وليتوا
الزكاة
فذلك دين
القيمة
وقوله تعالى
ولوط اذ قال
لقومه اتاوتون
الفاحشة
ما ينظرون
احدا من
العالمين
وقوله تعالى
والى دين
اباهم شيئا
قال يا قوم
اعبدوا الله
ما لكم من
الاله غيره
قد جاءكم
بينة من
ربكم فادعوا
الكفيل
والميزان
واللفظ لا
يصلح ان
يكون
ما ناسم
وخوادمنا
هم متكونون
من ازالته
بالايمان
وبهذا
الطريق
يقال
المحدث
مأمور
بالصلوة
فثبت ان
التقضى
للتكليف
قائم
والمال
معفقود
فوجب
القول
بتكليفهم
عملا
بالمقتضى
السالم
عن
المعارض
فثبت
انهم
مكلفون
ببعض
الادامر
وبعض
النواهي
فكذلك
البواقي
اما
قياسا
اولاه
لا قال
بل الفرق
والتاويل
في
الكل
اے
في
كل
الآيات
مثلا
ان
يقال
لم
تك
من
المصلين
ولم
تك
نطعم
المسكين
كناية
عن
نفي
الاسلام
نفيا
لشيء
ينفي
لوازمة
المراد
من
العبادة
الايمان
والمعرفة
ولفظ
الناس
مخصوص
بالمصلين
والمراد
باتامة
الصلوة
والزكاة
اعمقا
وحقيقتها
والمراد
بعد
حصول
المشروط
وهو
الايمان
كالاستطاعة
في
الحج
وغير
ذلك
من
التاويلات
في
بواقي
الآيات
بحية
لانه
صرف
عن
الظاهر
بدون
ضرورة
داعية
اليه
وذكر
الامام
في
المحصول
في
قوله
تعالى
قالوا
لم
نك
من
المصلين
الآية
مباحث
كثيرة
منها
ان
هذا
التعليل
حكايه
عن
قول
التلاميذ
انهم
يحبون
محبة
واجاب
بان
ذلك
يجب

ان کیون صدقاً لانه لو کان کذباً لبین کذباً مع انه تعالى مابین کذباً
مسئله لا تکلیف الا بالفعل لا بالعدم قاله اکثر المتکلمین
خلافاً لکثیر من المعتزلة منهم ابو ہاشم فاشتم قائلون بالتکلیف
بنفی الفعل ایضاً لما فی النبی نص علیہ ابن الحاجب فی المختصر وائتره
القاضی عضد فی شرحه وابن اسیہ الحاج فی التقریر وغیرہم فی غیرہ
وهو ای فعل فی النھی کف النفس ای انتہارہ عن الفعل النہی عنه
قاله التاج السبکی فی جمیع الجوامع وفاقوا لولدہ التقی السبکی وابن الحاجب
فی المختصر وائتره القاضی عضد فی شرحه وقیل الفعل ہو فعل الضد کما نص
علیہ البیضاوی فی المنہاج وائتره الاسنوی فی شرحه حیث قال
المطلوب بالنہی ہو الذی تعلق النہی بہ انما ہو فعل ضد النہی عنه فاذا قال لا
تتحرك معناه اسکن وعذابی ہاشم والغزالی ہوان لا یفعل وهو عدم احسرتہ
فی ہذا المثال انتہی یعنی عذابی ہاشم والغزالی المتکلف بہ فی النہی الانتقار
عدم الفعل لا الفعل و ذکر المحلی فی شرح جمیع الجوامع فاذا قیل لا تحرك فالمطلوب
منہ علی الاول الانتہار عن التحرك الحاصل بفعل ضده و علی الثانی فعل
ضده یعنی اسکون و علی الثالث انتقار التحرك ولما کان النزاع یرجع الی
ان عدمہ یرتفع لتعلق التکلیف ام لا وکان مبنیاً ان عدمہ مقدور ام لا
اراد ان یمین ہذا المعنی بحیث تکشف المسئله انکشافاً تاماً فقال لا نزاع
لاحد فی عدم الفعل لعدم المشیۃ اذ علۃ وجود الفعل ہی المشیۃ فعدم
المشیۃ علۃ لعدم الفعل فان علۃ عدمہ عدم علۃ الوجود والمشیۃ

لقد ذکرنا فی
ہذا النسخۃ ان
فعل فی النہی
یعنی الانتہار
عن الفعل
فلا یجوز
ان عدمہ
مقدور

من علل الوجود فعدم ما يكون علة لعدم الوجود وهذا العدم لا يصلح ان يكون مناسلا
 للتكليف والثواب فلانزاع فيه بطل النزاع في عدم الفعل للمشية
 وهو اى هذا العدم الذى يتحقق به الامتنال فى الفهم ويترتب عليه
 اى على هذا الامتنال لتواب فنحن نقول ان العدم ليس محل التكليف
 لانه لا يتعلق به اى بالعدم المشية بالذات لانها اى المشية تقتض
 الشئىية اى كون متعلقا شيئا وجوديا والعدم من حيث هو هو اى
 عدم لا شئ محض فلا سبيل اليه اى الى العدم لا يتعلقها
 اى المشية بما هو وسيلة اليه اى الى العدم وهو اى الوسيلة
 الكف عنه اى كف النفس عن فعل والعزم على التزك ومحل
 التكليف لا يكون الا ما يتعلق به المشية بالذات وهو اى كون الوسيلة التى
 هى الكف متعلق المشية معنى مقدورية العدم وهو ايضا معنى ان
 اشها اى المقدورية الاستمرار لعدم فان باستمرار الكف الذى
 هو الوسيلة يستمر العدم لانه لو لم يستمر الكف لم يستمر العدم والا اى وان لم
 يثنى المعنى ما ذكر فلا تقع مقدورية العدم واستمراره بالقدرة لان العدم
 من الازل بانتقار علة الوجود فالعدم اصل ثابت قبل القدرة غير داخل
 تحت القدرة فلا معنى لمقدورية العدم واستمراره اى استمرار
 العدم استمرار عدم علة الوجود لا بالقدرة اذا ما يتحقق بعله محقق
 باخرى فيكون الاستمرار اثر الاستمرار عدم علة الوجود لا اثر المقدورية فلا معنى
 لقولهم اثر المقدورية استمرار العدم ولهذا اى لاجل ان العدم لا يكون

من علل الوجود فعدم ما يكون علة لعدم الوجود وهذا العدم لا يصلح ان يكون مناسلا
 للتكليف والثواب فلانزاع فيه بطل النزاع في عدم الفعل للمشية
 وهو اى هذا العدم الذى يتحقق به الامتنال فى الفهم ويترتب عليه
 اى على هذا الامتنال لتواب فنحن نقول ان العدم ليس محل التكليف
 لانه لا يتعلق به اى بالعدم المشية بالذات لانها اى المشية تقتض
 الشئىية اى كون متعلقا شيئا وجوديا والعدم من حيث هو هو اى
 عدم لا شئ محض فلا سبيل اليه اى الى العدم لا يتعلقها
 اى المشية بما هو وسيلة اليه اى الى العدم وهو اى الوسيلة
 الكف عنه اى كف النفس عن فعل والعزم على التزك ومحل
 التكليف لا يكون الا ما يتعلق به المشية بالذات وهو اى كون الوسيلة التى
 هى الكف متعلق المشية معنى مقدورية العدم وهو ايضا معنى ان
 اشها اى المقدورية الاستمرار لعدم فان باستمرار الكف الذى
 هو الوسيلة يستمر العدم لانه لو لم يستمر الكف لم يستمر العدم والا اى وان لم
 يثنى المعنى ما ذكر فلا تقع مقدورية العدم واستمراره بالقدرة لان العدم
 من الازل بانتقار علة الوجود فالعدم اصل ثابت قبل القدرة غير داخل
 تحت القدرة فلا معنى لمقدورية العدم واستمراره اى استمرار
 العدم استمرار عدم علة الوجود لا بالقدرة اذا ما يتحقق بعله محقق
 باخرى فيكون الاستمرار اثر الاستمرار عدم علة الوجود لا اثر المقدورية فلا معنى
 لقولهم اثر المقدورية استمرار العدم ولهذا اى لاجل ان العدم لا يكون

من علل الوجود فعدم ما يكون علة لعدم الوجود وهذا العدم لا يصلح ان يكون مناسلا
 للتكليف والثواب فلانزاع فيه بطل النزاع في عدم الفعل للمشية
 وهو اى هذا العدم الذى يتحقق به الامتنال فى الفهم ويترتب عليه
 اى على هذا الامتنال لتواب فنحن نقول ان العدم ليس محل التكليف
 لانه لا يتعلق به اى بالعدم المشية بالذات لانها اى المشية تقتض
 الشئىية اى كون متعلقا شيئا وجوديا والعدم من حيث هو هو اى
 عدم لا شئ محض فلا سبيل اليه اى الى العدم لا يتعلقها
 اى المشية بما هو وسيلة اليه اى الى العدم وهو اى الوسيلة
 الكف عنه اى كف النفس عن فعل والعزم على التزك ومحل
 التكليف لا يكون الا ما يتعلق به المشية بالذات وهو اى كون الوسيلة التى
 هى الكف متعلق المشية معنى مقدورية العدم وهو ايضا معنى ان
 اشها اى المقدورية الاستمرار لعدم فان باستمرار الكف الذى
 هو الوسيلة يستمر العدم لانه لو لم يستمر الكف لم يستمر العدم والا اى وان لم
 يثنى المعنى ما ذكر فلا تقع مقدورية العدم واستمراره بالقدرة لان العدم
 من الازل بانتقار علة الوجود فالعدم اصل ثابت قبل القدرة غير داخل
 تحت القدرة فلا معنى لمقدورية العدم واستمراره اى استمرار
 العدم استمرار عدم علة الوجود لا بالقدرة اذا ما يتحقق بعله محقق
 باخرى فيكون الاستمرار اثر الاستمرار عدم علة الوجود لا اثر المقدورية فلا معنى
 لقولهم اثر المقدورية استمرار العدم ولهذا اى لاجل ان العدم لا يكون

الا بالتقارضية الوجودية المشية انما يتخلق بالكف عرفوها اى عرفوا القدرة
 بان شاء فعل وان شاء ترك اى كف ففزعوا الترك الذى هو
 الفعل على المشية دون ان عرفوها بان شاء فعل وان شاء لم يفعل
 فلم يفزعوا لعدم على المشية او عرفوها بان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل
 ففزعوا لعدم على عدم المشية قال القاضى عصفه فى شرح المختصر فيكفى فى
 طرف الحق اثر انه لم يشأ فلم يفعل انتهى قال التفتازانى فى شرح الشرح ما حاصله
 انما لاف القادر بالذى ان شاء فعل وان شاء ترك وان لم يشأ لم يفعل
 فبذلك حصل فى المقدور عدم الفعل اذا ترتب على عدم المشية وكان الفعل
 مما يصح ترتبه على المشية ويخرج العدمات التى ليست كذلك انتهى وقال
 الفاضل ميرزا جان فى حاشية شرح المختصر اقول فيه بحث اما اولاً فلان كلام
 رحمه الله مشعر بان ترك الفعل مما لم يتخلق به المشية وليس كذلك بل عدم الفعل
 قد يترتب على ارادة العدم وقد يترتب على عدم ارادة الوجود على ما هو مصرح
 فى الكتب الكلامية واما ثانياً فلان تفسير القادر بما ذكره تفسير منسوب الى
 الفلاسفة وليس مرضياً عند المتكلمين والاصوليين كيف والفلاسفة اثبتوا
 هذا المعنى لله تعالى وقد شنع المتكلمون عليهم بان هذا المعنى ليس معنى اللاحقة
 ولا ينافى الايجاب فالاصوب ان يقال انما لاف القادر بالذات ان شاء
 فعل وجود الفعل وان شاء او لم يشأ فعل عدم الفعل بل بالذات يصح
 منه الفعل بان شاء وفعل وجوده ويصح منه الترك بان شاء او لم يشأ
 لم يفعل شيئاً لانه فعل العدم هذا انتهى وذكر الابهري فى حاشية

شرح المختصر تفسیر القول القاضی عضد لم یثباً فلم یفعل ای لم یثباً لفعل
 وشار عدمه فلم یفعل لا انه فعل عدمه اذ لا یکنی فی کون العدم اثر احب وانه
 لم یثباً فلم یفعل لان ما لم یفعله الموجب بالذات یصدق علیه انه لم یثباً فلم
 یفعل ولیس اثر اللقدرة بالاتفاق انتی وقال الفاضل میرزا جان واما ما قبل
 علیه من انه لا یکنی فی کون العدم اثر احب وانه لم یثباً فلم یفعل لان ما لم یفعله الموجب
 بالذات یصدق علیه انه لم یثباً فلم یفعل بعد ان کان بحیث اذا اشار فعل فیخرج
 ما لم یفعله الموجب بالذات واصل انه جعل عدم الفعل مستنداً الى عدم المشیة
 الی کان وجوده علة لوجود الفعل فلا غبار و احجب من هذا الفاعل المستعرض
 انه لم یثبته بقوله رحمه الله وکان الفعل مما یصح ترتبه علی المشیة حیث ذکره
 قیداً للترتب لعدم علی عدم المشیة لدفع هذا الوهم فتدبر انتی قبیل فی
 حاشیة شرح المختصر سید زاجان فی الرد علی کون الکف مطلوباً فی النسی
 بانه لو کان المطلوب فی النسی هو الکف فحین الغفلة عن الفعل احرام النسی
 عنه بان لا یعرف العبد المكلف الزاماً مثلاً یلزم قوایم الواجب هو الکف
 اذ لا کف حین الغفلة فیه عاقب او یزیم تبرک الواجب مع انه لیس كذلك عند
 احد قلنا فی جوابه موافقاً لما اجاب به الفاضل سید زاجان ان وجوب کل
 واجب مقید بالشعور اذ لا تکلیف للغافل فحین الغفلة غیبر مکلف به فلا
 وجوب ولا اعتاب وبعدها الشعور یمجب العزم علی ترک والا ای
 وان لم یوجب العزم یعاقب علی ترکه بناء علی عدم رایتان بل المقدور
 وهو العزم الواجب علیه والحاصل ای حاصل هذا البحث ان الامتثال

الذي يترتب عليه الثواب لا يكون الا بالاثبات بالمقدور اى بما هو المقدور
وهو اى المقدور الفعل في الامر والكف في النهي واما عدم الامتنثال
الموجب للعصيان فيكون لعدم اتيان المقدور كما في ترك الواجب
فان عدم الامتنثال فيه لعدم اتيان الواجب المقدور الذي كان المكلف
قادرا عليه و يكون عدم الامتنثال تارة لفعل المقدور اذا كان المقدور
شرا وعدمه خيرا كما في فعل الحرام واما عدم المقدور بالذات
فلعدمه اى لكون هذا العدم عدما لا يدخل له اى لهذا العدم في
شئ من الثواب والعقاب والامتنثال وعدمه واذا امتد هذا فلا يرد ما قيل
في حاشية شرح المختصر سراجان لو لم يكن عدم الفعل مقدورا لم
يبت تبالا ثم في ترك الواجب اى عدم اتيانه الا بالكف عنه
اى عن الواجب العزم على تركه فيلزم ان لا ياتى من ترك الواجب بالكف
نفسه عنه لان الملازمة بين عدم مقدورية عدم فعل وبين عدم ترتب
الاثم بترك الواجب ممنوعة فان الاثم قد يكون لعدم اتيان
المقدور اذا كان المقدور واجبا وان لم يكن العدم في نفسه مقدورا
والمعتزلة القائلون بكون التكليف في المنى بالعدم لا بالفعل منهم ابو ماشم
قالوا استدلالا على قولهم ان من دعى الى الزنا فلم يفعل الزنا يمدح
عند المعتزلة على انه لم يزن من غير ان يخطى ببال العقلاء او ببال
المنهجين الى الزنا فعل للضد اى ضد الزنا حتى ينوب الممدح اى
فعل الضد قلنا في الجواب ان الممدح على عدم فعل الزنا ممنوع

فان العدم ليس في وسعه فلا يمدح عليه بل المدح انما هو على الكف
 عنه اے عن الزنا واکلف فعل الضد هذا ای خذوا مسئلة
 نسب الے ابی الحسن الاشعری ان لا تکلیف قبل الفعل
 بل مع الفعل و اشار بقوله نسب الے انه لم یثبت عن الاشعری نقلاً
 وعل من نسب اخذ من قول الاشعری القدرة مع الفعل ولا تکلیف الا بالقدرة
 وهو ای نفی التکلیف قبل الفعل غلط بالضرورة کیف لا یكون غلطاً
 و الحال انه یلزم منه نفی تکلیف الخاف بالایمان اذا الایمان
 لم یوجب فی الکافر وقت کونه کافراً و قبل الایمان لا تکلیف به و هو یخفف
 و ایضاً یلزم منه نفی الامتنان فانه اے الاستثنا باختیار الفعل
 بعد العلم بالتکلیف بان یعلم المأمور و لانه مکلف بهذا الفعل ثم اختاره
 بعد ذلك فامتنان و مع ذلك اے کون هذا المذهب المنسوب الی
 الاشعری غلطاً بالضرورة قد تبعه ای هذا المذهب جماعة من الناس
 منهم اے من تلك الجماعة صاحب المنهاج موافق لما قاله الامام
 فی الحصول من انه ذهب اصحابنا الے ان الشخص امتا یصیر مأموراً
 بالفعل عند سماعه من الله و هو الموجد قبل ذلك لیس امر ابل هو اعلام له بانه
 فی الزمان الثانی مستصیر مأموراً و وافق الاشعری فی ذلك النجار
 من المعتزلة و محمد بن عیسی و ابن الراوندی و ابو عیسی الوراق و ذکر الاسنوی
 فی شرح المنهاج و هو مشکل من وجوه احدها انه یؤدی الے سبب
 التکلیف فانه یقول لا افضل حتمه اکلف ولا اکلف حتمه افضل الثانی

ان جعلهم السابق اعلا ما يلزمه دخول الخلف في خبر الله تعالى على تقدير ان ينص
 لا يفعل لانه اذا لم يفعل لا يكون ما مور الكونه انما يصير ما مور اعند
 مباشرة الفعل وقد فرضنا ان لا فعل من الاورح فيكون الاخبار بحصول الامر
 غير مطابق الثالث ان اصحابنا قد نصوا على ان الامور يجب ان يعلم كونه
 ما مور قبل المباشرة فهذا العلم كان مطابقا فاما مور قبلها وان لم يكن
 مطابقا فيلزم ان لا يكون عالما بذلك الرابع ان امام الحرمين وغيره صرحوا
 بان الاشعري لم ينص على جواز تكليف بالايطاق وانما اخذ من قاعدتين
 احدهما ان القدرة مع الفعل كما سيأتي بيانه والثانية ان التكليف قبل
 الفعل فعلنا ان المذكور هنا عكس مذهب الاشعري الخامس ان الامام
 في الحصول لما قرر جواز التكليف بالايطاق استدل عليه بوجوه منها ان
 التكليف قبل الفعل بدليل تكليف الكافر بالايمان والقدرة غير موجودة قبل
 الفعل وذلك تكليف بالايطاق وذكر نحوه في المنتخب وهو مناقض لما ذكره
 بهننا قال العترة في شرح الحصول وهذه المسئلة من اغرض
 مسائل اصول الفقه والله در الاما اى امام الحسين حيث
 قال في البرهان والذهاب الى ان التكليف عند الفعل مذهب لا يرتضيه
 اى هذا المذهب عاقل لنفسه وقال الامام في كتابه الاحكام التكليف
 ثابت قبله اى قبل الفعل وبه قالت المعتزلة لا يقال ان القدرة مع الفعل
 ولا توجد قبله فلو كان مكلفا قبل الفعل لكان مكلفا بالاقدره عليه وهو
 محال لا نأقول لا يتج هذا على المعتزلة فانهم يقولون بان القدرة قبل الفعل

كما نقله عنهم امام الحرمين في الشامل والامام فخر الدين في معالم اصول الدين
 وكذلك علي امام الحرمين فانه قال ومن النصف من نفسه علم ان معنى القدرة
 هو التمكن من الفعل وهذا انما يعقل قبل الفعل وقد يجاب بان التكليف الذي
 اشبهنا قبل المباشرة ليس هو التكليف بنفس الفعل حتى يلزم ان يكون
 تكليفًا بما لا قدرة للمكلف عليه بل التكليف في الحال اى قبل المباشرة
 انما هو بايقاع الفعل في ثانی الحال اى حال المباشرة واجاب عنه صاحب
 المنهاج بان الايقاع المكلف به ان كان هو نفس الفعل فالتكليف به محال
 في الحال اى قبل الفعل لانه يلزم من امتناع التكليف بالفعل قبل التلبس به امتناع
 التكليف بالايقاع لان الغرض انه هو وان كان الايقاع غير فعل فيعود النظام الى
 هذا الايقاع فنقول هذا الايقاع المكلف به بل وقع التكليف به حال وقوعه وقبله فان كان
 حال وقوعه فيلزم ان يكون التكليف حال المباشرة وهو المدعى وان كان قبله
 فيلزم ان يكون مكلفًا بما لا قدرة له عليه لان القدرة مع الفعل فان متاوا
 التكليف انما هو بايقاع هذا الايقاع فننقل الكلام اليه ويؤدي الى التسلسل
 او ينتهي الى ايقاع يكون التكليف به حال المباشرة وهو المدعى قال السنوكي
 في شرح المنهاج والذي قاله ضعيف فان قول الخصم انه مكلف في الحال
 بالايقاع في ثانی الحال لا شك ان معناه ان التكليف في الحال
 والمكلف به هو الايقاع في ثانی الحال وهو زمان القدرة فكيف يصح الاعتراض
 بما قاله وكانه توهم ان المراد ان الايقاع مكلف به في الحال وليس كذلك
 ويتضح بهذا مسئله ذكرها الامام في المحصول عقيب هذه المسئلة فقال

اذا قال السيد عبده صم غدا فالامتحق في الحال بشرط بقاء المأمور
قادرا على الفعل قال فاما اذا علم الله تعالى ان زيد سيموت غدا فهل يصح
ان يقال ان الله تعالى امره بالصوم عدا بشرط حيوة فيه خلاف قطع النكاح
ابوكريو الغزالي بجوازه لفائدة الامتحان ومنعه جهورا المعتزلة فقد اتضح بهذه
المسئلة انه يصح ان يؤمر الآن بالفعل في ثانی الحال فينقطع التكليف بعد
ای بعد فعل اتفاقا وانما النزاع في بقاء التكليف حال الفعل بل هو
ای التكليف باق حال حدوثه اے حدوث الفعل لا يتقطع قال به
ای بقاء التكليف حال حدوث الفعل ابو الحسن الاشعري وهو اے
ما قال به الاشعري من بقاء التكليف حال حدوث الفعل باطل لانه ای
هذا القول كما نقول ای نقولنا بان الطلب باق حين وجود المطلوب
وهو ای بقاء الطلب حين وجود المطلوب كما تنبى انه باطل لان
الطلب يستدعي عدم المطلوب فاذا وجد المطلوب كيف يبقى الطلب
هذا ما خذ مما ذكره ابن الساجب في المختصر بقوله وان اراد تجنيز التكليف
باق فكليف بايجاد الموجود وهو محال لعدم صحة الابتلاء فتنته فائدة التكليف
استتت وشرحه القاضي عضد بقوله وان اراد ان تجنيز التكليف باق بعد
فنو باطل لانه بكليف بغیر الممكن لانه بكليف بايجاد الموجود وهو محال ولانه
تنته فائدة التكليف وهو الابتلاء لانه فاما يتصور عند التردد في الفعل والترك
واما عند تحقق الفعل فلا استتت وقال التفتازاني في شرح اشرح واما
ما ذكر في استتاع بقاء تجنيز التكليف حال حدوث الفعل من انه بكليف

[illegible]

بایجاد الموجود و ہو محال فمخلطہ فان المحال ایجاد الموجود و بوجود سابق
 لا بوجود محال بہذا الایجاد انتہی واجب الاہری فی حاشیہ شرح
 المختصر ما اور وہ التقنازانی بقولہ ضمیر ہو عائد الی التکلیف ای طلب ایجاد
 ما ہو موجود ممتنع لان الطلب یتدعی عدم المطلوب کما مر لا الی الایجاد لیرد علیہ
 ان ایجاد الموجود انما یکون محالاً لو کان التأثير سابقاً علی الاثر کما ہو مذہب المعتزلۃ
 اما اذا کان التأثير عین الاثر فی الخارج او مقروناً فلا کما صرح بہ فی الموقف
 انتہی واجب الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر عنہ بقولہ اقول
 جعل ضمیر ہونی قولہ و ہو محال راجعاً الی الایجاد و لک ان ترجمہ الے
 التکلیف و وجہہ ان التکلیف طلب و الطلب یتدعی مطلوباً غیر حاصل وقت
 الطلب علی ما سبق فطلب ایجاد الموجود حسمین الطلب محال و انکان وجود
 بہذا الایجاد و یکن راجعاً الے ایجاد الموجود و لو تہیہ بان یقال لو کان
 التکلیف باقیاً عند وجود الفعل و حدوثہ و ہو یتدعی مطلوباً غیر حاصل عند
 الطلب فان التکلیف المقارن لزمان وجود الفعل تکلیف بایجاد ما قد وجد
 قبل ہذا الایجاد و ہو زمان التکلیف و الطلب فظہر ان ما اور وہ رحمہ اللہ
 بالمخلطہ ناشیۃ مما ذکر الشارح المحقق فقہ کرانتہ و انت تعلم ان ایراد
 التقنازانی علی کلام الشارح رحمہ اللہ و فی کلام الشارح رحمہ اللہ لا
 احتمال لان یرجع ضمیر ہونی قولہ و ہو محال الے التکلیف بل ایجاد الموجود
 متعین للمرجع و ذکر الفاضل میرزا جان فی حاشیہ شرح المختصر و
 اما یقال تصحیح ما قال بہ الاشعری من بقاء التکلیف حال حدوث الفعل

ان التکلیف متعلق بالذات بالمجموع ای بمجموع الفعل من حیث هو
مجموع وهو ای ذلک المجموع انما يحدث شيئاً فشيئاً على
التدریج واما المحصل بالتمام لم ينقطع التکلیف فیلزم مقارنته اسے
مقارنة التکلیف بالحدوث ای بحدوث الفعل ولا يلزم طلب الموجود
لان المجموع انما يوجد اذا وجد الجزء الاخير فاما لم يوجد الجزء الاخير لم يوجد
المجموع فمعه انه ای ان هذا القول لا يتم في الانبيات وهي الامور
الموجودة في الآن الذي هو طرف الزمان الغير المنقسم اصلاً فانما لا
يحدث شيئاً فشيئاً فليس لما الا ان الحدوث فلو بقى التکلیف حال حدوث
يلزم طلب الموجود فلا يتم قول الاشعري الا في امور لا تكون انبيات صرفة
فاسد فساداً ظاهراً لان الفعل اذا كان مستمداً من اجزاء وستم الى الاجزاء
كان الطلب المتعلق به اسے بذلک الفعل محللاً الى الاجزاء بحسب
اجزاء الفعل وكل جزء من الطلب باجزاء من الفعل فيتعلق جزء
من الطلب بجزء من الفعل وكل جزء منه اسے من الفعل مسبق
بجزء من الطلب فكل جزء من الطلب يكون سابقاً على حدوث جزء
من الفعل واما الطلب المتعلق بالمجموع فينقطع قبل الجزء الاخير ولا يكون
مقارناً لحدوثه الذی هو في آن حدوث المجموع وينبغي ان يعلم ان قوله
منع انه لا يتم في الانبيات مدرج فيما ذكره الفاضل ميرزا جان و
ليس من كلامه والاشاعة الذاهبون اسے بقاء التکلیف حال حدوث
الفعل قالوا في الاستدلال على مذاهبهم الفعل مقدور متعلق

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرة او يكون ضده اى ضد الفعل متعلقا للقدرة
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا للقدرة اى كافر
 لكن ضد الايمان الذى هو الكفر متعلق بقدرة الكافر التوبة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير متقدور له اصلا لان نفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب المقت
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز تكليف الكافر بالايمان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اى نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن الحركة من الساكن و
 عندهم اى عند الاشاعة كالمتقيد نظر الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان الحركة من المتقيد ولما كان الساكن والمتقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بفعل لما نفع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فحالة ليس كحال المتقيد اضرب عن ذلك قال لا اى ليس بكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا كمن
 المانع وهو الكفر غير متفرض عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 عن الحركة مرتفع عنه وعند الاشاعة كالمتقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرة او يكون ضده اى ضد الفعل متعلقا للقدرة
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا للقدرة اى كافر
 لكن ضد الايمان الذى هو الكفر متعلق بقدرة الكافر التوبة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير متقدور له اصلا لان نفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب المقت
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز تكليف الكافر بالايمان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اى نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن الحركة من الساكن و
 عندهم اى عند الاشاعة كالمتقيد نظر الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان الحركة من المتقيد ولما كان الساكن والمتقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بفعل لما نفع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فحالة ليس كحال المتقيد اضرب عن ذلك قال لا اى ليس بكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا كمن
 المانع وهو الكفر غير متفرض عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 عن الحركة مرتفع عنه وعند الاشاعة كالمتقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

فرضنا انه لا يصلح مانعا واجيب عن هذا الدليل من جانب الاشاعة بان
 شرط التكليف عندنا اے عند الاشاعة ان يكون هو اے
 الفعل نفسه متعلقا للقدرة او يكون ضده اى ضد الفعل متعلقا للقدرة
 ففي تكليف الكافر بالايان وان لم يكن الايمان نفسه متعلقا للقدرة اى كافر
 لكن ضد الايمان الذى هو الكفر متعلق بقدرة الكافر التوبة فوجب بشرط التكليف
 بخلاف خلق الجواهر والاعراض فانه غير متقدور له اصلا لان نفسه ولا ضده فلما
 يجوز التكليف به كذا في المواقف اقول في رد ما اجاب به صاحب المقت
 بان الايمان من الكافر ليس كخلق الجواهر من العبد اتفاقا
 بين الماتريديه والاشاعرة حتى لو جوز تكليف الكافر بالايمان لزم جواز
 تكليف العبد بخلق الجواهر بل الكافر عندنا اے الماتريديه كالساكن
 اى نظرا لے امکان الايمان منه عندنا كالساكن الحركة من الساكن و
 عندهم اى عند الاشاعة كالمتقيد نظر الى عدم امکان الايمان منه
 لعدم امکان الحركة من المتقيد ولما كان الساكن والمتقيد كلاهما قادرين على
 الحركة ولكن لم يتحقق الحركة بينهما بفعل لما نفع وان كان المانع في الاول عدم
 الارادة وفي الثاني التقيد والكافر عند الاشاعة ليس بقادر على الايمان
 اصلا فحالة ليس كحال المتقيد اضرب عن ذلك قال لا اى ليس بكافر
 عند الماتريديه كالساكن لان الكافر وان كان قادرا على الايمان عندنا كمن
 المانع وهو الكفر غير متفرض عنه بخلاف الساكن فانه قادر على الحركة والمانع
 عن الحركة مرتفع عنه وعند الاشاعة كالمتقيد لان الكافر عندهم غير قادر على الايمان

على التكليف بما لا يطاق قلنا في رد هذا الدليل بأنه منقوض بقوله
الباري تعالى فانها ثابتة في الازل دون المقدور والا اى وان
لم يكن منقوضا بقدره البارى ولم تكن قدرة البارى ثابتة في الازل بدون
المقدور بل مع المقدور لنم قدم العالم لان المقدور هو العالم فلا يقال
ان القدرة صفة متعلقة بالمقدور تتعلق الضرب بالمضروب بل الصواب ان
يقال القدرة صفة لها صلاحية تتعلق بالمقدور والايضا انه فلا يستدعى
وجود المقدور قال امام الحرمين ومن انصف نفسه علم ان معنى
القدرة هو ان تمكن من الفعل وهذا انما يعقل قبل الفعل وقالوا فما الاستدلال
ثانيا انها اى القدرة عرض وهو اى العرض لا يفتقر زمانين
كما هو مذهب الشيخ ابى الحسن الاشعري ومتبعيه من محققى الاشاعرة والنظام والحجوى
من قديما المتأخرين وان قالت الفلاسفة وجمهور المعتزلة ببقاء الاعراض
سواء الازمنة والحركات والاصوات والوجوه على الجبائى وابنا لوانهديل
ببقاء الالوان والطعوم والروائح دون العلوم والارادات والاصوات فلو
تقدمت القدرة على الفعل المقدور لعدمت عند حدوث الفعل
المقدور لان زمان حدوث الفعل غير زمان ما قبل الفعل فلو وجدت عند حدوث
الفعل بغيرت زمانين فاذا عدمت القدرة عند حدوث الفعل المقدور فلم يتحقق
القدرة بالفعل المقدور وهو مستحيل كهذا اقرره امام الحرمين فى البرهان الشال
قلنا فى رد هذا الدليل باننا لا نسلم ان العرض لا يعنى زمانين اذ لم نقيم عليه دليل
نعمد عليه ولو سلم عدم البقاء اى عدم بقاء العرض زمانين لكن الذى

يقول به لا يقول بزواله لانه بدل بل بحقيقة اشأله فالشرط للمتعلق بفعل
 المقدر او للتكليف الطبيعة الكلية التي تبقى متواردة الامثال ونوع
 لا نستخدم بتقديمها بقاها بالامثال المتواردة وقالوا في الاستدلال
 ثالثا لا يمكن الفعل قبله اي قبل نفسه والا يلزم تقدم اشئ على نفسه فلا
 يكون الفعل مقدورا قبله فاذن ليست القدرة قبل الفعل وهو اى
 هذا الدليل فاسد كما ترى لانه منقوض بقدرة البارئ تعالى وايضا وصف
 القسمية على نفسه متمتعة بالذات واما ثبوت امكان وجود الفعل في زمان قبل
 زمان وجوده في غير مستحيل بل ضروري والا يلزم الانقلاب من الامكان الى
 الامتناع والانقلاب متمنع كذا في شرح استاذ الاستاذ وغيره من اشروح
فرع **مسألة** القدرة الواحدة للعبد تتعلق عندنا وعند اكثر المتعبد
 بالامور المتضادة كالحركة والسكون والقيام والقعود بل بجميع مقدرات العبد
 متضادة كانت او غير متضادة خلافا للهيم اى للاشعري واكثر اصحابه فان
 القدرة عندهم لا تتعلق بالامور المتضادة مطلقا لامعابان تكون نسبة القدرة
 الى الضدين سواء ولا بد لابان تتعلق او لا البضد ثم بضد آخر بناء على ان القدرة
 عندهم مع الفعل ولازمه له لا قبل الفعل ولا تخلف بينهما فلو تعلقت بالضدين
 معا لزم اجتماع الضدين لوجوب مقارنتهما لتلك القدرة المتعلقة بهما ولو تعلقت
 بالضدين بدلا لزم تقدم القدرة المتعلقة بالضد الموجود او لا على المقدور الذي
 تعلقت به آخر بل قالوا ان القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقا سواء كانا
 متضادين او متماثلين او مختلفين لا معا ولا على سبيل البديل بل القدرة الواحدة لا

له قد مضى
 وشاهد بان يكون
 نسبة الى الضدين
 سواء بالامثال
 يتعلق بالام
 فيكون
 في القدرة
 على قدرة متضادة
 عند البارئ
 فيكون متضاد

تعلق الابدقود واحد ذك لاها مع المقدور ولا شك ان ما نجد عند صدور
احد المقدورين منا مغاير لما نجد عند صدور الآخر بخلاف الماتريديّة واكثر المعتزلة
فان القدرة عندهم لما كانت ليست مع الفعل لم يلزم عليهم محذور من تعلّقها
بجميع مقدورات العبد متضادة كانت او غير متضادة وقول ابى هاشم من المعتزلة
مترود تردوا فاحشا قال مرة القدرة القائمة بالقلب تتعلق بجميع متعلقاتها كالاتفاق
والارادات ونحوها دون القدرة القائمة بالجوارح فانها لا تتعلق بجميع مقتدوراتها
من الاعتمادات والحركات وغيرها وقال تارة اخرى كل واحدة من قدرة
القلب قدرة الجوارح يتعلّق بجميع متعلقاتها دون متعلقات الاخرى
وقال تارة ثالثة كل واحدة من قدرة القلب وقدرة الجوارح يتعلّق بمتعلقاتها
التي هي افعال القلوب والجوارح جميعا غير ان كلا منهما لا يؤثر في متعلقات
الاخرى لعدم الآلة اى يمتنع ايجاد افعال الجوارح بالقدرة القائمة بالقلب
لعدم الآلات المخصوصة المناسبة لتلك الافعال وكذا العكس وقال مرة
رابعة القدرة القلبية تتعلق بمتعلقاتها معادون القدرة العضوية فانها تتعلق
بافعال الجوارح دون افعال القلوب وقال ابن الراوندى من المعتزلة
وكثير من الاشاعرة تتعلّق القدرة الاحادية بالفذين بدلا لانساعا وجمعت المعتزلة
على ان القدرة الواحدة تتعلق بالتمثلات من جنس واحد من المقدورات على
تقاب الازمنة والاوقات مع اتقاهم باسرها على انه لا يقع بتلك القدرة
الواحدة مثلكان في محل واحد في وقت واحد ووفق الامام الرازى في المباحث
المشرقية بين مذهبي الاشعري والمعتزلة وجميع بينهما بان الشيخ الاشعري اراد بالقدرة

القوة المستجعة بشرائط التأثير فلذلك حكم بانها مع الفعل وانها لا تتعلق
 بالضدين والمعتزلة ادوا بالقدره مجرد القوة فلذلك قالوا بوجوده قبل الفعل
 وتعلقها بالامور المتضادة وقد يقال هذا الذي ذكره الامام الرازي للتوفيق بين
 المذهبين لا يوافق مذهب الشيخ الاشعري فان القدرة احدى احواله عند غير ماثرة
 فكيف يصح ان يحل مذهب على انه اراد بالقوة القوة المستجعة بشرائط التأثير الا ان
 يقال المراد بشرائط التأثير الشرائط التي حبرت العادة بوجود الفعل المقدر
 عنده **مسئلة** قسم الحنفية القدرة المشروطة في التكليف
 الى **ممكنة** بصيغة اسم الفاعل من التمكن مفسرة بسلامة الالات
 وصحة الاسباب وهو اى تفي الممكنة بسلامة والصحة تفسيده
 باللازم لان القدرة الممكنة ادنى ما يمكن به المأمور من اداء المأمور به
 بدنيا كان او ماليا من غير حرج غالبا ويلزمه سلامة الالات وصحة الاسباب
 وانما قيدنا بقولنا من غير حرج غالبا تبعا لصدور الشريعة في التوضيح لانهم
 جعلوا الزاد والراحلة في الحج من قبيل القدرة الممكنة مع انه قد يمكن من اداء
 الحج بدون الزاد والراحلة نادرا وبدون الراحلة كثير لكن لا يمكن منه بدوتهما الا
 بحرج عظيم في الغالب المصنف في الحاشية انه لا حاجة اليه ليجوز ان يحل
 التمكن على العادى في جنس المكلفين وقدرة البعض على المشى كعدم تقصير
 بعض بالصوم في السفر والى **فيسئل** في بصيغة اسم فاعل من التيسير
 فافصلة اى زائدة عليها اى الممكنة لزيادة صحة اسباب اليسر فيها
 على الصحة والسلامة اللتان هما في الممكنة فضلا منه تعالى على العباد

لقد ورد في بعض النسخ
 لا يمكن ان يكون في الالات
 لان ادائها لا يكون
 سلامة الالات وصحة
 الاسباب لانه مما لا
 وجوده فافقت هذا
 في نفس الالات
 فافقت هذا
 الزاد والراحلة
 مع ان يمكن
 زاده وراكبه
 حج فافقت هذا
 يمكن على العادى في
 جنس المكلفين
 بعض على بعض
 في بعض

بالیسر محصول السہولۃ فی الادارہ باشتراطها ولہذا شرطت فی اکثر الواجبات
 المالۃ للابدنیۃ لان ادارہ اشق علی نفس من البدنیۃ اذا لمل محبوس
 نفس فی حق العامۃ ومفارقة المحبوب بالاختیار امر شاق والا ولی
 ای القدرۃ الممکنۃ انکا فی الفعل بجا ای ہذہ القدرۃ مع العزم ای مع
 ارادۃ الفعل غالباً علی الظن کو قوت الصلوۃ قبل التفتیق فالواجب علی
 القادر الاداء للفعل الواجب المشروط ہذہ القدرۃ عیناً ای عین ذلک
 الفعل لا خلفہ فان فات الادارہ بلا تقصیر بان نام عن الصلوۃ مثلاً او
 نسہا حتی انقضی وقت ادارہ لم یاتر ووجب القضاء انکان لہ ای لہذا
 الواجب خلفہ الا ای وان ثم یکن لہ خلف کصلوۃ العیدین مثلاً فلا قضاء
 ولا اثر وان قصص بتقویت الواجب بان جار وقت الصلوۃ مثلاً ولم
 یؤدہ عمد اس غیر نوم والنسیان مع التذکرۃ اشتمل ہذا القادر مطلقاً سوا کان
 لہذا الواجب خلفہ او لا یمیکب القضاء مع الاثم انکان لہ خلف وان لم یکن
 الفعل بہا مع العزم غالباً علی الظن وجب الاداء للفعل لا بعینہ بل لیتنا
 القضاء ای لیظهر الوجوب فی القضاء فانه مندرع وجوب الادارہ عند
 المحققین کذا فی التقریر کمال اہلیۃ فی الجزء الاخیر من الوقت بحیث لا
 یسع اداء الواجب کاسلام الکافر وطہارۃ الخائف وبلوغ الصغیر فی الجزء
 الاخیر من وقت الصلوۃ بحیث لا یسع ادارہ فالصلوۃ واجبۃ علیہم لا الاداء
 بل بقضاءہ ونہا نہیب جمہور احنفیہ خلا فالنفس فانه یقول ان قضاء
 الصلوۃ لیس بواجبۃ علیہم فلا وجوب للادارہ علیہم عندہ لا اعتبارہ

اى لا اعتبار زفر فى جوب القضاء الالهية قد رما يحتمل الاداء اى فى
 مقدار الوقت الذى يحتمل الاداء فمقدرة الاداء فيه يجب القضاء عنده و
 فى التحسين لابن الهمام استدلالا على مذهب جمهور الحنفية وردا على زفر
 لانه لا قطع بالاخير لامكان الامتداد للوقت بايقاف الله تعالى شمس
 يعنى لا قطع بان ذلك الجزء الذى تمثت فيه الالهية آخر الاجزاء بل كل جزء
 يتوهم معه انه ليس آخر اى جزء كان منه سلامة آلات يفعل يجب عنده
 التسليم اقول رد الما فى التحرير يلزم مما فى التحرير ان لا يقسم بالتضييق اى
 يكون الوقت مضيقا قيام احتمال الامتداد واما حال انه قد يقسم التضييق
 بوصول شمس الى قريب من الاقتراف بالضرورة كما هو ظاهر على اكل فعدم
 استطاع التضييق باطل والا يلزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم فيلزم بطلان
 الملزم واما ما يفتى عليك انه لو التزم ان لا قطع بالتضييق وتمنع الضرورة فامسى
 اجل على خلافه بل الظاهر ان الحركة الفلكية ان كانت على ما يراه الفلاسفة
 فالقطع بالاخير والتضييق ثابت البتة لانه لا يمكن قيام شمس بالامتداد
 فى الاوقات على ما ثبت عندهم بالدلائل المذكورة فى الميتة والافسح
 يظهر ما يدل على ان الحركات الفلكية دائما على نسق واحد لا بالعقل ولا بالشرع
 بل العقل يجوز اسكون وبطور الحركة فى كل لحظة وايضا اقول فى الرد الاثني
 اما بازدياد الاجزاء فينتسح الوقت حينئذ ولا نزاع فيه اى فى
 اتساع الوقت بل النزاع فى التضييق اذ الكلام فى الجزء الاخير على تقدير
 الازدياد لم يبق الاخير اخيرا او الاستدوا بالمد والبسط فى الجزء الاخير

تقرير الكلام لتوجيه قول جمهور الحنفية القول بترتيب القضاء على نفس الوجوب
لا على وجوب الاداء كما في النائم الى مضي وقت الصلوة وحاصله على ما ذكره
نظام الملة والدين في اشرح ان القضاء مبناه اصل الوجوب وهو لا يقتضي
القدرة كما في النائم والمنفى عليه فالجزة الاخيرة تجب الصلوة باصل
الوجوب واذا لم تحصل تنقل الحكم الى القضاء او على وجوب جزء من الاداء
كما في النفل اذا فسد لان النفل بعد الافساد وانما وجب قضاءه صيانة لما
وجب عليه بعد شروع وهو الجزء المؤدى وكذا في الجزء الاحتمالي لوقت
وان لم يجب فيه اداء الفعل بتمامه لعدم سعة لكن يجب فيه جزء من
الواجب واذا لم يات بجزء من الواجب فيجب عليه القضاء اداء الحق ما
وجب الا ان الوجوب في النفل بالشروع وهما قبله فتدبر بعد
اشارة الالى انه لا دليل على وجوب جزء من الواجب لان الشرع
انما امرنا بالكل واما القدرة الثانية وهي القدرة الميسرة التي يجب
يسر الاداء على العبد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فيتعقيل بها اى بهذه
القدرة الوجوب ويشترط بقاؤه هذه القدرة بقاؤه الواجب فما دامت القدرة
باقية يبقى الوجوب واذا افاقت هذه القدرة سقط الواجب عن الزمة ولم
يبق واجب بخلاف الممكنة اذ لغوا عنها لا يسقط الواجب عن الزمة فان فعل
سقط الاثم وان لم يعتد راصلا بقية الزمة مشغولة ولو اخذ في الآخر
ولذا حكموا ببقاء الحج مع فوات الزاود والراحلة فانها تدرية ممكنة وكذا لا
تسقط صدقة الفطر لغوات المال فان النصاب فيها تدرية ممكنة او لا

اعتناء الامن الغنى كذا في شرح أستاذ الاستاذ وذكر التقياز اني في
 التلويح ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً
 محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاء البقاء الواجب اذ البقاء غير الوجود بشرط
 الوجود لا يلزم ان يكون شرطاً للبقاء كالشهود في التكاح شرطاً للانقاراد
 دون البقاء بخلاف الميسرة فانها شرط في معنى العلة لانها غيرت صفة
 الواجب من العسر الى اليسر اذ جاز ان يحجب بمجرد القدرة الممكنة تكن بصفة
 العسر فاشترط في القدرة الميسرة واوجبه بصفة اليسر في شرط دوامها نظراً الى معنى
 العلية لان هذه العلة مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ لا يتصور اليسر بدون القدرة
 الميسرة والواجب لا يتجبد بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الا بتلك الصفة
 فلما اشترط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة مع ان ظاهر النظر يقتضي ان يكون
 الامر بالعكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر انتهى
 كالنكوة فانها واجبة بالقدرة الميسرة فانه اى المال المؤدى في الزكوة
 شيء قليل من كسب لانه ربع العشر وخمسة دراهم من مائتين مرة بعد الحول
 ولهذا اى لكون وجوب الزكوة بالقدرة الميسرة سقط وجوب الزكوة بالهلاك
 اى هلاك النصاب بعد الحول لجد التمكن يعني بعد ما تمكن من اداء الزكوة بعد
 الحول ولم يؤد حتمه هلاك المال لم يمتنع الوجوب لعدم بقاء القدرة الميسرة خلافاً
 للشافعي واما اذا لم يتمكن بان هلك المال كما تم الحول فلا ضمان بالاتفاق فان
 قيل ففي صورة الاستهلاك بان ينفق المال في حاجة او يلقية في البحر قد تهافت
 القدرة الميسرة فينبغي ان لا يحجب الضمان فجاوبه ان اشتراط بقاء القدرة الميسرة انا

هذا هو الذي مر عليه
 على الاستدلال به
 انفق ثلثه في فاس
 قبل ان ينفق
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة
 بالقدرة الميسرة

فات عنه الصلوة مثلاً فترك قضاءها إلى آخر وقت الحوية بلا عذر بناءً على
ان القضاء موسع ينبغي ان لا ياثم لان الوقت الآخر وقت ضيق لا يبعث على الفعل
فيه فقد فاتت القدرة فالقضاء غير واجب وترك غير الواجب لا يفضي
إلى الاثم وقد اجمعوا على التاخير أي تأخير التارك للقضاء بعد
ما فات عنه الاداء ولا يخفى عليك ان القدرة الممكنة للقضاء عند الشاطين
ليست بشرط القضاء في جميع اوقات القضاء بل في بعض اوقاته وقد تحققت
في صورة الترك بلا عذر فالتأخير يتم تحققه مرة متجددة ثم كان يرد على عدم
اشتراط القدرة للقضاء انه يفرض الى تكليف ما ليس في وسع العبد وقد قال
الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها اجاب بقوله فيحصل التكليف بالاداء
وقد خصصه بالاداء فنص في قضاء الصوم كقوله تعالى فعدة من ايام
اخرى قضاء الصلوة كقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها فان تلك النصوص شاملة للقادر وغيره اقول
في رد هذا الدليل اذا وجب الواجب كالصلوة في الجزء الاخير
من الوقت بان صار اهل فيه فالاداء غير متدور له وعدم القدرة
في القضاء بان مات قبل القضاء فالتأثير لازم على مذهب الحنفية و
هو مشكل لعدم تقصير المكلف في الاداء لانه غير متدور له والتأثير
ترك الواجب انما يتفرع على التقصير وكون تأخير القضاء جائزاً
لان القضاء موسع ولا تأثيم بالجائز ويقال في توجب الاثم مدار
الاثم على نفس الواجب لا على وجوب الاداء كما فهم المعترض في

[illegible]

لأنه المكلف ما في
غيره لا يقتل لأن يكون
بدون مكلف ولا لازم الدور
وعدم تعلق المكلف بالدار
المدققات

الصورة المذكورة وان لم يتحقق وجوب الادار لكن نفس الوجوب يتحقق وهو
قد ينفك عن وجوب الادار والقدرة شرط لوجوب الادار لانفس الوجوب
ولما كان نفس الوجوب يتحققا ومقتضاه طلب الفعل في وقت ما ولم يتحقق الفعل
اشتم والمصنف اشار اليه في الحاشية بقوله وعلى هذا فالحق انفصال الوجوب
عن وجوب الادار فتأمل انتبه وتعاقل ان ينبع ان مدار الاثم نفس الوجوب
بدون وجوب الادار والله اعلم بالصواب

الباب الرابع

في المحكوم عليه وهو المكلف اے الذي تعلق الخطاب بفعله لانه حكم عليه
بوجوب الفعل واما في بالتفسير لئلا يتوهم من اول الامر ان المحكوم عليه واقع
على ما يتعارفه المنطقيون وهو ههنا الفعل فان المحكوم عليه بالوجوب ونحوه ذلك
كذا في شرح نظام الملة والدين مسئلة فهتم المكلف الخطاب
شرط التكليف فلا يجوز تكليف الغافل كالساهي والناثم والجهنون والسكران
وغيرهم عندنا اي عند الحنفية وكذلك عند المحققين من الشافعية والمالكية
وبه قال كل من منع التكليف بالمحال كما نص عليه القاضى عضد في شرح
المختصر والمراد بهنم المكلف بصورة بان يتصور الخطاب قدرا يتوقف عليه الامتناع
لا التصديق بالخطاب بان يصدق بانه مكلف والالزم الدور ولزم ان لم
يكن الكفار مكلفين كذا ذكر التفتازاني في شرح الشرح والابهرى في حاشية
شرح المختصر الزوم الدور فلان العلم بكونه مكلفا انما يصح ويصدق اذا كان
مكلفا والافرض ان كونه مكلفا يتوقف على العلم بانه مكلف فيوقف كل من

باب الرابع في المحكوم عليه

العلم والمعلوم علی الآخر فی التحقق کذا ذکر الفاضل سیرزاجان فی حاشیة
 شرح المختصر واما لزوم عدم تکلیف الکفار فلان الکفار لا یصدقون بالخطاب کذا
 ذکر العلوی فی حاشیة شرح الشرح وقیل اشتراط الفهم للتکلیف متقوض بالتکلیف
 بمعرفة الله وتقدير النقص علی ما ذکره الامام ان التکلیف بها حاصل بدون
 العلم بالامر وذلك لان الامر لمعرفة الله تعالى واراد فلا جاز ان یکون مجردا
 بعد حصول الامتناع بتحصيل المحاصل فیکون واردا قبله وحینئذ فیستجیل الاطلاع
 علی هذا الامر لان معرفة الله تعالى بدون معرفة الله تعالى مستحیل
 فقد کلف بشیء وهو غافل عنه واجیب عن هذا النقص فی حاصل تاج الدین
 الارموسی والمنهاج للبیضاوی بان وجوب معرفة الله مستثنی من هذا الاشتراط
 لقيام الدلیل علیه والمدعی فهم المكلف الخطاب شرط التکلیف الا فی اوّل
 الواجبات وهو معرفة الله تعالى و ذکر انتقازانی فی شرح الشرح فعلی هذا
 اسی علی ارادة تصور الخطاب قدر ما یتوقف علیه الامتناع من فهم الخطاب
 لا التصدیق به لاحاجة الی استثناء التکلیف بالمعرفة لان تصور الخطاب یکین
 حصوله بدون حصول معرفة الله تعالى واجاب عنه ابن التلمس فی نظم القرائی
 بان الامر بالمعرفة التفضیلیة یرد بعد المعرفة الاجمالیة ووافقنا فی الاشتراط
 بعض المجوزین لتکلیف المحال ایضا لان تکلیف المحال قد یکون لا ابتلا
 وهو معدوم ههنا نص علیه ابن الحاجب فی المختصر والقاضی عضد فی شرحه و فی البیج
 وافقنا اکثر المجوزین والمفهوم من کلام الامام فی الحصول والبیضاوی فی المنهاج
 ان العالمین یجوز التکلیف بالمحال جواز تکلیف الغافل لکن الاستدلال فی

شرح المنهاج تعقبها بانه ليس كذلك بل اذا قلنا يجوز ذلك فلا شئ ههنا
 قولان نقله ابن التلمسانى وغيره والدليل لنا ان التكليف بالفعل طلب
 الوقوع اى وقوع الفعل منه اى من المكلف امثالا اى لابل
 وقوع الامتنال كما يراه مانع التكليف بالمحال او طلب الوقوع منه ابتداء
 اى لاجل الابتلاء بالخزم على الطاعة واعتقاد القلب بحقيقة كما يراه قائل التكليف
 بالمحال وهو اى طلب الوقوع امثالا او ابتلاء عن لا شعور له به اى
 بالطلب محال لانه اى طلب الوقوع امثالا او ابتلاء فرع العلم اى
 علم ذلك المطلوب لان طلب شئ من شخص هو لا يعلمه باطل ضرورة وطلب المحال
 محال على ما مر في المسئلة الاولى من الباب الثالث فتكليف بالافهم
 له يكون محالا وذكر استاذ الاستاذ في الشرح وهذا لا ينتقض من قائل التكليف
 بالمحال لانه لا يسلم على ربه ان طلب المحال محال فلا يمكن ان يستدلوا بهذا
 فالاولى ان يقال ان فائدة التكليف الابتلاء عندهم وهذا منتف من لا
 شعوره فاستحال التكليف لاستحالة الفائدة قتال وفي قوله فتاى
 على اشارة الى منع حصر الفائدة عندهم فيه كما يشع به كلام الفاضل ميرزا جان
 في حاشية شرح الحق قيل في حاشية شرح المختصر ميرزا جان اللازم
 من الدليل المذكور ان التكليف اى تكليف من لا يفهم بشرط عدم الفهم
 اى عدم فهمه محال لافى زمان عدمه اى عدم الفهم اذا الفهم فى
 فى زمان عدم الفهم ممكن لامحال فلا يكون تكليف من لا يفهم فى زمان
 عدم فهمه تكليفا بالمحال والمدعى استحالة تكليف من لا يفهم فى زمان

عدم الفهم اقول فی جواب ما قبل بانه لما ثبت ان العلم بالخطاب الامر
 وكذا بالفعل الماموره من خبر ريات حقيقة التكليف ضرورة
 تصور الاستتال والابتداء فوجه اے وجود التكليف بدون ای بدون
 العلم محال لانه وجود الشرط بدون اشرط وهو محال في المحال محال في جميع
 الاوقات فالتكليف بدون الفهم محال في وقت عدم الفهم وان كان
 الفهم ممكناً في وقت عدمه لان استتال التكليف لم يتوقف على استتال
 الفهم بل على فقدانه واستتال في مختصر ابن الحاجب وتحسين ابن امام
 وغيرهما بدليل مزيف على ان الفهم شرط التكليف بانه لو صح تكليف
 من لا يفهم لصح تكليف البهائم من الخيل والبغال والحمير وغيرها
 اذ لا مانع عن التكليف يتدرو ويتخيل اى يتصور في البهائم الاحلام
 الفهم وهو اى عدم الفهم لا يمنع عن التكليف عند من لا يشترط الفهم
 للتكليف قيل في شرح الشرح ان هذا اى عدم كون مانع يقدر في البهية
 غير عدم الفهم معلوم بالضرورة فللا بد النبع بانه لا يجوز ان يكون باعتبار شرط
 آخر وقيل في حاشية ميرزا جان الترميزي هذا الاستدلال يمكن ان يقال
 هذا ممنوع بل لعل لما يقع عن التكليف عدم اصل الفهم او عدم استعداد الفهم
 لانهم المكلف به ولا نزاع في اشتراطه اى في اشتراط اصل الفهم استعداده
 ولا يوجد اصل الفهم واستعداده في البهائم بخلاف ذوى العقول فقياس
 البهائم على ذوى العقول قياس مع الفارق اقول لا يصح انه لا نزاع في
 اشتراط بل فيه اى في اشتراطه نزاع ايضا فان المنازعين في اشتراط

لحق قوله لما ثبت اى
 انما يدل على ان الفهم
 باضطرار من حقيقة
 التكليف ليس كسبب
 باجماع ادواته فلو كان
 حقيقة شرط لكان
 بدون الامكان متفهم اذ
 واما قوله او في التخييل
 بان الامكان لا يستل
 فذلك لا يوجب كماله
 تكليف كسبب في الحقيقة
 اشترط ان لا مانع يقدر
 على من لا يفهم بل
 لا يزال التكليف محال
 فلو كان كذلك لكان
 الكلام في ان الفهم
 لا يمنع من التكليف
 واليهما لا يستل
 عدم الفهم من ذوى العقول

الفهم للتکلیف هم المجوز وللتکلیف بالاحمال لا غیر هم وتکلیف من الاستعداد
 له ليس بابعد من التکلیف بالاحمال فهم لا یمنعون عن تجویز تکلیف من الاستعداد له
 قال استاذ الاستاذ فی الشرح هذا غیر داف فان هذا القدر لا یکف فی ثبوت
 النزاع بل لابد من نقل فان ظفر فلا دخل لکونهم مجیزین والا فلا وجه له بل
 الحق فی تزییف هذا الاستدلال علی رایهم ای علی رای المجوزین للتکلیف
 بالاحمال منع بطلان التالی یعنی قوله یصح تکلیف البهائم باننا لانسم عدم
 صحة تکلیف البهائم فان تکلیف البهیمة بشئ لیس بعد من تکلیف
 الانسان بالجمع بین النقیضین واذ جوزوا هذا فلا یبعد عنهم ان یجوزوا ذلك
 قال استاذ الاستاذ فی الشرح واما علی ما هو الحق فی الواقع فلا مسأغ
 لمنع فان بطلان التالی ضروری وجمع علیه علی ما نقلوا انه لانزاع فیه قال
 اتقی السبک فی شرح المنهاج الحق الذی یرتضیه ذنبها ان من لا یفهم انکان
 لا قابلية له کالبهائم فامتناع تکلیفه مجمع علیه علی ان عدم استعداد اسی
 استعداد الفهم فی البهیمة مع تماثل الجواهر کلها انسانا کانت او بهیمة
 لان کلها مؤلفة من جواهر فردة لا غیر والروح ایضا جسم مؤلف منها عند اکثرهم
 لعدم ثبوت المجردات محل تأمل لانه لا قصور من جهة القابل کما عرفت وحکم
 الافراد المتماثلة واحد یعنی ان کل ما یصح علی واحد یصح علی الآخر فلما تحقق
 الاستعداد فی الانسان تحقق فی البهیمة وایضا مع ان کل شیء مخلوق لله
 تعالی اختیارا لا یجبا با محل تأمل فان الله تعالی قادر علی کل
 ممکن وهو علی کل شیء قدیر فهو قادر علی ان یجعل البهیمة فاهمة ففی البهیمة

استعداد الفهم فتأمل إشارة الى انه يمكن ان يقال المنفعة هو الاستعداد
 العادي للاستعداد الغير العادي فيجوز ان يكون المانع عن التكليف في
 البهيمة عدم استعداد الفهم على سبيل العادة لا عقلاً والذاهبون الى عدم
 اشتراط الفهم في التكليف قالوا في الاستدلال على مذاهبهم اولاً
 لو كان فهم المكلف الخطاب شرطاً لصحة التكليف لم يقع تكليف من لا يفهم و
 قد وقع تكليف من لا يفهم لانه كلف السكران حيث اعتبر طلاقه فلو
 طلق امرأته في حالة السكر لطلقت وقتله فلو قتل نفساً في حالة السكر وجب عليه
 القصاص او الدية واتلافه فلو اتلف مال الغير وجب عليه الضمان كما نض عليه
 الامدى في الاحكام وابن الحاجب في المختصر وابن الهام في التحرير واولاده
 فلو قال لامرأة والله لا اقر بك اربعة اشهر في حالة السكر كان مولى مع ان السكران
 فرد من افراد من لا يفهم قلنا في جواب هذا الاستدلال ان اعتبار طلاقه وقتله
 واتلافه واولاده ليس من قبيل التكليف بل هو من قبيل الاعتبار من قبيل
 ربط الاحكام والمسببات باسبابها يعني اذا وجب السبب وجد
 المسبب كما اعتبار قتل الطفل واتلافه فانه سبب لوجوب الدية والضمان من
 الماعلى عليه وهو غير مكلف به قطعاً بل كالصوم مراى كربط وجوب الصوم بشهود
 الشهر وان لم يكن مكلفاً بالاداء كالحائض فاذا صبر الطلاق او غيره
 من التفريات عن السكران وقع ولزم ذلك شرعاً وفاقاً لزوم الصوم بشهود
 الشهر من غير ان يكون مكلفاً به في حالة السكر اقول في رد هذا الجواب بان
 هذا الجواب يشكل بصحة اسلامه اى اسلام السكران وقد كان الاسلام

الى قوله فان غاب
 الى يمكن ان يقال
 المنفعة هو الاستعداد
 العادي للاستعداد
 العادي فيجوز ان يكون
 المانع عن التكليف
 في البهيمة عدم
 استعداد الفهم على
 سبيل العادة لا عقلاً
 والذاهبون الى عدم
 اشتراط الفهم في
 التكليف قالوا في
 الاستدلال على مذاهبهم
 اولاً لو كان فهم
 المكلف الخطاب
 شرطاً لصحة
 التكليف لم
 يقع تكليف
 من لا يفهم
 وقد وقع
 تكليف من
 لا يفهم
 لانه كلف
 السكران
 حيث اعتبر
 طلاقه
 فلو طلق
 امرأته في
 حالة السكر
 لطلقت
 وقتله
 فلو قتل
 نفساً في
 حالة السكر
 وجب عليه
 القصاص
 او الدية
 واتلافه
 فلو اتلف
 مال الغير
 وجب عليه
 الضمان
 كما نض عليه
 الامدى في
 الاحكام
 وابن الحاجب
 في المختصر
 وابن الهام
 في التحرير
 واولاده
 فلو قال
 لامرأة
 والله لا
 اقر بك
 اربعة
 اشهر في
 حالة السكر
 كان مولى
 مع ان السكران
 فرد من
 افراد من
 لا يفهم
 قلنا في
 جواب هذا
 الاستدلال
 ان اعتبار
 طلاقه
 وقتله
 واتلافه
 واولاده
 ليس من
 قبيل
 التكليف
 بل هو من
 قبيل
 الاعتبار
 من قبيل
 ربط
 الاحكام
 والمسببات
 باسبابها
 يعني اذا
 وجب
 السبب
 وجد
 المسبب
 كما
 اعتبار
 قتل
 الطفل
 واتلافه
 فانه
 سبب
 لوجوب
 الدية
 والضمان
 من
 الماعلى
 عليه
 وهو
 غير
 مكلف
 به
 قطعاً
 بل
 كالصوم
 مراى
 كربط
 وجوب
 الصوم
 بشهود
 الشهر
 وان
 لم
 يكن
 مكلفاً
 بالاداء
 كالحائض
 فاذا
 صبر
 الطلاق
 او
 غيره
 من
 التفريات
 عن
 السكران
 وقع
 ولزم
 ذلك
 شرعاً
 وفاقاً
 لزوم
 الصوم
 بشهود
 الشهر
 من
 غير
 ان
 يكون
 مكلفاً
 به
 في
 حالة
 السكر
 اقول
 في
 رد
 هذا
 الجواب
 بان
 هذا
 الجواب
 يشكل
 بصحة
 اسلامه
 اى
 اسلام
 السكران
 وقد
 كان
 الاسلام

ليس يكفر بل التزامه فلهذا الرد ليس برودة بل التزامه ترجيحاً لجانبا لسلام
وقال الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر ويكن ان يجاب ايضا
بانه تكليف لمن ليس له السكر بانه حرم عليك السكر فان شربته فيجبر طلاقك
وقتلک واطلاقك فان اردت ان تاس من هذه فاياك والاسكار فتا مل
انتى والذا همون الى عدم اشتراط الفهم في التكليف قالوا في الاستدلال
على نههم ثانياً مطابقاً لما ذكره ابن الحاجب في شرح المختصر وصدر الشريعة في
التفقيح وابن الهام في التحريم وغيرهم في غير ذلك قال الله تعالى لا تقربوا
الصلوة الاية يعني وانتم تشارى حتى تعلموا ما تقولون فكيف لو حال السكر
بالترك للصلوة وهو تكليف من لا يفهم التكليف اقول في اجواب عن هذا
الاستدلال ان هذا القول من الله تعالى لا دليل فيه على التكليف حال عدم
الفهم للخطاب بل فيه اى في هذا القول دليل على ان السكر لا ينافي فهم
الخطاب في الجملة لان المخاطبين بهذا القول الذين هم كانوا مبشرين بالصلوة
حالة السكر ومباشرة بالصلوة في هذه الحالة تدل على انهم يفهمون الخطاب
في الجملة غاية الامر ان فهم ليس كفهم غيرهم كما يقتضيه اى الفهم في الجملة
حدة اى حد السكر في حرمة الصلوة باختلاف الكلام والهاديان لا بالهذان
الصرف فانه يدل على انه يبقى في السكر الفهم في الجملة واعتبارا بيجنيفة عدم
التمييز اى زوال اهتلال بحيث لا يميز بين الاشياء ولا يعرف الارض من
السماء في الحد اى في حد السكر المحجب للحد اى العقوبة المرتبة على شرب
احتياط اذ لو ميز في السكر نقصان وفي نقصان شبهة عدم

قوله
بن زبير
اى لا يدرك
على التكليف
الفهم للخطاب
بانه يدل
الصدق

فیندر بہ احد لان مبنا کہ ای مبنی احد علی الداء ای الدفع حتی لا مکان
 امانی وجوب احد من الاحکام فالمعتبر ایضا عنده اختلاط الکلام حتی لا یرتد بکلمۃ
 الکفر ولا یزعمہ احد بالاقرار بما یوجب احد ولما کان یروانہ اذا کان فی الآیۃ دلیل
 علی ان السکر لا ینافی الغفم فما منی قوله تعالیٰ حتی تعلموا ما تقولون فی آخر
 ہذہ الآیۃ فانه یدل علی ان السکاری الذین خطبوا ترک الصلوۃ حالۃ السکر
 غیر عالمین بالیقولۃ اجاب بقوله ومعنی حتی تعلموا ما تقولون حتی یقینوا
 ما تقولون لا حتی تفہموا ما تقولون حتی یقال انہ یدل علی ان السکاری
 الذین خطبوا ترک الصلوۃ حالۃ السکر غیر فہمین بالیقولون بہ لان احکم وانفسہم
 مترادفان فیما فی السکر الغفم واذ کان معنی العلم یقین فلا ینافی السکر مطلق العلم
 الذی ہو مرادف للغفم بل ینافی العلم یقینہ ہذا الذی ذکرنا تاویل فان العلم
 فی اللغۃ یقین الواقعی ولا مضائقہ فیہ لا تفسیر فانه بالرأے حرام والقوم
 کابن الحاجب وابن الہمام وغیرہما مجیدین عن ہذا الاستدلال لالتزموا التاویل
 فی قوله تعالیٰ لا تقربوا الصلوۃ وانتم سکاری بانہ ای بان قوله تعالیٰ لا تقربوا
 الآیۃ نھی عن السکر لا عن الصلوۃ حالۃ السکر لان النہی اذا ورد علی امر ہو واجب
 شرعاً وقد قید بامر غیر واجب النہی الی غیر واجب فالنہی فی قوله
 تعالیٰ لا تقربوا الصلوۃ وانتم سکاری لا یكون نہیاً للسکران عن الصلوۃ لکونهما
 واجبة بل ینصرف الی نہی الصالح عن السکر واذ ارد علی ما ہو واجب بالوجوب
 الشرعی وقد قید انصرف النہی الی القید کما فی قوله تعالیٰ ولا تموتن الا وانتم
 مسلمون کذا ذکر الایہرے فی حاشیۃ شرح المختصر فالمنی لا تکرر حتی تصلوا

لہ قولہ باری علی
 السکر فی الآیۃ لا ینافی
 سکر القرب صلوۃ مکان
 فانی ما یؤمن قائل
 السکر بطلان الصلوۃ
 باو فی الآیۃ صلوۃ
 حال السکر فاندفع فی
 القبولان بالآیۃ
 لا یقید بالآیۃ
 خطا بہ تکرر
 فی حال صلوۃ
 ایک نے حال سکر
 مکان نے حال سکر
 مطلوبانہ ایک سکر
 سکر نہ تھا حال
 سکر میں
 سکر میں

سكاري كقولهم لا تمت وانت ظالم اى لا تقلم فموت ظالما هذا
 اى حذو مسئلة المعدوم اى من ليس بموجود بخل
 بل يوجد فى الاستقبال مكلف وهذه العبارة آسن من قول الامام المهدوم
 يجوز ان يكون مامورا وقول ابن احمادى الامر متعلق بالمعدوم لان التكليف
 اعم من الامر ومثلهما عبارة البيضاوى فى المنهاج المعدوم يجوز الحكم عليه لان
 الحكم ايضا اعم من الامر وهذا مذهب الاشاعرة خلافا للمعتزلة بل سائر
 الفرق غير الاشاعرة كما نص عليه الامدس فى الاحكام والبيضاوى فى
 المنهاج والقاضى عضد فى شرح المختصر وابن امير الحاج فى التقرير
 والمراد من تكليف المعدوم التعلق العقلى وهو ان المعدوم الذى علم الله
 تعالى انه يجب بشراى التكليف توجه عليه حكم من غير تجدد وطلب آخر
 فى الازل بما يفهمه ويفعله فيب لا يزال لا يتعلق التجيزى اى ليس المراد
 من تكليف المعدوم تجيز التكليف فى حال العدم بان يطلب منه الفعل
 فى حال العدم بان يكون انهم او الفعل فى حال العدم كذا ذكره ابن احمادى
 فى المختصر والقاضى عضد فى شرحه قال الامام فى المحصول ليس معنى كون المعدوم
 مامورا انه يكون مامورا حال عدمه لانه معلوم البطلان بل على معنى انه يجوز ان يكون
 الامر موجودا فى الحال ثم ان الشخص الذى سيوجد بعد ذلك يصير مامورا بذلك
 الامر بذاته وذكر الامدس نحوه فقال التكليف معناه قيام الطلب القديم بذات
 الرب سبحانه وتعالى للفعل من المعدوم بتقدير وجوده وتهية انفسه لخطاب
 فاذا وجب تهيا للتكليف صار مكلفا بذلك الطلب والذليل لنا اى

الحق تعالى
 وهو ان المعدوم
 الذى علم الله تعالى
 انه يجب بشراى
 التكليف
 فى حال العدم
 بان يطلب منه
 الفعل فى حال
 العدم كذا ذكره
 ابن احمادى

للاشاعة على مذبيهم ان المعدوم يتعلق به التكليف والاى وان لم يتعلق
التكليف بالمعدوم لم يكن التكليف ازليا ثابتا فى الازل لتوقفه اى
لتوقف التكليف على التعلق ولو عقليا فالشك لا ينشك عن التكليف سواء
كان التعلق من حقيقة التكليف وجزا له كما يشعر به كلام ابن ابي حبيب فى المختصر
او من لوازمه واذا لم يتعلق التكليف بالمعدوم لم يتعلق التكليف فى الازل
لان المتعلق معدوم فكان التعلق حادثا واذا كان التعلق حادثا كان التكليف
حادثا لا ازليا وهو اى التكليف ازلى لان كلامه تعالى ازلى لا متناهي
قيام الاحداث بذاته تعالى يعنى لو لم يكن الكلام ازليا لكان حادثا
وهو متناهى له تعالى فيكون قائما بذاته تعالى فيلزم قيام الاحداث بذاته تعالى
وهو ممكن ومن كلامه امر ونهى وخبر وغيره والامر والنهى تكليف فيكون التكليف
ازليا وقد اختلفت العلماء فى الكلام فقالت المعتزلة ان كلامه تعالى
عبارة عن المنظم من الحروف والاصوات المسموعة الدالة على المعانى
المقصودة وهو حادث غير قائم بذاته تعالى ومعنى كونه متكلما انه خالق
الكلام فى بعض الاجسام وحتمه بعضهم من اطلاق لفظ المخلوق عليه لما
فيه من ايها المخلوق بمعنى الافتراء وجوزة الجمهور منهم ثم المختار عندهم وهو
مذهب ابى هاشم ومن تبعه من المتأخرين انه من جنس الاصوات والحروف
ولا يقتل البقاء حتى ان ما خلق برقومه فى اللوح المحفوظ او كتب فى المصحف
لا يكون مترا انا واما القرآن ما تراه القارى وخلقه البارئ من الاصوات
المنقطعة والحروف المنتظمة ومذهب الجبائي اى انه من جنس غير الحروف

یسمع عند سماع الاصوات و یوجب تنظیم الحروف و کلماتہا و یقی عند الکتاب
 و الحفظ و یقوم باللوح المحفوظ و کل مصحف و کل لسان و مع ہذا فهو واحد
 لا یرد او باز و یداد المصاحف و لا ینقص ہنقصانہا و لا یتبل بطلانہا و قالت
 الکرامیۃ انہ عبارة عن المنتظم من الحروف و الاصوات المسموعة و ہے صفة قائمہ
 بذات اللہ تعالیٰ مع حدودہ و منوعا کون کل صفة قدیمہ و قالت الحماہلہ و کثویۃ
 کلامہ تعالیٰ عبارة عن المنتظم من الحروف و الاصوات و ہو قدیم و قال
 اہل الحق من الاشاعرة و غیرہم انہ صفة قدیمہ قائمہ بذاتہ تعالیٰ لا اول لوجودہ
 و ہو صفة واحدہ فی نفسہ لا تعدو فیہ بحسب ذاتہ بل بحسب الاضافۃ و ہو مع
 وحدۃ امر و نہی و خبر و نداء و انقسامہ الی ہذہ الاشیا بحسب متعلقاتہ فانہ
 ان تعلق بطلب الفعل کان امر او ان تعلق بطلب التکرار کان نہیا فکونہ امر او
 نہیا اوصاف لا انواع کما ان الجوہر فی نفسہ واحد و امکان شتملا علی
 اوصاف کالتحیز و القیام بنفسہ و القبول للاعراض و فیہ ما فیہ اشارۃ
 الی ان الدلیل لیس بحجۃ علی انضمام من المعتزلۃ و الکرامیۃ فانہم قالون بحدوث
 کلامہ تعالیٰ و منکرون ازلیتہا و الذاہیون الی ان المدوم لیس بمکلف
 قالوا استدلالا علی ندیم بان المدوم لو کان مکلفا ینضم امر و نہی
 من غیر متعلق موجود لا امر و نہی و ذلک لا لازم اے الامر و نہی
 من غیر متعلق موجود سقہ فان الطلب من المدوم غیر معقول فهو
 من آثار السفاہتہ و عبث لان المقصود من التکلیف الانتثال و ہو غیر
 متصور من المدوم فالامر و نہی کمن جلس فی دارہ و امر فی من غیر

اشارت الی ان کلامہ تعالیٰ
 من ان کلامہ تعالیٰ
 لیس قائم بذاتہ
 ولی انہ بحسب کلامہ تعالیٰ
 قائم بذاتہ قائم
 بحدوثہ و ہو قائم
 و تقبیل بذاتہ تعالیٰ
 المستند الی

حضور مامور ونهى ولا يجوز ان ينسب الى الله تعالى وتقدس ما هو سفة
وعبث لانه منزّه عنهما بخلاف امر الرسول عليه السلام فان هناك سماعاً
مامور يعمله به وينقله الى المأمورين المتأخرين قلنا في جواب هذا الاستدلال
كما هو المشهور من الجمهور رض عليه التتقاراني في شرح المقاصد والفاضل من
في حاشية شرح المختصر بان الاسم لزوم السفة والعبث وانما يلزم ذلك
اي السفة والعبث لو كان الطلب للفعل من المعلوم في الازل تجبزا بان
يأتي الفعل في حال عدمه وهو ليس معنى كون المعلوم مكلفاً واما لو كان الطلب
ممن سيكون بان يأتي الفعل على تقدير الوجود فلا يلزم السفة والعبث كما مر
الرسول صلى الله عليه وسلم في حقنا اے في حق المحدثين في زمانة الشریف
من المكلفين الذين يولدون الى يوم القيامة وبذلك اجواب اندفع ما
قيل في حاشية شرح المختصر لسيراج ان تحقق التعلق بدون تحقق
المتعلق معتنع ضرورة ان التعلق اضافة وان الاضافة لا تتحقق
بدون المضاف اليه وهو المكلف المتعلق للامر والنهي وذلك اي اندفاع
ما قيل لان الامتناع اے امتناع تحقق التعلق بدون تحقق المتعلق
في الخارج في التعلق المتنجيز وهو يكون بالطلب تجبزا وهو في تعلق
الامر والنهي بالمعذور ليس بمبرور واما التعلق العقلي الذي هو المراد بتحقيق
في الازل لا امتناع تحققه بدون تحقق المتعلق في الخارج فيكفي له اي
للتعلق العقلي العلم بالمتعلق فتدبر لعل اشارة الى انه يلزم من هذا
ان الكلام الازلي الذي هو كلام نفسي لا يكون فيه تجنيز التكليف والكلام

لا يجوز ان ينسب الى الله تعالى وتقدس ما هو سفة
وعبث لانه منزّه عنهما بخلاف امر الرسول عليه السلام فان هناك سماعاً
مامور يعمله به وينقله الى المأمورين المتأخرين قلنا في جواب هذا الاستدلال
كما هو المشهور من الجمهور رض عليه التتقاراني في شرح المقاصد والفاضل من
في حاشية شرح المختصر بان الاسم لزوم السفة والعبث وانما يلزم ذلك
اي السفة والعبث لو كان الطلب للفعل من المعلوم في الازل تجبزا بان
يأتي الفعل في حال عدمه وهو ليس معنى كون المعلوم مكلفاً واما لو كان الطلب
ممن سيكون بان يأتي الفعل على تقدير الوجود فلا يلزم السفة والعبث كما مر
الرسول صلى الله عليه وسلم في حقنا اے في حق المحدثين في زمانة الشریف
من المكلفين الذين يولدون الى يوم القيامة وبذلك اجواب اندفع ما
قيل في حاشية شرح المختصر لسيراج ان تحقق التعلق بدون تحقق
المتعلق معتنع ضرورة ان التعلق اضافة وان الاضافة لا تتحقق
بدون المضاف اليه وهو المكلف المتعلق للامر والنهي وذلك اي اندفاع
ما قيل لان الامتناع اے امتناع تحقق التعلق بدون تحقق المتعلق
في الخارج في التعلق المتنجيز وهو يكون بالطلب تجبزا وهو في تعلق
الامر والنهي بالمعذور ليس بمبرور واما التعلق العقلي الذي هو المراد بتحقيق
في الازل لا امتناع تحققه بدون تحقق المتعلق في الخارج فيكفي له اي
للتعلق العقلي العلم بالمتعلق فتدبر لعل اشارة الى انه يلزم من هذا
ان الكلام الازلي الذي هو كلام نفسي لا يكون فيه تجنيز التكليف والكلام

اللفظي فيه تجنيز التكليف فكيف يصح تصريحهم بان النفس مدلول اللفظي قليل
 في حاشية شرح المختصر لميرزا جان في رد استدلال الداهيين الى ان المعلوم
 ليس بمكلف بالسفـة والعيب من صفات الافعال والكلام النفس عندهم
 اى عند الاشاعرة من قبيل الصفات اى الذاتية لا من صفات الافعال
 فلا يتصف الكلام النفس بهما اى بالسفـة والعيب اقول في جواب
 هذا الرد انما لا نسلم ان الصفات مطلقا لا تتصف بالسفـة والعيب بل بعض الصفات
 ايضا تتصف بهما كيف والامر طلب اى طلب الفعل من المأمور والطلب
 يتصف بهما اى بالسفـة والعيب اجماعا بيننا وبين المعتزلة فلا يصح قوله الكلام
 النفس لا يتصف بهما اعلم ان الامام الرازي قال ان كلامه تعالى في الازل
 خبر وموجع البواقي اليه لان الامر بالشئ اخبار باستحقاق فاعلم الثواب وتارك العقاب
 والنهي بالعكس وعلى هذا القياس كذا ذكر الفتاوى في شرح المقاصد وقال
 بعض الاشاعرة ان امر الله تعالى في الازل عبارة عن الاخبار لان معناه ان
 فلانا اذا وجد بشروط التكليف صار مكلفا بكذا او يكون الامر معناه الاخبار لفتلة الامام
 في المحصول والمنتهى هنا من بعض الاصحاب فجزم به صاحب الحاصل فتبعه
 البيضاوى في المنهاج وقد صرح الامام ايضا باطلاله في الكتابين المذكورين
 في اوائل الامر والنهي في الكلام على تكليف ما لا يطاق وفي الاربعين في المسئلة
 السابعة عشر وفي معالم اصول الدين في المسئلة الثامنة عشر قال في المحصول
 هنا وهو شكل من وجهين احدهما انه لو كان خبر المتطرق اليه التصديق والامر لا يتطرق
 اليه ذلك الثاني انه لو اخبر في الازل لكان اما ان يخبر نفسه وهو سفـة او غيره

وہو محال لانه ليس هناك غيره وان عبد الله بن سعيد القطان من الاشاعرة
ولنص على كونه من الاشاعرة شارح المواقف والامام في المحصول وقيل انه
مقدم على الاشعري هذه من الاشاعرة على سبيل التسليم لتوافقه لم يكن لم
أقف على ترجمته في كتب التاريخ والرجال حتى اصدق بما قيل من تقدمه على
الاشعري ذهب ابي عبد الله مستخلصا طالبا للخلاص عن اللزوم اى لزوم
المنه والعبث الى ان كلامه تعالى ليس في الازل مرا او غيا او غيرهما
من الاخبار والاستخبار والنداء والتعجب والتعنى والترجي والتعزى وانما
يتصف بذلك ويصير احدهم الاقسام فيما لا يزال بعد حدوث العلاقات
والعلاقات بل القدر هو الامر المشتق بين هذه الاقسام وهذه
الاقسام من الامر والنهي والاخبار وغير واحد قد توقفوا على العلاقات واحاد
وهذا ما يقال ان حدوث الحكم والمخاطب لا ينافي قدم الكلام لكون حدوثه اعتبارا
قيد الاحداث كذا ذكر التقارنى في شرح الشرح وذكر ابن الحاجب في المختصر
انه اورد عليه اى على مذهب عبد الله بن سعيد قدم الامر المشترك حدوث
الاقسام ان هذه الاقسام انواع للكلام والكلام خمس هذه الانواع
ويستحيل وجود الجنس الا في ضمن نوع ما فيستحيل وجود الكلام بدون نوع
ما من هذه الانواع فلا يمكن قدم المشترك مع حدوث الاقسام واجاب
عبد الله بن سعيد عما اورد على مذهبه وقد ذكر هذا الجواب من قبل عبد الله
بن سعيد القاضي عضد في شرح المختصر واختاره التقارنى في شرح
المقاصد والقوشى في شرح التبريد بمنعها اى ان هذه الاقسام

العوارض لا من بدو الا مروها تقسيم بعد عرض العوارض ولما كان عروض
 العوارض فيما لا يزال بحسب العلاقات احادثة لاني الازل لزوم ان لا يتحقق التقسيم
 لا يزال بدون قسم ما دام في الازل قبل ما لا يزال فلا عروض للعوارض فلا
 تقسيم ولا اقسام حتى يلزم من القول بوجود شئ المتقسم بعد عرض العوارض
 في الازل بدون وجود الاقسام القول بوجود المتقسم بدون قسم ما وايضا لا يكون
 المعدوم حينئذ اى حين كانت الاقسام عوارض الكلام لا النواصه مكلفا
 اذ لا تكليف الا بالاقسام ولا اقسام الا العوارض ولا عوارض الا بالتعلق ولا تعلق
 بالمعدوم لان التعلق حادث بعد وجود المكلف مع ان المعدوم مكلف وقد
 اجاب لمصنف عنه في الحاشية بقوله لعل ابن سعيد يلتزمه فيندفع عنه يعنى لعل ابن
 سعيد يلتزم عدم كون المعدوم مكلفا فيندفع هذا الرد عن جوابه ورد بان هذا فاسد
 لان اعتراض السفه والعبث انما كان على تجويز تكليف المعدوم اذ عند انكار ذلك
 لا توجه للايراد فلا يصح الاستخلاص عنه بهذا الوجه وقد كان ابن سعيد انما قال هذا
 الكلام متخلصا عن الايراد المذكور ويدفع بان استخلاص ابن سعيد بهذا عما يريد على
 ازالة الكلام لا على تجويز تكليف المعدوم من لزوم السفه والعبث كما هو الظاهر من
 شرح المواقف وشرح المقاصد وشرح التجريد وغيره من الكتب الكلامية وقد قرر
 بعض الشرح كلام المصنف بانه ايضا يلزم على مذهب عبد المدين سعيد ان لا يكون المعدوم
 حينئذ اى حين وجد الكلام ولم يصير امر او نهيا وغيرهما من الاقسام مكلفا اذ لا تعلق
 للكلام بفعل المكلف لعدمه في الازل ووجوده فيما لا يزال مع ان المعدوم مكلف
 والذاهيون الى ان المعدوم ليس بمكلف قالوا في الاستدلال على مذهبه

ثانياً بان تكليف المعلوم فرع قدم الكلام باقسامه وقدم الكلام باقسامه محال
 لانه يلزم قدم عدم التناهي يعني يلزم منه كون الامور الغير المتناهية قديمة اقسام
 الكلام باعتبار المتعلق فان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمر و ضرورة ان
 الاضافة تتغير بتغير المضاف اليه ومتعلقة بمعلوم غير متناه فاقسام الكلام غير متناهية
 باعتبار عدم تنهاى متعلقة قدم الكلام باقسامه قدم اقسامه ان غير المتناهية
 وقدم بعض الامور المتناهية وان كان مذهبها لبعض العلماء لكن قدم الامور الغير
 المتناهية باطل بالاتفاق والجواب عن هذا الاستدلال ان الكلام لا تعد وفيه
 بالذات وانما التعدد فيه بحسب تعدد المتعلقات وان التعدد بحسب تعدد
 المتعلقات تعدد اعتبارى فانه اى فان كلامه تعالى صفة واحدة
 ازلية لا تعدد فيه بالذات كالعلم والقدرة فان كل واحد من العلم والقدرة
 صفة واحدة لا تعدد والاتصالاتها فكذا الكلام صفة واحدة لا تعدد والاتصالاتها
 وانقسامه اى انقسام الكلام الى الانواع كالامور والنسب وغيرها والافراد
 كالامر المتعلق بزيد والامر المتعلق بعمر وبحسب المتعلقات لا باختلاف اللاتيات
 والمتعلقات اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتبارى وقدم الامور الغير المتناهية
 الاعتبارية ليس بباطل فانه انما يلزم وجود الامور الغير المتناهية الاعتبارية
 فى زمان واحد وعدم التنهاى فى الامور الاعتبارية ليس بباطل هذا
 خذوا مسئلة الفعل الممكن وقوعه عن المكلف الذى تحت شرط
 وجوبه وانما قيد بهذا لان الفعل الممكن اذا تم شرط وجوبه بل انقوت لم
 يتحقق التكليف به اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب اذ احلم الامر انتفاء

فانما يلزم قدم الكلام
 لان الامور الغير المتناهية
 قديمة اقسام
 لان الكلام باقسامه محال
 لان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمر
 ضرورة ان
 الاضافة تتغير بتغير المضاف اليه
 ومتعلقة بمعلوم غير متناه
 فاقسام الكلام غير متناهية
 باعتبار عدم تنهاى متعلقة
 قدم الكلام باقسامه قدم
 اقسامه ان غير المتناهية
 وقدم بعض الامور المتناهية
 وان كان مذهبها لبعض
 العلماء لكن قدم الامور
 الغير المتناهية باطل
 بالاتفاق والجواب عن
 هذا الاستدلال ان
 الكلام لا تعد وفيه
 بالذات وانما التعدد
 فيه بحسب تعدد
 المتعلقات وان
 التعدد بحسب
 تعدد المتعلقات
 تعدد اعتبارى
 فانه اى فان
 كلامه تعالى
 صفة واحدة
 ازلية لا تعدد
 فيه بالذات
 كالعلم والقدرة
 فان كل واحد
 من العلم والقدرة
 صفة واحدة
 لا تعدد والاتصالاتها
 فكذا الكلام
 صفة واحدة
 لا تعدد والاتصالاتها
 وانقسامه اى
 انقسام الكلام
 الى الانواع
 كالامور والنسب
 وغيرها والافراد
 كالامر المتعلق
 بزيد والامر
 المتعلق بعمر
 وبحسب المتعلقات
 لا باختلاف
 اللاتيات
 والمتعلقات
 اعتبارية
 فالتعدد بحسبها
 ايضا اعتبارى
 وقدم الامور
 الغير المتناهية
 الاعتبارية ليس
 بباطل فانه
 انما يلزم وجود
 الامور الغير
 المتناهية
 الاعتبارية
 فى زمان
 واحد وعدم
 التنهاى فى
 الامور
 الاعتبارية
 ليس بباطل
 هذا
 خذوا
 مسئلة
 الفعل
 الممكن
 وقوعه
 عن
 المكلف
 الذى
 تحت
 شرط
 وجوبه
 بل
 انقوت
 لم
 يتحقق
 التكليف
 به
 اذ
 لا
 يتصور
 التكليف
 بدون
 الوجوب
 اذ
 احلم
 الامر
 انتفاء

فانما يلزم قدم الكلام لان الامور الغير المتناهية قديمة اقسام لان الكلام باقسامه محال لان المتعلق بزيد غير المتعلق بعمر و ضرورة ان الاضافة تتغير بتغير المضاف اليه ومتعلقة بمعلوم غير متناه فاقسام الكلام غير متناهية باعتبار عدم تنهاى متعلقة قدم الكلام باقسامه قدم اقسامه ان غير المتناهية وقدم بعض الامور المتناهية وان كان مذهبها لبعض العلماء لكن قدم الامور الغير المتناهية باطل بالاتفاق والجواب عن هذا الاستدلال ان الكلام لا تعد وفيه بالذات وانما التعدد فيه بحسب تعدد المتعلقات وان التعدد بحسب تعدد المتعلقات تعدد اعتبارى فانه اى فان كلامه تعالى صفة واحدة ازلية لا تعدد فيه بالذات كالعلم والقدرة فان كل واحد من العلم والقدرة صفة واحدة لا تعدد والاتصالاتها فكذا الكلام صفة واحدة لا تعدد والاتصالاتها وانقسامه اى انقسام الكلام الى الانواع كالامور والنسب وغيرها والافراد كالامر المتعلق بزيد والامر المتعلق بعمر وبحسب المتعلقات لا باختلاف اللاتيات والمتعلقات اعتبارية فالتعدد بحسبها ايضا اعتبارى وقدم الامور الغير المتناهية الاعتبارية ليس بباطل فانه انما يلزم وجود الامور الغير المتناهية الاعتبارية فى زمان واحد وعدم التنهاى فى الامور الاعتبارية ليس بباطل هذا خذوا مسئلة الفعل الممكن وقوعه عن المكلف الذى تحت شرط وجوبه بل انقوت لم يتحقق التكليف به اذ لا يتصور التكليف بدون الوجوب اذ احلم الامر انتفاء

شرط وقوعه اى وقوع ذلك الفعل من المكلف بلا انتقار شرط وجوبه
 فان الامر اذا علم انتقار شرط وجوبه لم يتحقق التكليف عند وقته اى عند
 دخول وقت ذلك الفعل وهو متعلق بالانتقار وعلم الانتقار معتبر في وقت الفعل
 لان العلم بالانتقار في غير وقته لا مدخل له في توجيه التكليف وعدمه كاهم الله تعالى
 رجلا الصوم يوم علم سوتة قبله هل يصح التكليف به اى بذلك الفعل ام لا قال
 الجهم هو يصح التكليف به خلافا للمعتزلة والامام اى امام الحرمين رض عليه
 الساج اسبكي في جميع الجوامع وقد استبعد الامام الرارزى هذا الخلاف من امام
 الحرمين وفي صورة الجهم من الامر عن انتقار شرط وقوعه كاهم السيد عبده
 بخياطة ثوب غدا جالها عن بقا حياته الى غدا يصح التكليف به اتفاقا كما نص عليه
 ابن الحاجب في مختصره والسبكي في جميع الجوامع وابن الهمام في التحرير وغيرهم في
 غير ما قال الفاضل سيدها جان في حاشية شرح المختصر علم ان ما ذكرين انه ان
 جهل الامر بانتقار شرط وقوع الفعل صح التكليف اتفاقا ما بينى اما على جعل المسئلة
 متنادلة لاهم السيد مثالا عبده او على المراد ان جهل الامر بانتقار الشرط لا يضر صحة
 التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجمل من جهة ان الامر هو الله سبحانه غير
 متصور انتهى لا يقال كما قال ابن الهمام في التحرير وقد تقدم في الباب الثالث
 في مسئلة امتناع التكليف بالمحال ان الاجماع منعقد على صحة التكليف
 بما علم الله تعالى انه لا يقع من المكلف ومعلوم ان كمالا يقع من المكلف لا يقع
 شرط من شروطه من ارادة قد يمتنع ك ارادة الله تعالى او ارادة حادثة
 ك ارادة العبد واثار به الى الخلاف المشهور بين الاشاعرة والمعتزلة من ان الفعل

قال الجهم هو يصح التكليف به
 والله تعالى اعلم
 فان الامر اذا علم انتقار شرط وجوبه لم يتحقق التكليف عند وقته اى عند
 دخول وقت ذلك الفعل وهو متعلق بالانتقار وعلم الانتقار معتبر في وقت الفعل
 لان العلم بالانتقار في غير وقته لا مدخل له في توجيه التكليف وعدمه كاهم الله تعالى
 رجلا الصوم يوم علم سوتة قبله هل يصح التكليف به اى بذلك الفعل ام لا قال
 الجهم هو يصح التكليف به خلافا للمعتزلة والامام اى امام الحرمين رض عليه
 الساج اسبكي في جميع الجوامع وقد استبعد الامام الرارزى هذا الخلاف من امام
 الحرمين وفي صورة الجهم من الامر عن انتقار شرط وقوعه كاهم السيد عبده
 بخياطة ثوب غدا جالها عن بقا حياته الى غدا يصح التكليف به اتفاقا كما نص عليه
 ابن الحاجب في مختصره والسبكي في جميع الجوامع وابن الهمام في التحرير وغيرهم في
 غير ما قال الفاضل سيدها جان في حاشية شرح المختصر علم ان ما ذكرين انه ان
 جهل الامر بانتقار شرط وقوع الفعل صح التكليف اتفاقا ما بينى اما على جعل المسئلة
 متنادلة لاهم السيد مثالا عبده او على المراد ان جهل الامر بانتقار الشرط لا يضر صحة
 التكليف بالفعل المشروط وان كان هذا الجمل من جهة ان الامر هو الله سبحانه غير
 متصور انتهى لا يقال كما قال ابن الهمام في التحرير وقد تقدم في الباب الثالث
 في مسئلة امتناع التكليف بالمحال ان الاجماع منعقد على صحة التكليف
 بما علم الله تعالى انه لا يقع من المكلف ومعلوم ان كمالا يقع من المكلف لا يقع
 شرط من شروطه من ارادة قد يمتنع ك ارادة الله تعالى او ارادة حادثة
 ك ارادة العبد واثار به الى الخلاف المشهور بين الاشاعرة والمعتزلة من ان الفعل

اما مستندة الى ارادة الله تعالى القديمة اذ ارادة العبد بما حدثه كذا قال الفصل
 ميمزاجان في حاشية شرح المختصر وذكر الابررى في حاشية شرح المختصر
 وقوع الفعل الاختياري للعبد عندنا مشروط بالارادة القديمة وهي ارادة الله
 تعالى لان ما لم يشأ لم يكن وبالارادة الحادثة وهي لاداة العبد والا لم تكن
 اختياريا وعند المعتزلة ليس مشروطا بالارادة القديمة لانهم قالوا وقوع الطاعة
 من العاصي مراد الله تعالى مع انتفاء وقوع المعاصي منه ليس مراد الله
 تعالى مع تحققه انتفى وقال التقاراني في شرح الشرح يعني لا خلاف في
 ان الفعل المكلف به مشروط بالارادة وان وقع اخلاف في انه ارادة الله او
 ارادة العبد وما ذهب اليه العلامة يعني قطب الدين الشيرازي في شرح المختصر
 من ان المراد ارادة الله تعالى قديمة كانت او حادثة على اختلاف القولين
 فبعد انتفى والد الله تعالى عالم بكل شئ فاعلم بانتفاء الارادة التي هي شرط وقوعه
 وعلى صحة التكليف بما علم بعدم وقوعه اجماع فقد ثبت الاجماع على صحة التكليف بما علم الله انتفاء
 شرط وقوعه فحكاية الخلاف بين الجمهور وبين المعتزلة وامام الحريرين ههنا
 منا قضية لما نقلوا هناك من الاتفاق لانا نقول ذلك الاجماع بالنظر
 الى الامكان الذاتي والصحة دون الوقوع كما يدل عليه كلام بعض المحققين
 يعني القاضي عضد عند نقل الاجماع حيث قال في شرح المختصر والاجماع
 مستند على صحة التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع وان ظن قوم انه اي التكليف
 المذكور ممتنع لغية فانه يدل على ان الاجماع على الامكان الذاتي لا
 على الوقوع والا لم يصح مع ظن قوم الاستماع بالغير فالخلاف ههنا

اى فيما علم انتقار شرط وقوعه عند وقتة في الوقوع اى في وقوع التكليف
 به بعد الاتفاق والاجماع على الصحة اى صحة التكليف به وامكانه صحة ذاتية
 وامكانه ذاتيا فالمراد بالصحة في قوله هل يصح التكليف به الوقوع وفي مسئلة الاجماع
 الامكان الذاتى ولا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يسا عدة كلام القوم فان
 الاسنوى صرح في شرح المنهاج ان التكليف بما علم الله تعالى انه لا يقع جائز وواقع
 اتفاقا وانتقازا في قال في شرح الشرح بالترقى على قول القاضى عضد والاجماع
 منعقد على صحة بل على وقوعه فكيف يصح قوله الاجماع بالنظر الى الامكان الذاتى و
 دلالة كلام بعض المحققين عليه ممنوعة كيف والظاهر ان ضمير انه في قوله وان ظن
 قوم انه ممتنع غيره انتهى راجع الى ما علم الله تعالى لا الى التكليف ومنشأ غلط
 المصنف ارجاع ضمير انه الى التكليف والحق في دفع المناقضة التوفيق بين
 نقل الاجماع المذكور وحكاية هذا الخلاف بما قاله اتقى السبكي في شرح المنهاج
 من ان ما علم انتقار شرطه على اثنين الاول ما يتبادر الذهن الى فهمه حين إطلاق
 التكليف كالحياة والتميز وهذا هو الذى خالف فيه الامام والثاني ما لا يتبادر اليه
 كمتعلق علم الله بان زيد الا يؤمن فان انتقار هذا المتعلق شرط في وجود ايمانه لكن
 السامع يقضيه بامكان ايمان زيد غير ناظر الى هذا الشرط وهذا لا يخالف فيه الامام
 ولا غيره وهو ما سبق نقل الاجماع عليه والدليل لنا على مذهبه الجمهور
 من صحة التكليف بالفعل المذكور لو لم يصح التكليف بالفعل الممكن الذى تمت
 شرائط وجوبه وعلم الامر انتقار شرط وقوعه عند وقتة لم يعلم احد من المكلفين
 انه اى ان هذا المكلف مكلف قبل وقت الفعل يعنى لم يعلم احد قبل

وقت الفعل انه مكلف بذلك الفعل فقولہ قبل وقت الفعل متعلق بقولہ لم يعلم
بمحو ازان يكون لا يوجب جد شرط من شروط وقوع ذلك الفعل كالحيوة
والعقل في وقت الفعل في نفس الامر فيمكن ان يعلم الامر بانتفاء شرط
من شروط وقوع الفعل عند وقت الفعل فيكون التكليف على تقدير
عدم الصحة محتملا ولا علم بشئ مع احتمال عدمه مع اننا نعلم قبل وقت الفعل
بالتكليف ضرورة وقد انكر قوم العلم بالتكليف قبله اي قبل
وقت الفعل وهو مختار امام الحرمين كما ذكره اتقي السبكي في شرح المنهاج
وذلك اي الانكار المذكور باطل للاجماع الذي حكاه القاضى ابو بكر

الباقلا فی ورواه ابن الحاجب فی المختصر عن القاضي علی تحقیق الوجوب
ای وجوب بفعل علی المكلف قبل التمكن ای قبل کون المكلف قادرا
على الفعل بدلیل وجوب الشرع فی الواجب الموح واحدی بنیة

اداء الواجب اجماعا و هو اى وجوب الشروع المذكور فروع تحقق الوجوب
واذا تحقق الوجوب يعلمه المكلف اذا فائدة في تحقق بدون العلم و ما قال
والا و مستاذ الاستاذ ظاهرا ان الاجماع بدون العلم غير معقول انته لا فم
مراده لان الكلام في علم المكلف قبل الفعل بانه مكلف لانه علم اهل الاجماع
التكليف او الوجوب تحقيق قبل الفعل والعلم بالوجوب يتضمن العلم بالتكليف
فلا اجماع على تحقق الوجوب قبل التمكن يتضمن الاجماع على تحقق العلم
بالتكليف قبل التمكن والذاهبون الى عدم صحة التكليف بما علم عدم شرطه
قالوا في الاستدلال على مذاهبهم اولا بانه لو صح التكليف بالفعل

[illegible]

بما علم الأمر انتفاء شرطه لزم ان لا يكون الامكان شرطاً في التكليف لان ما عدم
 شرطه اى ما صح عليه الحكم بذلك وهو في معنى ما علم عدم شرطه كذا في شرح الشرح
 حين ممكن لان وجود الشرط بدون الشرط محال واللازم منتف اذا الامكان
 شرط التكليف قلنا في اجواب عن هذا الاستدلال بشرط الامكان العادى
 اى الامكان الذى هو شرط التكليف ان يكون مما يتأتى فعله عادة عند حضور
 وقته واستجماع شرائطه وهو غير الامكان الذى هو شرط وقوعه وهو استجماع شرائطه
 بالفعل وهذا الصريح من المصنف على وفق تصريح ابن الحاجب والقاضى عند
 بان الذى اختلف في كونه شرطاً للتكليف بالفعل هو الامكان العادى و
 ليس الامر على ما زعمه العلامة قطب الدين الشيرازى في شرح المختصر من انه الامكان
 الذاتى كذا افاد الفاضل ميرزا جان في حاشية شرح المختصر فان عنوان الامكان في
 قولهم الامكان شرط التكليف الامكان الوقوعى لا السمع انتفاء اللازم اذا الامكان
 الوقوعى ليس بشرط للتكليف وان عنوانه الامكان العادى لا السمع الملازمة لان
 عدم الشرط بالفعل لا يتأتى الامكان العادى اذ غاية عدم الشرط بالفعل امتناع
 الفعل لعدم الشرط بالفعل وهو اى الامكان العادى لا يتأتى الامتناع
 لغيره وقلنا ايضا في اجواب عن هذا الاستدلال بان هذا الدليل منقوض
 بجهل الامر بعدم الشرط حال عدم الشرط في الواقع اى بان يكون شرط
 وقوع الفعل معدوماً في الواقع ولا يعلمه الامر فان عدم مكان الفعل الذى
 عدم شرطه بالنسبة الى المأمور مشترك بين ان يكون الامر عالمًا بعدم شرطه
 كما في امر الله تعالى او جابلاً كما في الشاهد مثل امر السيد غلامه من غير تأثير لعلم

الامر اوجبه في ذلك اذ لا دخل للعلم في الامكان والامتناع فانه اى العلم
تابع للمعلوم وان كان المعلوم ممكنا يتعلق العلم بالمكان والامكان ممتمنا يتعلق
العلم بالامتناع بل عدم امکان الفعل لو كان انما كان لعدم الشرط في الواقع اذ عند
عدم الشرط يمتنع وجود الشرط بل يجب عدم السبب عدم الشرط فيلزم ان لا يصح
التكليف بالفعل الذي جهل الامر انتقار شرط وقوعه وقصر اتفاقا فانقص الدليل
والذاهبون الى عدم صحة التكليف بالفعل المذكور قالوا في الاستدلال على نفيهم
ثانياً بانه لو صح التكليف بالفعل مع علم الامر بانتقار شرطه لصح
التكليف به مع علم المأمور المكلف بانتقار شرطه لان المانع من عدم
صحة التكليف بالفعل الذي علم المأمور بانتقار شرطه لا يتصور غير عدم حصول الفعل
في الواقع وعدم الحصول مشترك بين ما اذا علم الامر بانتقار الشرط وبين
ما اذا علم المأمور بانتقار الشرط فلا يصلح مانعا اذ لو كان مانعا في صورة علم المأمور
لكان مانعا في صورة علم الامر وفي صورة علم الامر ليس بمانع عنكم فلا يكون مانعا
في صورة علم المأمور واللازم وهو صحة التكليف بالفعل مع علم المأمور بانتقار
شرطه باطل اتفاقا اذ لا يصح التكليف بالفعل مع علم المأمور بانتقار شرط
الفعل بالاتفاق قلنا في جواب هذا الاستدلال باننا نسلم ان المانع من التكليف
في صورة علم المأمور بانتقار الشرط ليس الاما ذكرتم من عدم الحصول بل ههنا
مانع آخر وهو انتقار فائدة التكليف مع علم المأمور بانتقار الشرط وهو الابتلاء
بخلاف ما اذا جهل المأمور وعلم الامر فانه يمكنه بالفعل لوجود الشرط بالنظر
الى اعتقاده امکان وجود الشرط فيصير مطيعا وعاصيا بالعزم على الفعل والترك

[illegible]

اسلامه امكن ان يصرف اليه باعتبار كنهين لكن لم يتقل ذلك وقد اورد هذا
 السؤال على خلاف هذا الوجه وعلى ما ذكرنا هو الوجه انتهى قلت ولتأمل ان يقول
 تصحيح اسلامه في حق الصلوة تصحيح ظاهر له دلالة في سائر الاحكام المحققة بالاسلام
 دنيا واخرى ومن ثمة حكم باسلام كافر صلى الى قبلتنا في جماعتنا حتى يجزى عليه
 سائر الاحكام المتعلقة بالاسلام فلا يحتاج في تصحيحه في سائر الاحكام الاسلامية
 الى نقل تصحيحه في كل حكم منها فانفى القول بانه يصح في احكام الآخرة لا الدنيا كما
 ذهب اليه الشافعي وقرئتم قال صاحب الكشف وكلامنا في صبي عاقل يناظر
 في وحدانية الله تعالى وصحة رسالة الرسول صلعم ويلزم ان خصم على وجه لا يبيح في
 معرفة شبهة والله اعلم كذا في التقرير شرح التحرير قال فخر الاسلام البرزوي
 والقاضي ابو زيد بن شمس الائمة اهلواني وموافقهم بشبوت اصل وجوب الايمان
 عليه اى على الصبي لسببية حدوث العالم بما فيه من الآيات الدالة على الوهية
 البارى تعالى لنفس وجوب الايمان لان الوجوب لا يثبت بالامر لتعلق صحته بكون
 المأمور من اهل الفهم بل باسبابه اذ لم يخل الوجوب عن حكمة وتضمن فائدة
 والامر بعد ذلك لا التزام ادار الوجوب في الذمة بسبب الوجوب سبب وجوب الايمان حدوث
 العالم لا وجوب الاداء اى لا بشبوت وجوب ادار الايمان عليه لان وجوب
 الادار بالخطاب والصبي ليس باهل للخطاب لان اهلية الصبي للخطاب منوطة
 بكمال العقل واعتداله وهو لا يثبت الا بالبلوغ قال فخر الاسلام في اصوله التكليف
 ولا خطاب على الصبي بحجبه العقل ينتهي وهذا القول من فخر الاسلام منشأ قول
 استاذ الاستاذ الذي ظننته عجبا منه في صدر الباب الاول من المقالة الثانية

ولا صحة له لان الكلام في ذلك المقام في وجوب الاداء الذي فيه التكليف
 لا في نفس الوجوب الذي قال فخر الاسلام بثبوتة على لصبي العاقل بهنا فاذا
 اسلمه الصبي عاقلاً وقع اسلامه فرضاً لان محتمة لا تتوقف على وجوب الاداء
 بل على مشروعية الصوم المسافر اي كما اذا صام المسافر في رمضان وقع
 الصوم منه فرضاً ثم هو في نفسه غير متبوع الى فرض وفعل بل لا يحتمل انقل صلاً
 فلا يجب على لصبي العاقل بتدريسه تجديده اسلامه حال كونه بالغاً كما لا يجب
 على المسافر الصائم في السفر تجديده صومه في احضونه لتعجيل الزكاة بعد السبب
 لوجوبها فصار اداء الايمان في حقه كتعجيل الزكاة من المكلف بسبب وجوبها
 قبل وجوب ادائها عليه فان قيل جواز تعجيل الحكم بعد تحقق سبب وجوبه قبل
 وجوب ادائه يتوقف على السمع لان سقوط ما يجب اذا وجب بفعل قبل الوجوب
 على خلاف القياس قلنا نعم وقد وجد وهو اسلام على كما عرفت فالصبي يصلح
 عذراً في سقوط وجوب الاداء لان وجوب الاداء مما يحتمل السقوط بعد البلوغ
 بعذر النوم والاعمار بخلاف نفس الوجوب فان نفس الوجوب لا يحتمل السقوط
 بحال ولصبي لا ينافيه فيبقى نفس الوجوب ولهذا لو اسلمت امرة الصبي و هو
 ياباه بعد ما عرّفه القاضي عليه يفرق بينهما كما ذكر التفتازاني في التلويح ونفاة
 اي اصل وجوب الايمان عن لصبي العاقل شمس الاسماء السرخسي كما انفرد
 عليه ابن امير الحاج في التقرير وصاحب الكشف وغيرهما فقال لا وجوب على لصبي
 ما لم يبلغ وان عقل لعدم حكمه اي حكم اصل الوجوب وهو اي حكم
 اصل الوجوب وجوب الاداء ولا يثبت وجوب شيء بدون حكمه وان كان

سبب الوجوب ومحلها قائما لكن لو ادى الايمان بالاقرار مع التصديق وقبح
 الايمان المودى فرضا لان عدم الوجوب انما كان بسبب عدم الحكم فقط والا
 فالسبب المحل قائم فاذا وجد الحكم الذي هو الاداء وجد الوجوب بمقتضى الاداء كما
 قد ساء من صوم المسافر وكادار صلوة الجمعة في حق من لا يجب عليه فانه يصير به
 موديا للفرض وان لم يكن وجوبها ثابتا في حقه قيل الاداء وذكر ابن المسيب
 في التقرير فنية اى فيما ذهب اليه شمس الائمة السرخسي نظرا لانا لا نسلم
 ان حكمه اى حكم هل الوجوب ذلك اى وجوب الاداء بل ذلك اى
 وجوب الاداء حكم الخطاب المتعلق بالمكلف الا ترى الى ان النائم والمنفى
 عليه يجب عليهما القضاء فلا بد من الوجوب مع انه لا وجوب للاداء عليهما البته فلو
 كان وجوب الاداء من احكام هل الوجوب لم يتحقق الوجوب بهنا بدون وجوب
 الاداء واذا لم يكن وجوب الاداء حكم هل الوجوب كيف يلزم من انتفاء
 وجوب الاداء انتفاء هل الوجوب وانما حكمه اى حكم اصل
 الوجوب صحة الاداء عن الواجب يعنى اذا اداه يقع مسقطا للواجب
 واما عن توجه الخطاب اليه صحة الاداء متحققة في الصبي العاقل فثبت هل
 الوجوب لوجود مقتضى وعدم المانع ولهذا قال ابن الحام في التحرير والاول
 يعنى قول فخر الاسلام اوجه مسئلة العقل شرط التكليف اذ به
 اى بسبب العقل الفهم اى فهم الخطاب هو شرط التكليف فالقول لا شرط
 الفهم مستلزم اشتراط العقل الذى به الالبية للتكليف ولما اطلق الحكماء وغيرهم
 لفظ العقل على معان كثيرة احتج الى تفسيره بما هو المراد منه ههنا فاقول ان كنفية

كقبح الاسلام: عند الشريعة وابن الهام ومن قهلم وبعدهم قالوا ان العقل
 نور في بدن الادمي يعني به طريق يتدبر به من حيث ينتهي اليه درك الحواس
 فيبتدى المطلوب للقلب فيدركه القلب بتأمله بتوفيق اللد تعالى عز وجل
 ومعنى ذلك انها قوة للنفس بها يتقل من الضروريات الى النظريات فتولم
 نور اى قوة شبيهة بالنورنى انه بها يحصل الادراك فيضى اى يصير فاضوره
 اى بذلك النور طريق يتدبر به اى بذلك الطريق والمراد به الافكار وترتيب
 المبادئ الموصلة الى المطالب ومعنى اضمارها صيرورتها بحيث يبتدى القلب
 اليها ويتمكن من ترتيبها وسلوكها توصلا الى المطلوب قولهم من حيث ينتهي اليه
 متعلق بهتدأ والضمير في اليه عائد الى حيث اى من محل ينتهي اليه ادراك
 المحس فيبتدى اى يظهر المطلوب للقلب اى الروح المسماة بالقوة العاقلة
 والنفس الناطقة فيدركه القلب بتأمله اى التفاته اليه والتوجه نحوه بتوفيق
 اللد تعالى وانما لا بتأثير النفس وتوليدها فان الافكار معداة للنفس و
 فيضان المطلوب انما هو بالهام الدسجانه وتعالى كذا في التسليم وذلك
 اى العقل متفاوت في افراد الناس بحسب الفطرة بالاجماع وبشهادة من
 الآثار ولا يناط التكليف بكل قد من العقل بل رحمة اللد اقتضت ان يناط
 بقدر معتد به فانيط التكليف بالبلوغ اى بلوغ الادمي حال كونه
 عاقلا غير مجنون لان البلوغ مع العقل مرتبة كمال العقل فلها اعتداد ويزيد
 كونه عاقلا بالصادرة من الاقوال والافعال فان كانت على سنن واحد
 كان معتدلا العقل وان كانت متفاوتة كان قاصرا العقل فالتكليف اثنو عليه

اى على البلوغ عاقل او جواد او عاقل البهيقة في السن الصغرى ونحوه
 في المعرفة الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الحجرة و قبلها اى
 قبل الحجرة الى عام الخندق كانت تتعلق بالقيمين انتهى وكان عام
 الخندق بعد الحجرة سنة رابعة او خامسة على اختلاف الرواية قيل في قول
 البيهقي نظرا لانه قد ثبت في الصحاح ان جابرا وابن عمر رضى الله عنهما عرضا
 على رسول الله صلعم يوم احد وهما دون خمس عشرة سنة فلم يقبلها وعرضا
 عليه صلعم يوم الخندق وهما ابنا خمس عشرة سنة فقبلها ولم يرد بها وهذا يدل صريح
 على ان الجهاد لم يكن فرضا عليهما يوم احد فثبت اناطة الاحكام قبل عام الخندق
 بالبلوغ وقول البيهقي تائيدا لاناطة الاحكام بالبلوغ كذا في بعض الشروح
 وقال بركت الله ابا دى هذا بيان واقع انتهى واذا ثبت اناطتها بالبلوغ
 فلا يجب اداء شئ على الصبي ولو عاقلا هذا هو مختار فخر الاسلام في هوله
 والقاضى الامام ابى زيد في التقويم وهو الصحيح لان الايجاب على الصبي
 مخالف لطاهر النص كما سياتى ولباطهر الرواية ايضا كذا في الكشف خلافا
 لابي منصور الماتريدى وكثير من مشايخ الحراق من احنفية والمعتزلة في
 وجوب الايمان اى وجوب اداء الايمان فانهم ذهبوا الى عقابه اى
 عقاب الصبي العاقل بدين كـ اى تبرك الايمان لمساواة الصبي العاقل
 البالغ في كمال العقل وانما عذرني اعمال الجوارح لضعف البنية بخلاف
 عمل القلب غير ان عند هؤلاء المشايخ كمال العقل معروف للموجب كخطاب
 والموجب هو الله تعالى بخلاف المعتزلة فان العقل عندهم موجب بذاته كما

هذه رواية
 وبنى ضيقا
 من الجوارح
 في التهمة
 منة الله

ان العبد لو جدد لا فخاله كذا في التقرير وفي الكشف قالوا انما وجبت معرفة الله
 تعالى على العاقل البالغ باعتبار ان عقله كامل بحيث يحتمل الاستدلال فاذا
 بلغ عقله اهبط هذا يبلغ كان هو البالغ سواء في وجوب الايمان وانما التفات
 بينهما في ضعف البنية وقوتها في تخطي التفات في عمل الاركان لا في عمل القلب
 انتهى وايضا فيه قلت وهذا القول موافق لقول الفريق الاول يعني المستزلة
 من حيث الظاهر سوس انهم يجعلون نفس المعتل موجبا وهو لا يقولون
 الموجب هو الله تعالى والعقل معترف كالمخاطب انتهى وذكر الامام نور الدين
 في الكفاية ان وجوب الايمان بالعقل مروي عن ابى حنيفة رحمه الله وذكر
 الحاكم الشهيد في المنتقى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه قال لا عذر لاحد
 في الجبل بما خلقه لما يرى من خلق السموات والارض وخلق نفسه وسائر
 خلقه الله في الشرائع فمذوره حتى تقوم به الحجة وحلافا للقاضة ابى زيد
 الدبوسي حيث قال القاضي البوزيدي في التقويم بوجوب جميع حقوق الله
 تعالى من الايمان وغيره عليه اى على اهبط العاقل لان الاداء سقط
 بعد راجب نقصوا البدن والدليل لنا اول قول صلى الله عليه واله
 وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن الناشئ حتى يستيقظ عن
 نفسه وعن الصبي حتى يحتلم اى يبلغ وعن المجنون حتى يعقل
 رواه ابو داود والنسائي والحاكم وصححه او مناه كمال النووي امتناع
 التكليف لانه رفع بعد وضعه انتهى وصرح ان يكون الرفع بالنسبة الى المميز
 بعد الوضع والله تعالى اعلم واجب عنه جعل الحديث على الشرائع

دون الايمان كما قال العراقيون وللقاضى ابى زيدان يقول النائم صل
 الوجوب ثابت عليه وان سقط عنه الاداء بعد ذر النوم فلو دل برفع العلم على
 نفي اصل الوجوب لدل في النائم ايضا وهو خلاف الاجماع ولما كان يروى
 ان ابى العاقل اذ لم يحيب عليه الايمان ينبغي ان لا يعرض عليه الاسلام فلا يضرب
 على الصلوة بعد اسلام زوجته مع انه يعرض الاسلام ويضرب
 على الصلوة احاب عنه لقوله وعرض الاسلام عليه اى على الصبى
 بعد اسلام زوجته لصحته اى لصحة الاسلام من الصبى لا لوجوبه
 اى لا لوجوب الاسلام على الصبى وضرب به اى ضرب الصبى
 بعشر على الصلوة بسبب تركها لقوله صلى الله عليه وسلم مروا الصبى بالصلوة
 اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها قال الترمذى
 حسن صحيح وصححه ابن حزمية واما حكم على شرط مسلم تاديبا ليتخلق باخلاق
 المسلمين وللاعتياد اى ليعتاد الصلوة في مستقبل فهو نفع من
 المنافع كالبيمة اى كضربها على بعض الافعال فعنه صلى الله عليه وآله
 وسلم تضرب الداية على النفار ولا تضرب على العثار رواه ابن عمر
 فى الكمال الا انه ذكر انه من مناكير عباد بن كثير كذا فى التفسير شرح التوحيد
 لا تكليف اى لا للتكليف وكونه مكلفا بالصلوة والدليل لنا ثانيا عدم
 انفساخ نكاح المراهقة اى التى قاربت البلوغ ولم تبلغ هذا
 فى اللذة واما عند الفقهاء فى التى بلغت ادنى مدة البلوغ وهى سبع سنين
 ولم تبلغ اذا كانت بين البوين سليمين تحت زرع مسلم لعدم وصفه

اى الايمان ينبنى بعدم بيان المراهقة صفة الايمان اذا عقلت وتستوصفت بالايمان
 فلم تقدر على وصفه ذكره فى الجامع الكبير فلو كان يصيب العاقل مطلقاً بالايمان
 لبانت من زوجهما بخلاف البالغة فانها اذا استوصفت بالايمان فلم تقدر
 على وصفه تنسخ نكاحها اقول وفيه اى فى هذا الدليل انه اى عدم الفسخ
 نكاح المراهقة بعدم وصفه لا يبطل نذهب القاضى ابى زيد لانه لا يدل على
 نفى اصل الوجوب اى وجوب الايمان عن المراهقة العاقلة فيحتمل
 ان يثبت اصل وجوب الايمان عليها وليست اوار الايمان عنهما بعذر الصبي
 فعدم الفسخ نكاح المراهقة مع عدم وصف الايمان لعدم وجوب اوار الايمان
 عليها لعدم اصل الوجوب عليها و الحجة لنا على القاضى ابى زيد خاصة
 انه لو كان جميع حقوق الله واجبا عليه اى على الصبي العاقل ثم سقط
 الوجوب بعد ثبوتة بسبب الصبي دفعا للحرج اذ لا يتوجه عليه الخطأ
 بالاداء فى حال الصبي والعقار مستلزم للحرج المبين لكان الصبي
 الآتى بجميع حقوق الله كالصلوة والصوم وغيرهما من العبادات مؤثماً
 للعاجب كالمسافر اذا صام رمضان فى السفر واللازم وهو كون
 الصبي الآتى به مؤثماً للواجب باطل اتفاقاً اذ لكل مستقون على ان
 العبادات التى ياتى بها الصبي العاقل نافلة وحيث لم يقع المؤدى
 عن العاجب بالاتفاق دل على انتفاء الوجوب اصلاً ولما كان ههنا منطمنة
 سوال وهو انه لا ملازمة بين اطراف الشرطية اعنى بين قوله لو كان واجباً
 عليه ثم سقط الوجوب دفعا للحرج وبين قوله لكان الآتى مؤثماً للواجب

لا تدر اصل
 الوجوب الا اى
 وجوب الايمان
 ان يكون الايمان
 على العاقل
 صبي
 على ان يكون الايمان
 اى بالصلوة والصوم
 من العبادات

اذ يجوز ان يكون اسقاط العبادات عن لصبي من قبيل اسقاط الركعتين في
 الرابعة عن المسافر وظاهر ان المسافر اذا اتى بالركعتين الاخيرتين في الرابعة
 لا يكون متوذا للواجب اجاب عنه بقوله وليس سقوط وجوب حقوق الله
 عن الصبي رخصة اسقاط سقوط وجوب الركعتين في الرابعة عن المسافر
 لعدم الاشتم للصبي في اتيان حقوق الله تعالى بالاتفاق وفي رخصة الاسقاط
 يكون الاثم في الايتان عند تاكهما اذا صلى المسافر اربعا ياثم تدبره فانه
 دقيق وتبيل اشارة الى ان عدم الاثم لا يدل على كونه رخصة اسقاط اذ لا يلزم
 تاثيره في كل ما هو رخصة اسقاط كالمسافر اذا ادى اربعا فانه لا ياثم باداء الركعتين
 الاخيرتين بل يكون سببا باحجج بين النفل والفرض في تحريمية واحدة وكذا
 صاحب الخف اذا دخل المار داخل الخف وغسل الرجلين لا يكون اثما
 نعم عدم اداء الواجب لازم كلي لرخصة الاسقاط وهو عين المتنازع فيه
مسئلة الاهلية اهلية الانسان للشئ صلاحية لصدور ذلك
 الشئ وطلبه منه وهي في لسان الشرع عبارة عن صلاحية للحكم وهي ضربان
 اهلية الوجوب واهلية الادار فاهلية الوجوب عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق
 المشروطة له وعليه واهلية الادار عبارة عن صلاحية لصدور الفعل منه على وجه
 يعتد به شرعا ثم اهلية الادار نوعان كاملة بكمال العقل والبدن وهو يكون
 عند كونه عاقل بالغ فيلزم الاداء عليه عند ندره الاهلية وقاصرة لقصور
 العقل والبدن كليهما كالصبي الغير العاقل او احد هما اي احد من العقل
 والبدن كالصبي العاقل فان بدنه قاصر والمعنونة البالغ وهو البالغ الذي

لا يتميز بين النفع والضرر ويختلط في كلامه فبعض كلامه يشبه كلام العقلاء وبعضه
 يشبه كلام المجانين فعقله قاصر وانكان بدنه كاملاً بالبلوغ والثابت معها
 اى مع الالهية العاصرة حجة الاداء بحيث لو ادى افضل صح اداؤه لا وجوب
 الاداء والتفصيل في الصبي ان ما يكون مع الالهية القاصرة مستملاً
 اما حق الله وهو اى حق الله ثلثة حسن محض اى لا يحتمل حسنة القبح
 بان سقط حسنة ويصير قبيحاً غيب مشروع بوجه وفيه محض اى لا يحتمل قبحه
 احسن بان يسقط قبحه ويصير حسناً مشروعاً بوجه وبين بين اى متردد بين
 احسن والقبح بانه قد يحسن وقد يقبح واما حق العبد وهو ايضا ثلثة ناقص
 محض بحيث لا يكون فيه شائبة من الضرر وضار محض بحيث لا يكون فيه
 شائبة من النفع وداثر بينهما اى بين النفع والضرر بحيث يكون نافعاً
 بوجه وضاراً بوجه آخر والاول اى ما هو حق الله تعالى وحسن محض لا يحتمل
 حسنة يقبح كالايان لا يسقط حسنة اى حسن الايمان وفيه اى
 في الايمان نفع محض للعبد لانه اى الايمان مناط سعادة الدارين من دار الدنيا
 والدار الآخرة اما سعادة دار الدنيا فلان العبد يصير بالايمان محصوم الدم ومحفوظاً
 عن الجزية ومحرراً من اسلمين واما سعادة الدار الآخرة فانه يترتب عليه
 الغواب والخلاص عن عذاب الله تعالى واذا كان في الايمان نفع محض
 فيصم الايمان منه اى من يصيب لكون الايمان نفعاً محضاً لا يشوبه
 ضرر واهلية الصبي للشواب وكيف لا يصح الايمان من الصبي والفرض ان
 الايمان واجب من الصبي حقيقة فكذلك الحكماء تخلف الوجود الحكمي عن الوجود الحقيقي انما يكون

للمحج عنه بالشرع والحجج اى المنع للصبي من الايمان وعدم اعتبار ايمانه
 من الشرع لم يبيح جد الحسن الايمان حسنا لا يمتثل ان يكون قبيحا بمال ولو كان
 محجورا عنه لكان قبيحا من ذلك الوجه ولكونه نفعا محققا لا يشوبه ضرر ولا
 يليق هذا المنع بالشرع فان الشارع حكيم وحكيم لا يليق به ان يحجر عما هو
 مناط سعادة الدارين ولما كان يرد ههنا سوال وهو ان الايمان كيف يكون
 فيه نفع محض مع انه قد يكون فيه ضرر في احكام الدنيا كحرمان الميراث عن
 مورثة الكافر والفرقة بينه وبين زوجته المجوسية ولا شك في انها ضرر ان
 حصل له بسبب الايمان فانه لو لم يؤمن لما حرم من الميراث ولا انقسخ نكاح
 زوجته اجاب عنه بقوله وضرر حرمان الميراث للسبب المؤمن من مورثة الكافر
وفرقته النكاح بين الصبي المؤمن وزوجته المجوسية لكف المقترب اى
 قريب الصبي وهو مورثة وهذا في حرمان الميراث وكفر الزوجة اى زوجة الصبي
 وهذا في فرقة النكاح السبب ايمان الصبي فاما مضافان اليها لانه لان الايمان
 شرع عاصما للمحقق لا قاطعا لما فاصله منع كون الضرر في الايمان باننا لانسلم
 ان الذين الضررين الذين يحق للصبي بعد الايمان بسبب الايمان بل بقاء
 قريبه وزوجته كافرين فانها لو لم يبقيا على الكفر بل اسلمتا لم يحرم الصبي
 من الميراث ولم ينقسخ النكاح ولو سلم لزوم ذلك للايمان بان كل واحد
 من الضررين اعني حرمان الميراث وفرقة النكاح بسبب ايمان الصبي منكم اشئ
 الموجب ثبوت ذلك اشئ صحته حكم وضع اشئ لذلك الحكم لا حكم يلزم اشئ
 من حيث انه من ثمراته تبعا لا قصدا ووضع الايمان ليس بحرمان الميراث والفرقة

بين الزوجة وبينة وان لزم حرمان الميراث والفرقة عند الايمان بانها من
 امرأة ولوازمه التابعة لوجوده بل وضعه لسعادة الدارين فهو اى ضرر
 حرمان الميراث وفرقة النكاح لسبب الايمان بالتبع اى تبعا لوجوده
 لا قصد اليه يعنى لزومه من ضرورة الحكم بصحة الايمان لانها من لوازمه لا ان
 يكون الحكم بصحة الايمان لاجل قصد اليه وكومن ثبوت ثبت تبعا لا قصدا
 ولا بعد الضرر المتبع فيكون في الايمان نفع محض مع ان الاسلام موجب
 لارث الصبي من مورثه المسلم فلم يكن لازمه محصورا في حرمان الميراث
 ويؤيد ملك نكاحه اذا كانت زوجة است قبله فيتعارض النفع والضرر و
 يتساقطان فيبقى الاسلام في نفسه نفعا محضاً وصار هذا القبول هبة
 القريب من الصبي يصح مع ترتيب العلق اى عتق القريب على قبول
 الهبة يعنى اذا كان قريب الصبي ذو رسم محرم من الصبي عبد شخص فذهب
 هذا الشخص في ذلك القريب للصبي فقبل الصبي يصح قبول الصبي ملك الهبة ويصير ذلك القريب
 متقفا على الصبي وعتق القريب على الصبي ضرر محض للصبي لزم الهبة وقبولها
 تبعا لوجوده لان الحكم الاصل للهبة انما هو الملك بلا عوض لا العتق المرتب
 عليها فالعتق لزم من خارج وهو مملوكية القريب بالتبع والثاني اى ما هو
 حق الله تعالى وقبح الاحتيل فجه احسن كالكفد فانه قبيح من كل شخص في
 كل حال والمراو من كونه حق الله تعالى ان حرمة محرم الزنا وحرمة
 شرب الخمر والقياس ان لا يصح الكفر من الصبي لانه ضرر محض لا يشوبه
 منفعة وذلك لا يصح من الصبي كاعتاق عبده وطلاق امراته

ان قوله هو بالفتح
 يعنى من الايمان بالسنة
 بالفتح والخالف مع
 بالفتح والفتحة
 بالفتح والفتحة
 بالفتح والفتحة
 بالفتح والفتحة

وہیہ نالہ والدلیل علیہ انہ لو ارتد فی یصبی وبلغ کذلک لا یقتل و لو صحت
 روتہ لو جب قتلہ بعد البلوغ و علیہ امی علی عدم صحتہ الکفر من الصب
 الشافعی و ابو یوسف آخر اوفی المبسوط و ہور وایت عن ابی حنیفہ
 لکن یصح الکفر من الصبی العاقل فی احکام الدنیا و الآخرۃ استحسنانا
 عندنا ای عند ابی حنیفہ و محمد رحمہما اللہ تعالیٰ و فی احکام الآخرۃ
 یصح الکفر من الصبی العاقل اتفاقاً بین ابی حنیفہ و محمد و بین ابی یوسف
 و الشافعی علی ما یشیر الیہ عبارة شمس الائمة السرخسی فی اصول الفقہ
 و انکان اطلاق لفظ المبسوط و الاسرار یدل علی عدم الصحة عند ابی یوسف
 و الشافعی فی احکام الآخرۃ ایضاً و الاول ہو اصح لان دخول الجنة مع الشکر
 حقیقۃ و العفو عن الکفر من غیر توبۃ خلاف العقل والنس کذا فی کشف البرود
 و ذکر فی اصول فخر الاسلام و شروحه و التفتیح متن التوضیح و شہہ تلویح
 و التقریر شرح التحریر فی وجہ صحتہ الکفر من الصبی العاقل فی احکام الآخرۃ
 اتفاقاً ما حاصلہ و ان لم یصح الکفر من الصبی العاقل بل عفی عنہ و جعل مومناً
 لصار کجہل بالبدن تعالیٰ علماً بہ لان الکفر جہل بالبدن تعالیٰ و صفاتہ و احکامہ
 علی ما ہی علیہ و الجہل لا یجعل علماً فی حق العباد فکیف فی حق رب الارباب
 فیصح الکفر منہ فی حق احکام الآخرۃ لان العفو عن الکفر و دخول الجنة
 مع الکفر ممن یعتبر ادارہ بعقل و صحتہ و نہ عالم یرد بہ شرع و لا حکم بہ عقل
 و جہ الاستحسان ان الکفر محظوظ مطلقاً لا یحتل المشروعیۃ بحال
 و یشتخص فیستوی فیہ البالغ و الصبی فلا یسقط بعدلہ خیر مسیوع لان عذر

کشف الہم
 علی ان الصبی العاقل
 لا یصح الکفر منہ
 فی حق احکام الآخرۃ
 سید الدنالی

صبي عاقل مناظر في التوحيد وصحة الرسالة يلزم للنخمس على وجهه لا يتقي في
معرفته شبهة لا يسمع وهذا الوجه ذكره ابن سير أحيان في التفسير وصاحب
الكشف البزدوى وجه الاستحسان ان الصبي في حق الردة بمنزلة البالغ انما
يحكم برده لتحققها منه وكونها محظورة لا لكونها مشروعة لانهما لا يحتل ان تكون
مشروعة بحال وانها تتحقق من الصبي العاقل كالإيمان ويثبت الخطر في حقها لانهما
لا يحتل ان لا تكون محظورة في وقت من الاوقات ولا في حق شخص من الاشخاص
واذا كان كذلك وجب الحكم بصحتها منه ولم يمتنع ثبوتها بعد الوجوه حقيقة للمعجز شرعا
فان البالغ مجبور عن الردة كالصبي ولم يسقط حكمها بعذر الصبي لانه لا يسقط بعد
البلوغ بعذر من الاعذار فلذا بعذر الصبي قال الشيخ ابو الفضل الكرماني
انما حكمنا برده ضرورة الحكم باسلامه لان الاسلام مما يوجب من العبد من
اختياره منه وذلك متصور الترك منه وترك الاسلام بعد وجوده هو الردة
فتبين من الصبي امسأة اى امرأة الصبي المسنة ويحرم الصبي الميراث
من مورثة المسلم بالردة تبعا للحكم بصحتها لان هذه الاحكام من توابعها لا
قصد الضرر في حقها اذ هو غير جائز فلم يصح العفو عن مثل هذا الامر العظيم الذي
لا يحتل العفو لوجه لوجه لاسطة لزوم هذه الاحكام كما اذا ثبت الارتداد تبعا لالويع
بان ارتدادا او تعاقبا بدار الحرب ولزمه هذه الاحكام حيث لا يمتنع ثبوتها بواسطة لزومها
كذا في كشف البزدوى والتقرير شرح التحرير ولما كان يرد على ابى حنيفة
ومحمد جهما اللذان قال في مسئلة ردة الصبي فانما حكمها بصحة ارتداد الصبي في
حق حصران الميراث وقوة الفقرة لم لم يحكم بصحة الارتداد في وجوب

قتل اصبی اجاب عنه وانما لم يقتل اصبی بالارتداد وان صح ارتداده
 عندهما بل قید جس لانه ای قتل للمرتد ليس بجرح الارتداد بل
 قتل المرتد بالحاربة لاهل الاسلام ولذا لا يثبت القتل في حق النساء
 وكذا في حق اصحاب الاعذار كالزمنى والعميان في رواية وهو اى اصبی
 ليس من اهلها اے اهل الحاربة لضعف البنية فلا يجب عليه جزاء ما
 كما لا يجب على المرأة لانها ليست من اهلها ولان ما وجب جزاء وعقوبة في
 الدنيا يتبني على الالهية الكاملة لا على القاصرة ولا يلزم عليه جواز ضربه عند
 اسارة الادب مع انه نزع جزاء ولا جواز استرقاقه مع ان الاسترقاق
 عقوبة وجب جزاء على الكفر على ما عرف لان الضرب عند اسادة الادب
 تاويب للريضة في المستقبل بمنزلة ضرب لدواب لاحب جزاء على الفعل
 الماضي وكذا استرقاقه ليس لطريق احب جزاء ولكن باعتبار ان ما هو مباح
 غير محصوم محل للتمك كالصيد وذراعه اهل الجبار بهذه الصفة ولا يقال
 زوال العصمة التي هي كرامة يكون لطريق احب جزاء فينبغي ان لا نزول عن
 اصبی لانا نقول زوالها بمنزلة زوال الصحة بالمرض والحيوة بالموت والغفار
 بالفقر واحد لا يقول ان ذلك جزاء لطريق العقوبة اليه اشار شمس الائمة
 رحمه الله وكان ينبغي ان يقتل اذا بلغ مرتد كما هو جواب القياس لوجود الارتداد
 بعد الاسلام وزوال العذر وهو الصبا وتحقق معنى المجارية بعد البلوغ و
 لكن في الاستحسان لا يقتل اصبی المرتد بعد البلوغ ويحجر على الاسلام
 لان في صحة اسلامه اى اسلام اصبی حال اصبی خلافا بين العلماء

ومن قال بصحة اسلامه فكفره ردة عنده ومن قال بعدم صحة اسلامه
 فكفره ليس بردة عنده فاوردت هذا الخلاف الشبهة في ارتداده
 فمذهبه اشبهت صدرت شبهة قتله فتكون مسقطه له اذا احدى وتدبر بالشبهات
 الا انه لو قتل الانسان قبل البلوغ او بعده لا يلزم شيئا لان من ضرورة
 صحته ردة ابدارده وليس من ضرورتها استحقاق قتله كالمرة اذا ارتدت
 لا تقتل ولو قتلها الانسان لا يلزمه شيء كذا في المبسوط والثالث اى ما هو
 حق للمسلم تعالى مترودين احسن والقيح كالصلوة واخواتها من العبادات
 البدنية كالصوم والحج فانها اى الصلوة واخواتها مشروعة وحسنة
 في وقت كالاولقات المعينة لها دون وقت كوقت طلوع الشمس
 واستوائها وغروبها في حق الصلوة ويوم العيد وايام التشريق في حق
 الصوم وحكم هذه انها تقسم مباشرة اى مباشرة الصبي بها للتواب
 اى لمصلحة ثوابها في الآخرة والاعتقاد اى اعتياد اداؤها بعد البلوغ
 بحيث لا يشق عليه في الدنيا بلا عهدة اى بلا لزوم عليه فلا يلزم
 على الصبي بالشرع المصطفى فيها كما يلزم على البالغ فانه يلزمه المصطفى فيها
 واتمامها حتى لو افسد ما عصى ولا يلزم على الصبي بالافساد بعد الشروع
 قضاء كما يلزم على البالغ فانه يلزمه القضاء بالافساد لان هذه العبادات
 قد شرعت في حق البالغ في الجملة كذا كاي كما شرعت في حق الصبي
 بلا لزوم معنى ووجوب قضاء فان البالغ اذا شرع في هذه العبادات
 على من انسا عليه ثم تبين انها ليست عليه يصح منه الاتمام مع فوات مفعلة

لا فوات
 شرع
 فاعلى
 كذا
 في حق
 من
 لا يلزم
 عليه

الملزوم حتى اذا افسد ما لا يجب عليه القصاص فكذا اصبى في هذا المعنى وكذا لك
 لا يلزم على اصبى جزاء مخطو احرامه اى احرام اصبى اذا
 ارتكب مخطو احرامه كما يلزم على البالغ اذا احرم للحج واتي لما هو مخطو و
 ممنوع موجب للنجاسة جزاء هذه الجناية لان في الزامه ايجاب ضرره وذلك
 يبتنى على الالهية الكاملة بخلاف ما كان مالياً من العبادات كالزكاة
 فانه لا يصح منه اى من اصبى اواره لان فيه اى في اواره ضرراً
 باصبى في العاجل باعتبار نقصان ماله فيبتنى ذلك على الالهية الكاملة
 على القاصرة والرابع اى ما هو حق للعبد وهو نفع محض كقبول الهبة
 والصدقة فان النفع فيه ظاهر اذ لو قبل يدخل المال في ملكه ولو لم يقبل لم يدخل
 والضرر فيه منتفٍ تصح مباشرة اى مباشرة القسم الرابع منه اى
 من اصبى لان تصحيجه ممكن بناء على وجود الالهية القاصرة اذ الالهية القاصرة كافية
 لاداره ما هو نفع محض بلا اذن وولي اصبى لانه اى القسم
 الرابع نفع محض والولى انما جعل ولياً لان لا يستغنى بالاعتراف فتتخص
 الحاجة الى الاذن فيما يحتل الضرر واما ما هو نافع محض فلا يحتاج فيه اليه
 كما ان قبول بدل الخلع من العبد المحجور بان خالجه امرته على مال وقبضه
 منها بغير اذن مولاه يصح لان حرجه عما فيه ضرر او توهم ضرره وهذا نفع محض في
 نفسه فلا يتوقف على اذنه ولا يظهر الحرج فيه ولذلك اصبى لصحة مباشرة
 ما فيه نفع محض من اصبى بغير اذن والولى تجب جرة اصبى المحجور اى
 المنوع عن التصرف غير الماذون من والى اذا احبر اصبى المحجور نفسه

وعمل مع بطلان العقد اى عقد الاجارة لعينى للمجوز للصبي المجوران يوجب
نفسه لان الاجارة عقد معاوضة مترد بين الضر والنفع فلا يملكه الصبي
المجور عليه وانما ذلك الى الولى ولهذا لا يستحق تسليم نفسه بهذا العقد لما
فيه من معنى الضر فاذا عمل الصبي وفرغ من العمل ففي القياس لا اجر له
لان العقد لم يصح ووجوب الاجرة باعتباره فاذا فسد لم يجب الاجر وفي
الاستحسان وجب الاجر له لان هذا العقد يتحقق منفعة بعد اقامة العمل فانما لو اعتبرنا
العقد استوجب الاجر ولو لم نغره لم يجب له الاجر والصبي لا يكون مجورا عما يتحقق
منفعة مكقبول الهبة والصدقة لان الحجر له دفع الضر فبقا للضر فيه بوجه لا حجر
كذا فى كشف البزوى وفي التحرير والمقتيرير ذكر في وجه الاستحسان
لانه اى بطلان عقده بغير اذن وليه لحقه اى الصبي وهو ان يلحقه ضرر لانه
عقد معاوضة مترد بين الضر والنفع فلا يملكه بدون اذن الولى فاذا عمل
بقي الاجر نفعا محضاً وهو غير مجور فيه وتجب اجرة الصبي المجور بلا اشتراط
اسلامه اذا كان الصبي المجور من العمل حرّاً حتى لو هلك في العمل له
الاجر بقدر ما قام من العمل لان الحر لا يملك بالضمان اما العبد المجور اذا اجر
نفسه بغير اذن مولاه فتجب له اى لهذا العبد الاجرة بشرط السلامة اى
سلامة العبد من العمل فلو هلك العبد في العمل فالقيمة اى فتجب
على المستاجر قيمة العبد يعنى ضمن المستاجر قيمة العبد من يوم الغصب
لانه غاصب له حين استعمله بغير اذن مولاه فيملكه بالضمان من حيث
وجب عليه الضمان لا الاجر اى لا يجب على المستاجر الاجر لان الضمان

والاجر لا يجتمعان وانما اوجبنا الاجر لنفع المولى ووجوب الضمان النفع له من لزوم الاجر بخلاف الصبي الحر فانه وان هلك في العمل فله الاجر بقدر ما اقام من العمل لان الحر لا يملك بالضمان فلم يكن بد من ايجاب للاجر وكذلك اذا قاتل صبي بغير اذن وولي لا شيء له في القياس لانه ليس من اهل القتال وانما يصير اياه عند اذن وليه فيكون حاله كحال الحر في الاستمان ان قاتل باذن الامام استحق الرضخ والا فلا وفي الاستحسان استحق الرضخ بالرأى المهمة والضمان وانما اجمعنا بين اى ما دون السهم من الغنمة لانه غير مجبور عن النافع المحض واستحقاق الرضخ بعد الفراغ من القتال بهذه الصفة فيكون هو كما لما دون فيه من حبة الولى مع عدم جواز شهود القتل اى حضور الصبي للقتال بدون الاذن اى اذن وليه بالاجماع وذكر فخر الاسلام في اصوله واثاره صاحب الكشف ما حاصله انه يميل ان يكون هذا اى استحقاق الرضخ استحسانا قول محمد لان عنده امان الصبي المجبور صحيح وذلك لا يصح الا من له ولاية القتال واذا كان له ولاية القتال كان مستحقا للرضخ عند الفراغ من القتال الدليل عليه ان محمد رحمه الله لم يذكر هذه المسئلة الا في اسير الكبير واكثر تفريعاته مبني على اصله كتفريعات الزيادة فاما عند ابى حنيفة توابى يوسف فلا يستحق شيئا لان امان الصبي المجبور ليس يصح عندها فلم تكن له ولاية القتال ولهذا لا يعمل له شهود القتال بدون الاذن بالاجماع فلا يستحق شيئا بالقتال كالحرى اذا قاتل والاصح ان هذا جواب الكل لما ذكرنا ان المجبور عن القتال لدفع الضرر قد انقلب نفعاً بعد الفراغ فلا معنى للمنع من الاستحقاق واشار الى ضعف

استحقاق الرضخ
الى ما دون
السهم من الغنمة
بالرأى المهمة

هذا الاحتمال ابن الهمام في التحريم حيث قال وقيل هو قول محمد وتابع ابن
 امير الحاج صاحب الكشف في ان استحقاق الرضخ قول الكل على الاصح
 حيث قال والاصح ان هذا جواب الكل لان المحجور عن القتال لدفع الضرر
 وقد انقلب نقابا بعد الفراغ منه فلا معنى للمحجور عن الاستحقاق انتهى والخامس
 اى ما هو حق للعبد وهو ضرر محض كالطلاق ونحوه من العتاق والصدقة والهبة
 فانهما ضرر محض في العاجل بازالته ملك النكاح والرقبة والعين من غير نفع
 يعود اليه فلا يملكه اى لا يملك الصبي بنفسه الخامس لو باذنه وولييه حتى لو
 طلق الصبي امرته باذن الولى بالطلاق لا يقع الطلاق كما لا يملكه اى
 الخامس عليه اى على الصبي غيره اى غير الصبي كالولى والوصى والقائم
 لان ولاية الغير عليه نظرية وليس من النظرات ثابتة الولاية فيما هو ضرر محض في
 حقه قال صاحب الكشف كان المراد من عدم شرعية الطلاق والعتاق
 في حقه عدمها عند عدم الضرورة والحاجة فاما عند تحقق الحاجة اليه فهو مشروع
 قال شمس الانامى السرخسى في همل الفقه زعم بعض مشائخنا رحمهم الله ان
 هذا الحكم غير مشروع اصلا في حق الصبي حتى ان امرأته اى امرية الصبي
 لا تكون محلا للطلاق قال وهذا اى هذا الزعم وهم عندى فان
 الطلاق يملك بملك النكاح فهو من لوازمه فلا ينفك النكاح عن ملك
 الطلاق ولا ضرر للصبي قيمه اى في ملك الطلاق واثبات اصل الملك
 وانما هو اى الضرر في الايقاع اى ايقاع الطلاق فانه يبطل به
 ملك النكاح فينبغي ان لا يصح النكاح لكن ربما نشأ من الزوجة مضرات عظيمة

فیمبذ لا ضرر فی الايقاع فلو تحققت الحاجة اليه اى الى ايقاع الطلاق من
جهة دفع الضرر كان الايقاع صحيحا من بصبي وبهذا يتبين فساد قول من يقول
انما لو اشتنا ملك الطلاق في حقه كان خاليا عن حكمه وهو ولاية الايقاع والسبب
الخالي عن حكم غير معتبر شرعا كبيع المحر وطلاق البهيمة لانما لا نسلم خلوه عن حكمه اذ الحكم ثابت
في حقه عند الحاجة حتى اذا سلمت امرته وعرض عنده الاسلام فابى فسرق بينهما
وكان ذلك طلاقا في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واذا ارتد وقعت الفرقة
بينه وبين امرته وكان طلاقا في قول محمد واذا وجدته امرته مجبوا فخاصمته في
ذلك فرق بينهما وكان طلاقا عند بعض المشايخ كذا في الكشف والتقرير وايضا
في الكشف واذا كاتب الاب او الوصي في نصيب الصغير من عبد مشترك
بينه وبين غيره واستوفى بدل الكتابة صار اليه متقنا نصيبه حتى يضمن قيمة
نصيب شريكه ان كان موسرا وبهذا الضمان لا يجب الا باعتاق فيكفي بالا بلية القاص
دون جله متقنا للحاجة الى دفع الضرر عن الشريك فعرفنا ان الحكم ثابت في
حقه عند الحاجة فاما بدون الحاجة فلا يجعل ثابتا لان الاكتفاء بالا بلية القاصرة
لتوفير المنفعة على البصبي وهذا لا يتحقق فيما هو ضرر محض ولما كان يرد ان اقراض
القاضي مال بصبي ضرر محض لانه قطع الملك عن العين ببدل في ذمته
المستقرض ولا نفع فيه فهو من القسم الخامس ولا يملك القسم الخامس
على البصبي غير البصبي فكيف يملك القاضي الاقتراض على البصبي مع ان
القاضي يملكه على البصبي اجاب عنه بقوله وانما يجعل اقراض القاضي ماله اى
مال بصبي من المصلحة اى المعنى لانه اى اقراض القاضي حفظ وصيانته

الحق في قول من قال
بين من قال ان
لو اشتنا ملك الطلاق
كان خاليا عن حكمه
سبب
الخالي عن حكم غير معتبر
شرعا كبيع المحر وطلاق
البهيمة لانما لا نسلم
خلوه عن حكمه اذ الحكم
ثابت في حقه عند الحاجة
حتى اذا سلمت امرته وعرض
عنده الاسلام فابى فسرق
بينهما وكان ذلك طلاقا
في قول ابى حنيفة ومحمد
واذا وجدته امرته مجبوا
فخاصمته في ذلك فرق
بينهما وكان طلاقا عند
بعض المشايخ كذا في
الكشف والتقرير وايضا
في الكشف واذا كاتب الاب
او الوصي في نصيب الصغير
من عبد مشترك بينه وبين
غيره واستوفى بدل الكتابة
صار اليه متقنا نصيبه حتى
يضمن قيمة نصيب شريكه
ان كان موسرا وبهذا
الضمان لا يجب الا باعتاق
فيكفي بالا بلية القاص
دون جله متقنا للحاجة
الى دفع الضرر عن الشريك
فعرفنا ان الحكم ثابت
في حقه عند الحاجة فاما
بدون الحاجة فلا يجعل
ثابتا لان الاكتفاء بالا
بلية القاصرة لتوفير
المنفعة على البصبي وهذا
لا يتحقق فيما هو ضرر
محض ولما كان يرد ان
اقراض القاضي مال بصبي
ضرر محض لانه قطع الملك
عن العين ببدل في ذمته
المستقرض ولا نفع فيه
فهو من القسم الخامس ولا
يملك القسم الخامس على
البصبي غير البصبي فكيف
يملك القاضي الاقتراض
على البصبي مع ان القاضي
يملكه على البصبي اجاب
عنه بقوله وانما يجعل
اقراض القاضي ماله اى
مال بصبي من المصلحة اى
المعنى لانه اى اقراض
القاضي حفظ وصيانته

لما لم يصبي مع قلة على الاقتضاء اى الاستيفاء من المستقرض بعلمه
 من غير حاجة الى دعوى وبينة فان علم القاضى كاف في الحكم وتحصيل المال
 منه فلا احتمال للمحذور به عند علم القاضى بخلاف الاقتراض من غير الملى لاقتضار
 القدرة على الاقتضاء في الكشف صح الاقتراض من القاضى وصار هو مندوبا
 اليه لان الدين الذى على المستقرض بواسطة ولاية القاضى بيد العين
 وزيادة لان القاضى يمكنه ان يطلب مليا على خلاف العادة ويعرضه مال
 اليتيم كما يقتضيه النظر والبدل مامون عن التوى باعتبار الملااة وباعتبار علم
 القاضى وامكان تحصيله المال منه من غير حاجة الى دعوى وبينة فكان
 مصوناً عن التلف فوق صيانة العين فان العين يجرى عنها التلف باسباب
 غير محصورة فصار القرض لمحقا بهذا الشرط وهو ان يكون المقرض قادرا على تحصيله
 بالمنافع الخاصة فلذلك كان القرض نظرا من القاضى له ونفعا فيملكه على
 اصبي وضررا من الوصى لترجح جهة الشرع في حقه فلا يملكه انتهى قال مولانا
 نظام الملة والدين في الشرح ينبغي ان لا يفتى بهذه الرواية في زماننا نظرا لاحتياطة
 اليوم في القضاة لانهم قالوا ان افشاء الاحتياطة في القضاة اقصى ان لا
 يفتى بالاجراء بعلم القاضى بخلاف الاب فانه لا يملك اقراض مال ابنه
 اصبي من الملى لعدم القدرة على الاستيفاء لانه لا يمكن من تحصيل المال
 من المستقرض بنفسه فكان بمنزلة الوصى الا في رواية يملك الاب
 اقراض مال ابنه اصبي من الملى لان الاب يملك التصرف في المال
 وانفس فكان بمنزلة القاضى واما الاستقرض فقد ذكر في شرح البحار مع الصغير

نقاضی بخان رحمہ اللہ تعالیٰ الاب لو اخذ مال الصغیر قرصاً جائزاً نہ یملک علیہ
 والوصی لو اخذ مال الیتیم قرصاً لایجوز فی قول ابی حنیفہؒ وقال محمدؒ لا بأس بہ
 اذا کان ملیئاً قادراً علی الوفاء وذكر فی احکام الصغار نقلاً عن المنقذ انہ لیس
 للقاضی ان یتقرر علی مال الیتیم والغائب بنفسه والسادس ای ما هو حق للعبد
 متردد بین النفع والضرر ومحمّل لهما کالبیع فانه اذا کان ربها کان نفعاً واذا
 کان خاسراً کان ضرراً والاجارة فاسمها اذا کانت اقل من اجر المثل یتکون
 نفعاً فی حق المستاجر واذا کانت باکثر من اجر المثل کانت ضرراً فی حق المستاجر
 وغیرهما من المعایض والضرر التي یؤخذ فیها العوض کالتکاح والکتابة والشركة
 والاخذ بالشفعة والاقرار بالنصب والاستهلاك والرهن فیها ای فی
 هذه الاشیاء نفع مشوب باحتمال ضرر فبانضم مرای الوالی باجازه
 یندفع الاحتمال ای احتمال الضرر لان الوالی لایرعی المصلحة الا فیما له فی
 نفع غالباً فالتحقق بما یتحقق نفعاً فیملك الصبی هذا القسم السادس معه
 ای مع رائے الوالی لاندفاع الاحتمال المذكور ثم عند ابی حنیفہ لما
 انجبر الفصول ای قصور رائے الصبی بالاذن ای باذن الوالی ورائه
 کان الصبی الماذون کالبالغ فی نفاذ التصرفات فیملك الصبی هذا
 القسم بغین فاحش وهو لا یدخل تحت تقویم المقومین مع الاجانب
 باتفاق الروایات عن ابی حنیفہؒ ومع الوالی فی رواية عنه بخلاف رواية
 اخری عنه فان فیها لایملک لان الوالی متمم فی الاذن تجوز ان یکون اذن
 خدامه لاخذ ماله ولا کذلک فی الاجنبی فینفذ بیع الصبی مثلاً من الاجانب

بغبن فاحش كما يتخذ بيع غيره من البالغين او كما يتقذيعه بعد البلوغ
 وان كان لا يتخذ بيع البص من الولي بغبن فاحش باتفاق الروايات و
 يتخذ في رواية وعندهما اي عند ابني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز
 هذا القسم السادس مع الغبن الفاحش مطلقا لا من الولي ولا من غير الولي قال
 الباقلاني وقول ابني حنيفة اصح لان استمرار البص بغير اذن الولي صحيح وان
 لم يملك ذلك بنفسه وفيه نظير الذي يظهر لي ان قولهما اي قول
 ابني يوسف ومحمد اظهر فلتبطل كذا في التفسير شرح التحرير لان الاذن
 انما اعتبر شرعا ليا من من الضر فلما عقد مع الغبن الفاحش علم ان اذنه لم
 يقع في محله كذا في بعض الشروح وقال بركت الاله آبادي لان الاذن للبيع
 راجع الى الاذن بالبيع المتعارف وهو البيع بغير الغبن الفاحش استتمسألة
 سفر المعصية من ابني والا باق وقطع طريق ونحوه لا يمنع الرخصة
 المتعلقة بالسفر قصر الصلوة الرباعية وافتار الصوم عندنا اي عند اصحابنا
 الحنفية خلافا للامة الثلاثة فان سفر المعصية عندهم يمنع الرخصة
 والدليل لنا اے لاصحابنا الحنفية على كون سفر المعصية غير مانع
 عن الرخصة الاطلاق اے لطلاق نصوص الرخص قال الله تعالى فمن
 كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وفي صحيح مسلم عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى الصلوة على لسان نبيكم في الحضرة
 اربع ركعات وفي السفر ركعتين ومن سنا احمد وصحيح ابن حبان وصحيح
 ابن خزيمة وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت في المسح

يذكر ويراد به ضد الصواب ومنه يسمى الذنب خطيئة ومنه قوله تعالى ان قتلهم
 كان خطأ كبيراً هو ضد الصواب لا ضد العمد ويذكر ويراد به ضد العمد كما في قوله
 تعالى ومن قتل مومناً خطأ وقوله عليه السلام رفع عن ائمتي الخطأ والنسيان
 ثم قال والخطأ ان يكون عائد الى الفعل لا الى المفعول كمن رمى الى انسان
 على ظن انه صيد فواقص الى الرمي لا الى المرمى اليه وهو الانسان كذا في
 كشف البرودي وذكر صدر الشريعة في التوضيح الخطأ هو ان يفعل فعله من غير
 ان يقصده قصد اتمامه كما اذا رمى الى صيد فاصاب انساناً فانه قصد الرمي
 لكن لم يقصد به الانسان فوجد قصد غير تام انتهى وذكر التفتازاني في التلويح
 ذلك ان تمام قصد الفعل ان يقصد محله وفي الخطأ يوجب قصد الفعل دون
 قصد المحل انتهى وذكر ابن الهمام في التحرير الخطأ ان يقصد بالفعل غير
 المحل الذي تقصده اجنبية كالمضغطة تسرى الى الحلق والرمي الى صيد
 فاصاب آدمياً انتهى فان القصد با دخال الماء الفم ليس الى الوجه وبالرمي
 ليس الى الادمي كذا في التفسير جائزة عقلاً اي لا يابى العقل عن تجويز
 المواخذة على ارتكاب سيئة خطأ عند اهل السنة والجماعة خلافاً للمعتزلة
 فان عندهم لا تجوز المواخذة بالخطأ ولا يلحق بجنابه تعالى والدليل ان
 اهل اهل السنة والجماعة على جواز المواخذة بالخطأ قوله تعالى ربنا لا تأخذنا
 ان نسينا او اخطانا فان الباري تعالى سئل عن عدم المواخذة بالخطأ فيه
 والا لم يكن امرنا ان نساء له عنه ولو كانت المواخذة بالخطأ غير جائزة
 عقلاً لكانت مستحيلة والسؤال كما يستحيل نفياً باطل لان عدم وقوعه

ضروري فلا فائدة للسؤال لعدم وقوعه والمعتزلة قالوا في الاستدلال على
 عدم جواز المواخذة بالخطأ بان المواخذة بالجناية وهي اى الجناية امت
 يتحقق بالقصد ولا قصد في الخطأ لان الخطأ غير قاصد الى الخطأ فلا جناية
 في الخطأ فكيف يواخذ به قلنا في اجواب المواخذة في الخطأ بعد التثبت لاحتمال
 الواجب الذي يثبت منه خطأ لا بنفس الخطأ ولا شك في ان ترك التثبت
 والاحتمال جناية وقصد وان لم يكن نفس الخطأ جناية وقصد او لما كان الخطأ
 سبباً عن عدم التثبت الذي هو جناية عند الخطأ ايصاً جناية فالذنب كالسموم
 فكما ان تناول السموم يؤدي الى الهلاك وان كان خطأ كذلك تعاطي
 الذنوب يقضي الى العتاب وان لم يكن عزيمة الا ان فيه اى في الخطأ
 شبهة العدل من اى عدم الجناية والشبهة دارية من العقوبات فلا
 يواخذ مجلد حتى لو زفت اليه غير احرته فوطيه ما على ظن انها احرته لا يجب
 احد ولا قصاص حتى لو رمى الى النيران على ظن انه صيد فقتله لا يجب
 القصاص دون ضمان المتلفات خطأ من الاموال بيان للمتلفات
 احترازاً عن النفوس فلو تلف مال النيران خطأ بان رمى الى شاة او بقره
 على ظن انها صيد او اكل مال النيران على ظن انه ملكه يجب الضمان لانه ضمان
 مال الاجزاء فعل فيعتمد عصمة المحل وكونه خاطياً معذوراً لا ينافي عصمة المحل والدليل
 على انه بدل المحل الاجزاء الفعل انه لو تلف جماعة مال النيران يجب على الكل ضمان
 واحد كما لو كان المتلف واحداً ولو كان جزء الفعل لوجب على كل واحد ضمان
 كامل كما في القصاص وجزاء الصيد ويقع طلاقه اى طلاق الخطأ بان اراد

ان يقول مثلاً استقنى فخرى على لسانه انت طالق عندنا اى عند الحقيقة كما
 هو هو وى عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى لكن الوقوع عندنا انما
 هو فى الحكم والقضائر لا فيما بينه وبين الله تعالى ففى امرته كما نص عليه ابن الهمام
 فى التحرير وفتح القدير وقره ابن امير الحاج فى المختصر خلافاً للشافعية
 رحمه الله تعالى فانه قال بعدم وقوع طلاق المخطى لان الطلاق يقع فى الكلام
 واعتبار الكلام بالقصد ولم يوجد القصد فى الخطى واذا لم يعتبر كلامه
 فكيف يقع طلاقه كما فى النائم اذا طلق امرته فى حالة النوم لا يقع طلاقه
 بالاتفاق قلنا فى جواب الشافعى نعم اعتبار الكلام بالقصد لكن لا يوقف
 الحكم على وجود حقيقة لان فى وقف الحكم على وجوده حقيقة حرج اذا غفلت
 عن معنى اللفظ كما هى فى صورة الخطأ وعدم القصد امر حقيقى باطن فكيف
 يعلم وجود القصد حقيقة فلا ينافى الحكم به وللقصد سبب ظاهر وهو العقل والبلوغ
 فاقيه ثمين البلوغ عن عقل مقامه اى مقام القصد دفعا للمخرج كما
 رقيم السفر مقام المشقة فى رخص السفلان العاقل البالغ لا يفعل الفعل غالباً
 الا بالقصد فيكون صدور الفعل عنه وليلاً على القصد بخلاف النوم فان عدم
 القصد فيه ظاهر للعلم بيقين بان النوم ينافى فعل العقل لان النوم
 مانع عن استعمال العقل فكانت اهلية القصد معدومة فى النائم يفتن من غير
 حرج فى ذلك كذا فى التفسير مسألة الكراهة وهو حمل الغير على
 ما يراه من قول او فعل ولا يختار مباشرة لو خلى ونفسه كذا فى التلويح و
 التحرير والتفسير وقال شمس الائمة السرخسى فى اصول الفقه هو اسم لفعل

يفعل الانسان بغيره فيقتضي به رضاه او يفسد به اختياره وهو نوعان موجب بان
 يضطر الفاعل الى مباشرة المكروه عليه بما يفوت النفس والعضو ولو انما
 لان حرمة كرمته لنفسه بخلية ظنه والا اذا لم يغلب على ظنه تفويت احد هائل ان
 ذلك تهديد وتخويف لا تحقيق لا يكون اكراما اصلا فيفسد الاختيار بجله مستند الى اختيار
 آخر لا انه يعيده اصلا او حقيقة القصد الى امر متردد بين الوجود والعدم بترجيح
 احد جانبيه على الآخر فان استقل الفاعل في فقدته فصحيح والافقاسد
 لعدم الرضا كذلك في التحرير والتقرير في التلويح ومعنى افساده الاختيار
 ان الانسان مجبول على حب حياته وذلك يحمله على الاقدام على ما اكره عليه
 فيفسد اختياره من هذا الوجه انتهى وعليه اي غير ملجئ عليه اي غير
 الاكراه بما يفوت النفس او العضو وهو الاكراه بغير ما يفوت النفس او العضو
 كالجس والضرر وهذا يشمل الوجهين الاول ان يكون مثالا لغير ما يفوت
 النفس او العضو وثانيهما ان يكون مثالا للاكراه بغير ما يلجئ فيكون معناه
 كالحمل على المكروه عليه والاكراه على شئ باجس والضرب الذم لا يفضي الى
 تلف عضو وبالتلف الاموال وغيره ما به لو لم يفعل هذا الامر المكروه عليه
 بجس او يضرب او يتلف ماله او يعالج به غير ما في هذا القسم من الاكراه لعدم افساده
 ولا يفسد الاختيار تمكن المكروه من الصبر على غير ما يفوت النفس او العضو
 اما تهديده بجس نحو ابنة وابيه وامه وزوجته وكل ذي رحم منه كاخته
 و اخيه لان القرابة المتبادرة بالحرمة بمنزلة الولادة فالقياس انه ليس باكراه
 لانه لا يلحقه ضرر بذلك والاستحسان انه اكراه لان جسمه يلحق به من الحزن

المقتضى
 يفوت النفس
 قالوا الاختيار
 البجس والضرر
 ذي رحم من
 الاكراه لعدم افساده
 لا يفسد الاختيار

والنعم بالمتحقق بحبس نفسه او اكثر فكلما ان التهديد في حقه بذلك لعدم تمام الرضا
فكلما التهديد بحبس احد هم كذا في الكشف والتحرير والتقير وذكر صدر الشريعة في
التشقيج والاكراه وبحبس عنده اسة عند الشافعي سوارا نته وفي التسليح لان
في الحبس ضررا للقتل والعصمة تقتضي رفع الضرر قال الامام محي السنة الاكراه
ان يخوفه بعقوبة تنال من بدنه لا طاقه له بها وكان اخوف ممن يمكنه تحقيق ما يخوف
بها فيدخل فيه القتل والضرب لمبرح اى الشديدا وقطع العضو وتخليد السجن
لانذاب ابعاده واثلاف الممال ونحو ذلك انته وذكر الاسنوي في شرح
المنهاج الاكراه قد ينتمى الى حد الاكراه وهو الذى لا يتبع للشخص معه قدرة
ولا اختيار كالالقار من شابهق وقد لا ينتمى اليه كما لو قيل له ان لم تقتل هذا حالا
قتلتك وعلم انه لو لم يقتله حالا قتله انته وهو اى الاكراه لا يمنع التكليف
بالفعل المكروه عليه بنقيضه مطلقا سوار كان الاكراه بلجيا او غير بلجى
كما نص عليه فخر الاسلام في اصوله وصدر الشريعة في التشقيج وابن الهمام
في التحرير وقره صاحب الكشف والتفتازانى في التلويح وابن اسحاق
في التقير وقال جماعة من الاصوليين كالامام الرازى في المحصول والامام
في الاحكام والبيضاوى في المنهاج وغيرهم في اسفارهم ان الاكراه يمنع
التكليف بالفعل المكروه عليه بنقيضه في ضمن الملجى وذكر ابن التمساني
في شرح المعالم هذا القسم لا خلاف فيه دون ضمن غيره اى غير الملجى يعنى
الاكراه في ضمن غير الملجى لا يمنع التكليف وهو المفهوم من كلام صاحب المنهاج
وقال ابن التمساني في شرح المعالم وهو مذاهب اصحابنا وقالت المعتزلة

ان الاکراه بمنع التكليف في الملجأ بعين المکره عليه ونقيضه ويمتنع في غيره
 اى في غير الملجأ في عين المکره عليه دون نقيضه اى نقيض المسکره
 عليه يعنى لا يمنع الاکراه في غير الملجأ التكليف بتقيض المکره عليه عند المعتزلة فان
 اکره على ترک الصلوة بالحس فالترک غیر مکلف به واما الصلوة فمنه مکلف بها
 والدلیل لئلا اى للحنفية القائلین بان الاکراه مطلقاً بلجياً کان او غیر بلجی لا
 يمنع التكليف بالفعل المکره عليه ونقيضه ان الفعل المکره عليه وكذا نقيضه ممکن
 في نفسه الفاعل متمكن اے قادر على ایقاعه وعدم ایقاعه كيف لا يكون
 متمكناً و احوال هو اى الفاعل يختار اخفاً لمکره وهين من المکره
 عليه والمکره به فان رأى افضل المکره عليه اخف من المکره به يختاره وان راى
 المکره به اخف من افضل المکره عليه اختار المکره به فالفاعل قادر فيصع التكليف
 ولذا اى لا بل ان الفاعل يتمكن على ایقاع الفعل المکره عليه وعدم
 ایقاعه قد يفترض على المکره ما اکره عليه كالاکراه بالقتل على شرب الخمر
 فياثر المکره بترک اے ترک ما اکره عليه کشراب الخمر عالماً بسقوط
 حرمة الاباحته في حقه لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه والافتدام على المباح
 عند الاکراه منرض و قد يجزم على المکره ما اکره عليه كعلی قتل مسلم ظمماً
 اى كالاکراه على قتل مسلم ظمماً من غیر تقصير موجب للقتل في وجبر المکره
 على الترتك اے ترک قتل مسلم ظمماً كعلی اجراء كلمة الکفر اے کما یوجب
 المکره على اجراء كلمة الکفر على ساء بالترک والحاصل ان ما اکره عليه منرض
 ومباح ورضة وحرام و یوجب على الترتك في الحرام والرضة ویاثم في النرض

والمباح وكل من الاجرة والاثم انما يكون بعد كون الفاعل متمكناً على الفعل و
عده والمراد بالاباحة انه يجوز له الفعل ولو تركه وصبر حتى قتل لم ياتم ولم يوجر و
بالرخصة انه يجوز له الفعل لكنه لو تركه وصبر حتى قتل يوجب عملاً بالخرمية وبهذا يقطع الاعتراض
اي اعتراض صاحب الكشف على كلام فخر الاسلام بانه ان اريد بالاباحة انه يجوز له
الفعل ولو تركه وصبر حتى قتل لا ياتم فهو معنى الرخصة وان اريد انه لو تركه ياتم
فهو معنى الفرض كما ذكرنا في التلويح وابن امير الحاج في التمهيد
قال المفصلون بين الاكراه الملبى وغير الملبى بان الاول مانع عن التكليف
بخلاف الثاني فانه ليس بمانع عن التكليف في الاستدلال على ان الاكراه
الملبى مانع عن التكليف بالفعل المكروه عليه وبمقتضيه بان المكروه حلي لاجل وقوع
من المكروه وضده ممتنع وقوعه من المكروه لانه مضطر في الارتقاء احياناً
نفسه والمضطر اليه واجب وضد الواجب ممتنع والتكليف بهما اے بالواجب
والممتنع محال كما استدلل الامام في المحصول وهو معنى قول صاحب
التمهات لزوال القدرة لان القادر على الشيء هو الذي ان شاء فعل وان
شا ترك فقلنا في جواب استدلال المفصلين اننا لانسم ان المكروه عليه
واجب بالذات وضده ممتنع بالذات فان الفعل في نفسه ممكن والفاعل
قادر عليه بل وجوب المكروه عليه وامتناع ضده بالشرع لقوله تعالى ولا تقوا
بايديكم الے التهلكة او بالعقل فان العاقل من شاء ان يختار ما هو اخف عنده
وهو حيوة نفسه وسلامة عضوه والایجاب الامتناع بالشرع
او بالعقل لا ينافي الاختيار للفاعل بل هو اے كل واحد

من الايجاب والامتناع بالشرع او احقل من حجب لمجانِب الفعل والترك
 لا موجب لمجانِب الفعل او الترك التزج لاينا في الاختيار حتى يمتنع التكليف
 فتأمل فانه دقيق وقالت المعتزلة الذاهبون الى ان الاكراه في غير الملبى يمنع
 التكليف في عين المكروه عليه دون نقيضه في الاستدلال على ندمهم بان المكروه
 اذا اكراه على عين المامور به كالصلوة مثلاً فلا يثبتان به اى بالما مور به لداعى الاكراه
 فان الانسان يميل اولاً الى دفع المضار الجسمية كالضرب بحبس فالاكراه هو البعث
 اولاً الى ارادة الفعل دفعا للمضرة وبالنظر الى هذا الباعث يفعل المكروه الفعل لا
 لداعى الشرع فلا اخلاص لعدم الامتناع بحكم الشرع فلا يثبتان عليه اى على
 ايتان هذا المامور به فلا يصح التكليف به اى بهذا المامور فانهم يشترطون
 في المامور به ان يكون بحال يثاب على فعله بخلاف ما اذا اتى بنقيض
 المكروه عليه كما اذا اكراه على ترك الصلوة فالتى بالصلوة فانه اى المكروه
 ابلغ في اجابة داعى الشرع حيث صبر على التعذيب في سبيل الله
 فيثاب على هذا التقدير قال بركت الاله آبادى لانه اذا اختلف فيه الداعيان
 فيترك مقتضى داعى الاكراه واتى مقتضى داعى الشرع فهو ابلغ في
 الاجابة لداعى الشرع انتهى قلنا في جواب استدلال المعتزلة
 بما اورده عليهم القاضي ابو بكر الباتلاني ونقله عنه ابن التمساني في شرح
 المعالم بانهم اعترفوا بصحة التكليف لهذا المكروه عليه وصحة التكليف بالضد
 مقتضى المقدرة على الضد لان الدواعى لا يكلف العبد الا بعد خلق القدرة
 له عندهم والقدرة على الشئ عندهم قدرة على ضده اى على

سند ذلك الشيء فالتفريق على ضد المكروه عليه وتدرية على ضد ضد المكروه عليه
 وضد ضد المكروه عليه عين المكروه عليه فصار المكروه عليه معتدورا
 وكل مقدور يصح التكليف به ولا يخفى عليك ان هذا الجواب لا يدفع الاستدلال
 لان المتعزلة لم يذهبوا الى منع التكليف لكون المكروه عليه غير مقدور بل لعدم
 ترتب الثواب على اتيانه ومشتراطهم كون المأمور به بحال يثاب على فعله
 فلم ان يمينوا كليتة قولنا كل مقدور يصح التكليف به فالجواب الذي يدفع الاستدلال
 انما لانهم ان الاتيان بعين المكروه عليه لداعي الاكراه لزوما فان الذين بذلوا
 انفسهم في سبيل التلايقدمون على الفعل الا لداعي الشرع وانما الاعمال
 بالنيات قال الغزالي في المستصفى الاتي بالفعل مع الاكراه كمن اكره على اداء الزكاة
 مثلا ان اتى بداعي الشرع فهو صحيح اولداعي الاكراه فلا مسئلة
 لاحد ج في الدين عقلا كما هو عند المتعزلة فان اعتقل يحكم بانه تعالى
 لا يستجاء الاوصاف الكمالية التي من جبلتها الرحمة الواسعة لا يوقع عباده
 في المحرج بان يامرهم بما لا يطاق ويكلفهم بامر شق عليهم او شرعا كما هو
 عندنا فان قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يدل عليه وهو اي المحرج
 كله مشكك له افراد يصدق على بعضها بالشدّة وعلى بعضها بالضعف او العاجز
 من كل وجه حرجه اشد من حرج العاجز من بعض الوجوه وتخفيف الاحكام بقدر
 المحرج فلهذا اي لاجل انه لا حرج في الدين والمحرج كل مشكك
 لم يجب شق من الاحكام على الصبي العاقل لضعف بنائه وعدم كمال
 عقله وفي الايجاب عليه حرج عظيم ولا على المعتوه الباطل الغرأي لا يجب

شئ من الاحكام على المعتوه البالغ لقصد العقل والعته آفة يوجب خللا
 في العقل فصيير صاحبه مختلط الكلام فيثبته بعض كلامه كلام العقل . وبعضه
 كلام المجانين وكذا سائر امور كذا في كشف البردوى وفي التحرير العته اختلاط
 الكلام مرة ومرة وقال ابن امير الحاج في التقرير وهذا اختصار محبب لتعريفه
 باختلال العقل بحيث يختلط كلامه فيثبته مرة كلام العقل . ومرة كلام المجانين
 وكذا سائر امور . وحسن منه ما قيل آفة ناشية عن الذات توجب خللا في
 العقل فصيير صاحبه مختلط الكلام فيثبته بعض كلامه كلام العقل . وبعضه كلام
 المجانين . وحسب بناشية عن الذات ما يكون بالمخدرات وهذا مختار عامة
 المتأخرين خلافا لابي زيد حيث ذكر في التوقييم ان حكم العته حكم الصبا
 الا في حق العبادات فان لم ينقطبه الوجوب احتياطاً في وقت الخطاب
 هو البلوغ بخلاف الصبالة وقت سقوط الخطاب وذكر صدر الاسلام
 في اصوله مشيراً الى هذا القول ان بعض اصحابنا ظنوا ان العته غير ملحق بالصبا
 بل هو ملحق بالمرض حتى لا يمنع وجوب العبادات وليس كما ظنوا بل العته
 نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعاً اذا المعتوه لا يقف على عواقب
 الامور كصبي ظهري قليل عقل وتحقيقه ان نقصان العقل كما اثر في سقوط
 الخطاب عن الصبي كما اثر عدمه في حقه اثر في سقوط الخطاب بعد البلوغ
 ايضاً كما اثر عدمه في السقوط بان صار مجنوناً لانه لا اثر للبلوغ الا في كمال
 العقل فاذا لم يحصل الكمال بحدوث هذه الآفة كان البلوغ وعدمه
 سوار وقال فخر الاسلام الخطاب سقط عن المجنون كما سقط عن الصبي

في حالتی الحيض والنفس وعدم وجوبه فقیل یجب ونقله السیکی عن اکثر الفقهاء
 لتحقيق الاصلية والسبب وهو شهود الشتر لانه یجب علیها القضاء بغير
 ما فاتهما فكان المأتی به بدلا عن الفات قیل لا یجب وذكر متاحسرا انه
 الاصح عند الجمهور لا متقار بشرط وهو الطهارة وشهود الشتر فوجب عند امتقار
 العذر لا مطلقا ووجب القضاء یتوقف علی سبب الوجوب وهو ههنا شهود
 الشتر وقد تحقق لا علی وجوب الادار والا لما وجب قضاء الظهر مثلاً علی
 من نام جمیع وقتها لعدم تحقق وجوب الادار فی حقه هذا بنار علی ان وجوب
 القضاء بما به وجوب الادار واما بنار علی انه بسبب جدید فانه لا یستدعی
 وجوباً سابقاً فلا یتوقف وجوبه علی وجوب الادار ویزم علی هذا ان لا یسمی
 قضاء لعدم استدراك ما فات من الوجوب واجبیلاً بما یلزم لو انحصر موجب الشهية
 فيما ذکرتم وهو ممنوع فانه انما سمي قضاء لما فيه من استدراك مصلحة ما انعقد
 سبب وجوبه ولم یجب لما نفع قال ابن الهام فی التقریر والانتفا یعنی عدم
 وجوب اداء الصوم علی الحائض والنفساء فی حالتی الحيض والنفسائین
 وقالی تلمیذه ابن السیر الحاج فی التقریر هو الوجه الذی لا معدل عنه لان
 الادار حالة الحيض حرام منی عنه فلا یكون واجباً ما حو را به للتنا فی بینهما ومن هذا
 والبدا علم قال السیکی اختلاف لفظ لان ترک الصوم حالة العذر جائز اتفاقاً
 والقضاء بعد زواله واجب اتفاقاً لکن یس کذلک بل فائدة بینهما کما فی
 الذخائر فیما اذا قلنا یجب التعرض للادار والقضاء فی الذیة فان قلنا لوجوبه
 علیها نوت القضاء والادار فانه وقت توجه الخطاب والمدحجانه وتعالی علی

و لكون المرض من اسباب الحزفانه سبب الموت بواسطة تراوف الآلام والموت
 عجزنا لصل حقيقة وحكما ليس فيه ثوب القدرة بوجه شترعت العبادات للمريض
 في المرض قيل المرض حالة في البدن خارجة عن المحبرى الطبيعى وعبرة
 بعضهم بهيئة الحيوان يزول بها اعتدال الطبيعة والمذكور في بعض كتب
 الطب ان المرض هيئة غير طبيعية في بدن الانسان يحدث عنها بالذات آفة
 في العقل وآفة يعقل ثلث التغير والنقصان والبطلان والتغير ان تحيل صورا
 لا وجود لها خارجا والنقصان ان يضعف بصره مثلاً والبطلان الحمى كذا في كشف
 النزوى وفي التقرير شرح التحريم عن عبارات منها ما يعرض البدن فيخرج
 عن الاعتدال الخاص ومنها هيئة غير طبيعية في بدن الانسان بسبب الافعال الطبيعية
 والنفسانية والحيوانية غير سليمة ولبط الكلام فيه يعرف في منه على قدر الملكة
 اى الطاقة حتى شيع له الصلوة قائماً اذا لم يعجز عن القيام او قاعداً
 اذا عجز عن القيام او مضطجعا اذا عجز عن القيام والقعود وانتفى الانحراف في
 الخطأ مجتهداً حتى لو اخطأ في القبلة بعد ما اجتهد جازت ولا ياثم ولو اخطأ
 في الفتوى بعد ما اجتهد لا ياثم ويستحق اجرا واحداً وفي الصحيحين اذا حكم الحاكم
 فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر واحد ووجه انتفاء
 الاثم ان احصية عن الخطأ ليس في اختيار العبد فلو ادى الخطأ في الاجتهاد
 اى الاثم لا يميل احد اى الاجتهاد ومنذ باب الاجتهاد وفيه حرج
 عظيم وفي النسيان وهو عدم الاستحضار للشيء في وقت حاجته اى حاجته
 استحضاره فمثل هذا النسيان عند الحكماء والسهو والفرق بين النسيان وهو

من حيث اللغة بعيد كما ذكر ابن دقيق العيد وجزم كثير باختلافهما لان اللفظة
 لا تفرق بينهما وان فرقوا بينهما بان السهو زوال الصورة عن المذكركة مع بقائها
 في المحافظة والنيان زوالها عنها مع احتياج حينئذ في حصولها الى سبب
 جديد وقيل النيان عدم ذكرها كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن
 مذكورا فالنيان اخص منه مطلقا وقال الشيخ سراج الدين الهندى
 شارح البدیع والحق ان النيان من الوجدانيات التي لا يفتقر الى
 تعريف بحسب المعنى فان كل عاقل يعلم النيان كما يعلم الجوع والعطش
 ووجه انتفاء الاثم ان الانسان مضطرب في النيان فلو ادى النيان الى الاثم
 لكان له حرجا وانتفاء الاثم هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم وضع الله عن
 استي اخطار والنيان وما استمكنوا عليه رواه ابن حبان واسحق بن عمار
 صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وسقط اكل الصائم في حال صومته ناسيا
 اذ ليست في الصوم هيئة مذكرة للصوم والطبع دافع الى الاكل لطول مدة
 الصوم والحكم الدينى ليقط عند كون النيان لما هو فيه مع الداعي الى فعل
 ينافيه بدون ذكر لما هو فيه دفعا للحرج فلا يفسد به الصوم ولا يلزم منه الاثم
 وخفف في السفر لانه مظنة المشتة فلو شذوفية لكان حرجا فشرعت
 الى باعية من المكتوبات ركعتين ابتداء كما في الصحيحين عن عائشة
 رضي الله عنها قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر
 وزيد في صلوة الحضر وشرع مسهل الخفف للمسافر في السفر الى ثلثة
 ايام ولما ليها كما في صحيح مسلم من حديث شيخ بن ماني قال سالت

عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين فقالت آيت علياً فإنه كان
 يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فائتية فسأله فقال حبس للمقيم
 يوماً وليلاً وللمسافر ثلثة أيام ولياليهما ولو لم يكن مشروءاً للمسافر لثلاثة
 أيام بل كان مشروءاً كما للمقيم لئلا يوم وليله كان حرجاً وثبتت الرخصة
 لغيره السفر من قصر الربعة وقصر رمضان وغيرهما للمسافر بالشروع
 في السفر قبل تحققه لئلا تحقق السفر وتحقق السفر بعد مضي مدة السفر وهي
 ثلثة أيام دفعا للحرج بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 أصحابه فإنه عليه السلام كان يترخص يترخص المسافرون حين يخرج الى السفر
 كما في الصحيحين عن انس صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة ارجا والعصر
 بذي الحليفة ركعتين وروى ابن ابي شيبة في مصنفه ان عليا خرج من بهرة
 فصل الظهر ارجا ثم قال انا لو جازنا هذا الحين لصلينا ركعتين وروى عبد الرزاق
 في مصنفه عن نافع عن ابن عمر انه كان يقصر الصلوة حين يخرج من
 شعب المدينة وان كان القياس ان لا تثبت الرخصة الا بعد تحقق السفر
 لان العلة تتم بعد تحقق السفر وحكم لا يثبت قبل تمام العلة لكن ترك
 القياس بالسنة ولو اقام المسافر اربعة ايام قبل المدة اى
 مدة السفر وهو ثلثة ايام صح كونه مقيما ولزم عليه احكام الافاقة حتى صلى
 صلوة المقيم في انصرافه ولو كانت الاقامة وينتهي في المفازة التي لا يمان
 فيها مع ان المفازة ليست محل الاقامة لانه اى كونه مقيما دفع للسفر
 قبل تحققه فتووا الاقامة الاولى ودفع السفر دفع لها اى للرخصة النابتة

لنا انهما اى اهلية التصرف واهلية ملك اليد انما يكون بالاهلية للتكلم
اے کون الانسان اهل الان يتكلم لان التصرف كلام مستبجل سببا لحکم
كالقول بالايجاب والقبول والاقرار واعتبار الكلام بصدره عن الامل
والذمة اے کون الانسان اهل الذمة وهى کون الانسان صاحب حالان
يخاطب بالاحكام والاولى اے اهلية التكلم بالعقل فان العقل اذا كان
سالما عن الآفة يكون صاحبه صاحب حالان يتكلم بشئ ويفعل بمقتضاه وليقصد
بالايجاب على نفسه وعلى الغير وهو اے العقل لا يختل بالرق ولذا اے
عدم اختلال العقل بالرق كانت رواية اے رواية العبد ملزمة
العقل للخلق وقبلت اخباراته فى الديانات نحو الهدايا وطهارة المارونجاتها
وشهادته فى هلال رمضان فلو كان فى عقله اختلال كيف تكون رواية ملزمة
اصل للخلق وكيف تقبل اخباراته فى الديانات وشهادته فى هلال رمضان
والثانية اے اهلية الذمة باهلية الايجاب عليه اے على العبد والاستيجاب
له اے للعبد ولتحققهما اے لتحقيق اهلية الايجاب واهلية الاستيجاب فى
العبد خو طيب العبد بحقوقه تعالى كالصلوة والصوم وخبره وجميع اقراره
اى اقرار العبد بالحدود والقصاص يعنى اذا اقر العبد بشئ يوجب
حد يصره ويحرمى احد عليه واذا اقر بالقتل الموجب للقصاص يصر
قتله ويقتض منه ويصح اقرار العبد بالدين حتى لو اخذ به بعد امتن
ولم يصر ان يتصرف المولى فى ذمة العبد بان يشترى سبيا على ان ائتمن
فى ذمة العبد كما لا يصر التصرف فى ذمة الاجنبى بان يشترى احد شيئا

فوق العاديه حقوقه
بجلاف اجمع
لداري وند
معلم باوود
شهر شيراز
متنك سنجيد
بجلاف اجماع
اقتال المارون
مولد اسرم

على ان الثمن في ذمة الاجنبى لان الذمة مملوكة للعبد لا للمولى ولو كانت
 الذمة مملوكة للمولى لصح تصرف المولى في ذمة العبد ولا يملك المولى ان
 يسترد من المودع مالا اودعه العبد عنده ما ذونا كان العبد او محجورا كذا في
 عامة مشروح الجامع الصغير وصحة اقرار المولى على العبد بين الملك
 مالية العبد لا الملك ذمة العبد بدليل انه يصح اقراره بقتل مالية الرقبة ولو كانت
 صحة باعتبار الملك في الذمة هي متعة لكان ينبغي ان يصح الاقرار بما زاد
 على المالية وان كثر كما لو اقر على نفسه فهو كقرار الوارث على مورثه بالدين
 فانه يصح وان لم تكن ذمة المورث مملوكة للوارث لان موجب اقراره
 استحقاق التركة من يده كذا لك موجب اقرار المولى استحقاق مالية الرقبة
 والكسب فيصح فافترار المولى على عبده اقراره على نفسه بالحقيقة فلا
 يقال لا نسلم ان الذمة مملوكة للعبد بل هي مملوكة للمولى بدليل انه لو اقر
 على العبد بين صح اقراره ولو لم تكن مملوكة له لما صح اقراره بالدين عليه
 كما لا يصح على الاجنبى لانا نقول صحة اقراره باعتبار ان مالية العبد مملوكة
 له لا باعتبار ان ذمة العبد مملوكة له ولا يقال ان العبد لو اخذ بهذا الدين بعد
 العتق ولو لم تكن الدين واجبا في ذمة العبد باقرار المولى لما اخذ بعد العتق لانا
 نقول انما لو اخذ بهذا الدين بعد العتق لان مالية رقبة صارت مشغولة بالدين
 وقد اتفقا المولى بالاعتاق فيضمن ويضمن العبد ايضا لان منفعة الاعتاق
 سلمت له وصارت المالية المشغولة مصروفة اليه فيلزمه السعاية كالراهن المعسر
 اذا اعتق عبده المهرمون يلزم العبد السعاية وان لم يكن عليه دين لانه صرف

اليه مالية الرقبة مشغولة بالرهين كذلك ههنا كذا في كشف البردوى ولما كان
 يردان العبد منع عن التصرف فلو كان اهلالة لما منع عنه احباب عنه لقوله وانما
 الجحس اى المنع للعبد عن التصرف مع قيام الاهلية بحق المولى فى
 رقبة العبد لان الدين اذا وجب فى الذمة يتعلق بمالية الرقبة والكسب استيفاء
 ومالية الرقبة والكسب ملك للمولى فلا يتحقق الاستيفاء بدون رضاه فاذا
 اذن فقده من بسقوط حقه كذا فى التقرير وفى بعض الشروح اذ لو جاز التصرف
 من غير اذنه صارت الرقبة بالكتة فى الدين اذا وجب فى ذمته فلا يقدر المولى
 على الاستئذان فمستصغر المولى به انتهى فاذا نه اى فاذن المولى للعبد
 فك الجحس الثابت بالرق اى ازالة منع التصرف الثابت بالرق عن العبد
 ورفع المانع عن التصرف حكما واثبتات اليد له فى كسبه لا اثبات الاهلية
 اى اهلية التصرف وحاصله ان العبد لما كان فى نفسه اهلا للتصرف و
 امتناع التصرف عنه لما نفع وليس المانع الا حق المولى فاذا رفع للمانع
 لا اثبات الاهلية والشافعية قالوا فى الاستدلال على ان العبد ليس
 باهل للتصرف ومالكية اليد بانه لو كان العبد اهلا للتصرف فى المال
 لكان اهلا للملك لان التصرف وسيلة الى الملك وسبب له
 اى للملك اذ اشترى بملك بالبيع واشترى بالهبة وغيره من التصرفات في سبب
 عنه اى عن الملك اذ الملك يبيع التصرف ولذا لا يباح التصرف فى ملك
 الغير والتصرف شرع حكمه وهو الملك لا لذاته فلا يتفصل عنه فاذا لم يكن العبد
 اهلا للملك الذى هو المقصود من التصرف لم يكن اهلا للتصرف فلا محالة اذا

كان اهلا للتصرف كان اهلا للملك قيل في وجه الملازمة ان كون القرف
 سببا للملك وسببا عنه مستلزم لوجود الملك عند وجود التصرف اذ وجود الشيء
 يستلزم وجود سببه وسببه واللازم وهو اهلية العبد للملك باطل
 اجماعا فان الكل متفقون على ان العبد لا ملك له في المال اصلا وكل
 ما في يده فهو ملك سيده فكذا المملوك فثبت ان العبد ليس باهل للتصرف
 واذا لم يكن اهلا للتصرف لم يكن اهلا للبدل اے لاستحقاق اليد
 والكلية لان البدل اے ملكه وهو عبارة عن كون الانسان قابضا على
 شيء بحيث يصح فيه التصرف انما يستفاد بملك الرقبة والتصرف
 وقد انتفيا وقد عدم الامران اعني ملك الرقبة والقرف في حق العبد
 اذا ثبت انه ليس باهل للتصرف بنفسه كان تصرفه لغيره لغيره واقفا للموئله
 بطريق النيابة كصرف الوكيل وتوضيحه ان القرف تملك او تملك فانه اذا اشترى
 شيئا كان تملكه كذلك اشترى والمالك يثبت للموئله بلا خلاف والتملك يقع
 له واذا باع ما اشترى فقد باع ملك الموئله فكان التملك ايضا للموئله
 ولا يخفى لقول من قال التصرف يقع له وحكم يثبت للموئله لانا لانقل من
 قول القائل ان العقد يقع له سوء وقوم مع الحكم له لان العقد كلام
 موجب للحكم وبدون الحكم هو كلام لا يطلق عليه اسم التصرف واذا اخذ اسم
 القرف من كونه احكم كان قول القائل وقع التصرف له اشارة اے
 احكم لامحالة كذا في كشف البرودي قلنا في جواب استدلال الشافعية
 بان سبيبة القرف للملك لا توجب الا ان تكون اهلية التصرف مقتضية لاهلية

الملك بهذا الاقتصار موجود في العبد والتخلف أي تخلف اهلية الملك
 عن اهلية القرف في العبد لما منع يمنع عن اهلية الملك في العبد وهو كون
 رتبة العبد مملوكة للسيد لا لعدم المقتضى اسئ ليس تخلف اهلية الملك
 عن اهلية القرف لعدم مقتضى يقتضى اهلية الملك وهو اهلية القرف فالملازمة
 بين اهلية القرف الشرطية اعني قوله لو كان اهلا للقرف لكان اهلا للملك عند
 ارتفاع المانع مسلمة واما عند وجود المانع فمنزوعة وايضا لان سلم الملازمة
 بين كونه اهلا للقرف وبين كونه اهلا للملك بسبب كون اهلية القرف مسببة
 عن اهلية الملك وكون اهلية الملك سببا لاهلية القرف كما ان الملك سبب
 للقرف اذ لا تقيم الملازمة الا اذا لم يكن لاهلية القرف سبب غير اهلية
 الملك ويجوز تعدد الاسباب لاهلية القرف وذكر بركت الاله ابا دى
 قوله قلنا التخلف جواب لقوله لان القرف سبب له وقوله ويجوز تعدد
 الاسباب جواب عن قوله وسبب عنه ووافقه شراح آخرون لكن
 يظهر من حاشية المصنف ان المقصود من قوله ويجوز تعدد الاسباب
 لاهلية القرف استتبع منع الملازمة بين طرفي قول الشافعية واذا لم يكن
 اهلا للقرف لم يكن اهلا للسيد المنقبة لقوله لان السيد انما يستفاد بملك الرقبة
 والقرف باننا لان سلم ان ملك اليد لا يستفاد الا بملك الرقبة والقرف
 يجوز تعدد الاسباب لملك اليد لكن لا يصح هذا الا اذا قدر المصنف اعني
 لفظ الملك قبل القرف في قوله لاهلية القرف استتبع وفي التحريم والتقرير
 وكون ملك القرف لا يستفاد الا من ملك الرقبة ممنوع نعم هو اي ملك

هذا هو مقتضى ما
 هو عندنا من الوجود
 انما هو عند ارتفاع
 المانع واما عند وجوده
 فلا اية له في قوله تعالى
 على قلوبهم عجز
 فلو كان سبب ابا دى
 لان من ملك القرف
 لا يستفاد الا من ملك الرقبة
 يجوز تعدد الاسباب في ذلك

الرقبة وسيلة اليه اى الى ملك التصرف كما تقدم ولا يلزم من عدم ملكها اى الرقبة عدم المقصود بجواز التصرف والاسباب لملك التصرف استتت ما فى التقرير وذكر التفتا زانى فى التلويح وحاصل الجواب ان المقصود الاصل من التصرفات ملك السيد وهو حاصل للعبد وملك الرقبة وسيلة اليه وعدم اهلية للوسيلة لا يوجب عدم اهلية للمقصود وانما يلزم ذلك لو لم يكن الى المقصود طريق الا بتلك الوسيلة وهو ممنوع استتت فرع للسئلة وثمة قولنا باهلية العبد للتصرف وما لكية اليد خلافه للشافى لواء اذن له اى للعبد المولى فى نوع من التجارة كان له اى للعبد التصرف مطلقا اى فى انواع التجارة كلها عند علمائنا الثلاثة لوجود ذلك الحجة المأخوذة من التصرف باهلية فلعنى التقييد اعنى لما اذن المولى عبده للتجارة يفوت حقه فى الخدمة وفى برابر رقبة عن الدين حتى يجب اداء الدين على العبد المماذون المملوكون اذا لاذن عندنا ملك الحجة لاثبات للاهلية والاهلية التصرف قد كان فى العبد من نفسه وانما يتصرف باهلية فاذن المولى فى نوع من التجارة رفع للمانع وهو حق المولى المذكور واذا ارتفع المانع عن التصرف جاز له التصرف فى كل نوع من التجارة باهلية وتقييد المولى بنوع واحد لا اثر له وقال زفره والشافى لا يجوز للعبد التصرف مطلقا بسبب اذن المولى له فى نوع بل يخص الاذن بنوع اذن المولى للعبد فيه ولا يثبت له عموم التصرف الا بالتخصيص لان تصرفه لما كان بطريق النيابة عنه كان كالوكيل صارا مقصورا على ما اذن فيه لان النيابة

عند علمائنا الثلاثة لوجود ملك المانع من التصرف باهلية فلعنى التقييد اعنى لما اذن المولى عبده للتجارة يفوت حقه فى الخدمة وفى برابر رقبة عن الدين حتى يجب اداء الدين على العبد المماذون المملوكون اذا لاذن عندنا ملك الحجة لاثبات للاهلية والاهلية التصرف قد كان فى العبد من نفسه وانما يتصرف باهلية فاذن المولى فى نوع من التجارة رفع للمانع وهو حق المولى المذكور واذا ارتفع المانع عن التصرف جاز له التصرف فى كل نوع من التجارة باهلية وتقييد المولى بنوع واحد لا اثر له وقال زفره والشافى لا يجوز للعبد التصرف مطلقا بسبب اذن المولى له فى نوع بل يخص الاذن بنوع اذن المولى للعبد فيه ولا يثبت له عموم التصرف الا بالتخصيص لان تصرفه لما كان بطريق النيابة عنه كان كالوكيل صارا مقصورا على ما اذن فيه لان النيابة

لا يتحقق بدون اذن الاصيل فثبتت يدك اى يد العبد الماذون على كسبه
 اے علی باحصل من كسب العبد عند علمائنا الثلاثة لانه يتصرف لنفسه بطريق
 الاصله عندنا كالمكاتب فانه يملك مكاسبه و انصرف بين الماذون
 والمكاتب ان المولى انما يملك حجره اے حجر العبد الماذون دون
 حجر العبد المكاتب بعد الكتابة لان فك حجره اى حجر العبد الماذون عن التصرف
 بالاذن بلا عوض فلا يكون لازماً فيكون فك حجره كالحبة يصح
 الرجوع عن فك حجره كما يصح الرجوع عن الهبة وانما لا يصح الرجوع عن الهبة
 في بعض الصور بحقيقة المعاوضة او شبهتها كما في الزوجية والقرابة او عدم
 المحل كما في الهلاك او انتقار المتعاقدين كما في موت احدهما او اختلاط
 الموهوب بغيره كما في الزيادة بخلاف الكتابة فانها يجوز فنكون لازمة
 فهو اے الكتابة وتذكير الضمير لكون الكتابة مصدراً ويجوز في المصدر التذكير
 والثاني كالببيع اے لا يصح الرجوع عن الكتابة وفسخها كما لا يصح الرجوع
 عن البيع واقالة بدون الرضا ثم اعلم ان لما نحن في ثبوت الملك للمولى
 طريقتين احدهما ان ملك اليد بالتصرف يقع للعبد وملك الرقبة للمولى ابتداءً ولعبد
 مع هذا عامل نفسه لان عمل الانسان متى دأب بين ان يقع له وبين ان يقع لغيره
 كان واقفاله كالمكاتب لما كان كسبه للسيد من وجه لم يجعل ثابته عن المولى
 بل هو عامل نفسه فكذا ههنا والثاني ان ملك الرقبة لا يقع للمولى حكماً للتصرف
 لانه يتعقد للعبد فيكون حكمه له لانه نتيجة تصرفه الا انه لم يبق اهل للملك تحذر الايقاع
 له فاستحق المولى لا بالتصرف ولكن بطريق اخلافه عن العبد لان المولى

عندنا وقد فات وعنده المال هو المقصود ودون الفعل حتى لو طفر المصدق
على الزكاة كان له ان ياخذ مقدار الزكاة وسقط الزكاة عنده كما في دين عباد
وعنده ناليس له ولاية الاخذ ولا يسقط به الزكاة ومثل حكم الزكاة حكم سائر
العبادات كالصلاة والصوم والحج وغيره في السقوط ويبقى عليه الاثم بسبب
تقصيره في فعله حال حيوة فان الاثم من احكام الآخرة والميت لمحق بالآثام
في احكام الآخرة وما شرع على الميت اما الحاجة لنفسه او الحاجة غيره واثم
الثاني اعني ما شرع على الميت لحاجة غيره اما ان يكون حقا متعلقا بعين
او لا يكون حقا متعلقا بعين بل كان متعلقا بالذمة فلا يبقى على ذمة الميت
الا ما كان متعلقا بعين ولا يكون ديناً فانه يبقى بعتك رتلك
العين كالودائع والغصب فانها متعلقان بعين الشئ المودع والمنصوب
فللمودع والمنصوب منه ان ياخذ الوديعة والشئ المنصوب من ورثة المودع
والغائب كما ياخذانها منهما في حال حيوتها اذ المقصود في حقوق العباد
هو المال لا الفصل والفصل يتبع حوائجهم بالاموال واذا كان كذلك
بقي حق العبد في العين بعد فوت من كانت العين في يده لحصول
المقصود وان فات الفعل لميت وما كان متعلقا بالذمة فلا يخلو من ان يكون
وجوبه بطريق الصلة كالثقة او لم يكن وجوبه بطريق الصلة كالديون الوجبة
بالعاوضة فما كان وجوبه بطريق الصلة حكمه السقوط الا ان يوصى به فيبقى
من التثاقل ما كان لا بطريق الصلة لم يبق بمجرد الذمة لضعف الذمة بالموت
فوق ضعفها بالرق فان الرق يرجه زواله بالاعتاق غالباً لانه مندوب

الیہ والموت لا یرجى زوالہ عاده وان استمل ذلك بطریق الکرامۃ والمعجزة
 کما کان فی زمان عیسیٰ وغیرہ علیہما السلام بطریق المعجزة فلما لم یحتل
 ذمۃ العبد الدین بدون الفناء مایۃ الرقبة والمکسب الیہا لضعفها لا
 تتحمل ذمۃ المیت بالطریق الاولی بل انما یبقی اذا قویت ذمۃ بمال ترکہ
 وهو المراد من قوله او بمال ترکہ او کفیل بہ قبل الموت لان المال
 محل الاستیفاء الذی هو المقصود من الوجوب وذمۃ الکفیل تقوی
 ذمۃ المیت لان الکفالة تضم ذمۃ المطالبة کالدیون فالدائن
 یاخذ الدیون من مال ترکہ او یطالب الکفیل بہا والوصایا فالوصی له
 یاخذ الوصیۃ من ثلث مال ترکہ والیتیمین فیجوز للمیت من مال ترکہ
 کمن التیمیذ یقدم علی الدیون والوصایا بالاجماع واذا کان بقار
 هذا القسم شرطاً بانضمام مال او کفیل قبل الموت الی الذمۃ فلا یصح
 الکفالة بما علیہ اے علی المیت من الدین بعد الموت اذا مات مقلداً
 بدون کفیل قبل الموت عندا یحییة لانها اے الکفالة عبارة عن
 ضم الذمۃ اے ذمۃ الکفیل الی الذمۃ اے ذمۃ الاصل فی المطالبة
 بما علی الاصل کما هو الاصح علی ما فی الہدایۃ لاسیما اصل الدین کما
 قبل وعسری الی الشافعی بدلیل بقار الدین بعد الکفالة علی الاصل
 کما کان قبلہا ولا مطالبة ہنا لاستحالة مطالبة المیت الذی نہو الاصل
 بالدین وعدم جواز مطالبة غیرہ اذا لم یبق مال یوثر الوارث او الوصی
 بالادار منہ ولا کفیل یطالب بہ کذا فی کشف البرودی فلا یصح فی

المطالبة فلا كفالة وعندهما اي عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 بقبح الكفالة من الميت وان لم يخلف مالا ولا كفيلًا وبه اى بذهب
 صاحبيه قالت الامامة الثلاثة يعنى مالكا والشافعي واحمد بن حنبل عمه ابن قدامة
 الى اكثر اهل العلم كذا ذكر ابن امير الحاج فى التقرير تحت حديث جابر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات وعليه دين فاني سميت
 فقال عليه دين قالوا نعم ونيار ان قال صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة
 الاضارء هما على يا رسول الله فصله عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه ابو داود والنسائي ولان الدين واجب عليه بعد موته وان الموت
 لم يشرع مطلقا للمحقق الواجبة عليه ولا ميراثا عنها فلا يبطل للدين الواجب
 على الميت ولا يدرى الميت عنه الا ترى لو اخلف كفيلًا به ثم كفل به
 انسان بعد موته صح ولو كان موته مفلسا يوجب سقوط الدين عنه لما صحت
 الكفالة بعد الموت وان كان به كفيلًا لان برارة الاصيل توجب برارة الكفيل
 والا ترى ان الميت اهل لوجوب الدين عليه ابتداء فانه لو خضر في الطريق
 فقتل فيها مال او انسان بعد موته يجب الصمان عليه فلان يعق عليه الدين
 الواجب فى حيوة او لم يفتش ابن الدين باق فى الذمة بعد الموت
 وهو واجب التسليم والبقاء موصوف بأنه مطالب حق للمدعى كذا فى كشف
 البرزوى ولذا اى لعدم كون الموت سببًا يطالب الميت
 به اى بما عليه من الدين فى الاخرة اجماعا وعدم كون الموت
 سببًا يصح التبرع بالاداء يعنى لو تبرع احد عن الميت باءاد الدين

اي قد ثبت جابر بن
 ادريس جابر كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات
 وعليه دين فاني سميت
 فقال عليه دين قالوا نعم
 ونيار ان قال صلوا على
 صاحبكم فقال ابو قتادة
 الاضارء هما على يا رسول الله
 فصله عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه ابو داود والنسائي
 ولان الدين واجب عليه بعد موته وان الموت
 لم يشرع مطلقا للمحقق الواجبة عليه ولا ميراثا عنها فلا يبطل للدين الواجب
 على الميت ولا يدرى الميت عنه الا ترى لو اخلف كفيلًا به ثم كفل به
 انسان بعد موته صح ولو كان موته مفلسا يوجب سقوط الدين عنه لما صحت
 الكفالة بعد الموت وان كان به كفيلًا لان برارة الاصيل توجب برارة الكفيل
 والا ترى ان الميت اهل لوجوب الدين عليه ابتداء فانه لو خضر في الطريق
 فقتل فيها مال او انسان بعد موته يجب الصمان عليه فلان يعق عليه الدين
 الواجب فى حيوة او لم يفتش ابن الدين باق فى الذمة بعد الموت
 وهو واجب التسليم والبقاء موصوف بأنه مطالب حق للمدعى كذا فى كشف
 البرزوى ولذا اى لعدم كون الموت سببًا يطالب الميت
 به اى بما عليه من الدين فى الاخرة اجماعا وعدم كون الموت
 سببًا يصح التبرع بالاداء يعنى لو تبرع احد عن الميت باءاد الدين

خل اخذ له الدائن ولو برت ذمته الميت من الدين بالموت لم يحل
 اخذ الدين للدائن والجواب عما استدلل به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله انه
 اى قول ابى قتادة هما على فى حديث جابر يحتمل العدة اى الوعد
بوفاء الديارين قايحتمل ان يكون اقرارا بكفالة سابقة كانت
 فى وقت حياة ذلك الميت قال عبد العزيز البخارى فى كشف البزدوس
 واستدلاهم بالحديث ليس بصحيح اذ ليس فى الحديث انه لم يكن هناك مال
 ويحتمل انه قد كان وعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه ايضا ان
 هذه كفالة صحيحة مبتدرة على وجه تبينى عليه احكام الكفالة من توجه المطالبة و
 الملازمة والجبر على القضا بل احتل الاقرار واحتل العدة وهى اقرب
 الوجوه لان الكفالة لا تصح للغائب عند الاكثر ولا يصح للجهول بلا خلاف وكان
 النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يصلح لهم تبين له وجه القضا وبالعدة تبين
 له الوجه بتار على ظاهر الحال فى الوفاة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما تبين بالمال لان الظاهر هو امكن القضا قبل الهلاك كذا فى الاسرار
 للقاضى ابى زيد وقال ابن الهمام فى التحرير والجواب عنه باحتماله العدة
 وهو الظاهر اذ لا تصح الكفالة للجهول انتة ووكراين امير الحاج فى التقرير و
 الظاهر ان صاحب الدين كان مجهولا والا لذكر قلت وهو مشكل بما فى لفظ
 جابر للحاكم وقال صحيح الاسناد ومجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 هما عليك وفى مالك والميت منهما برئى فقال نعم فصلى عليه وعلى هذا
 فيعمل على ان ابا قتادة علم صاحب الدناير حين كلفها واجاب فى البسط

قال ابن بطون
 اذ لا يصح الكفالة
 انتهى فى الفتاوى
 لانى فتاوى
 جابر بن عبد الله
 صلى الله عليه وسلم
 فى الكفالة
 اقول ظاهره ان
 الله تعالى فى الكفالة
 براءة للمكفول عن
 قضا الدائن
 وحكم الكفالة

وغيره بانهما على تحتمل كلا من انتشار الكفالة والاقرار بكفالة سابقة على حد
سواء وهي واقعة حال لا عموم لها فلا يستدل به في خصوص محل النزاع
قلت ويشكله ما في لفظ جابر لاحد باسناد حسن فتحملها البوقمادة فاتيانه فقال
الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اوفى الله العزيز
وبرئى منها الميت قال نعم فصله عليه وما في صحيح البخارى عن سلمة
بن الاكوع من حديثه قال ثم اتى بثلاثة اى جنازة ثالثة فقال بل عليه
دين قالوا ثلثة وناير قال بل ترك شيئا قالوا لا قال صلوا على صاحبكم
قال البوقمادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصله عليه وايضا ينفى كونه
عدة واقرار بكفالة سابقة ما في رواية في صحيح ابن حبان فقال البوقمادة
انا كضل به قال بالوفاء فصله عليه صلى الله عليه وسلم وكان عليه ثمانية عشر
درهما وسبعة عشر درهما ثم هذا الحديث يقوى قول ابى يوسف فانه لا يشترط
قبول المكفول له في المجلس ومن ثم نفى به بعض المشايخ انتى وحل
قوله فيه ما فيه اشارة الى ما ذكره ابن امير الحاج من الاشكال واورد
المصنف في الحاشية على اشكل بلفظ جابر للحاكم بان ظاهره كما يينا في العدة
يما في الكفالة لعدم برائة المكفول عنه في الكفالة وهو دارد على ما شك بلفظ
جابر لاحد واللفظ سلمة بن الاكوع على دينه فلا انهم رافعا لاحتمال الاقرار
وذكر المصنف في الحاشية وفي كونه اى كونه لفظ رواية ابن حبان انا
اكضل به منافيا للوعد كما في التقرير نظير سحوا المباغنة في وفاء الوعد
كما هو المتعارف والمطالبة الاخرية اسس مطالبة الدائن من المديون

لقد قد زعموا في هذا
الى ما في رواية صحيح ابن
حبان فقال البوقمادة
انا كضل به قال بالوفاء
فصله عليه وسلم وكان
عليه ثمانية عشر درهما
او سبعة عشر درهما
ثم هذا الحديث يقوى
قول ابى يوسف فانه لا
يشترط قبول المكفول له
في المجلس ومن ثم نفى
به بعض المشايخ انتى
وحل قوله فيه ما فيه
اشارة الى ما ذكره
ابن امير الحاج من
الاشكال واورد
المصنف في الحاشية
على اشكل بلفظ
جابر للحاكم بان
ظاهره كما يينا في
العدة يما في
الكفالة لعدم
برائة المكفول عنه
في الكفالة وهو
دارد على ما شك
بلفظ جابر لاحد
واللفظ سلمة بن
الاكوع على دينه
فلا انهم رافعا
لاحتمال الاقرار
وذكر المصنف في
الحاشية وفي كونه
اى كونه لفظ
رواية ابن حبان
انا اكضل به
منافيا للوعد
كما في التقرير
نظير سحوا
المباغنة في
وفاء الوعد
كما هو المتعارف

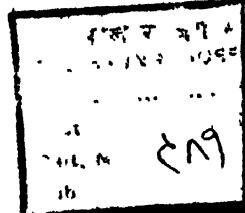
في الآخرة باعتبار الاتم اى اثم المديون وراجحة اليه لا تفنقش هذه
 المطالبة الى بقاء الذمة فضلا عن قوتها واذا ظهر بال فالذمة يتقوى
 به لكونه محل الاستيفاء بدليل ان المعضوب منه اذا سرق المعضوب من
 الغاصب لا يبقى في ذمة الغاصب شئ مع ان المطالبة الاحشروية باعتبار
 الاثم من الغاصب متحققة فلا يصح الاستدلال بالمطالبة الاحشروية على
 بقاء الدين المستلزم لبقاء الذمة وصحة التبذرع اذا ادى المتبرع
 لبقاء الدين من جهة من له الدين وهو الدائن لبقاء الدين في
 ذمة من عليه الدين وهو المديون فان الدين ساقط في حقه وان كان باقيا في حق
 صاحب الدين لان صاحب الدين لم يخرج من ان يكون مستحقا بموت الآخر
 فان السقوط اى سقوط الدين عن المديون بالموته ضرورة فوت المحل
 وهو المديون اى لا الوصول حق الدائن فيقدر السقوط بقدر الضرورة فيقدر بقدر فوت
 المحل فيظهر السقوط في حق من عليه الدين وهو المديون دون في حق من له
 الدين وهو الدائن فيبقى من جهة الدائن لامن جهة المديون تصح الكفالة وادار
 المتبرع تلا في جانب صاحب الحق دون المديون حتى لو كان في حال حيوة لم يصير
 المديون موديا بل يبر كما لو ابره رب الدين عنه هذا ما جفناه من الاسرار للقاضي
 ابني زيد وكشف البرودي وتلويح التقاضي وتحرير ابن الحمام وتقرير ابن
 امير الحاج وغيره من مصنفات العلماء الاعلام والحمد لعلم بحقيقة المرام

خاتمة الطبع

الحمد لله الواحد الجبار والصلوة والسلام على رسوله المختار وعلى
 آله الأبرار وأصحابه الأخيار **وعد** فان هذا الشرح الذي ألفه الفضل
 الربيعي والعلامة الأفاضل المولود بشير الدين القنوجي رحمه الله وسماته
 كشف المبهم متأخر المسلموه ومتزمتين في علم الأصول وكافوا في طلبها
 والعلماء النقول فانه قد طبع فيما قبل من قبله بالاعمال ولعل بالحد في التصحيح
 ولعل قصد فرد الى تنقيحه فشئت عن ساق الجدل طبعه لم آل جهد في
 التصحيح وبالغت في تهذيبه والتوضيح فجاء بحمد الله كما ترى ووث
 النواظر وسير الخواطر ومع ذلك ان يطالع احد على الخطاء فالمسئول
 منها العفو والعطاء المرجو من الناظرين ان لا يتسبون في الدُّعاء

وانا
 خادِمُ الْعُلَمَاءِ

محمد بن عبد الواحد غفر له الصمد



شرح شمس بنی	نورالانوار مصنفاتی	منہ اللطیفین چوٹی جرد	مجموعہ شرح شمس بنی
شرح شمس بنی	توحید تلوح کلان	سلسلہ کائناتیں جلی زبان بزر	شرح علم طالعین
شرح شمس بنی	سلم الشیوٹ محشی	دیوان تنبی	مرعات محشی مجتبیائی
شرح شمس بنی	شرح سلم الشیوٹ بزرگوار	نغمہ امین	میزی کلان محشی بزرگوار
شرح شمس بنی	کشف الہدیہ حافی بہم جنبائی	نغمہ امین	مولیٰ عبدالحی صفا کچھڑی
شرح شمس بنی	سراج محشی نظامی	نغمہ امین	ایضا خود کشوری
شرح شمس بنی	شہرہ یوسف مصطفائی	نسب الہدایہ شرح دیوان	شرح اہل اہل کثوری
شرح شمس بنی	فتاویٰ سیرات نامی	حاشہ زبان اردو مطبوعہ مطبع	شمس بنی خود مصطفائی
شرح شمس بنی	کنز الدقائق ترجمہ اردو	مجتبائی بی بی بچہ شرح حاملہ	مدرہ طوی
شرح شمس بنی	دشیرہ فی حالہ البقن	دیوان حاشہ کی ہر اہل شعر خط	حاشیہ صدر زمانہ طوی
شرح شمس بنی	شرح عقائد نسفی مع کوشی	شرح علی ہودا کے پنجے علی نقی	شرح ہدایہ انگلہ
شرح شمس بنی	جدیدہ عربی	د تحقیق محادیت عربی نہایت	عوارفانیہ
شرح شمس بنی	حاشیہ خیالی بر شرح عقائد	کیا گیا چرا دار اس کے بعد	ہر یہ سیدہ
شرح شمس بنی	ایضا لکھنؤ	اسی شعر کا ترجمہ آسان	مجموعہ پر زام طالعہ
شرح شمس بنی	شرح سوانح کامل	مطلب غیر اردین کہا ہر گویا	سجرا العلوم بر پر زام طالعہ
شرح شمس بنی	ایضا خود	ہر شعر کی دو شرح ہیں ایک	قطعی محشی بزرگوار
شرح شمس بنی	حاشیہ شرح ملوک	عربی لکھی آرد	نہایت صمیم مجتبیائی
شرح شمس بنی	حاشیہ سیرۃ اہل ہدایت	شرح سبب معلف	شرح مسلم مولانا بحر العلوم
شرح شمس بنی	حاشیہ سیرۃ	جمعی مع ترجمہ فارسی	یہ کتاب آچنگ طبع نہیں
شرح شمس بنی	عبدالحکیم بر خیالی	شرح ایسا خودی مع بر	ہر کتاب گریہ کتاب نہایت
شرح شمس بنی	عقائد الاسلام اعداد	ایسا خودی	سعد او بتر ہے یہ طبع
شرح شمس بنی	مولوی عبدالحی صفا	شخصہ شہرانی نظامی	ہر یہ بونہا کر چھاپا شروع
شرح شمس بنی	تفسیر قرآنی دہلی	بی بیع الیزن	کیا ہے
شرح شمس بنی	مقالات جمعی مع ترجمہ	حال ناول	بی بیع
شرح شمس بنی	بی بیع الانشا عربی	مجموعہ شہرہ بی بیع	حاشیہ عبدالحکیم بر خیالی
شرح شمس بنی	حکایت عبدالحکیم	ایضا کہا خود گندہ	شرح تہذیب عربی

